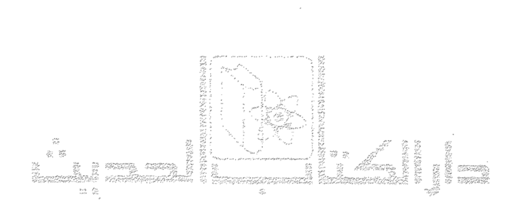
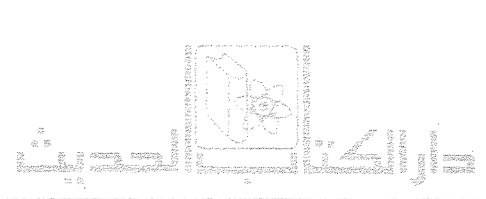
نظرية
العلاقات الدولية
الحوارات النظرية الكبرى



الدكتور
عامر مصباح

دار الكتاب الحديث


دار الكتاب الحديث


دار الكتاب الحديث

نظرية العلاقات الدولية

الحوارات النظرية الكبرى

تأليف

الدكتور/عامر مصباح



مصباح ،عامر .

نظرية العلاقات الدولية : الحوارات النظرية الكبرى / تأليف عامر مصباح

. ـ القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

338ص؛ 24 سم.

تدمك9 227 350 977

1- العلاقات الخارجية

أ ـ العنوان

327

رقم الإيداع / 21067 / 2008



القاهرة	94 شارع عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 — 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dkhadith@hotmail.com

فهرس المحتويات

الصفحة

مقدمة

يعد هذا الكتاب خطوة نحو بناء حقل خاص بنظرية العلاقات الدولية. فهو إضافة إلى مجموعة الأعمال النظرية الخاصة بحقل نظرية العلاقات الدولية. وهذه الأعمال هي: "الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، و"النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية"، و"نظريات التكامل الدولي"، و"الأبعاد التاريخية للتكامل في المغرب العربي"، و"المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية". ومن ثم فهو حلقة ضمن سلسلة من الأعمال حول نظرية العلاقات الدولية، التي هي مقياس أساسي يدرّس للطلبة في كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجزائر.

وقد تم القيام بهذا العمل على خلفية أن المراجعة العامة لتراث نظرية العلاقات الدولية تقضي بأن هناك وجهات نظر مختلفة لعالم السياسة الدولية، التي تطورت وتبلورت عبر العديد من البحوث خلال القرن العشرين، وأدى تطورها إلى ظهور حوارات كبرى -بتعبير باري بوزان وغيره- بين النماذج النظرية. وبدورها، تعكس هذه الحوارات مدى النضج الذي أصبح عليه هذا الحقل. كما تكمن ضرورة وجود حقل متخصص في نظرية العلاقات الدولية، في أهمية المجال الذي يدرسه، الذي توسعت أجندته لتشمل جميع فواعل النظام الدولي، وكذلك جميع القضايا الدولية التي تتسع قائمتها من فترة زمنية لأخرى، تبدأ من قضايا الأمن وتنتهي عند قضايا الفقر والتصحر. الفائدة الأخرى في إيجاد حقل مستقل لنظرية العلاقات الدولية هي فتح الطريق نحو تعميق التخصص والزيادة في عدد الفروع النظرية للنماذج. فإذا أخذنا مثال عن

النظرية الواقعية، فنجدها تنقسم إلى الفئات التالية: الواقعية التقليدية، الواقعية الجديدة، الواقعة الممكنة، وربما في المستقبل تظهر لها فروع أخرى.

أما من ناحية المحتوى النظري لهذا العلم، فإن أي حقل من حقول المعرفة الاجتماعية يتطلب ثلاثة عناصر رئيسية وهي: تراكمية معرفية، ورواد يتعهدونه بالتعديل والتطوير المستمرين، ومنهج واضح يبنى عليه التحليل. وهذا ما أصبح عليه حقل نظرية العلاقات الدولية، بعد عمليات التطوير والتعديل التي خضع لها خلال القرن العشرين وبداية القرن التالي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو لماذا المطالبة بحقل مستقل خاص بنظرية العلاقات الدولية؟ من الناحية الإبستمولوجية، هناك حاجة لتنسيق وتنظيم نظريات العلاقات الدولية من حيث الأسس الأولى وبيان امتداداتها في المعرفة الاجتماعية، بشكل يصبح واضحا أن هناك استمرارية لجذور هذا الحقل ووجود إمكانية كبيرة في التطور وقوة كامنة في التمدد والشمولية. إن مثل هذا الحقل يتيح إمكانية وجود فرصة تنظيم صف واسع من النظريات ومن مختلف المصادر الفكرية والثقافية بشكل يجعل هذا الحقل ميدانا واسعا للتنظير والحوار بين النماذج النظرية. تظهر هذه الحوارات أي النماذج النظرية أكثر قدرة على التحليل والإحاطة والتنظيم المنهجي وصياغة القوانين المنسجمة وكذا القدرة على التنبؤ. النماذج النظرية التي تكون أكثر قدرة على فهم سلوك فواعل النظام الدولي، وتقديم الإستراتيجيات التي تجعل حياة الجنس البشري أفضل في المستقبل من حيث الحاجات الأساسية والأمن والحياة الكريمة.

أما من الناحية البيداغوجية، فإن تطوير مثل هذا الحقل يساعد الباحثين والأساتذة والطلبة المتخصصين في دراسة العلاقات الدولية على تعميق البحوث في السياسة الدولية، لكن بمنهجية مميزة، مظاهرها التمييز بين وحدات التحليل ومستويات التحليل على الشكل الذي طوّره باري بوزان وجيمس روزنو وجراهام أليسون. لكن أطروحات مثل هؤلاء العلماء الكبار بحاجة إلى البناء عليها وتطويرها. إنه أمر يتعلق بتوضيح الطريق نحو البناء النظري والمعالجة العلمية الممنهجة لموضوعات السياسة الدولية.

في معظم الأعمال التي قمت بها من أجل المساهمة في بناء حقل نظرية العلاقات الدولية، لم أتطرق إلى نموذج على درجة كبيرة من الأهمية في استكمال بناء هذا الحقل، وهو نموذج النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية. وكنظرة عامة، يتضمن هذا النموذج مجموع تفسيرات فقهاء السياسة الشرعية حول علاقات المسلمين بغير المسلمين، وعلاقة الدول الإسلامية بالدول غير الإسلامية. كما يتضمن التراكمية النظرية التي ساهم في بنائها مجموع المفكرين المسلمين من أمثال ابن خلدون والماوردي وابن سينا والفارابي وابن رشد والغزالي وابن تيمية والسلسلة طويلة. ومن ثمّ لا يكتمل بناء القاعدة النظرية لهذا الحقل إلا بطرح الأفكار النظرية لهذا النموذج بشكل عام.

أما فيما يتعلق بمحتوى هذا الكتاب، فقد تناولنا في صدر هذا الكتاب بيان القدرات النظرية الكامنة في حقل نظرية العلاقات، وإمكانية تطويرها بشكل يساهم في بناء الدراسات النظرية. ثم تحدثنا عن النماذج النظرية الرئيسية التي دار فيما بينها حوار نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تمثل النموذج الأول في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة، تمت مناقشتها من حيث الافتراضات الكبرى، وتصنيفها إلى ثلاث فئات نظرية فرعية هي: الواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية، والواقعية الممكنة. أما النموذج الثاني فهو النظرية الليبرالية/الليبرالية الجديدة، تمت مناقشتها أيضا من حيث الافتراضات الكبرى، وتصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية هي: الليبرالية المؤسساتية (الجديدة)، والمثالية/المثالية الجديدة، ونظرية السلم الديمقراطي. أما النموذج الثالث فهو الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية، والذي تضمن العديد من الفئات وهي: الماركسية الجديدة، نظرية التبعية، نظرية النظام العالمي، النظرية النقدية/النقدية الجديدة. وتحدثنا في الأخير عن نموذج الدراسات النسائية والنوع. وخصص آخر جزء من هذا الكتاب للحديث عن الحوار داخل نظرية العلاقات الدولية.

نحو حقل مستقل لنظرية العلاقات الدولية

تتضمن النظرية كلا من عملية التحليل وعملية التلخيص للحجم الهائل من الأفكار والعلاقات بين المتغيرات في شكل فئات مؤدية إلى نوع من الأطر أو نماذج للفهم والتحليل. فالتحليل هو لحل الأشياء المركبة ولفصل الاتجاهات أو لجعلها أجزاءً صغيرة، أما التلخيص فهو للتجميع لجعل الجزء مع الأقسام الكبرى مثل طريقة تشكيل الكل ليعطي معنى يؤدي وظيفة في الفهم والتفسير. ومن ثم، تتضمن النظرية العامة في العلاقات الدولية تقسيم مستويات التفاعل بين الأطراف المختلفة داخل النظام الدولي ودراسة العلاقات بين هذه المستويات، وشرح الأنماط السلوكية والبنيوية المشكّلة بواسطة هذه العلاقات والمشاكل المثيرة التي تطرح في كل مستوى، وكذلك تحديد نوعية السياقات التي تجري فيها هذه التفاعلات.

لذاك نجد مايكل بانكز Michael Banks[1] يرى أن الأسئلة المطروحة أمام نظرية العلاقات الدولية هي: كيف يجب علينا ملاحظة الأشياء وتعريفها وقياسها ومقارنتها؟ على اعتبار أن النظرية –من وجهة نظره– تتضمن صياغة الأفكار أو المفاهيم لتفسير جوانب العالم وتصنيفها ووضع في الاعتبار الطرق المختلفة التي تتفاعل بها الأطراف داخل النظام الدولي. كذلك من الأسئلة التي طرحها: كم توجد مستويات تحليل المجتمع العالمي؟ وكيف يجب تقسيمها؟ وما هي

[1]Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 08-09.

خاصيات كل مستوى التي يجب أن نهتم بها؟ وأي علاقات هي مهمة، ولأي غايات ندرسها؟ باختصار، ما هي الوحدات المناسبة للتحليل، وما هي الروابط المهمة بينها؟

لكن بالنظر إلى تراث حقل نظرية العلاقات الدولية المتميز بالاختلافات الحادة بين أنصاره ونظرياتهم، فإنه لا توجد إجابات دقيقة ومتفق عليها حول أي من هذه الأسئلة حتى داخل النظرية الواحدة. ولو أن هذه الظاهرة هي من جهة أخرى خاصية إيجابية، على اعتبار أن أي حقل بقي حيا وجيدا، فإن ذلك يعني خضوع نظرياته العامة بشكل دائم للتغيير والتعديل من أجل التجاوب الإيجابي مع التحديات المطروحة من حيث الأسئلة المفاهيمية وتقلبات بيئة البحث. وعن طريق التقدم في المعرفة المتضمنة الإجابة على الأسئلة الجديدة، والأمل في إعطاء إجابات جيدة، والتحقق من الإجابات من أجل الدقة والتبسيط والاتساق في المضامين النظرية؛ فإنه يمكن لحقل نظرية العلاقات الدولية أن يقدم تفسيرا عاما ومتماسكا للقضايا الدولية التقليدية منها والجديدة، كقضايا مراقبة التسلح وتغير المناخ. وفي خطوة من أجل تصنيف تراث نظرية العلاقات الدولية، يؤكد مايكل بانكز Michael Banks أن هذه الأخيرة تحتوي على ثلاثة تفسيرات رئيسية هي: الواقعية والتعددية والبنيوية. ولم يطلق عليها اسم النظريات وإنما فضّل تسميتها "بالنماذج Paradigms"، لكن مع ذلك لم ينف التسميات الأخرى مثل المنظورات Perspectives، المقاربات Approaches، رؤى العالم World Views، الأطر Frameworks، أو نظريات عامة General Theories. لكن من وجهة نظر أخرى، فإن مثل هذا التصنيف هو اختزالي لأنه يهمل بعض

النظريات الأخرى التي هي الأخرى لها تأثير في العلاقات الدولية، كالنظرية النقدية والنظرية الإسلامية. والحوار حول هذه الفئات النظرية يشغل المستوى المركزي من فرع العلاقات الدولية، بالرغم من أنه مازال غامضا. كما يرى بانكز أن هناك مبررين رئيسيين للغموض، الأول هو أن هناك من الباحثين من هم محللون أكثر منهم ملخصون. بحيث أن معظم الباحثين لا يقومون بالبحث حول النظرية العامة، ولكن عوضا عن ذلك يبحثون في المشاكل الصغيرة التي تنتج نظريات مجزأة. المبرر الثاني هو أن المقاربات القديمة والجديدة هي متداخلة فيما بينها من حيث المفاهيم النظرية. وعمل حقل نظرية العلاقات هو شرح الحوارات القديمة والحديثة أو جمع القضايا المعاصرة مع نظيرتها القديمة[1].

لكن في شكل آخر من التصنيف، يصنف بانكز تراث نظرية العلاقات الدولية إلى مجموعتين رئيسيتين من الكتابات النظرية: المجموعة الأولى هي الأعمال التي نشرت قبل الحرب العالمية الأولى، والمجموعة الثانية هي الأعمال التي نشرت بعد الحرب العالمية الأولى. تشكل المجموعة الأولى الإرث التقليدي في العلاقات الدولية الذي يحتوي على دراسات النظرية السياسية والقانون والتاريخ والدبلوماسية المنتجة عبر العديد من القرون قبل صدمة الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى) التي خلقت فرعا متخصصا من أجل دراسة عالم السياسة. كما يرى بانكز أن معظم هذا التراث هو متميز النوعية ومستمر، ويستشهد بأعمال بعض المتخصصين في الحقل الذين حاولوا بناء تراث نظرية

[1]Michael Banks, Op. Cit., p. 09.

العلاقات الدولية، بحيث يدرج في هذا الإطار الأعمال التي أجريت حول أنظمة الدولة المقارنة، مثل عمل بيتز Beitz حول العدالة وناردين Nardin حول القانون ودونلان Donelan حول عقل الدولة وولزر Walzer حول أخلاقية الحرب ومايال Mayall حول الجماعة الدولية[1] .

أما المجموعة الثانية، فإنها تتضمن الجهود التي بذلت في تدريس وبحث العلاقات الدولية، بحيث أصبحت تدرس بشكل دائم في الجامعات بعد عام 1918. وفي هذا السياق، يرى مايكل بانكز أن فرع العلاقات الدولية قد تطور في المجال الأكاديمي عبر ثلاث مراحل، التي أصبحت تعرف بالفترات التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية. لكن ما هو مهم بالنسبة لمايكل بانكز، أنه ضمن كل فترة منذ عام 1918، كان هناك حوار كبير حول النظرية العامة، وهذا يعني أن الحوار داخل النموذج في الثمانينيات من القرن العشرين هو الثالث في السلسلة. فقد جاء الحوار الواقعي-المثالي في البداية واستمر خلال الفترة الممتدة من عام 1918 إلى عام 1950 ووصل إلى قمته الفكرية عند قيام كار Carr بنقد المثالية في عام 1939. وحينها بدأت الواقعية في التبلور بأن أنتجت النظرية العامة في سياسة القوة. لكن مع حلول الخمسينيات من القرن العشرين على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، انتقل الحوار إلى مستوى آخر على خلفية الثورة السلوكية ومطالبتها بالمنهجية الإمبريقية والإجراءات العلمية، واستقر بين الواقعية والسلوكية واستمر طيلة فترة الستينيات من القرن العشرين. الجديد الذي جاءت به السلوكية وقابلت به الواقعية هو الخلل في الأساس المنهجي الذي

---

[1] Michael Banks, Op. Cit., p. 10.

تعاني منه الواقعية. إلا أن كلاهما أبقى على افتراضات مركزية الدولة كفاعل مهيمن ومسيطر على السياسة الدولية[1].

لكن يؤكد مايكل بانكز أنه منذ أربعينيات القرن العشرين، كانت الواقعية النموذج المسيطر على ميدان العلاقات الدولية، وذلك من خلال اعتبارها الدول الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية. وساعدها في ذلك ظروف الحرب الباردة التي فرضت على صناع القرار الأجندة الأمنية على رأس قائمة الأولويات، وقد امتد هذا الترتيب طيلة فترة الحرب الباردة والتفكير تحت ضغط الرعب النووي. وبناءً على ذلك، يفترض في الدول أنها تخطط وتضع القرارات والسياسة بالإضافة إلى أن الاهتمام الرئيسي هو الأمن العسكري القومي. كما يركز الباحثون الواقعيون في العلاقات بين الدول، على النزاع المحتمل أو الفعلي بين الدول. يعتبر مثل هذا النزاع كجزء حقيقي من سلوك الدولة، خاصة بوجود الدولة في نظام دولي فوضوي. وفي هذا السياق، تدور الأسئلة المهمة -بالنسبة للواقعيين- حول الاستقرار والسيادة والقوة والسلطة. وهذه الأسئلة هي: كيف يصان الاستقرار الدولي؟ ومتى وكيف تستخدم القوة في المحافظة على الاستقرار والسيادة؟ من ناحية أخرى، تعتبر القوة هي السمة المركزية للتحليل الواقعي. إنه ينظر لها بشكل واسع على أنها أحد الموجهات الأساسية لسلوك الدول داخل النظام الدولي، وقائمة بشكل كبير على نظرة هوبز للعالم وللطبيعة الإنسانية. يتضمن فهم الواقعيين للقوة، على أنها وسيلة ضرورية لمنع الآخرين من السيطرة على النظام الدولي أو الإخلال بميزان القوى. وبتركيز الواقعيين

---

[1] Michael Banks, Op. Cit., p. 11.

على الدول والنزاع ما بين الدول، فإنهم في مقابل ذلك، لا يضعون على أجندة بحثهم موضوعات الهوية والجماعات الخاصة مثل الجماعات النسائية أو الإثنية أو الأطفال عند فهمهم لعمل النظام الدولي، وإنما يركزون البحث على أسباب الحرب وحالة السلم والنظام والأمن أو ما أصبح مصطلحا عليه باسم "السياسة العليا". وبناءً على ذلك، كان اعتقاد كنيث ولتز Kenneth Waltz أن نظرية العلاقات الدولية هي حقل للموضوعات الرئيسية دون الثانوية، والموضوعات الرئيسية هي القوة والأمن وميزان القوى وبقاء الدولة، باعتبارها الوحدة أو الفاعل الوحيد المسيطر على السياسة الدولية[1].

وقد حاولت كل من ماريزيا زلاوسكي Marysia Zalewsk وسينثيا أونل Cynthia Enloe أن يبررا ترتيب الواقعيين لأجندة البحث، بدعوى أن قضايا الجماعات الإثنية أو الأطفال أو أي عدد من الكيانات الهامشية المتشابهة في مجال الدول، لم تهمل من قبل الواقعيين لأنها غير مهمة، وإنما لأنها ليست لديها علاقة بأعمال النظام الدولي. وبالتالي هي ليست لها علاقة بعمل الواقعيين ولا تقع في مجال اهتمامهم، والسبب هو أنها لا تمارس النفوذ السياسي على البيئة الدولية بشكل كبير. ويقدما أمثلة على ذلك، إذ لا ينكر الواقعيون أن النساء يعانن زمن الحرب أكثر من الفئات الأخرى بحيث أن الإصابات الأكثر مأساوية تقع

---

[1] Marysia Zalewski and Cynthia Enloe, "Questions about Identity in International Relations," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 294-95 .

على هذه الفئة، وكذلك الاستخدام الشائع للاغتصاب كسلاح في الحرب، لكنهم يرون أن مثل هذه الأعمال لا تؤثر في مسار النظام الدولي.[1]

هناك مساهمة أخرى حاولت أن تبلور حقلا مستقلا لنظرية العلاقات الدولية، والتي أتت من قبل المدرسة الإنجليزية في نظرية العلاقات الدولية من وجهة نظر ستيف سميث Steve Smith. التي يرى أنها ركزت على تعريف مارتن وايت Martin Wight للنظرية الدولية بأنها "تأمّل تقليدي حول مجتمع الدول، أو أسرة الأمم، أو الجماعة الدولية". الحقيقة هذا التعريف لنظرية العلاقات الدولية يوسع من قائمة فواعل النظام الدولية وكذا الموضوعات التي تدرسها نظرية العلاقات الدولية. إنه يحدد مهام النظرية الدولية، ويعطي آفاقا لتطور هذا الحقل من المعرفة الاجتماعية. وبالتالي يزيد من فرصة تلافي مواطن النقص التي كانت تعاني منها نظرية العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالفقر الفكري والمعنوي. والسبب في هذا الفقر بالنسبة لستيف سميث، هو سيطرة الدولة كموضوع مركزي بالنسبة للنظرية السياسية، بحيث وضعت صعوبة دون التفكير فيما وراء الدولة، وأعاقت امتداد التفكير النظري إلى الجماعة العالمية أو إلى الأفراد الذين لهم حقوق خارج إطار الدولة. وفي هذا السياق، يحاول سميث أن يحدد الإطار النظري الذي تجري فيه البحوث النظرية، اعتمادا على أفكار وايت، بأن يجب الاستعانة بحقول المعرفة الأخرى التي يعتقد أنها يمكن أن تساهم في تطور حقل مستقل لنظرية العلاقات الدولية مثل فلسفة التاريخ؛ على

[1] Marysia Zalewski and Cynthia Enloe, Op. Cit., pp. 296-97 .

اعتبار أن المؤرخين- في رأيه- كانوا أفضل المفسرين لطبيعة السياسة الخارجية للدول وتفاعل الأطراف ضمن النظام الدولي.[1]

لكن الاستدراك الذي يطرحه ستيف سميث Steve Smith على أفكار وايت، هو أنه يثير انقساما خاطئا بين النظرية السياسية والنظرية الدولية. واستند إلى آراء مفكرين آخرين لدعم انتقاده، من أمثال كريس براون Chris Brown الذي يرى أن المشكلة تكمن في تعريف مفهوم النظرية السياسية الذي استخدمه وايت. إنه تعريف ضيق ولم يكن كافيا لاستيعاب جميع الموضوعات مع إدراج بعض الفواعل، إلا أنه بقي متسقا مع الواقعيين في إعطاء الأولوية للدولة. ومثل هذا المفهوم -من منظور ستيف- سوف يحول دون التعامل مع أنواع الأسئلة المطروحة من قبل النظرية السياسية. في مقابل ذلك هناك تعريفات أخرى للنظرية السياسية التي لا تركز على الدولة، وتشير إلى أن هناك تداخلات مهمة بين النظرية السياسية والدولية. فكما يرى براون، أنه لم يكن خطأ وايت في سوء فهم النظرية الدولية ولكن في سوء تحديد خصائص النظرية السياسية. وبالتالي، فتعريف وايت للنظرية السياسية هو مثير للخلاف بشكل عال. ومن وجهة النظر هذه، فإن النظرية الدولية يجب أن توسع لتشمل أفكار العدالة، ويعني ذلك التعامل مع كل الجوانب المختلفة الخاصة بمسائل العدالة. النتيجة التي يريد أن يصل إليها ستيف سميث Steve Smith هي أن الصورة الذاتية

---

[1] Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 07-08.

للسياسة الدولية تقضي بأن النظرية الدولية تتضمن النظرية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية، وهي كلها جوانب من النظرية الدولية.[1]

كما يرى ستيف سميث Steve Smith –وهو يميل إلى أفكار النظرية النقدية– أيضا أن هناك اتجاها آخر شكّل أرضية لنظرية العلاقات الدولية يطلق عليه اسم "الفكر الجمعوي في مقابل الفكر العالمي Communitarian Versis Cosmopolitan". يقضي مضمون وافتراضات النظريات الجمعوية بأن الجماعات السياسية هي حاملة للحقوق والواجبات في المجتمع الدولي؛ في مقابل ذلك ترى النظريات العالمية أن الأفكار الأخلاقية يجب ألا تقوم على الجماعات ولكن على الإنسانية ككل أو على الأفراد في المجتمع العالمي. توحي صيغة ستيف سميث بوجود حوار بين هذه الأطروحات النظرية، الذي أدى بنظره إلى تطوير كل من النظرية الدولية المعيارية وربط النظرية الدولية بالحوارات المشابهة في التخصصات الأخرى، وخاصة الفلسفة الأخلاقية والنظرية الاجتماعية والسياسية. واستشهد في ذلك بمجموعة من الأعمال العلمية، منها أعمال براون Brown(1992) وبيتز Beitz(1979) وناردين Nardin (1983)وفروست Frost(1986)، التي أظهرت استخدام الحوار الجمعوي/العالمي لربط النظرية الدولية بالتراث الواسع للفلسفة والعلوم الاجتماعية.

ينطوي هذا الربط على فوائد نظرية كثيرة للحقل، وهي التي كان يرجوها المفكرون الذين أشار إليهم سابقا، والتي يتمحور معظمها حول إمكانية مساهمة حقول المعرفة الاجتماعية الأخرى في إثراء حقل نظرية العلاقات الدولية. لكن

---

[1] Steve Smith, Op. Cit., pp. 08-09.

في مقابل ذلك، هناك مخاطر يمكن أن تنجم عن مثل هذا الربط، والتي من بينها زيادة فرص إعاقة استقلالية حقل نظرية العلاقات؛ على اعتبار أن استقلالية الحقل هو الهدف الذي سعى إليه العديد من علماء العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، يرى سميث أن الحركة المركزية لتخصص العلاقات الدولية منذ ظهوره كعلم مستقل بعد الحرب العالمية الأولى، هي خلق نظرية مستقلة للسياسة الدولية. وهذا يتطلب معالجة الموضوعات الدولية كموضوعات مستقلة عن الموضوعات الأخرى في النظرية الاجتماعية والسياسية، وترك الحوارات الكليلة وحدها ضمن الفلسفة الأخلاقية المعاصرة. لكن الذي ساعد على تعميق مثل هذه النظرة هو سيطرة النظرية الواقعية على حقل نظرية العلاقات الدولية لفترة طويلة. بالنسبة للواقعيين، المجال السياسي الدولي هو ضروري وخطير في نفس الوقت وغير متوافق مع الفلسفة الأخلاقية. إذ تنتمي الأخلاقية إلى الوعظ، ولا تنتمي إلى النظرية أو إلى أروقة السلطة. وسوف يؤدي أخذ الاهتمامات المعيارية على محمل الجد -من وجهة نظر الواقعية-، إلى تضليل الطلبة عن الطبيعة الحقيقية للعلاقات الدولية، وفي أسوأ الأحوال تؤدي إلى محكمة وطنية كارثية. كما حاول سميث أن يلخص هذه المشاكل في ثلاث فئات: الأولى أنها تقوم على افتراض أن النظرية غير المعيارية هي ممكنة. الثانية أنها تفترض أن النظرية السياسية والدولية هما بطريقة ما ينتميان إلى فئات طبيعية، وليس نتاج المناهج التي نفكر بها حول العالم الاجتماعي. وأخيرا، إنها تفترض أن الواقعية لم تتبن المبادئ الأخلاقية، بحيث أن الواقعيين الكلاسيكيين -في رأي

سميث- من أمثال نيكولا ميكيافيلي[1] وكنان Kennian ومورغنتو Morgenthau ونيبور Niebuhr، قد تحدثوا في بعض الأحيان عن المجال الدولي كأحد المجالات الملائمة للتفكير الأخلاقي، لكنهم كذلك تحدثوا عن رجحان القوة السياسية وحذروا من تأثير الأخطار الأخلاقية في السياسة الخارجية، المتمثلة أساسا في تفويت مصالح الدولة.[2]

في سياق الحديث عن حقل مستقل لنظرية العلاقات الدولية، يمكن إدراج أفكار ريمون أرون Raymond Aron التي طرحها في كتابه "ما هي نظرية العلاقات الدوليةWhat Is a Theory of International Relations ؟" الذي نشر في عام 1967، وقام بتلخيصها إندرو لينكلاتر. ملخص هذه الأفكار هو أن المعنى الأول للنظرية قد ظهر في اليونان، وكان يستخدم بمعنى المعرفة التأملية. وهذا بوضوح ليس ما يبحث عنه التطبيقيون في السياسة الدولية؛ وإنما يفضلون النظرية كنظام افتراضي واستدلالي يتضمن الفرضيات القابلة للاختبار. يريد مثل هؤلاء المنظرون أن يكونوا قادرين على التنبؤ بمسار أحداث النظام الدولي، وهو العملية التي تأخذ الأولوية على الفهم العميق. ولا مانع عند أرون الاستعانة بالعلوم الفيزيائية من أجل العلم التنبؤي، على خلفية أن هذه العلوم قد وصلت إلى مراحل متقدمة من عملية التنبؤ مثل علم الإحصاء وعلم الاقتصاد.[3]

---

[1] See : Machiavelli, "On Princes and the Security of Their States," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 91-94.

[2] Steve Smith, Op. Cit., pp. 09-11.

[3] Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 274- 75.

كذلك هناك جهد آخر ساعد على سير حقل نظرية العلاقات الدولية قدما نحو الاستقلالية، وهذه المرة جاء بعضه من الجنوب المتمثل في أفكار نظرية التبعية، وبعضها من الشمال مثل أفكار الاعتماد المتبادل. لكن زادت أهمية مثل هذه الأفكار عندما واجهت سيطرة النظرية الواقعية على حقل نظرية العلاقات الدولية وحاولت أن ترسم صورة أخرى للعالم غير التي عهدناها من الواقعية.

من الناحية الإبستمولوجية، يرى مايكل بانكز Michael Banks أن الجذور الأولى في بناء الفكر الواقعي ترجع إلى توسيديس[1] Thucydides وميكيافيلي Machiavelli وهوبز[2] Hobes وكلوزويتس Clausewitz، بحيث يؤكد كل هؤلاء المفكرين على عدم أمن الدولة ذات السيادة. ونتيجة لذلك، فإن السمات المميزة لسياسة القوة في العلاقة بين الدول هي أولوية السياسة الخارجية والدور المركزي للحرب والسلم وهي في نفس الوقت الخاصيات الأساسية السياسية وغير الأخلاقية للعلاقات الدولية. وتمت إعادة صياغة هذه الأفكار في القرن العشرين من قبل أنصار الواقعية وتكييفها وفق ظروف العالم المعاصر. ومن هذه المحاولات كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هناك مساهمات بول Bull ومورغنتو Morgenthau ووايت Wight والتي مازالت رائجة ومسيطرة على تراث نظرية العلاقات الدولية. لكن شهرة وسيطرة النظرية الواقعية على حقل

---

[1] See: Thucydides, "The Melian Dialogue," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 84-90.

[2] See: Thomas Hobbes, "Of the Natural Condition of Mankind," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 94-98.

العلاقات الدولية لفترة طويلة من الزمن لم تستمر للأبد بحيث بدأت تظهر تحديات جدية في السبعينيات من القرن العشرين من قبل النماذج الأخرى مثل نظرية التبعية ونظرية الاعتماد المتبادل. لكن منافسة النماذج الجديدة لم تضعف عزيمة الواقعية، وإنما حاولت أن تقوم من جديد وبمنظارات وعدسات جديدة اصطلح عليها فيما بعد بالواقعية الجديدة. وأكبر رواد هذه المساهمة النظرية داخل النموذج الواقعي هو ولتز Waltz، ليس فقط بتأسيسه المتواصل للنموذج مع كار Carr ومورجنتو Morgenthau، ولكن أيضا كان مصدرا للصيغة الجديدة لما يسمى بالواقعية البنائية. يرى بانكز أن مما ساعد ولتز على تجديد الواقعية هو لجوئه إلى استعارة المفاهيم من النماذج الأخرى، وخاصة استخدامه لمصطلح 'البنائية' المأخوذ أصلا من علم الاجتماع، ليعطي الوزن العلمي لأفكار سياسة القوة القديمة في هرمية النظام الدولي وتوازن القوى.[1]

ومن منظور مارك هوفمان Mark J. Hoffman، واجهت الواقعية خصومها بتلخيص أربع أفكار عامة، كلها مشتقة من الأفكار التقليدية لهوبز وهي: فكرة الفراغ الأخلاقي والنسبية الأخلاقية والازدواجية الأخلاقية وأولية المصلحة الوطنية. بقدر ما كانت هذه المواجهة بين الواقعيين وخصومهم هي تعبير عن إعادة الثقة إلى الذات الواقعية، وتجديد فكرها وتأكيد بقائها كنظرية ذات مصداقية في حقل نظرية العلاقات الدولية، بقدر ما ساهمت في إثراء الحقل وإبداع نماذج نظرية سوف نتكلم عليها لاحقا. وبالعودة إلى مارك هوفمان Mark J. Hoffman، فإن النزعة الشكوكية الأخلاقية للواقعية تشتق من فكرة

---

[1]Michael Banks, Op. Cit., pp. 13-15.

أن السياسة الدولية هي غير أخلاقية وأن رجال الدولة يعملون في فراغ أخلاقي. فالأخلاقية، كما جاءت متضمنة في مثل العدالة والمساواة، يمكن أن تعرّف فقط في سياق المجتمع المنظم بشكل جيد، مثل ما هو موجود على المستوى الوطني. فالدول لا تشبه الأفراد، ولم يتم تطوير مجموعة من المعايير المتفق عليها بشكل عام التي تشكل الأخلاقية الدولية. إذ غياب سلطة سياسية عليا في النظام الدولي يمنع المسائل المعيارية من الظهور وحتى من التطبيق. لذلك فإن من المستحيل سحب الحكم الأخلاقي على مواقف رجال الدولة أو التوقع منهم وضع الاعتبارات الأخلاقية في صناعتهم للقرار في السياسة الخارجية. وكنتيجة لذلك، فلا مكان للفكر المعياري في العلاقات الدولية.

الفكرة الواقعية الثانية هي قائمة على النسبية الأخلاقية Moral Relativism، والتي تقضي بأن الأخلاقية الدولية هي ممكنة فقط إذا كان هناك توقع بأن الدول ستتصرف وفقا للمبادئ والمعايير العالمية المتفق عليها. لكن الفوضى الدولية تمنع أي من هذه التوقعات. وعوضا عن ذلك هناك تعددية في المعايير ونظم القيم ولا توجد قاعدة حقيقية في الاختيار بينها. لذلك القواعد الأخلاقية أو المعيارية لا يمكن أن تصنع على قاعدة الموقف السياسي، بسبب لا يوجد إطار أخلاقي يمكن أن يملي ما هو صواب لكل الآخرين. المشكلة هنا بالنسبة للواقعيين، والتي على أساسها يرفضون تدخل الأخلاق في السياسة الدولية، هي أنه لا توجد قاعدة أخلاقية عامة يلتزم بها الجميع أو تجبر جميع الأطراف بمضمونها. أما الفكرة العامة الثالثة للواقعية هي الازدواجية الأخلاقية. ترى هذه النظرة أن الأخلاقية العامة تعوق تطبيق المبادئ الأخلاقية التي يمكن أن يطبقها

الفرد. بحيث أن الموقف الأخلاقي الذي يمكن أن يكون مطلوبا تطبيقه من قبل الفرد أو داخل الدولة هو غير قابل للتطبيق خارج الدولة، إذ أن الاعتبارات الأخلاقية هي مختلفة في النوع ويجب أن تكون مرتبطة بالظروف والزمن الذي تجد الدول نفسها فيه. ومن ثم، فالمعايير هي مرتبطة بسياقات السياسة الدولية وتصبح الأخلاقية نتيجة لها وليست متغيرا مستقلا مؤثرا في سلوك الدول. أما الفكرة الرابعة، فهي منسجمة وبطرق معينة مع الأفكار الثلاثة السابقة، والتي تتضمن أن رجال الدولة لهم التزام أخلاقي فوقي لخدمة المصلحة الوطنية لدولتهم. وبافتراض طبيعة الإنسان والدولة والنظام الدولي، فإن رجال الدولة لا يمكن أن يتوقع منهم أن يضحوا بالمصلحة الوطنية من أجل المبادئ العالمية.[1]

من خلال هذه المناقشات حول إمكانية انبثاق حقل مستقل لنظرية العلاقات الدولية، يمكن استخلاص العديد من الأفكار المتعلقة بهذا الحقل. من هذه الأفكار، أن مهمة المنظر –وفق ما يرى بانكز– هي القيام بعملية التلخيص والصياغة وليس تتبع الجزئيات. ونحن مهمتنا كانت في الأعمال السابقة وفي هذا العمل، هي القيام بعملية تلخيص وصياغة لحقل نظرية العلاقات الدولية عبر تراث العلاقات الدولية، وصولا إلى جمع أكبر عدد ممكن من الدراسات وتلخيصها. يندرج هذا الجهد في إطار المساهمة في بناء حقل نظرية العلاقات الدولية من جهة، ومن جهة ثانية أهمية نظرية العلاقات الدولية بالنسبة لعلم

---

[1]Mark J. Hoffman, "Normative Approaches," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 30 -33.

العلاقات الدولية والطلبة؛ إذ فهمها هو مؤشر أولي حول القدرة على التحكم في الظواهر وتوظيف المصطلحات واستخدام وحدات ومستويات البحث.

كما أن الاطلاع على العديد من أعمال العلماء حول نظرية العلاقات الدولية، أوصلنا إلى نتيجة منهجية مهمة وهي ضرورة وجود حقل مستقل يدرس نظرية العلاقات الدولية. إن هذا الحقل هو بسبب التراكمية النظرية وكذلك إمكانية إفادة تخصصات أو فروع أخرى في دراسة العلاقات الدولية مثل تحليل النزاعات الدولية، الأمن، التدخل الإنساني، الفواعل الدولية، النظام الدولية، الدراسات الإستراتيجية وغيرها. كما يتم ضمان استمرارية تعميق البحث حول مستويات البحث ووحدات التحليل بناءً على التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي. إن فتح النقاش حول الحوارات الكبرى في نظرية العلاقات الدولية هو مبرر كاف لاستقلالية الحقل. على اعتبار أنها مؤشر حول التراكمية المعرفية الشديدة في نظرية العلاقات الدولية، وأن عدم استقلالية الحقل يزيد من إمكانية الغموض وحتى التناقض مما يؤثر على حركة نضج الحقل وعدم قدرته على التنبؤ، ويصبح احتمال تعرضه لانتكاسة أخرى -بعد انتكاسة انتهاء الحرب الباردة- عالية جدا.

إن استقلالية حقل نظرية العلاقات الدولية سوف يساعد على خلق نظريات جديدة، منبثقة من خاصيات بيئتها الجوهرية التي تجعل منها أدوات مساعدة على الفهم والتحليل للقضايا المطروحة. وهذا الأمر يخص منطقتنا -المنطقة العربية- التي تعاني من قضايا مميزة لا توجد في مناطق أخرى من العالم. من هذه الخاصيات، وجود إسرائيل على أرض عربية وفشل كل عمليات السلام، وأن

كل التنازلات التي قدمها العرب أدت إلى باب مسدود. وأصبح الأمن على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي مرتبط في جزء كبير منه بإسرائيل، مثل السودان ولبنان والعراق والصومال وسوريا. بالإضافة إلى المشاكل الأخرى مثل مشكلة المياه والتصحر والغذاء والتنمية وتوفر الطاقة. مثل هذه الخاصيات المميزة بحاجة إلى نظريات مميزة لمعالجتها، وتقديم نماذج تحليل واقتراحات تجعل التعامل مع مثل هذه القضايا قابلا للعمل.

الواقعية الجديدة: كفاح من أجل البقاء

الافتراضات الجوهرية للواقعية الجديدة

حاول ستيفن لامي Steven L. Lamy صياغة الافتراضات الكبرى للواقعية الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الشديدة بين الواقعيين الجدد أنفسهم في تصويرهم لعالم العلاقات الدولية (مثلا الاختلاف بين كنيث ولتز وجون ميرشيمر). لكن مثل هذه الصياغة للافتراضات هي مساعدة على فهم الطلبة والباحثين لأطروحات الواقعيين الجدد، باعتبارها تلخيصاً لكم هائل من تراث الواقعية الجديدة، وطريقة جيدة لتسهيل الفهم. وفيما يلي افتراضات الواقعية الجديدة:

1-تتفاعل الدول في بيئة فوضوية. وهذا يعني أنه ليس هناك سلطة مركزية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة.

2-بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الفاعل (الدولة)، على اعتبار أن السياسة الخارجية تعمل انطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي.

3-للدول توجه مصلحي ذاتي، والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، بمعنى أن النظام يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين.

4-الدول فواعل عقلانية، تنتقي إستراتيجياتها من أجل الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلانيتها أنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية.

5-المشكل الحاسم المطروح من قبل الفوضى هو البقاء بالنسبة للدول الوطنية.

6-تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وبالتالي تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى خلق المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني، وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول.[1]

ويضيف جون بايلز John Baylis إلى الافتراضات السابقة، أربع افتراضات أخرى، مفسرة للأرضية التي تقوم عليها الواقعية الجديدة في تحليل العلاقات الدولية. وهذه الافتراضات هي:

1- تعني فوضوية النظام الدولي عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول، وليس بالضرورة أنه مشوش أو مضطرب تماما.

2-ادعاء الدول السيادة سيحتم عليها تطوير قدرات عسكرية هجومية للدفاع عن نفسها وتوسيع قوتها، مما يجعلها خطرا على بعضها البعض. فحالة الريبة الشديدة الموجودة بين الدول تؤدي إلى ضعف الثقة المتأصلة في النظام الدولي. ومظهر عدم ثقة الدول هو أنها لا تستطيع أبدا التأكد من نيات جيرانها، ولذلك يجب عليها دائما أن تكون يقظة. وهذا يعني أن مؤشر أمن الدول وضمانة بقائها القومي هو استعدادها المستمر للحرب.

3-ستسعى الدول إلى الحفاظ على استقلالها وسيادتها، ونتيجة لذلك، سيكون البقاء القومي القاعدة الرئيسية التي تدفع وتؤثر في سلوكها نحو بعضها البعض.

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 186.

وأي بحث للسياسة الخارجية لابد أن يكون قائما على أرضية الحاجة الملحة للبقاء القومي.

4-بالرغم من أن الدول هي عقلانية، إلا أنها ستكون دائما مجالا لاستعراض العضلات. ففي عالم نقص المعلومات، فإن العدو المحتمل سيكون دائما له باعث لسوء عرض قدراته لإبقاء خصومه متوجسين. ويمكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى ارتكاب الأخطاء في تقدير المصالح الحقيقية للدولة.

كما يرى جون بايلز John Baylis أن هذه الافتراضات تولّد ميل الدول نحو السلوك العدواني اتجاه بعضها البعض. وبالتالي، فالأمن القومي هو أحد مخرجات بنية النظام الدولي، بحيث أن سلوك الدولة يأخذ شكل أو صيغة البنية النظمية الدولية القائمة. مثل هذا التحليل -بالنسبة للواقعيين- يمكن أن يساعد على التنبؤ بالسلوك المستقبلي للدول، بحيث يمكن الادعاء أن السياسة الدولية في المستقبل يحتمل أن تكون عنيفة مثل السياسة الدولية في الماضي. ويستشهد بايلز في هذا السياق برأي أحد كتاب الواقعيين الهجوميين وهو جون ميرشيمر John Measheimer الذي كتب في عام 1990 مقالا مهّما تحت عنوان "الرجوع إلى المستقبل Back to the Future"، رأى فيه أن نهاية الحرب الباردة من المحتمل أن تكون الموجّه نحو العودة إلى التعددية التقليدية لسياسة توازن القوى الماضية التي أدت فيه التنافسات القومية والأخلاقية إلى انتشار عدم الاستقرار والنزاع. ينظر ميرشيمر للحرب الباردة كفترة سلم واستقرار تحققت بواسطة البنية الثنائية القطبية للقوة التي سادت لمدة طويلة خلال الحرب الباردة. ومع انهيار هذا النظام، يرى أنه سوف يكون هناك عودة إلى نوع من القوى العظمى

المتنافسة التي أفسدت العلاقات الدولية في القرن السابع عشر. بالنسبة للكتاب الواقعيين من أمثال جون ميرشيمر John Measheimer، يمكن ألا تكون السياسية مميزة بوجود حرب دائمة، ولكن مع ذلك هناك منافسة أمنية قاسية التي تتجسد في شكلها الأكبر وهو الحرب، ويشبهها بالعاصفة الثلجية التي هي دائما محتملة. إنهم يقبلون بفكرة أن التعاون بين الدول هو ممكن الحدوث، لكن مثل هذا التعاون هو محدود، لأنه مقيّد بواسطة سيطرة منطق المنافسة الأمنية التي تلغي التعاون كحقيقة في السياسة الدولية.[1]

كما يركز جون ميرشيمر John J. Mearsheimer في تحليله، على القوى العظمى بحكم أنها تتحكم في النظام الدولي. ومن ثم يحدد الافتراضات الأساسية التي يبني عليها التفسير الواقعي الهجومي تحليله للعلاقات الدولية، ومختلف تفاعلات الوحدات الأساسية ضمن النظام الدولي، في أربع نقاط أساسية هي:

الافتراض الأول، أن القوى العظمى تملك بشكل جوهري بعض القدرات العسكرية الهجومية، التي تمنحها قدرة على إلحاق الضرر ومن الممكن تدمير بعضها البعض. إذ من المحتمل أن تكون الدول خطرا على بعضها البعض، بالرغم من أنه يمكن أن يكون لبعض الدول القوة أكثر من أخرى وبالتالي تكون أكثر خطرا. كما أن القوة العسكرية للدولة هي عادة محددة بسلاح معين يكون تحت تصرفها.

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 257.

الافتراض الثاني، لا تستطيع الدول أن تكون واثقة من نيات الدول الأخرى، بحيث أنه ليس هناك دولة متأكدة من أن دولة أخرى سوف لا تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية لمهاجمة الدولة الأولى. لكن مع ذلك يؤكد ميرشيمر أن هذا لا يعني أن الدول بالضرورة تكون لها نيات عدائية، إذ أن كل الدول في النظام الدولي يمكن أن تكون معتدلة بشكل ثابت، ومع ذلك من المستحيل التأكد بأن هذا الحكم يؤدي إلى التكهن بالنيات مئة بالمائة. هناك العديد من الأسباب الممكنة للاعتداء، وليس هناك دولة متأكدة بأن دولة أخرى ليست مدفوعة بواسطة أخرى. كذلك يمكن أن تتغير النيات بسرعة، وبالتالي يمكن أن تكون نيات الدولة غير خطيرة في يوم وعدائية في اليوم التالي. فالريبة حول النيات هو أمر حتمي، بحيث يعني أن الدول لا تستطيع أبدا أن تكون متأكدة من أن الدول الأخرى ليس لديها نيات هجومية واستخدام قدراتها الهجومية.

الافتراض الثالث، أن البقاء هو هدف أولي للقوى العظمى. تبحث الدول على وجه الخصوص عن المحافظة على تماسكها الإقليمي واستقلال نظامها السياسي المحلي. بمعنى أن البقاء يسيطر على الدوافع الأخرى بسبب أن الدولة عندما تكون خاضعة فمن غير المحتمل أن تكون في وضعية تسعى فيها لتحقيق الأهداف الأخرى. ويستدل على ذلك ميرشيمر برأي جوزيف ستالين Josef Stalin الذي طرح فكرة معبرة عن هذا المعنى عام 1927 بقوله "تستطيع ويجب أن نبني الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، لكن للقيام بذلك لابد أن نكون

قبل كل شيء موجودين". كما يمكن للدول أن تسعى وراء الأهداف الأخرى، لكن الأمن هو أكثر أهدافها أهمية.[1]

الافتراض الرابع، أن القوى العظمى هي فواعل عقلانية. فهي واعية ببيئتها الخارجية وتفكر بشكل إستراتيجي حول بقائها فيها. إنها متأثرة بتفضيلات الدول الأخرى وكيف أن سلوكها من المحتمل أن يؤثر في سلوك الدول الأخرى، وكيف تلك الدول من المحتمل أن تؤثر في إستراتيجيتها من أجل البقاء. كما تهتم الدول بنتائج المواقف على المدى الطويل وأيضا على المدى المتوسط.

ونتيجة لهذا التركيز، ولا واحد من هذه الافتراضات وحده يفترض أن القوى العظمى يجب أن تتصرف بشكل عدواني نحو بعضها البعض. هناك بالتأكيد إمكانية أن بعض الدول يمكن أن يكون لها نيات عدائية، لكن الافتراض الوحيد الذي يتعامل مع دافع معين هو أن كل الدول تقول أن هدفها الأساسي هو البقاء، الذي هو في حد ذاته هدف يسبب الأضرار. ومع ذلك، عندما تجمع الافتراضات مع بعضها البعض، فإنها تخلق بواعث قوية للقوى العظمى للتفكير والتصرف بشكل هجومي ضد بعضها البعض. وتسود الأنماط العامة للسلوك المتمثلة في الخوف والمساعدة الذاتية والبحث عن الحد الأقصى من القوة.[2]

لكن رد روبرت كوفمان هذا الرأي للواقعيين الهجوميين، بأن مضي ستة عشر سنة من عمر فترة ما بعد الحرب الباردة قد أنتجت مخرجات مناقضة لتوقعات جون ميرشيمر، والمتمثلة في الأحادية القطبية للولايات المتحدة

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 31.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 31 - 32.

الأميركية، وليس التعددية القطبية المتنافسة التي تفسد النظام الدولي كما حدث في القرن السابع عشر من وجهة نظر ميرشيمر.[1]

يلاحظ على افتراضات الواقعيين الجدد ملاحظتين بارزتين، الأولى، الانسجام التام مع افتراضات الواقعية التقليدية الجوهرية. والملاحظة الثانية هي أن البعض من هذه الافتراضات هو انعكاس لنتائج الحوار داخل حقل نظرية العلاقات الدولية. فقد أبقت الواقعية الجديدة على افتراض أهمية القوة والمصلحة الوطنية كموجهان أساسيان للسياسة الخارجية للدول، وهذا يرتبط بافتراض آخر وهو أن الدول هي الفواعل الوحيدة في النظام الدولي. فهي الفواعل المهيمنة على السياسة الدولية، وحتى إن وجدت فواعل أخرى فهي تابعة للدول أو تقوم بدور الدول مثل الاتحاد الأوربي الذي يسعى للاضطلاع بدور الدول من خلال سعي حكومات الاتحاد القيام بإصلاحات داخل مؤسساته. كذلك الأمر بالنسبة لافتراض أن الدولة فاعل عقلاني ومؤشر ذلك سعيها وراء المصلحة الوطنية. كذلك بالنسبة لافتراض فوضوية النظام الدولي، هو افتراض يوافق عليه الليبراليون الجدد، لكنهم يضيفون إليه إمكانية تلطيف الفوضى الدولية عبر المؤسسات. ومن ثم، مثل هذا الافتراض المطروح من قبل كنيث ولتز تمت مناقشته عبر الحوار داخل حقل نظرية العلاقات الدولية.

---

[1] Robert Kaufman, In Defense of Bush Doctrine (U. S. A: The University Press of Kentucky, 2003), PP. 26-29.

تصنيف الواقعية الجديدة

1- الواقعية الدفاعية

التي تعرف أيضا 'بالواقعية البنائية Structural Realism'، قد ظهرت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين مع نشر كنيث ولتز لكتابه الذي يحمل عنوان: 'نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics'. يفترض ولتز أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة؛ وإنما افترض أن الدول تهدف إلى مجرد الحفاظ على بقائها القومي، إنها تبحث عن الأمن. كما أكد على أن بنية النظام الدولي تجبر القوى العظمى على النظر بعناية لميزان القوى، لأن الفوضى الدولية تجبر الدول الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة، لأن القوة هي أحسن الأدوات من أجل الحفاظ على بقاء الدول وأمنها. النتيجة هي أنه إذا كانت الطبيعة الإنسانية هي السبب العميق في المنافسة الأمنية في نظرية مورغنتو، فإن الفوضى هي سبب المنافسة الأمنية والبحث عن القوة في نظرية ولتز.[1]

لكن من ناحية أخرى، لا يرى ولتز في النظام الدولي أنه يوفر المبررات الجيدة للقوى العظمى للتصرف بشكل هجومي من أجل الحصول على القوة؛ وإنما صاغ حالة أخرى مناقضة وهي أن الفوضى تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي والمحافظة على ميزان القوى، وبالتالي الاهتمام الأول هو المحافظة على موقعها في النظام الدولي. كما اعترف ولتز أن للدول بواعث حقيقية للحصول على القوة أكثر من خصومها وأنها تضع إستراتيجية جيدة

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 19.

تتحرك على وفقها عندما يكون الوقت مناسبا. لكنه -في نظر ميرشيمر- لم يطوّر هذا المسار الفكرة بشكل مفصل. وإنما أكد على أنه عندما تتصرف القوى العظمى بشكل عدائي، فإن أول ضحية محتملة هو التوازن ضد المعتدي وإعاقة جهوده في الحصول على القوة، وهذا يعني أن توازن القوى سوف يميت الهجوم أو يقلص من فرص حدوثه. وأكد أيضا ولتز على أن القوى العظمي يجب أن لا تعتني بالحصول على كثير من القوة، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها، وبالتالي تجعلها في حالة أسوأ من كبحها عن البحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وهذا بدوره يعكس مفهوم القوة النسبية الذي تركز عليه التحليلات الواقعية. كما تعكس آراء ولتز حول أسباب الحرب نظريته المتحيزة للمحافظة على الوضع القائم، لأنه ليس هناك أسباب عميقة للحرب في نظريته ولا توجد فوائد مهمة تجنى من الحرب؛ وأن الحروب هي نتيجة للريبة والحسابات الخاطئة. بمعنى آخر، إذا أدركت الدول بشكل جيد مصالحها وحساباتها حول الحرب والسلم، فإنها سوف لا تذهب إلى الحرب.

كما يضيف جون ميرشيمر إلى قائمة الواقعية الدفاعية، أسماء أخرى تقف إلى جانب كنيث ولتز في آرائه حول نظرية العلاقات الدولية والسياسة الدولية. ومن هذه الأسماء، ذكر روبرت جيرفز Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder[1] وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera، الذين دعموا جميعا أطروحات الواقعية الدفاعية بواسطة تركيزهم الانتباه على المفهوم البنائي

[1] See:Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 154-78.

المعروف "بالتوازن الهجومي-الدفاعي The Offense-Defense Balance".
فقد أكدوا على أن القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إما هجومية أو دفاعية. فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم، وبالتالي الاستيلاء والإخضاع بالقوة هو خيار صعب، فإنه سيكون للقوى العظمى باعثا قليلا لاستخدام القوة في الحصول على القوة وستركز عوضا عن ذلك، على حماية ما عندها بمعنى أنها تتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي. وعندما يكون للدفاع امتياز، فإن حماية ما لديها ستكون مهمة سهلة نسبيا. والعكس بالعكس، عندما تقدّر الدول أن الهجوم هو أداة سهلة، فإن الدول حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع بعضها البعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، وبالتالي ستكون حروب كثيرة في النظام الدولي. لكن مع ذلك، يرى الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الهجومي-الدفاعي هو عادة يميل بشدة نحو الدفاع، وبالتالي يجعل الإخضاع جد صعب. باختصار، التوازن المزدوج الكافي مع الامتيازات الطبيعية للدفاع على الهجوم هي أسباب كافية لإحباط القوى العظمى عن السعي وراء الإستراتيجيات العدائية وبالتالي تتحول إلى مواقع دفاعية.[1]

لكن هناك افتراضات تطرحها الواقعية الدفاعية من الصعب التأكد منها أو أنها في بعض الأحيان هي طوبوية أكثر منها واقعية. من ذلك ادعائهم أن الحروب سببها الحسابات الخاطئة، لكن التساؤل المطروح هو: كيف تتأكد الدول من خطأ حسابات القوة، وكيف يتم تفادي مثل هذه الحسابات القاتلة، وكيف يتم

[1] John J. Mearsheimer,Op. Cit., p. 19.

تفادي طموحات الدول في الاستيلاء خاصة إذا امتزجت مع طموحات القادة، كما هي حالة الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وحالة الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة جورج بوش الابن.

من ناحية أخرى، يعتبر الخلاف بين هانس مورغنتو من الواقعية التقليدية، وكنيث ولتز من الواقعية الدفاعية الجديدة خلاف شكلي أو تقني والنتيجة واحدة. إذ يرى من جهة، مورغنتو أن البحث عن القوة هو أصيل في سلوك الدول، في حين يرى كنيث ولتز من جهة ثانية، أنه سلوك ناتج عن بنية النظام الدولي المتسمة بخاصية الفوضى. لكن طريقة التفكير لكليهما تؤدي إلى نتيجة واحدة أو نفس المخرجة وهي البحث عن القوة، وهذا هو الذي يهم الباحثين.

الفوضى الناضجة

النظرة القائلة أنه من الممكن التعامل مع المأزق الأمني عبر التعاون الكبير بين الدول هو كذلك رأي كتاب آخرين يسمون أنفسهم بالواقعيين الجدد أو الواقعيين البنائيين. إذ يرى باري بوزان Barry Buzan أن أحد السمات المهمة والمثيرة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين هي الانبثاق التدريجي للفوضى الناضجة Mature anarchy التي تعترف فيها الدول بالأخطار البينية في استمرار العداء التنافسي عبر العالم. عند قبول ميل الدول إلى التركيز على مصالحها الأمنية الضيقة والمحدودة الأفق، فإن بوزان يرى أن هناك تنامي لرد فعل بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقضي بأن هناك تفهما يأخذ بعين الاعتبار مصالح جيرانها عندما تضع سياستها. فهو يرى أن مضمون الفوضى الناضجة يعني زيادة فهم الدول بأن السياسيات الأمنية هي سياسات اعتماد

متبادل. كما قبل باري بيزان Barry Buzan بأن مثل هذه العملية المتطورة للمجتمع الدولي ككل يمكن أن تكون بطيئة وغير منتظمة في إنجازها. فانطلاق التغيير من الانشغال بالأمن القومي إلى التأكيد الكبير على الأمن الدولي هو ممكن وبالطبع هو جذاب في نفس الوقت.

ويمكن القول أن هذا بالضبط ما حدث في أوربا الغربية خلال الخمسين عاما الماضية. فبعد قرون من علاقات العداء بين فرنسا وألمانيا، وكذلك بين الدول الأوربية الغربية الأخرى، أصبح هناك معنى جديد للجماعة أسس بموجب معاهدة روما التي حولت أعداء الأمس إلى حلفاء. فعلى عكس الماضي، أصبحت هذه الدول غير معنية باستعمال العنف أو الإكراه لحل خلافاتها. ولم تحدث لحد الآن خلافات أمنية عميقة، لكن هناك إجماع داخل الاتحاد الأوربي يقضي بأن مثل هذه الخلافات سيكون حلها دائما بواسطة الطرق السلمية والأدوات السياسية والقانونية. فالمؤيدون لمفهوم 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy' يرون أن هذه العملية المتطورة في أوربا تأخذ تعميما أكثر للتجربة عبر العالم، لتحقيق الجماعة الأمنية الواسعة، التي لا تأخذ في الحسبان مصالح القوى العظمى فقط وإنما أمن جميع الدول التي تقبل بلعبة التعاون الأمني كما هو الحال في العلاقة الأوربية الروسية.[1]

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.

وقد قام جون بايلز John Baylis بتلخيص مضمون الفوضى الناضجة في مجموعة من النقاط نوردها تباعا في ما يلي:

1-قبل المؤيدون لمفهوم 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy' بأن البنية هي عنصر أساسي في تحديد سلوك الدولة، بمعنى أن سلوك الدولة هو من مخرجات طبيعة بنية النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى.

2-لكن هناك اتجاه نحو 'الفوضى الناضجة' خاصة في أوربا، الذي يركز على تنمية أهمية اعتبارات الأمن الدولي، والتي تضع في الحسبان مصالح وحاجات واهتمامات جميع الأطراف كما هي الحالة الروسية الأوربية.

3-هناك نضج في الفهم بين الأطراف الدولية حول قضية الأمن وإقرارها جميعا أن الأمن في العالم المعاصر لا يمكن أن يتحقق إلا عبر وجود حالة من الاعتماد المتبادل الأمني.

4-كلما كان هناك اعتماد متبادل أمني كلما كانت هناك فرص للتقليص من حدة المأزق الأمني، وكذلك تقليص فرص تصاعد حدة المنافسة الأمنية.[1]

من الناحية النظرية، لمفهوم الفوضى الناضجة جاذبية وإغراء للكتاب المنظرين والطلبة المتخصصين في العلاقات الدولية. لكن من الناحية العملية، هناك العديد من الصعوبات تحول دون حدوث الفوضى الناضجة. ومن الأمثلة الحديثة حول ذلك، العلاقة الأمنية الأميركية الروسية في أوربا حول موضوع الدرع الصاروخي الذي تريد الولايات المتحدة الأميركية إقامته في أوربا. إذ تنفيذ مثل هذا المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات الروسية، مع إصرار أميركي أطلسي على المضي قدما في بنائه. كذلك الأمر بالنسبة لإعلان استقلال كسوفو في ربيع 2008، لم يراعى فيه الاهتمامات الروسية. مثل هذه المواقف

---

[1] John Baylis, Op. Cit., p. 261 .

سوف تؤدي إلى زيادة الريبة وتراجع الثقة بين الطرفين، والتي هي أسباب كافية لاندلاع المنافسة الأمنية وحدوث المأزق الأمني. نفس الشيء يقال حول السياسة الأميركية في الدول غرب روسيا (جورجيا وأكرانيا)، وكذلك العمل على ضم هذه الدول إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي. كلها أسباب تؤيد أطروحات جون ميرشيمر حول مستقبل الأمن في أوربا بعد الحرب الباردة، الذي يتجه نحو التعددية القطبية المقوّضة للنظام الدولي.

2- الواقعية الهجومية

يرى جون ميرشيمر أن النظرية الواقعية في السياسة الدولية، تتحدى انتشار التفاؤل حول العلاقات بين القوى العظمى ومضمون هذا التفاؤل إمكانية التعاون بينها. فقد بدأ ميرشيمر بتفسير العناصر الأساسية للنظرية، التي أسماها 'بالواقعية الهجومية Offensive Realism'. تركز النظرية على القوى العظمى بسبب أن هذه الدول لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية. ومبرر ذلك أن حظوظ كل الدول –القوى العظمى وأيضا القوى الصغرى– هي محددة ابتداءً بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة عظمى على التأثير في العلاقات الدولية. فمثلا السياسة في أي منطقة تقريبا من العالم هي متأثرة بعمق بواسطة المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ما بين عامي 1945 و1990. والحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة لهما نفس التأثير على السياسة الإقليمية حول العالم بسبب النفوذ الكبير لهذه القوى العظمى على الدول الصغرى التي تجد من مصلحتها مسايرة القوى الأكبر منها للحفاظ على بقائها القومي.

كما أن القوى العظمى هي قائمة بشكل كبير على قاعدة قوتها العسكرية. ولكي تكون قوة عظمى، يجب أن يكون للدولة قوات عسكرية تجعل قدرتها على القتال موضع التنفيذ في الحرب التقليدية ضد الدول الأكثر قوة في العالم إن تتطلب الأمر ذلك. كما يرى ميرشيمر أن الترشح لهذه المكانة لا يحتاج قدرة على هزيمة الدولة الكبرى، ولكن يجب أن يكون لها توقع معقول لقلب النزاع إلى حرب منهكة بحيث تترك الدولة المسيطرة ضعيفة بشكل حقيقي، حتى ولو ربحت نسبيا الدولة المسيطرة الحرب. في العصر النووي يجب أن يكون للقوى للعظمى ردع نووي الذي يجعلها باقية ضد حدوث أي هجوم نووي عليها بالإضافة إلى إمكانية القيام بالضربة الثانية، وأيضا لها قوات تقليدية جيدة. وفي هذا السياق، سوف لا يكون لتوازن القوى التقليدي فائدة إذا ظهرت الهيمنة النووية. من ناحية أخرى، يلاحظ ميرشيمر أن النظرية تقول الكثير حول تاريخ السياسة الدولية. فالاختبار النهائي لأي نظرية هو كيف نفسر بشكل جيد الأحداث في العالم الحقيقي، وبالتالي الذهاب إلى مسافات كبيرة لاختبار الأفكار المناقضة للسجل التاريخي. والتركيز على وجه الخصوص، يكون على علاقات القوى العظمى من بداية الثورة الفرنسية والحروب النابليونية في 1792 حتى نهاية القرن العشرين.[1]

لكن في مقابل ذلك، مثل هذه الأفكار هي محفوفة بالمخاطر، بسبب أن بدء الحرب مهمة سهلة، لكن التحكم في نتائجها هو الوظيفة الصعبة في المعادلة. بالإضافة إلى أن مقاومة قوى عظمى لقوى أخرى قد يؤدي إلى تورطها، فتزداد

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 04 - 06.

تكاليف الحرب وتتقلص فرص النجاح، مثل ما حدث مع ألمانيا النازية عندما هاجمت الاتحاد السوفياتي وهزيمة الأولى، وحرب الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق قد أدت إلى تورطها وزيادة نفوذ روسيا والصين في النظام الدولي.

السعي وراء القوة

بالنسبة لكل الواقعيين، يكمن جوهر حسابات القوة في طريقة تفكير الدول حول العالم الذي يحيط بها. فالقوة هي عملة سياسية للقوى العظمى، وتتنافس من أجلها مع بعضها البعض. ويقارن ميرشيمر ذلك مع حقل آخر من المعرفة الاجتماعية وهو الاقتصاد السياسي، بحيث أنه ما يعنيه المال بالنسبة للاقتصاد، تعنيه القوة بالنسبة للعلاقات الدولية. وقد حاول جون ميرشيمر الإجابة على ستة أسئلة هي كالتالي:

1-لماذا تريد القوى العظمى القوة؟ وما هو المنطق الذي يكمن وراء تفسيرات تنافس الدول من أجل القوة؟

2-ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟ وما هو الحجم الكافي من القوة الذي يجعلها آمنة وقوة عظمى؟

3-ما هي القوة؟ وكيف يحدد هذا المفهوم الحيوي وكيف يقاس؟ في سياق محاولته الإجابة على مثل هذه التساؤلات، يرى أنه مع وجود مؤشرات جيدة للقوة، فإنه من الممكن تحديد مستويات القوة للدول فرادى، بما يسمح بتفسير هندسة النظام، ويمكن تحديد على وجه الخصوص نوعية الدول كقوى عظمى. وبالتالي، من السهل تحديد ما إذا النظام الدولي هو أحادي القطبية مهيمن يعني موجه بواسطة قوة عظمى فريدة، أو ثنائي القطبية يعني متحكم فيه من قبل

قوتين عظميين، أو متعدد القطبية يعني مسيطر عليه من قبل ثلاث قوى عظمى أو أكثر.

4-أما سؤال ميرشيمر الرابع فهو: ما هي إستراتيجيات الدول في العمل من أجل الحصول على القوة، أو الحفاظ عليها عندما تكون قوة عظمى أخرى تهدد بقلب ميزان القوى؟ وفي محاولته الإجابة على هذا السؤال، يرى ميرشيمر أن الابتزاز والحرب هما الإستراتيجيتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول في الحصول على القوة، والتوازن والتهرب من تحمل المسؤولية هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما الدول في الحفاظ على توزيع القوى عندما تواجه أخطار التنافس. بالتوازن، تقبل الدولة المهددة أعباء الردع لخصمها وتتعهد بالموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبالتهرب من تحمل المسؤولية تحاول القوة العظمى جلب دولة أخرى إلى جانبها لتتحمل عبء الردع أو هزيمة الدولة المهدّدة.

5-ما هي أسباب الحرب؟ وما هي عوامل القوة التي تزيد من احتمال تصاعد المنافسة الأمنية الشديدة بين الدول أو تقلص من فرصها، وبالتالي الانتقال إلى النزاع المفتوح في حالة المنافسة الأمنية الشديدة؟

6-متى تواجه القوى العظمى في النظام الدولي الدول المهددة لميزان القوى، ومتى تحاول التهرب من مسؤولية ذلك وتحويلها إلى دولة أخرى؟[1]

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 12 - 13.

مثل هذه الأسئلة تجعل بحث الواقعيين الجدد الهجوميين حول سلوك الدول محددا من الناحية المنهجية. فقد أراد ميرشيمر تحديد الإطار النظري لبحثه، وإبداء نوع من الصرامة المنهجية التي لطالما انتقد فيها الواقعيون.

انطلاقا من إبداء مثل هذه الصرامة، يرى جون ميرشيمر أنه على العكس من الليبراليين، فإن الواقعيين متشائمون إزاء السياسة الدولية. إذ يتفق الواقعيون على أن خلق عالم سلمي سوف يكون شيئا مرغوبا، لكنهم يرون أنه ليس من السهل الفرار من العالم القاسي الذي يتميز بالتنافس الأمني والحرب. ومن ثم، خلق عالم سلمي هو بالتأكيد فكرة جذابة، لكنها ليست عملية من الناحية الواقعية. وهنا ستميل الواقعية كما أشار كار، نحو التأكيد على حتمية قوة القوى الموجودة وحتمية خاصية ووجود الميول نحو البحث عن القوة، والتأكيد على أن الحكمة الأعلى تكمن في قبول والتكيف الذاتي لهذه القوى مع ميول الحتمية في بعض الأحيان داخل النظام الدولي. وفي هذا السياق، يرى جون ميرشيمر أن هذه النظرة المتشائمة للواقعية حول العلاقات الدولية تقوم على ثلاثة اعتقادات جوهرية هي كالتالي:

1-الاعتقاد الأول، يتعامل الواقعيون مثل الليبراليين مع الدول كفواعل رئيسية في عالم السياسة. لكن يركز الواقعيون بشكل أساسي على القوى العظمى باعتبارها مهيمنة على النظام الدولي، وبسبب أن هذه الدول تسيطر وتشكّل السياسة الدولية فهي كذلك تسبب الحروب المميتة.

2-الاعتقاد الثاني، يعتقد الواقعيون أن سلوك القوى العظمى هو متأثر بشكل أساسي بواسطة البيئة الخارجية للدول، وليس بواسطة الخاصيات الوطنية. فبنية

النظام الدولي هي التي يجب على كل الدول أن تتعامل معها، لأنها تصوغ بشكل كبير سياستها الخارجية. لا يميل الواقعيون لوضع تمييزات صارمة بين الدول الصالحة والشريرة، لأن كل القوى العظمى تتصرف وفقا لنفس المنطق بغض النظر عن ثقافتها أو نظامها السياسي أو من يسيّر حكومتها. لذلك من الصعب التمييز بين الدول، والاحتفاظ بالاختلافات في السلطة. من حيث الجوهر، القوى العظمى مثل كريات البيليارد تتغاير فقط من حيث الحجم.

3-الاعتقاد الثالث، يحمل الواقعيون الحسابات حول تفكير قوة الدول المسيطرة، وتنافس الدول من أجل القوة فيما بينها. تتطلب هذه المنافسة في بعض الأحيان الذهاب إلى الحرب، التي تعتبر أداة مقبولة في فن الحكم. اقتباسا من كلام كارل فون كلوزويتز Carl Von Clausewitz حول الإستراتيجيات العسكرية في القرن التاسع عشر، يرى جون ميشيمر أن الحرب هي استمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى. وأخيرا، نوعية اللعب الصفرية تجعل المنافسة في بعض الأحيان شديدة وغير متسامحة. لكن مع ذلك يضع ميرشيمر تحفظا صغيرا وهو إمكانية تعاون الدول مع بعضها البعض في بعض الأحيان كحالة تعاون الحلفاء ضد النازية، لكنها في الأصل لها مصالح متنازعة وسلوك تنافسي.

بالرغم من أن هناك العديد من النظريات الواقعية التي تتعامل مع الجوانب المختلفة للقوة، إلا أن اثنين منها تأتي قبل غيرها وهما: واقعية الطبيعة الإنسانية، التي طرحها هانس مورغنتو Hans Morgenthau في كتابه "السياسة بين الأمم Politics Among Nations"، والواقعية الدفاعية، التي

يمثلها بشكل أساسي كنيث ولتز Kenneth Waltz وطرحها في كتابه الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics".

هذه الأعمال قد وفرت الإجابة على سؤالين أساسيين طرحا من قبل وهما: لماذا تسعى الدول وراء القوة؟ وهذا يعني أنها تفسر أسباب المنافسة الأمنية، كما أجابا عن السؤال الثاني وهو كيف تحصل الدول على قوتها؟

يرى جون ميرشيمر أن بعض المفكرين الواقعيين المشهورين الآخرين ركزوا على فكرة أن القوى العظمى تعتني بشكل عميق بالقوة، لكن وجّه لهم نقدا بأنهم لم يحاولوا تفسير لماذا الدول تتنافس من أجل القوة أو ما هو مستوى القوة الذي يرضي الدول. من حيث الجوهر، وفروا دفاعا عاما للمقاربة الواقعية، لكنهم لم يقدموا نظريتهم حول السياسة الدولية. ويندرج ضمن هذا الإطار عمل كار Carr والدبلوماسي الأميركي جورج كينان George Kennan. في كتابه "أزمة العشرين عاما The Twenty Years'Crisis"، بحيث انتقد كار الليبرالية في امتداداتها النظرية، ورأى أن الدول هي مندفعة بشكل مبدأي بواسطة اعتبارات القوة من أجل الهيمنة. لكن الانتقاد الموجّه له من قبل ميرشيمر أنه لم يفسر بشكل كاف، سبب اعتناء الدول بالقوة وسعيها وراء الحصول عليها.

أما الواقعية القائمة على الطبيعة الإنسانية Human Nature Realism، والتي تسمى في بعض الأحيان "بالواقعية الكلاسيكية"، والبعض الآخر يسميها "بالواقعية البيولوجية"،[1] سيطرت على دراسة العلاقات الدولية من أواخر

---

[1] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص. 203-08.

الأربعينيات من القرن العشرين، أين كانت كتابات مورغنتو تجذب أنظارا واسعة من الباحثين والطلبة المتخصصين في العلاقات الدولية، واستمر ذلك إلى غاية بداية السبعينيات من القرن العشرين. إنها تقوم على افتراض بسيط وهو أن الدول هي مسيرة بواسطة الوجود الإنساني الذي له 'إرادة في القوة' التي تولد معه. وهذا يعني أن الدول لها شهية لا تشبع في طلب القوة، أو ما سماه مورغنتو 'بالتوق اللامحدود للقوة'، الذي يعني أنها تبحث بشكل مستمر عن الفرص لتهاجم وتسيطر على الدول الأخرى. وليس هناك قاعدة في التمييز بين الدول واسعة الاعتداء والأقل اعتداءا، ولا يجب أن يكون هناك بالطبع مجال في النظرية للدول المحافظة على الوضع القائم. يعترف أنصار الواقعية القائمة على الطبيعة الإنسانية أن الفوضى الدولية -والتي تعني غياب سلطة تحكم فوق القوى العظمى- تجعل الدول تقلق حيال ميزان القوى. لكن تم التعامل مع الإكراه البنائي كنظام ثاني ينتج سلوك الدولة. فالقوة الرئيسية الدافعة في السياسة الدولية هي الإرادة في القوة المتأصلة في أي دولة في النظام الدولي، وتدفع كل واحدة منها إلى الكفاح من أجل أن تكون الأقوى.[1]

كما يرى جون ميرشيمر أن نظريته حول الواقعية الهجومية هي كذلك نظرية بنائية حول السياسة الدولية. فكما هو الأمر مع الواقعية الدفاعية، ترى نظريته أن القوى العظمى نتيجة لاهتمامها الرئيسي بحساب كيف تبقى في العالم الذي ليس فيه وكالة لحمايتها من بعضها البعض؛ فإنها تتحقق بسرعة من أن القوة هي مفتاح بقائها. كما تشترك الواقعية الهجومية مع الواقعية الدفاعية في

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 17 - 19.

مسألة كيف تريد الدول الحصول على القوة. بالنسبة للواقعيين الهجوميين، توفر البنية الدولية حافزا قليلا للدول للبحث عن الزيادة الإضافية للقوة؛ وعوضا عن ذلك تدفعها إلى المحافظة على بقاء توازن القوى. المحافظة على القوة، عوضا عن زيادتها، هو الهدف الرئيسي للدول. من جهة أخرى، يعتقد الواقعيون الهجوميون أن قوى الوضع القائم نادرا ما توجد في عالم السياسة، لأن النظام الدولي يخلق حوافز البحث عن القوة للدول من أجل فرص الحصول على القوة في حسابات التنافس، والاستفادة من امتيازات الظروف عندما تكون الفوائد أعلى من التكاليف؛ وبالتالي الهدف النهائي للدولة هو أن تكون مهيمنة على النظام.

من ناحية أخرى، تتفق كلا من الواقعية الهجومية والواقعية القائمة على الطبيعة الإنسانية حول تصوّر أن القوى العظمى تبحث عن القوة بشكل قاس. أما الاختلاف الأساسي بين المنظورين فيكمن في أن الواقعيين الهجوميين يرفضون ادعاء مورغنتو من أن الدول تأخذ بشكل طبيعي نمط الشخصيات الإنسانية. وعلى العكس من ذلك، فهم يعتقدون أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على زيادة قوتها إلى الحد الأعلى بسبب أنها الطريقة المثلى في زيادة أمنها إلى الحد الأعلى. بمعنى آخر، تتحقق شرعية البقاء بواسطة السلوك العدائي. وتتصرف القوى العظمى بشكل عدواني ليس بسبب أنها تريد السيطرة أو أنها تريد أن تملك نواة الوصول إلى السيطرة، ولكن بسبب أنها يجب عليها البحث عن مزيد من القوة إذا أرادت الحد الأعلى من ميزة البقاء.[1]

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 19 - 20.

يلخص جون ميرشيمر أسئلة وإجابات التيارات الرئيسية داخل الفكر الواقعي في الجدول التالي:

النظريات الواقعية الرئيسية			
الأسئلة المطروحة	إجابة الواقعية ذات الطبيعة الإنسانية	إجابة الواقعية الدفاعية	إجابة الواقعية الهجومية
ما هي الأسباب التي تجعل الدول تتنافس من أجل القوة؟	التوق إلى القوة هو متأصل في الدول	بنية النظام.	بنية النظام
ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟	كل القوة التي تستطيع الحصول عليها. تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.	ليس أكثر مما عندها. تركز الدول على المحافظة على ميزان القوى.	كل ما تستطيع الحصول عليه من قوة. تسعى الدول إلى الحد الأقصى من القوة، مع الهيمنة كهدف نهائي.[1]

لكن من ناحية أخرى، لا يتحكم في سلوك الدول دائما السعي وراء القوة والاستعداد للحرب كما يرى الواقعيون الهجوميون، وإنما في بعض الأحيان تكون مطالب الدول مبررة تحت طائلة الحاجات غير الأمنية المتصاعدة لشعوبها. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق، تزايد حاجات الصين والهند واليابان من الطاقة في سنوات 2005 وما تلاها. وذلك نتيجة لارتفاع مستوى استهلاك الطاقة لدى هذه الدول. وإذا كانت الصين والهند تراقب توازن القوى في جنوب أسيا، فإن اليابان -كثاني اقتصاد في العالم- لا تفعل ذلك، وإنما

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit.,, Pp. 20 - 22.

تسعى وراء تطوير اقتصادها وإدارة المنافسة الاقتصادية. ومثل هذه الأمثلة هي خارج اهتمام الواقعية الهجومية. كذلك الأمر بالنسبة للاقتصاديات الأسيوية الأخرى مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وفيتنام وغيرها. وفي بعض الأحيان تكون الأجندة غير الأمنية أكثر ثقلا وحضورا في السياسة الدولية من غيرها، مثل تغير المناخ والتلوث والغذاء والبطالة والتصحر. وهذا ما حدث في سنة 2008، إذ طفت على السطح أزمة الغذاء العالمي وقضية تغير المناخ التي انعكست في حدوث الفياضانات التي اكتسحت مناطع واسعة من العالم في أسيا وأميركا وأوربا. بالإضافة إلى النقاش الواسع داخل الأمم المتحدة والوكالات العالمية الأخرى حول الوقود الحيوي وتأثيره على أزمة الغذاء العالمي. كل هذه القضايا هي خارج أجندة بحث الواقعيين الهجوميين. يكون الواقعيون الهجوميون محقين عندما يستدلون على أفكارهم بالزيادة المتصاعدة لميزانيات الدفاع والنفقات العسكرية للدول العظمى من سنة لأخرى، ويندرج في هذا الإطار مخاوف وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد حول الأرقام المخيفة للنفقات العسكرية الصينية. لكن مع ذلك، للقضايا الأخرى أيضا تأثير على السياسة الدولية، لأنها تدرج عددا هائلا من الفواعل وكذا معظم سكان العالم ضمن اهتمامها.

المساعدة الذاتية

المفهوم الآخر المستخدم ضمن تحليل الواقعية الهجومية هو المساعدة الذاتية، الذي يعني ببساطة أن الدول –تحت ضغط الحاجة الأمنية– تسعى للاعتماد على قدراتها الذاتية في تحقيق الأمن، بدلا من التعاون مع الآخرين بسبب سيطرة شعور الريبة والشك نحو بعضها البعض. وفي هذا السياق، يرى جون ميرشيمر أن القوى العظمى تخاف من بعضها البعض، بحيث تنظر لبعضها البعض بريبة، وقلقة من أن الحرب يمكن أن تندلع في أي وقت، وتتوقع الخطر، بالإضافة إلى

أن هناك مساحة صغيرة للثقة بينها. يتغاير مستوى الخوف عبر الزمان والمكان، لكنه لا يمكن أن يتقلص إلى المستوى العادي. من منظور أي قوى عظمى، كل القوى العظمى الأخرى هم أعداء محتملون. ويستشهد ميرشيمر على دعواه هذه برد فعل المملكة المتحدة وفرنسا إزاء إعادة توحد ألمانيا في نهاية الحرب الباردة. فبالرغم من حقيقة أن هذه الدول الثلاث بينها تحالف وثيق لمدة 45 سنة تقريبا، إلا أن كلا من المملكة المتحدة وفرنسا بدأت تقلق من المخاطر المحتملة للوحدة الألمانية عام 1989. وأساس هذا الخوف هو أن العالم الذي توجد فيه قوى عظمى لها قدرة على مهاجمة بعضها البعض ومع إمكانية أن يكون لها دافع للقيام بذلك، فإن أي دولة مصممة على البقاء يجب أن تكون على الأقل متشككة إزاء الدول الأخرى ومقاومة للثقة فيها. وما يعقّد الأمر أكثر هو أنه ليست هناك آلية محددة متمثلة في أطراف ثالثة تعاقب المعتدي. لأنه في بعض الأحيان من الصعب ردع المعتدين المحتملين، وبالتالي يكون للدول مبرر واسع لعدم الثقة في الدول الأخرى وهذا ما يدفعها للتحضير للحرب. تعطي النتائج الممكنة لسقوط دولة ضحية للاعتداء أهمية واسعة للخوف كقوة دافعة في عالم السياسة. إذ لا تتنافس القوى العظمى مع بعضها البعض عندما تكون السياسة الدولية مجرد سوق اقتصادي. المنافسة السياسية بين الدول هي أكثر من مخاطر عمل في العلاقات الاقتصادية، إنها تؤدي إلى الحرب، والحرب تعني القتل الجماعي على حقل المعركة وأيضا الموت الجماعي للمدنيين. في الحالات القاسية، يمكن أن تؤدي الحرب إلى تدمير الدول. كذلك النتائج السيئة للحرب تجعل الدول في بعض الأحيان تنظر إلى بعضها البعض ليس فقط كمنافسين،

ولكن كأعداء مميتين. باختصار، العداء السياسي يميل إلى أن يكون شديدا، بسبب كبر المخاطر. كما تهدف كذلك الدول في النظام الدولي إلى ضمان بقائها. وبسبب أن الدول الأخرى هي تهديدات محتملة، وبسبب أن ليس هناك سلطة عليا تأتي للإنقاذ عند الخطر، فإن الدول لا يمكنها أن تعتمد على الآخرين من أجل أمنها. كل دولة تميل إلى النظر إلى نفسها بأنها عرضة للاعتداء وحدها، وبالتالي تعمل على توفير أمن بقائها الخاص. التأكيد على المساعدة الذاتية لا يمنع الدول من تشكيل التحالفات. لكن التحالفات هي زيجات مؤقتة، بحيث أن شريك التحالف اليوم يمكن أن يكون عدوا غدا، وعدو اليوم يمكن أن يكون شريك التحالف غدا. فمثلا، قاتلت الولايات المتحدة مع الصين والاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، لكن مباشرة بعد ذلك تغير الأعداء والشركاء وحدث تحالف مع ألمانيا الغربية واليابان الديمقراطية ضد الصين والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة.[1]

كما تعمل الدول في عالم المساعدة الذاتية تقريبا وفق مصلحتها الذاتية ولا تعزو مصلحتها الذاتية إلى مصالح الدول الأخرى، أو إلى مصالح ما يسمى بالجماعة الدولية. والسبب هو أنها ترى الأنانية في عالم المساعدة الذاتية، وهذا -في نظر ميرشيمر- صحيح على المدى القصير والمدى البعيد. فالخوف من الأهداف النهائية للدول الأخرى، والوعي بأنها تتفاعل في نظام المساعدة الذاتية، يجعل الدول تفهم بسرعة أن أفضل طريقة لضمان بقائها هي أن تكون أقوى دولة في النظام الدولي. والدولة القوية هي قوية بالنظر إلى خصومها المحتملين،

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 - 33.

الذين هم على أقل تقدير سيهاجمونها ويهددون بقائها. وكنتيجة لذلك، تراقب الدول عن كثب توزيع القوى بينها، وتقوم بجهود خاصة لزيادة الحد الأقصى من حصتها في القوة العالمية. إنها تبحث عن فرص لتعديل توازن القوى بواسطة اكتساب القوة الإضافية بالنظر إلى الخصوم المحتملين. وتستخدم الدول طرقا مختلفة –اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية– لتغيير ميزان القوى لمصلحتها، حتى ولو أدى القيام بذلك إلى جعل الدول الأخرى تشك أو تصبح معادية. لأن ربح إحدى الدول للقوة يعني خسارة أخرى، وتميل القوى العظمى لأن يكون لها عقلية اللعبة الصفرية عندما تتعامل مع بعضها البعض. بالطبع البراعة هي أن تكون الرابح في هذه المنافسة وتسيطر على الدول الأخرى في النظام الدولي. لذلك، الإدعاء هو أن زيادة الدول من الحد الأعلى من القوة النسبية يعني القول أن الدول تميل إلى التفكير بشكل هجومي تجاه الدول الأخرى، بالرغم من أن دافعها النهائي هو ببساطة البقاء. والنتيجة التي يخلص لها جون ميرشيمر هي أن القوى العظمى لها نيات عدائية.[1]

كما يرى ميرشيمر أنه حتى عندما تحقق القوة العظمى امتيازا عسكريا مميزا على خصومها، فإنها تستمر في البحث عن الفرص لاكتساب مزيد من القوة. ويتوقف السعي وراء القوة فقط عندما تتحقق الهيمنة. وأن القوة العظمى يمكن أن تشعر بالأمن بدون السيطرة على النظام الدولي إذا كان لها حجما من القوة هي ليست مقنعة، وذلك لسببين. الأول، من الصعب تقييم حجم القوة للدولة الذي يجب أن تتفوق به على خصومها قبل أن تكون آمنة. والأمر الآخر هو أن

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 - 33.

حسابات القوة وحدها لا تحدد أي طرف سيفوز بالحرب. الإستراتيجيات الذكية مثلا، في بعض الأحيان تسمح للدول الأقل قوة بهزيمة الدول الأكثر قوة. والسبب الثاني، أن تحديد حجم القوة الكافي يصبح أكثر تعقيدا عندما تفكر القوى العظمى في كيفية توزيع القوة بينها لمدة عشر أو عشرين سنة. فقدرات الدول فرادى تتغير عبر الزمن، وفي بعض الأحيان بشكل ملحوظ، وفي الغالب من الصعب التنبؤ باتجاه ومجال التغير في ميزان القوى. مع افتراض صعوبة تحديد حجم القوة الكافي لليوم وللغد، فإن القوى العظمى تعترف أن أحسن طريقة لضمان بقائها هي تحقيق الهيمنة في الحاضر، وبالتالي تلافي أي إمكانية للتحدي من قبل قوة عظمى أخرى. فقط الدولة المظللة هي التي سوف تفوّت الفرصة في أن تكون مهيمنة على النظام الدولي بسبب اعتقادها أن لديها القوة الكافية في بقائها. باختصار، لا تصبح الدول قوى محافظة حتى تحقق السيطرة الكلية على النظام. ويرى ميرشيمر أن كل الدول هي متأثرة بواسطة هذا المنطق، والذي يعني أنها لا تبحث فقط عن فرص الحصول على التفوق على الدول الأخرى، ولكن كذلك العمل على ضمان أن الدول الأخرى لا تأخذ الامتياز منها. وبعد كل شيء، الدول المنافسة هي مسيّرة بواسطة نفس المنطق، ومعظم الدول من المحتمل أنها معترفة بدوافعها عند ردها على مواقف الدول الأخرى. إنها تفكر باستمرار حول حماية نفسها، وتعمل على التحقق من اكتساب الدول المعتدية للقوة.[1]

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 32 33.

مفهوم المساعدة الذاتية هو مناسب جدا في تحليل علاقات الدول فيما بينها عندما تغيب التحالفات وأشكال التعاون، وهذا صحيح حتى في عصر ميزان القوى التقليدي. لكن مثل هذه الأهمية سوف تتقلص في عصر ميزان القوى النووي وعصر التكامل الجهوي، مع الاعتراف بأنها لا تنتفي أهميته تماما. العامل الأساسي الذي قوّض أهمية المساعدة الذاتية هو ضعف الوحدات التقليدية دون القيام بالوظائف المخولة لها، مثل عدم القدرة على إشباع حاجات شعوبها من الغذاء أو توفير نوع معين من الخدمات أو الصناعات أو الطاقة وكذلك توفير المسائل التي هي من اهتمام الواقعيين الجدد كالأمن. وينسحب مثل هذا الكلام على الدول الكبرى والصغرى على حد سواء مع اختلاف في مستوى الحاجة للآخرين بين النوعين. فإذا أخذنا الولايات المتحدة على سبيل المثال كقوة عظمى، فإنها في سبيل تحقيق أمنها ضد الإرهاب الدولي وجدت نفسها بحاجة لمساعدة الدول الأخرى، على ضخامة تفوقها التقني والعسكري. وأحداث 11 سبتمبر 2001 أكبر دليل على ذلك. كما أن هناك حجما كبيرا من الأنشطة الدولية المختلفة التخصصات تعبّر عن حاجة الدول لبعضها البعض. ومادام الأمر كذلك، فإن الدول تراعي مصالح وحاجات وحتى مقاربات بعضها البعض في الأمن. وبالتالي سوف تميل إلى تبني إستراتيجيات استرضائية تراعى فيها مطالب جميع الأطراف. فاليوم الدول هي بحاجة لبعضها البعض في التنسيق حول مراقبة وضبط تجارة مواد وتكنولوجيا الصناعة النووية وتبيض الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة والإرهاب. ولا تستطيع دولة واحدة –كالولايات

المتحدة مثلا- مواجهة مثل هذه المشاكل بمفردها اعتمادا على مفهوم المساعدة الذاتية.

المأزق الأمني

المفهوم الآخر في تحليل جون ميرشيمر للواقعية الهجومية هو مفهوم المأزق الأمني، والذي يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية، بالإضافة إلى أنه من أكثر المفاهيم شيوعا في تراث العلاقات الدولية. يكمن جوهر مفهوم المأزق الأمني في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تقلّص أمن الدول الأخرى. والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى تهديد بقاء الدول الأخرى. كما يرى ميرشيمر أن أول من عرّف المأزق الأمني هو جون هيرز John Herz في مقاله الذي نشره في حولية 'عالم السياسة' عام 1950. بعد مناقشته للطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، كتب حول الكفاح من أجل الحصول على الأمن عبر الهجوم، فالدول هي مدفوعة نحو اكتساب مزيد من القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين. وهذا بدوره، يعطي الآخرين مزيدا من عدم الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ. ومادام لا يوجد أحد يستطيع أن يشعر كليا بالأمن في مثل هذا العالم المتميز بتنافس وحداته، فإن المنافسة تنتج عن القوة والحلقة المفرغة للأمن وتراكم القوة وما إلى ذلك. باختصار، مضمون تحليل هيرز مفاده أن أحسن طريقة بالنسبة للدولة في البقاء في ظل الفوضى هي انتهاز الفرصة عن الدول

الأخرى واكتساب القوة لحسابها. كما أن أحسن الدفاع هو الهجوم الجيد. ومثل هذا الوضع يؤدي إلى اندلاع المنافسة الأمنية.[1]

لكن الملاحظة العامة حول المأزق الأمني هي أنه تحليل لا يشمل جميع حالات العلاقات الدولية. فهناك دول لا تعيش مثل هذا المأزق، كالدول الثانوية في الاتحاد الأوربي، وكذلك الدول الكبرى كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا. وإذا ذهبنا إلى جنوب أسيا، نجد المأزق الأمن حاضرا بشدة في العلاقة الهندية الباكستانية، لكنه غائب لدى بنغلاديش أو النيبال. هذه الملاحظة سوف تؤدي إلى الخلل المنهجي لدى الواقعيين الجدد، والمتمثل في ضعف تعميم نتائج التحليل على جميع مجتمع الدراسة (المجتمع الدولي).

من ناحية أخرى، يصف المأزق الأمني الجانب السلبي من العلاقات الدولية فقط، ولا يلتفت إلى الجوانب الإيجابية حتى بين الدول المتنافسة. فمثلا بعد انتهاء الحرب الباردة، وجدت روسيا دورا إيجابيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المناطق التقليدية للاتحاد السوفياتي من خلال المساعدة الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية لهذه الدول، بالرغم من بقاء المنافسة الأمنية بينهما. كذلك ساعدت روسيا الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في حربها على الإرهاب، واحتواء المشكلة الكورية، بالطبع من وجهة النظر الروسية والأميركية. وهذا ما يفسر موقف روسيا من تدخل الولايات المتحدة في يوغسلافيا سابقا والبلقان عموما وأفغانستان والشرق الأوسط، وكذلك موقف الولايات المتحدة من تدخل روسيا في الشيشان.

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 33 - 34.

القوة النسبية والقوة المطلقة

يناقش جون ميرشيمر -من خلال هذين المفهومين- الفرق بين الواقعية الهجومية والليبرالية الجديدة، وذلك أن النظرية الأولى تركز على المفهوم الأول، وتركز النظرية الثانية على المفهوم الثاني. إذ يرى أن القول بأن الدول هي باحثة عن الحد الأقصى من القوة هو مساو للقول بأنها مهتمة بالقوة النسبية، وليست القوة المطلقة. وهذا التمييز هو مهم هنا، لأن الدول المهتمة بالقوة النسبية تتصرف بشكل مختلف عن الدول المهتمة بالقوة المطلقة. فالدول التي تبحث عن الحد الأقصى من القوة النسبية هي مهتمة ابتداء بتوزيع القدرات المادية داخل نظام ميزان القوى. بمعنى أنها تحاول اكتساب أفضلية القوة الكبيرة ما أمكن على الخصوم المحتملين، والقوة هي أفضل الطرق للبقاء في العالم الخطير. يقضي مثل هذا المنطق أن الدول المدفوعة بواسطة اهتمامات القوة النسبية Relative Power من المحتمل أنها تتغاضى عن المكاسب الكبيرة في قوتها إذا كانت تعطي مثل هذه المكاسب قوة أعظم للدول المنافسة. من ناحية أخرى، الدولة التي تبحث عن الحد الأقصى من القوة المطلقة Absolute Power، فإنها تهتم فقط بحجم مكاسبها، وليس بالنظر إلى الدول الأخرى. فهي ليست مدفوعة بواسطة منطق ميزان القوى ولكن عوضا عن ذلك هي مهتمة بتكديس القوة بغض النظر عن حجم القوة الذي تتحكم فيه الدول الأخرى. إنها سوف تنتهز فرصة اكتساب المكاسب الكبيرة حتى ولو زادت من ربح الخصم.[1]

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 35 - 36.

يعكس اهتمام الدول بالقوة النسبية لدى الواقعيين الهجوميين الامتياز الذي يتميزون به عن الواقعية الكلاسيكية وكذلك الواقعية الدفاعية الجديدة. فالدول بالنسبة لهانس مورغنتو (الواقعية التقليدية) تهتم بالسعي وراء الحصول على القوة وزيادتها والاحتفاظ بها، ولم يشر إلى مراقبة سلوك الدول الأخرى. لكن مثل هذا السلوك –بالنسبة لجون ميرشيمر– قد يؤدي إلى خسارة الدولة بدلا من ربحها كما يرى مورغنتو، بحيث أنه يدفع دولا أخرى إلى الخوف والريبة والاندفاع نحو المنافسة الأمنية الشديدة المحفوفة بالمخاطر التي منها نشوب نزاع مسلح الذي هو بدوره غير مضمون النتائج وغير قابل للتنبؤ؛ كما حدث لألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية التي كانت العديد من المؤشرات تقول أنها سوف تكسب الحرب نظرا لقوتها العسكرية والاقتصادية لكن النتيجة كانت العكس.

من ناحية أخرى، يبرر اهتمام الدول بالقوة النسبية، المبادرة بالهجوم عند سيطرة الخوف على أطراف ميزان القوة وتوقع خروج الوضع عن السيطرة، لا يمكن معالجته إلا بالقيام بالحرب. الأبعد من ذلك، أن التمسك بمبدأ القوة النسبية قد يبرر أعمال استعمارية لشعوب أخرى مثل قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق في مارس 2003، بدعوى اكتساب العراق لأسلحة الدمار الشامل وتهديده للأمن الإقليمي. واتضح فيما بعد أن مثل هذا العمل هو توريط في مشكل أمني أكثر منه معالجة لوضع خطير.

الاعتداء المحسوب

يرى جون ميرشيمر أن هناك مجالا ضيقا للقوى المحافظة في العالم، الذي يتميز بوجود دول دؤوبة في البحث عن فرص اكتساب مزيد من القوة. ومع ذلك، لا تتصرف القوى العظمى دائما على أساس نياتها الهجومية، لأن السلوك ليس هو دائما متأثرا فقط بما تريده الدول، ولكنه أيضا هو متأثر بقدرتها على تحقيق هذه الرغبات. وفي هذا السياق، طرح ميرشيمر فكرة 'الاعتداء المحسوب Calculated Aggression'. يمكن أن تريد أي دولة أن تكون ملك الجحيم، لكن ليس لأي دولة القدرة على المنافسة من أجل الموقع الرفيع وتحقيقه. إنه يعتمد كثيرا على كيفية توزيع القوة العسكرية بين القوى العظمى. فالقوة العظمى هي متميزة بتفوق قوتها على خصومها الذين يمكن أن يتصرفوا بشكل عدواني، لأن لديهم القدرة والباعث على القيام بنفس الشيء. كما سوف تكون القوى العظمى التي تواجه خصوما أقوياء، أقل ميلا للاهتمام بالفعل الهجومي وأكثر اهتماما بالدفاع عن توازن القوى المهدد من قبل خصومها الأقوياء. وبذلك تعطى الفرصة لتلك الدول الضعيفة لمراجعة التوازن لمصلحتها، وستستغل ميزته. وقد عبر عن ذلك جيدا ستالين عند نهاية الحرب العالمية الثانية عندما قال: 'أي أحد يمكن أن يفرض نظامه بقدر ما يوصله جيشه لذلك، وليس هناك طريقة أخرى'. يمكن كذلك أن يكون للدول القدرة على كسب التفوق على القوة المنافسة، لكن مع ذلك تدرك أن تكاليف الهجوم هي جد عالية ولا تبرر الأرباح المتوقعة وبالتالي تكبح نفسها عن المبادرة بالهجوم.[1]

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 36 - 37.

الخلاصة التي يريد ميرشيمر الوصول إليها هي أن القوى العظمى ليست عدوانية أو مجنونة، ولكنها قبل أن تتخذ المواقف الهجومية، تفكر بروية حول ميزان القوى وحول كيف سيكون رد فعل الدول الأخرى إزاء تحركها. إنها تحسب تكاليف ومخاطر الهجوم مقابل الأرباح المحتملة، وهو مضمون افتراض عقلانية الدولة. فإذا لم ترجح كفة الأرباح على المخاطر، فإنها تنتظر الفترة المناسبة. ولا تبدأ الدول سباقات التسلح التي من المحتمل أن تحسن من موقفها العام. ففي بعض الأحيان تحد الدول من نفقات الدفاع سواء بسبب أن زيادة الإنفاق سوف يجلب التفوق الإستراتيجي لدول أخرى أو بسبب أن زيادة الإنفاق سوف تضعف الاقتصاد وتقوّض قوة الدولة على المدى الطويل. بتعبير كلينت ايستوودClint Eastwood، 'يجب على الدول أن تعرف حدودها للبقاء في النظام الدولي' كما أورد ذلك جون ميرشيمر. ومع ذلك تخطئ القوى العظمى في الحساب من حين لآخر بسبب أنها تصنع قرارات مهمة بشكل ثابت على أساس معلومات غير كاملة. من الصعب أن يكون للدول معلومات كاملة حول أي وضع تواجهه. وهناك بعدان لهذه المشكلة، الأول أن يكون للخصوم المحتملين بواعث للعرض الخاطئ لقوتهم أو ضعفهم، وإخفاء أهدافهم الحقيقية. فمثلا، تحاول الدولة الضعيفة تحدي الدولة القوية فتلجأ إلى المبالغة في قوتها لتثبيط المعتدي المحتمل عن الهجوم. ومن ناحية أخرى، يحتمل أن يكون تصميم الدولة على الاعتداء هو للتأكيد على أهدافها السلمية بينما المبالغة في ضعفها العسكري هو بهدف جعل الضحية المحتملة ألا تقدم على بناء قوتها العسكرية وبالتالي ترك نفسها عرضة للهجوم. لكن حتى عندما يصبح فقدان المعلومات ليس

مشكلة، فإن القوى العظمى هي في الغالب غير متأكدة حول وضعية قواتها العسكرية، وأيضا وضعية قوات خصمها، وكيف ستنجز مهمتها على أرض المعركة. فمثلا، إنه في بعض الأحيان يكون من الصعب تحديد كيف الأسلحة الجديدة ووحدات القتال غير المجربة في القتال ستنجز مهمتها في مواجهة نار العدو. صحيح أن أوقات المناورات السلمية ولعب الحرب هي مساعدة لكنها مؤشرات غير كافية لما يحتمل أن يحدث في واقع المعركة. كذلك القوى العظمى في بعض الأحيان هي غير متأكدة حول قرار الدول المعادية وأيضا قرار الحلفاء. مثلا كانت تعتقد ألمانيا أنه إذا ذهبت إلى الحرب ضد فرنسا وروسيا في صيف 1914، فإن المملكة المتحدة سوف تبقى خارج القتال. وكان يتوقع صدام حسين أن الولايات المتحدة تبقى جانبا عندما غزا الكويت في أوت 1990. وتخمينات كلا المعتدين كانت خاطئة، لكن كلاهما كان له مبرر جيد للاعتقاد بأن حكمه الأولي كان صحيحا.[1]

كما ذهب بعض الواقعيين الهجوميين بعيدا في الاقتراح بأن إكراهات النظام الدولي هي قوية بحيث أن الهجوم نادرا ما ينجح، وأن القوى العظمى العدوانية تعاقب في النهاية. لذلك يجب أن تكون القوى العظمى متسقة مع توازن القوى القائم ولا تحاول تغييره بواسطة القوة. وبعد كل شيء، هناك مصلحة قليلة في المبادرة بالحرب التي من المحتمل أن تخسرها؛ وهذا يعني سلوك الهزيمة الذاتية. إنه من الأفضل التركيز عوضا عن ذلك، على الاحتفاظ بميزان القوى. وبسبب أنه من النادر نجاح المعتدين، فإنه يجب أن تفهم الدول أن الأمن هو

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 37 - 38.

وفير، وبالتالي ليس هناك سبب إستراتيجي جيد للحصول على مزيد من القوة في المقام الأول. وهذا يؤدي إلى القول أن في العالم الذي من النادر الالتفات فيه للاستيلاء على دول أخرى، يجب على الدول أن يكون لديها نيات معتدلة نسبيا نحو بعضها البعض. فإذا لم تفعل ذلك، فإن الواقعيين الهجوميين يرون أنه يحتمل أن يكون السبب هو السياسة الداخلية الخطيرة، وليس الحسابات الذكية حول كيفية ضمان الأمن في العالم الفوضوي.[1]

لكن ما يستدركه جون ميرشيمر عن الواقعيين الهجوميين الآخرين، أنه ليس هناك تساؤل حول العوامل النظمية المكرهة على العدوانية، خاصة التوازن بواسطة الدولة المهددة. ويحاول أن يستعين بالسجل التّاريخي لدعم أطروحاته، بحيث يرى أن هناك أدلة قليلة تؤكد نجاح المبادرة بالهجوم. إذ تقدّر إحدى الدراسات بأن هناك 63 حربا ما بين عامي 1815 و1980، وأن البادئ بها فاز في 39 مرة، وهذا يعني نسبة الفشل هي 60 % . وبالعودة إلى الحالات الخاصة، وحّد أوتو فون بسمارك Otto Von Bismarck ألمانيا بواسطة الانتصارات العسكرية ضد الدانمارك في عام 1866، وفرنسا في عام 1870، وأيضا نعلم أن الولايات المتحدة اليوم قد أنشئت في أحسن مكان بواسطة الاستيلاء في القرن التاسع عشر. يعطي الاستيلاء بالطبع حصصا كبيرة في هذه الحالات. كما ربحت ألمانيا النازية الحرب على بولندا في عام 1939 وعلى فرنسا في عام 1940، لكنها خسرت الحرب مع الاتحاد السوفياتي ما بين 1941 و1945. ففي النهاية لم يكسب الاستيلاء الرايخ الثالث شيئا، لكن لو كبح هتلر

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 38 - 39.

نفسه بعد سقوط فرنسا ولم يغزو الاتحاد السوفياتي، فإن الاستيلاء من المحتمل أن يكلّف النازية القليل. باختصار، بيّن السجل التاريخي أن الهجوم في بعض الأحيان ينجح وفي أكثر الأحيان لا ينجح.[1]

تعد أطروحات ميرشيمر حول الاعتداء المحسوب أقرب للطوبوية منها للواقعية، على اعتبار أنه من الصعب إيجاد الظروف التي تستطيع فيها الدول الحساب بروية أسباب وعواقب العمل العسكري والموازنة الصحيحة بين التكاليف والأرباح. خاصة في ظروف الأزمات أين تتصاعد حدة التوتر السيكولوجي والفيزيقي وتقل المعلومات وإلحاح ضرورة اتخاذ موقف حاسم وسريع إزاء الموقف القائم. وهنا تأتي حدود افتراض عقلانية سلوك الدولة وكذا عقلانية صانع القرار التي طرحها أليسون.[2]

هناك العديد من الأدلة الإمبريقية، من السجل التاريخي أو من الواقع الحالي، تناقض أفكار ميرشيمر حول الاعتداء المحسوب. من السجل التاريخي، هناك خطأ في هجوم اليابانيين على بيرل هاربر في عام 1940. ومن الواقع الحالي، اعتداء الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق، وتداعياته الأليمة على العالم والولايات المتحدة نفسها. بحيث أن مثل هذه الأعمال قد أتت بنتائج عكسية.

كما أن استثناءات ميرشيمر، هي في جوهرها تقويض للنظرية الواقعية الجديدة الهجومية. لأنها تظهر مدى الضعف في أطروحاته، وبالتالي تهز من

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Ct., Pp. 39 - 40.

[2] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص ص. 108-17.

مصداقية الواقعية الهجومية في التحليل. إنها تبث الشك وعدم الثقة ونسبية أفكار الواقعيين حول السياسية الدولية وإستراتيجيات تحقيق الأمن.

الهيمنة: انعكاس الدافع الهجومي

يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer أن القوى العظمى تكافح من أجل اكتساب القوة على خصومها وتتوق في أن تصبح مهيمنة. وعندما تحقق الدولة هذه المكانة الرفيعة، فإنها تصبح قوة محافظة على الوضع القائم بسبب هيمنتها على النظام. ومن ثم، فإن الهيمنة من وجهة نظره، هي وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديا أن تقاتل ضدها. من حيث الجوهر، الهيمنة هي القوة العظمى الوحيدة في النظام، وبالتالي فإنها أقوى بشكل جوهري من القوى العظمى الأخرى في النظام الدولي. ويستشهد بأدلة إمبريقية من التاريخ، إذ كانت المملكة المتحدة في منتصف القرن التاسع عشر مثلا، تسمى في بعض الأحيان بالقوة المهيمنة، لأن هناك أربع قوى عظمى أخرى في أوربا في نفس الفترة –النمسا وفرنسا وروسيا وبروسيا- ولم تسيطر عليهم المملكة المتحدة بطريقة ذات معنى، وإنما كانت أقوى منهم. وخلال تلك الفترة، كانت تعتبر المملكة المتحدة فرنسا تهديدا جديا لميزان القوى، وهذا يؤكد حقيقة أن أوربا كانت في القرن التاسع عشر متعددة الأقطاب وليست أحادية القطبية. كما تعني الهيمنة السيطرة على النظام الدولي، التي تفسر عادة بأنها العالم ككل. لكن من ناحية أخرى، من الممكن تطبيق مفهوم النظام بشكل ضيق واستخدامه لتفسير مناطق معينة مثل أوربا وجنوب شرق أسيا وأميركا الشمالية. لذلك يمكن التمييز

بين الهيمنة الكونية Global Hegemons، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على العالم ككل، والهيمنة الإقليمية Regional Hegemons، التي تسيطر فيها الدولة المهيمنة على مناطق جغرافية معينة.[1]

فالولايات المتحدة –بالنسبة لميرشيمر– لها هيمنة إقليمية على القارة الأميركية على الأقل في المائة سنة الماضية. بحيث أنه لا توجد دولة في الأميركيتين لها قدرة عسكرية كافية يمكن أن تتحدى الولايات المتحدة. في نفس الوقت، الدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية تبحث عن منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من أن تضاعف عملها، بمعنى آخر لا تريد الدولة التي لها هيمنة إقليمية أن يكون لها أقران أو منافسين في منطقتها أو في مناطق أخرى. لذلك لعبت الولايات المتحدة الأميركية مثلا، دورا رئيسيا في منع التوسع الإمبريالي الياباني وألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي من كسب الهيمنة الإقليمية خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما تحاول الدولة المهيمنة إقليميا التحقق من طموح الهيمنة في المناطق الأخرى لأنها تخشى من أن سيطرة القوة العظمى الخصم على منطقتها سيكسبها على وجه الخصوص قوة يمكن أن تسبب بواسطتها مشكلة لها. هناك خيار آخر أقل سوءا للقوة المهيمنة إقليميا وهو أن يكون هناك على الأقل قوتين عظميين مع بعضهما البعض في المناطق الأخرى، لأن ذلك سيجبرهما على تركيز الاهتمام على بعضهما البعض، عوضا عن الاهتمام بالدولة المهيمنة البعيدة عنهما. وإذا ما ظهرت هيمنة محتملة بينهما،

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 40 - 41.

فإن القوى العظمى الأخرى في تلك المنطقة يمكن أن تكون قادرة على احتوائها بنفسها، وهذا يسمح للهيمنة البعيدة أن تبقى آمنة على الجانب الآخر.[1]

على الرغم من وجاهة أفكار جون ميرشيمر حول القوة المهيمنة، والديناميكيات المتحكمة في سلوكها الخارجي، إلا أنه في بعض الأحيان لا تتمتع مثل هذه الديناميكيات -التي صاغها ميرشيمر على أساس قوانين تتحكم في سلوك القوى العظمى- بخاصية التعميم على جميع القوى المهيمنة وفي جميع مناطق العالم. ومن ذلك، أن القوى المهيمنة في العالم ليس بالضرورة ودائما تتحول إلى قوى محافظة على الوضع القائم بعد استكمالها السيطرة على النظام الدولي. وأكثر الأمثلة حداثة في هذا السياق، الولايات المتحدة الأميركية في فترة ما بعد الحرب الباردة. إذ سيطرت الولايات المتحدة على النظام الدولي وأصبحت ليست هناك مؤشرات على المدى القريب والمتوسط ظهور قوى أخرى مهيمنة؛ ومع ذلك تعتبر من القوى التي تنشد التغيير في جميع مناطق العالم، في أوربا وأسيا والشرق الأوسط. في مقابل ذلك، القوى التي يبدو أن ليس لها مصلحة في بقاء الوضع القائم -الصين مثلا- لا تعمل على التغيير على الأقل في العشرين سنة التي تلت نهاية الحرب الباردة. كذلك الأمر بالنسبة لألمانيا النازية في سنوات 1939-43، بعد أن استكملت سيطرتها على معظم أوربا اقتصاديا وعسكري، تابعت عملها العدواني ضد قوى مهيمنة بعيدة مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وهذا ما يبرر افتراض أن طموح القوى

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 41 - 42.

العظمى في السيطرة ليس له حدود إلا بقدر هزيمتها أو وجود قوة مضادة توقف تقدمها وتعمل على هزيمتها أو إجبارها على التفاوض وتقاسم المناطق.

نتائج القوة: الخوف والمنافسة الأمنية

يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer أن خوف القوى العظمى من بعضها البعض هو مظهر مركزي للحياة السياسية في النظام الدولي، لكن يتغير مستوى الخوف من حالة لأخرى. فمثلا، كان قلق الاتحاد السوفياتي من ألمانيا في عام 1930 أقل من نظيره في عام 1939. كما أن حجم خوف الدول من بعضها البعض هو حول المسائل الكبرى، على اعتبار أن حجم الخوف بينها يحدد بشكل كبير، قسوة منافستها الأمنية، وأيضا احتمال أنها ستعلن الحرب. الخوف الأكثر عمقا والأكثر شدة هو المتمثل في المنافسة الأمنية، والتي ترجح وقوع الحرب. إذ المنطق هنا يقضي بأن رعب الدولة سيجعلها تبحث عن طرق تعزيز أمنها بشكل حثيث، وسيجعلها تميل إلى السعي وراء السياسات الخطيرة لتحقيق هذا الهدف. لذلك من المهم فهم ما هي أسباب الدول في الخوف من بعضها البعض بشكل أقل أو أكثر.[1]

يشتق الخوف فيما بين القوى العظمى من حقيقة أن لها بعض القدرة العسكرية الهجومية التي يمكن أن تستخدم ضد بعضها البعض، في سياق عدم قدرة الدول على التأكد من نيات بعضها البعض حول استخدام القوة العسكرية. وبسبب أن الدول تتفاعل في نظام فوضوي، فإنه ليس هناك قوة عليا فوق الدول تقوم بمعاقبة المعتدي. بالإضافة إلا أن الفوضى والريبة حول نيات الدول

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 40 - 41.

الأخرى تخلق مستوى من الخوف الحتمي بين الدول المؤدي إلى سلوك زيادة الحد الأعلى من القوة، وتفسر في بعض الأحيان تباين مستوى الخوف من زمن لآخر. والسبب في كل هذا –من وجهة نظر ميرشيمر–، هو أن الفوضى وصعوبة فهم نيات الدولة هما معطيان مهمان في السياسة الدولية. والقدرة التي تهدد بها الدول بعضها البعض تتغير من حالة لأخرى، وهي عامل رئيسي الذي يدفع مستويات الخوف إلى أعلى أو إلى أسفل. بمعنى أنه كلما امتلكت الدولة مزيدا من القوة، كلما ولدت المخاوف بين خصومها. فألمانيا النازية مثلا، كانت جد قوية في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين مما كانت عليه في بداية العقد، مما زاد لدى السوفيات مخاوف على مدار ذلك العقد. وبناءً على هذه المناقشة حول إنتاج القوة للخوف، طرح جون ميرشيمر سؤالا مفاده: ما هي هذه القوة؟ إنه من المهم التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية، بحيث أن قوة الدولة الكامنة هي قائمة على حجم سكانها ومستوى رفاهيته. وبناء على مفهوم القوة الكامنة، هناك أساسان في بناء القدرات العسكرية وهما رفاهية الدولة ووجود عدد كبير من السكان لديها الذي يكون مورد الجيوش المقاتلة. والقوة الفعلية للدولة هي متضمنة بشكل رئيسي في جيشها والقوات البحرية والجوية العاملة التي تدعمها بشكل مباشر. من ناحية أخرى، تعتبر الجيوش مقياسا مركزيا للقوة العسكرية، بسبب أنها أداة رئيسية في السيطرة والتحكم في الإقليم. كما يرى ميرشيمر أن العنصر الرئيسي في الجيش، حتى في العصر النووي، هو القوة البرية. وبشكل ملخص، يتمثل التأثير الشديد لاعتبارات القوة على الخوف بين الدول في ثلاث مظاهر رئيسية:

1- المظهر الأول هو أن الدول المتنافسة التي تملك قوات نووية التي يمكن أن تتحمل الهجوم النووي وتقوم بالانتقام ضد المهاجم، من المحتمل أنها تخيف بعضها البعض بشكل أقل مما إذا كانت نفس الدول لا تملك الأسلحة النووية. فخلال الحرب الباردة مثلا، يحتمل أن يكون مستوى الخوف بين القوى العظمى أقوى بشكل جوهري لو لم تخترع الأسلحة النووية، لأن بإمكان الأسلحة النووية تدمير الدولة الخصم في فترة وجيزة من الزمن، وبالتالي الجيوش النووية تقاوم محاولة قتال بعضها البعض، والذي يعني أن كل طرف له مبرر أقل للخوف من الآخر.[1]

2- المظهر الثاني هو أنه عندما تكون القوى العظمى معزولة بمسافات مائية كبيرة، فإنها عادة لا تكون لها قدرة هجومية كبيرة ضد بعضها البعض، بالنظر إلى الحجم النسبي لجيوشها. فالمسافات المائية الكبيرة هي عوائق مائية جيدة تعوق الجيوش المهاجمة. فمثلا، توقفت تفسيرات حول القوة المائية عند مسألة مهمة وهي لماذا عندما أصبحت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قوى عظمى منذ 1898 لم تغزوها أي قوة معادية. إنها كذلك تفسر لماذا الولايات المتحدة لم تحاول أبدا الاستيلاء على إقليم في أوربا أو شمال أسيا، ولماذا المملكة المتحدة لم تحاول أبدا السيطرة على القارة الأوربية في تلك الفترة. فمن المحتمل أن تخاف القوى العظمى المفصولة بواسطة المياه من بعضها البعض أقل من نظيرتها التي تكون مفتوحة على بعضها البعض بريا.

3- المظهر الثالث هو أن توزيع القوة بين الدول في النظام الدولي هو متميز بتأثير مستويات الخوف. فالقضية الأساسية هي توزيع القوة بشكل أكثر أو أقل بين القوى العظمى، أو ما إذا كان هناك تفاوت حاد في القوة. فالحالة التي من المحتمل أن تولد معظم الخوف هي حالة نظام متعدد القطبية الذي يحتوي

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 42 - 43.

الهيمنة الممكنة، التي يسميها جون ميرشيمر John J. Mearsheimer بنظام 'المتعدد القطبية غير المتوازن Unbalanced Multipolarity'.

فالهيمنة الممكنة –بالنسبة له– تعني أكثر من مجرد وجود الدولة الأقوى في النظام الدولي، إنها القوة العظمى مع القدرة العسكرية الفعلية والقوة الممكنة التي تعطي فرصة جيدة للسيطرة والتحكم في كل القوى العظمى الأخرى في منطقتها من العالم. لا تحتاج الهيمنة الممكنة أن تقاتل كل خصومها مرة واحدة، ولكن يجب أن تكون لها توقعات جيدة لهزيمة كل خصم على حدة، وتوقعات جيدة لهزيمة بعضها على التوالي. من ناحية أخرى، الثنائية القطبية هي شكل من أشكال القوة الذي ينتج على الأقل حجما من الخوف بين القوى العظمى، بالرغم من أن أي حجم من الخوف لا يهمل من أي طرف. يعود ويؤكد ميرشيمر أن الخوف في الثنائية القطبية هو أقل حدة من نظرائها من أشكال النظام الدولي الأخرى، بسبب أن هناك عادة توازن صارم للقوى بين الدولتين الرئيسيتين في النظام الدولي. الشكل الآخر من النظام، هو نظام متعدد الأقطاب الذي يتميز بعدم وجود هيمنة ممكنة –وهذا ما يسميه جون ميرشيمر John J. Mearsheimer بنظام 'متعدد القطبية المتوازن balanced Multipolarity'– الذي من المحتمل أن يكون له عدم التماثل في القوة بين أعضائه، لكن ليست فيه فجوات كبيرة في القوة بين أعضائه، وبالتالي من المحتمل أن يولّد خوفا أقل من نظيره المتعدد الأقطاب غير المتوازن، والذي بدوره –هذا الأخير– يولّد خوفا أكثر من نظام الثنائية القطبية.[1]

[1] John J. Mearsheimer,Op. Cit. , Pp. 43 - 44.

الاعتماد على متغير الخوف في تحليل سلوك القوى العظمى في النظام الدولي هو أحد المفاهيم الكبرى في تحليل النظرية الواقعية، الكلاسيكية والجديدة على حد سواء. وهو ليس بمفهوم جديد وإنما هو المفهوم الرئيسي الذي اعتمد عليه توسيديس في تحليل حروب أثينا وإسبرطا في العهد اليوناني. الحقيقة أنه مفهوم له مجال واسع من المصداقية في تحليل النزاعات الدولية والحروب والمنافسة الأمنية الشديدة. لكن في نفس الوقت له بعض الحدود، بحيث أن بعض مظاهر السلوك الدولي لها دوافع أخرى غير دافع الخوف، مثل دافع الندرة في الموارد. ولقد تحدث علماء النفس الاجتماعي -مثل روبرت شيالديني-[1] عن دور الندرة في حفز السلوك الإنساني إزاء بعض الموضوعات والبحث عن تكديس الحاجات. مثل هذا الدافع قد يشتد ويتصاعد إلى أن يصل إلى مرحلة النزاع. وفي مجال العلاقات الدولية، كانت حاجة هتلر للنفط في منطقة الشرق الأوسط في الحرب العالمية الثانية، هي وراء تنظيم حملة لطرد البريطانيين من مصر والسيطرة على آبار النفط في الخليج وإيران، بالإضافة إلى حرمان الحلفاء من حيويتها في استمرار الحرب. كذلك الأمر بالنسبة لعاصفة الصحراء عام 1991، عند قيام قوات الحلفاء بإخراج القوات العراقية من الكويت منعا من سيطرة صدام حسين على حقول النفط في الخليج التي تعد الاحتياطي العالمي الأول من حيث طول عمر زمنه الافتراضي وسهولة إستخراجه.

---

[1] عامر مصباح، الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العملية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص. 158-60.

ترتيب الأهداف في السياسة الخارجية

وفقا لجون ميرشيمر، فإن البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى. من الناحية العملية، كذلك تسعى الدول وراء الأهداف غير الأمنية. فمثلا تبحث القوى العظمى بشكل مستمر عن الازدهار الاقتصادي من أجل تعزيز رفاهية مواطنيها. وتبحث في بعض الأحيان عن تعزيز توسيع إيديولوجية معينة، كما حدث خلال الحرب الباردة عندما حاولت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية عبر العالم وحاول الاتحاد السوفياتي نشر الشيوعية. كذلك الوحدة الوطنية هو هدف آخر يحرك سلوك الدول في النظام الدولي، كما هو الحال مع بروسيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر وألمانيا بعد الحرب الباردة. كذلك هناك هدف آخر لبعض القوى العظمى وهو رعاية حقوق الإنسان حول العالم. وبالتالي يمكن أن تسعى الدول وراء أي عدد آخر من الأهداف غير الأمنية الأخرى.[1]

بالطبع تعترف الواقعية الهجومية أن القوى العظمى يمكن أن تسعى وراء مثل هذه الأهداف غير الأمنية، لكنها لا تركز تحليلها عليها كثيرا. إذ يمكن أن تسعى وراء هذه الأهداف طالما أن مثل هذا السلوك لا يصطدم مع منطق توازن القوى، الذي هو في الغالب قضية مهمة. ولو أن في بعض الأحيان يكون السعي وراء هذه الأهداف غير الأمنية مكمّلا للقوة النسبية. ويقدم ميرشيمر أمثلة على ذلك من سلوك ألمانيا النازية داخل أوربا الشرقية من أجل الأسباب الإيديولوجية والواقعية، وكذلك تنافس القوى العظمى مع بعضها البعض خلال الحرب الباردة من أجل نفس الأسباب. كما يعني الازدهار الاقتصادي الكبير الرفاهية الكبيرة،

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 44 - 45.

التي لها مضامين مهمة وانعكاسات ملموسة على الأمن، لأن الرفاهية هي قاعدة للقوة العسكرية؛ بحيث يمكن أن توجد الدول المرفهة قوات عسكرية قوية، التي تعزز توقعات الدولة في البقاء. ويستشهد ميرشيمر بكلام جاكوب فينر Jacob Viner –المتخصص في الاقتصاد السياسي–، أن هناك تناسق طويل المدى بين الرفاهية والقوة. كما أن الوحدة الوطنية هي هدف آخر الذي عادة يكمّل هدف البحث عن القوة. فمثلا، الوحدة الألمانية التي ظهرت في عام 1871 أدت إلى بروز ألمانيا كدولة أقوى من الدولة البروسية. لكن الاستدراك الذي يضعه ميرشيمر هو أن في بعض الأحيان السعي وراء الأهداف غير الأمنية يصطدم مع منطق ميزان القوى، لأن الدول تتصرف وفقا لإملاءات الواقعية. فمثلا، بالرغم من تعهد الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية عبر العالم، إلا أنها ساعدت على الإطاحة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا ودعمت عددا من الأنظمة الشمولية خلال الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، عندما شعر صناع السياسة الأميركيين بأن هذه المواقف سوف تساعد على احتواء الاتحاد السوفياتي. كذلك وضعت الديمقراطيات الليبرالية في الحرب العالمية الثانية جانبا كراهيتها للشيوعية وتحالفت مع الاتحاد السوفياتي ضد ألمانيا النازية. فقد قال فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt 'لست مقتنعا بالشيوعية، ولكن لهزيمة هتلر أستعين بأيدي الشيطان'. بنفس الطريقة، كرر ذلك ستالين عندما قال أنه عندما تصطدم التفضيلات الإيديولوجية مع اعتبارات القوة، فإن الأخيرة هي التي تربح. كذلك من الأمثلة على ذلك، توقيع الاتحاد السوفياتي معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا النازية في أوت 1939 –اتفاقية مولوتوف –ريبتروف السرية The

Infamous Molotov-Ribbentrop Pact- التي كان الهدف منها استرضاء طموحات هتلر الإقليمية في أوربا الشرقية والالتفات نحو فرنسا والمملكة المتحدة، وفي نفس الوقت عدم مهاجمة الاتحاد السوفياتي. باختصار، عندما تواجه القوى العظمى تهديدا جديا، فإنها تعير اهتماما أقل للإيديولوجية بالنظر إلى بحثها عن شركاء التحالف. كذلك تتفوق الأهداف الأمنية على أهداف الرفاهية عندما يتعارض هذان النوعان من الأهداف، لأن الدفاع كما كتب أدم سميث Adam Smith في كتابه 'رفاهية الأمم The Wealth of Nations'، هو أكثر أهمية من الغنى. فقد وفّر سميث توضيحا جيدا لكيفية تصرف الدول عندما تجبر على الاختيار بين الرفاهية والقوة النسبية.[1]

مناقشة الواقعيين الهجوميين للأهداف غير الأمنية هو استجابة للضغوط المفروضة عليهم من قبل الليبراليين الجدد. مع أخذ بعين الاعتبار أنهم يرتبونها بعد الأهداف الأمنية. لكن مثل هذا التشخيص هو الآخر يفتقد للعمومية، على اعتبار أن في بعض السياقات التاريخية تكون الأهداف غير الأمنية أهم من نظيرتها الأمنية. والأمثلة عديدة في تاريخ العلاقات الدولية. إذ لم يستطع الاتحاد السوفياتي أن يربح الحرب الباردة بسبب حالة الفقر والحاجة التي استشرت في المجتمعات الشيوعية، لأنه استطاع توفير الصواريخ العابرة للقارات والردع النووي ولم يستطع توفير الطعام والحياة الكريمة لشعوبه. وهذا ما جعل هذه الشعوب تتسابق -بعد انتهاء الحرب الباردة- على الانضمام للاتحاد الأوربي والحصول على المساعدة الأميركية، بما في ذلك الدول التي تقع على البوابات

[1] John J. Mearsheimer,Op. Cit., Pp. 46 - 48.

الغربية للأمن القومي الروسي -مثلا جورجيا-. كذلك الأمر بالنسبة لموضوع الطاقة في هذه الأيام، التي وصل فيها سعر البرميل إلى 146 دولار في عام 2008، وهو في ارتفاع مستمر حسب تقدير رئيس منظمة أوبك شكيب خليل، وأرجع هذا الأخير سبب ارتفاع أسعار الطاقة إلى انخفاض قيمة الدولار. ومن ثم أصبحت قضايا الطاقة والاقتصاد أكثر أهمية من قضايا الأمن بالنسبة للدول التي تحكمها حكومات منتخبة ديمقراطيا، لأن مثل هذا الارتفاع سوف يؤدي إلى نقمة هذه الشعوب على حكوماتها.

3- الواقعية الممكنة

يرى جون بايلز John Baylis أنه على عكس وجهات النظر للواقعيين الجدد (مثل والتز Waltz وميرشيمر Mearsheimer) المتشائمين حول التعاون بين الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة، يوجد كتاب آخرون من الواقعية الجديدة أطلق على أفكارهم اسم "الواقعية الممكنة Contingent Realism"، والذين يمثلون التقييم الأكثر تفاؤلا. ومن هؤلاء الكتاب، نجد شارلز جلاسر Charles Glaser، الذي يرى أن الميل العام القوي للمتنازعين إلى التنافس ليس نتيجة منطقية وحتمية في الافتراضات الأساسية للواقعية البنائية في كل الأوقات وفي كل الظروف. صحيح قبل جلاسر كثيرا تحليل وافتراضات الواقعية البنائية، لكنه يرى أن هناك مجموعة كبيرة من الشروط التي ينجز فيها المتخاصمون أهدافهم الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية. ففي هذه الظروف ستختار الدول التعاون بدلا من التنافس، وبالتالي يكون الأمن ممكن وفق الظروف التي تظهر في الزمن الجاري. في مقابل ذلك، انتقد الواقعيون الممكنون Contengent Realists الواقعية البنائية بسبب أنها أصبحت تعاني من ثلاث عيوب رئيسية هي كالتالي:

1-**الخلل الأول**، أنهم -أنصار الواقعية الممكنة- يرفضون نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية. إذ لا يعني تميز العلاقات الدولية بسلوك المساعدة الذاتية، أن الدول محكوم عليها بالهلاك في منافسة دائمة التي تنتج الحرب. وهناك أمثلة على ذلك، بحيث أنه في مقابل الشكوكية المرافقة للوجود المنخرط في سباقات التسلح، كالذي حدث في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مثلا، نجد أن الدول فضلت التعاون فيما بينها في أكثر الموضوعات حساسية وخطورة. ووجدت امتيازات في العمل مع بعضها البعض لتقليص المخاطر والشكوكية في

هذه الفترة بدلا من مباشرة منافسة قاسية كالتي ميزت معظم سنوات الحرب الباردة.

2-**الخلل الثاني**، أن الواقعية البنائية -من وجهة نظرهم- قد أخطأت بسبب تأكيدها على "المكاسب النسبية Relative Gains". على اعتبار أن الدول غالبا ما تسعى إلى التعاون، كما أنها أخطأت بسبب أخطار البحث عن المكاسب النسبية. فكما تقترح دراسات المأزق الأمني، أنه غالبا ما يكون من الأفضل في مجالات الأمن القبول بالخطر المتساوي بدلا من البحث عن الحد الأقصى من المكاسب التي تحدث شرر حلقة أخرى من سباق للتسلح المؤدية إلى أمن أقل لكل الأطراف على المدى البعيد.[1]

3-**الخلل الثالث**، في الواقعية البنائية وفقا للواقعيين الممكنين، هو المبالغة في التأكيد على الخداع. الخداع هو مشكلة تطرح العديد من المخاطر، لكن كذلك سباق التسلح يطرح نفس المخاطر. إذ يرى كل من شلينغ Schelling وهالفرين Halperin أنه ليس من الممكن افتراض أن اتفاقية ما، التي يمكن أن تترك بعض الاحتمالات للخداع أن تكون مقبولة من قبل الأطراف، أو أن الخداع يكون بالضرورة ملازما للمكاسب الإستراتيجية المهمة. يمكن أن تكون الأخطار الملازمة لمراقبة التسلح مفضلة عن الأخطار الملازمة لسباق التسلح. وفي هذا السياق، يرى الواقعيون الممكنون أن هذه القضية غالبا من تتجاهل من قبل الكتاب الواقعيين الدفاعيين من أمثال والتز Waltz[2] والواقعيين الهجوميين من أمثال ميرشيمر Mearsheimer. فقد كان هذا واضحا في نظر القوى العظمى

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 259-60.

[2] See : Kenneth N. Walta, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين عند التوقيع على العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية ستارت الأولى والثانية Start I and II. الفكرة الرئيسية للنظرية الواقعية الممكنة هي أنه لا توجد حاجة للمبالغة في التشاؤم حول الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن فرص التعاون كبيرة بين الدول.

يمكن تلخيص أفكار الواقعيين الممكنين في مجموعة من النقاط نوردها في الآتي:

- ينظر الواقعيون الممكنون لأنفسهم أنهم الواقعيون البنائيون أو الواقعيون الجدد.
- يميل الواقعيون الممكنون إلى التفاؤل حول التعاون بين الدول أكثر من الواقعيين الجدد.[1]

على الرغم من وجاهة أفكار الواقعيين الممكنين حول الأمن وتلطيف أفكار الواقعيين الجدد حول السياسة الدولية، إلا أن المشاكل التي يطرحها خصومهم لها بعض من المصداقية. فالواقعيون الجدد محقون في ادعائهم أن فرص التعاون بين القوى العظمى قليلة بسبب المنافسة الأمنية. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، سعي الولايات المتحدة في مرحلة إدارة بيل كلينتون وما تلاها من أجل الالتفاف عن الاتفاقات الأمنية التي وقعتها الإدارات السابقة مع الاتحاد السوفياتي. وذلك من خلال مشروع الدرع الصاروخي الذي تريد إقامته في أوربا الشرقية. الذي هو في جوهره تهديد لميزان القوى الموروث عن الحرب الباردة، والذي يمكن أن يؤدي إلى انطلاق شرارة منافسة أمنية شديدة بين القوى العظمى -الغرب، روسيا، الصين والهند-، التي ستكون منافسة فضائية بتطوير أسلحة مضادة للأقمار الاصطناعية، ونشر الأسلحة في أعالي البحار وكذلك في الفضاء الخارجي.

[1] John Baylis, Op. Cit., p. 260 .

النظرية الليبرالية:

الوجه الآخر من التفسير

الليبرالية: توطئة نظرية

يرى تيم دين Tim Dunne أنه يمكن فهم التفكير الليبرالي حول العلاقات الدولية من خلال عدة طرق للسلام المطروح من قبل الفلاسفة وعلماء اللاهوت Theologians منذ القرن 16 وما بعده. إذ يرفض هؤلاء المفكرون فكرة أن النزاع هو حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، وإنما يمكن أن تكون الدولة مسالمة بواسطة العناية بإدارة القوة عبر ميزان قوى السياسات وبناء التحالفات ضد الدولة المهددة للنظام الدولي. كما يعدّ إيرسميس Erasmis أول من كرر المفهوم الليبرالي للسلم والذي يعني أن الحرب هي غير محتملة War is Unprobable. وللتغلب عليها، لابد على ملوك وأمراء أوربا أن يرغبوا في السلام، ويحققوا نوعا من الإماءات في العلاقات مع الوحدات السيادية بما يتوقع أن هذه الأخيرة سترد بنفس المعاملة. من ناحية أخرى، ركز المفكرون الليبراليون الأوائل الآخرون على الحاجة إلى بنيات مؤسساتية تكبح الأطراف الدولية التي تخرج عن القانون. وبالاتجاه نحو نهاية القرن 17م، نجد أن وليام بانن William Penn قد دافع عن البرلمانية الأوربية. في الواقع، هناك بعض التقابل الملاحظ بين أفكار بانن والمؤسسات في الاتحاد الأوربي اليوم. يرى بانن أن عدد الممثلين للبرلمان يجب أن يكون مقسما حصصيا على حسب قوة الدولة، وأن التشريع يحتاج نوعا من الأغلبية المرجحة عبر التصويت، أو كما قال وليام بانن William Penn تأييد 57 % من النواب. كما يرى تيم دين Tim Dunne أن هذه التفصيلات الكبيرة للأفكار من بعض الرواد الأوائل للتفكير الليبرالي في العلاقات الدولية تبين كيف أنه منذ أن تحدث بانن William

Penn حول البرلمانية في عام 1693 إلى الاتفاقية حول الاتحاد الأوربي في عام 1992، ظهرت موضوعات مشتركة تشملها الليبرالية، لكن الموضوع الأهم هنا هو إخضاع الإرادات المنفصلة لفرادى الدول إلى الإرادة الجماعية المتفق عليها بواسطة العمل الجماعي. من ناحية أخرى، إنه من الخطأ الاعتقاد أن تطور التفكير الليبرالي حول الشؤون الدولية كان في اتجاه خطي. إذ من الممكن تصوير الاختلافات السياسية الحالية في مفاهيم التناقض حول المبادئ الليبرالية. وبالعودة إلى الاتفاقية الأوربية حول الاتحاد الأوربي المشار إليها سابقا، نجد أن النقاش الذي انقد بين الدول الأوربية يمكن تمثيله بقواعد اللعبة الليبرالية في التكامل الإقليمي التي تواجه تحديا من قبل مبدأ ليبرالي آخر والمتمثل في حق الدولة في الاحتفاظ بالسيادة على المظاهر الأساسية للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يرى تيم دين أن إيمنويل كانت Immanuel Kant وجيرمي بنثام Jeremy Bentham كانا رائدين لليبرالية الدولية في عصر التنوير؛ بحيث يرى إيمانويل كانت Immanuel Kant أن الحاجة لتحقيق السلم الدائم تتطلب تحولا في وعي الفرد داخل المؤسسات الجمهورية وفي العقد الفدرالي بين الدول حول بغض الحرب، وهذه الفدرالية يمكن تشبيهها بمعاهدة السلم الدائم، بدلا من فاعل "الدولة العليا Superstate" أو الحكومة العالمية.[1]

من جهته، حاول جيرمي بنثام Jeremy Bentham صياغة إشكالية خاصة حول ميل الدول نحو الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية. مثل جميع المفكرين الليبراليين بعده، يرى بنثام Jeremy Bentham أن الدول الفدرالية مثل

---

[1] See: Immanuel Kant, "Morality, Politics, and Perpetual Peace," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 553-61.

البرلمان الألماني والكونفدرالية الأميركية، والاتحاد السويسري كانوا قادرين على تحويل هويتهم القائمة على صراع المصالح إلى الفدرالية السلمية. ويرى تيم أنه قد اشتهر عن بنثام قوله: لا يوجد بين مصالح الدول في أي مكان أي نزاع حقيقي. نشير إلى أن هذه الخطط حول السلم الدائم تتضمن توسيع العقد الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع المحلي وبين الدول في النظام الدولي، بمعنى آخر، خضوع الدول إلى نظام واحد للحقوق القانونية والواجبات.

من جهة أخرى، تعد فكرة النظام الطبيعي التي يقوم عليها المجتمع الإنساني حجر الزاوية للنزعة التدويلية الليبرالية. بحيث يرى تيم أنه لبيان هذه النقطة، يجب علينا الرجوع إلى عالم الاقتصاد السياسي الأسكتلندي والفيلسوف الأخلاقي أدم سميث Adam Smith. الذي يعتقد أن الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية يهملون تعزيز الخير العام. والآلية التي تتدخل بين دوافع الفرد وأهداف المجتمع ككل هي ما سماه سميث بـــ "اليد الخفية An Invisible Hand"، بالرغم من اعتقاد سميث من أن الانسجام الطبيعي بين الفرد والدولة لا يتوسع إلى الانسجام بين الدول، وهي نفس الفكرة التي ركز عليها الليبراليون الدوليون في القرن التاسع عشر من أمثال ريشارد جوبدن Richard Gobden. كان جوبدن خصما عنيدا ضد ممارسة القوة كحكم من قبل الحكومات عبر العالم، وإنما يؤكد على أن تقدم الحرية يتوقف كثيرا على الحفاظ على السلم وانتشار التجارة ونشر التربية، أكثر ما تتوقف على وزارات الأعمال ووزارات الخارجية وممارسة القوة.[1]

[1] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 165-67.

من ناحية أخرى، هناك من يرجع جذور الليبرالية التقليدية إلى عصر التنوير في أوربا في القرن الثامن عشر، أين عضّد المفكرون والقادة السياسيون معنى أن العقل يمكن أن يستعمل في أن يجعل العالم أحسن مكان يمكن أن يعيش فيه الإنسان بسلام. كما يعتقد معظم الليبراليون أنه من الممكن التقليص بشكل جوهري من كارثة الحرب وزيادة الازدهار الدولي عبر الأفكار الليبرالية ومخططها للسلام بين الدول وبين الأفراد داخل المجتمعات. لكن لهذا السبب، يرى تيم دين أن النظريات الليبرالية في بعض الأحيان توصف بالطوبوية أو المثالية. لكن مع ذلك، تقوم النظرة التفاؤلية لليبرالية حول العلاقات الدولية على ثلاث اعتقادات جوهرية هي:

1-الاعتقاد الأول، يعتبر الليبراليون أن الدول هي فواعل رئيسية في السياسة الدولية، وهم بذلك يتقاطعون مع الواقعية/الواقعية الجديدة حول دور الدول.

2-الاعتقاد الثاني، إنهم يؤكدون على أن الخاصيات الداخلية للدول تتغاير بشكل كبير، وأن هذه الاختلافات لها تأثيرات عميقة على سلوك الدولة. وأن بعض الترتيبات الداخلية (مثلا الديمقراطية) هي مفضلة بشكل جوهري للآخرين. لذلك بالنسبة لليبراليين، هناك الدول الصالحة والشريرة في النظام الدولي. فالدول الصالحة تتبع سياسة التعاون والديمقراطية ومن الصعب أن تعلن الحروب على بعضها البعض، بينما الدول الشريرة تسبب النزاعات مع الدول الأخرى وتميل إلى استخدام القوة للحصول على غرضها. ومن ثم فمفتاح السلم هو تعميم نموذج الدول الصالحة عبر العالم وهي ذات النمط الديمقراطي.

3-الاعتقاد الثالث، يعتقد الليبراليون أن الحسابات حول القوة هي مسألة قليلة الأهمية في تفسير سلوك الدول الصالحة. في مقابل ذلك، تعد الأنواع الأخرى من الحسابات الاقتصادية والسياسية مسألة أكثر أهمية، بالرغم من أن شكل هذه

الحسابات يتغاير من نظرية إلى أخرى. يمكن أن تكون الدول الشريرة مدفوعة بواسطة الرغبة في الحصول على القوة من أجل التوسع على حساب الدول الأخرى، لكن هذا فقط بسبب أنها مضللة. ففي العالم المثالي، أين تكون هناك فقط الدول الصالحة، فإنه يصبح لا معنى للقوة، وإنما تسيطر الحاجات الاقتصادية ومبدأ الرفاهية.

من جهة أخرى، يقضي التحليل الليبرالي أن المستويات العليا للاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول تجعلها من غير المحتمل أن تقاتل بعضها البعض. وبالتالي، فإن أصل الاستقرار هو خلق والحفاظ على النظام الليبرالي الاقتصادي الذي يسمح بحرية التبادل الاقتصادي بين الدول. مثل هذا النظام يجعل الدول أكثر ازدهارا، وبالتالي تدعيم السلم، لأن الدول المزدهرة هي أكثر إشباعا اقتصاديا والدول المشبعة اقتصاديا هي أكثر سلمية، على اعتبار أن الازدهار الاقتصادي يمنعها عن التفكير في الحرب. على افتراض أن العديد من الحروب تشن لكسب أو الحفاظ على الرفاهية، لكن الدول ذات الرفاهية العالية يكون لها دافع قليل نحو المبادرة بالحرب. الأبعد من ذلك، تصبح الدولة المرفهة مع قيام الاعتماد المتبادل الاقتصادي أقل ازدهارا إذا قاتلت بعضها البعض، ومن ثم النتيجة هي أن الديمقراطيات لا تذهب لقتال ديمقراطيات أخرى. لذلك، العالم الذي يحتوي فقط على الدول الديمقراطية سوف يكون عالما بدون حروب. مع وضع استدراك قليل هنا وهو أن هذه الفكرة لا تعني بالضرورة أن الدول الديمقراطيات هي أقل ميلا للحرب من الدول غير الديمقراطية، ولكن عوضا عن ذلك، لا تتقاتل فيما بينها. يتفق المفكرون الليبراليون على أن نظرية السلم الديمقراطي تقدم تحديا مباشرا للواقعية وتوفر وصفة قوية للسلم.

كما يؤكد بعض الليبراليين على أن المؤسسات الدولية تعزز توقعات التعاون بين الدول وبالتالي تقلص بشكل كبير احتمال الحرب. فالمؤسسات ليست كيانات سياسية مستقلة تجلس فوق الدول وتجبرها على السلوك بطرق مقبولة، ولكن هي مجموعة قواعد التي تتعهد بجعل الدول تتعاون وتتنافس مع بعضها البعض. إنها تشجع الأشكال المقبولة من سلوك الدولة وترفض الأنواع غير المقبولة من السلوك. هذه القواعد ليست مفروضة على الدول بواسطة تنين عملاق (لفياثان Leviathan)، ولكن بواسطة التفاوض والتعاون بين الدول، التي تتفق على الإذعان إلى القواعد التي أنشأتها لأن من مصلحتها القيام بذلك. يدعي الليبراليون أن هذه المؤسسات أو القواعد تغير بشكل أساسي سلوك الدول، من الشكل النزاعي إلى الشكل السلمي التعاوني.[1]

كما يدعي الليبراليون أن مسألة السلم والميل نحو التعاون هي مسألة قائمة على فكرة الديمقراطية وانتشارها عبر العالم، لأن الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض. لكن أنصار هذا الاتجاه النظري يفترضون عالما غير موجود، إذ لم تمر فترة زمنية تاريخية على الإنسانية كانت تعيش كلها أو على الأقل معضمها تحت الحكم الديمقراطي. وإذا أخذنا الزمن الحالي، نجد أن معظم البشرية لا يعيش تحت الأنظمة الديمقراطية.

من ناحية أخرى، إذا كانت الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، فإنها تتسبب إلى اليوم في كوارث إنسانية لا حدود لها ضد الآخرين. والشواهد كثيرة، منها الحروب التي تشنها الولايات المتحدة –المدافع الأول عن الديمقراطية

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 15 - 17.

وحقوق الإنسان في العالم- ضد شعوب كثيرة بدءا من فيتنام في الستينيات من القرن العشرين إلى العراق في عام 2003. وقبلها بريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. هذه الديمقراطيات لا تستطيع حتى القيام بدور الحَكَم النزيه؛ فإسرائيل في الشرق الأوسط تقوم بالمذابح ضد اللبنانيين والفلسطينيين منذ عام 1948، ولم توجه لها هذه الديمقراطيات حتى بيان تنديد؛ لكن في مقابل ذلك تقوم بطلب توجيه لائحة اتهام للرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم 2008/07/14 بسبب نزاع دارفور وتتهمه بضلوعه في جرائم حرب.

كذلك يتحدث الاتجاه الليبرالي عن مسألة الرفاهية كعامل مساعد وكابح للدول دون التفكير في الحرب. لكن الرفاهية أمر نسبي، بحيث ما يعتبر لدولة معينة أنه رفاهية هو بالنسبة لدولة أخرى حاجات ضرورية. كما أن ليس للرفاهية حدود قصوى، بحيث أنه كلما زادت رفاهية دولية معينة زادت حاجاتها، وبالتالي زادت مطالبها التي لا تستطيع إشباعها عبر قدراتها الذاتية وإنما بالاستيلاء على مقدرات الآخرين. وعندئذ تجد نفسها بحاجة إلى استخدام القوة لإشباع مثل هذه الحاجات تحت مسميات الأمن القومي أو الإستراتيجي. كما أن زيادة الرفاهية قد يؤدي إلى نتائج عكسية بحيث توفر هامشا من الربح الذي يستخدم في تطوير القدرة العسكرية لفتح الأسواق الخارجية. وهذا ما حدث مع كل القوى العظمى عبر تاريخ العلاقات الدولية، إذ لم تستطع أي قوة عظمى أن تثبت العكس. ولذلك تصور الليبراليين عالما بدول ديمقراطية هو مجرد ضرب من الخيال حتى في قمة الموجة الديمقراطية التي تجتاح العالم منذ نهاية الحرب الباردة عام 1991.

المفاهيم الأساسية لليبرالية

قام تيم دين Tim Dunne بجمع وتلخيص معاني الوحدات الكبرى في النظرية الليبرالية، المستخدمة في تحليل نظرية العلاقات الدولية والتي هي متناثرة بين مختلف النماذج الليبرالية. وهذه الوحدات هي كالتالي:

الأمن الجماعي Collective Security: ويعني الترتيب الذي تقبل فيه كل دولة في النظام بأن أمن أحد الأعضاء هو شأن الكل، وتوافق على المشاركة في الرد الجماعي على الاعتداء من أي طرف داخلي أو خارجي.

الشرطية Conditionality: وهي الحالة التي تقوم فيها الدول أو المؤسسات الدولية بفرض شروط على الدول الكبرى والدول النامية لتطوير توزيع المنافع الاقتصادية.

النموذج العالمي للديمقراطية Cosmopolitan model of democracy: وفقا لدافيد هالد David Held وآخرين من المثالية الجديدة، فإن النموذج العالمي للديمقراطية يتطلب ما يلي: إنشاء برلمانات جهوية وتوسيع سلطات هذه الأجهزة الجهوية (مثل الاتحاد الأوربي) الذي هو موجود على أرض الواقع؛ كما يجب أن تحصّن معاهدات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية وترشد بواسطة المحكمة الدولية الجديدة لحقوق الإنسان؛ ويجب أن تعوّض الأمم المتحدة ببرلمان عالمي ديمقراطي حقيقي.

السلم الديمقراطي Democratic Peace: البند الرئيسي للفكر الليبرالي الدولي هو أطروحة السلم الديمقراطي التي تعني استحالة التفكير في الحرب بين الدول الليبرالية.

تشجيع الديمقراطية Democracy promotion: هي الإستراتيجية المتبناة من قبل الدول الغربية الرائدة والمؤسسات -خاصة الولايات المتحدة الأميركية- المتضمنة استخدام أدوات المساعدة الخارجية والسياسة الاقتصادية لنشر القيم الليبرالية. فالمدافعون عن ذلك يربطون بين نتائج تشجيع الدمقرطة وفتح الأسواق الخارجية والاعتماد المتبادل الاقتصادي.

حركة التنوير Enlightenment: وفقا للمفكرين العقلانيين في القرن الثامن عشر، فإن الأفكار الأساسية للتنوير هي: التقدم واستقلالية العقل وسيادة العلم والمعرفة ونشر الحرية، كعناصر أساسية لازدهار الإنسانية وأمنها.

المثالية Idealism: يبحث المثاليون في تطبيق الفكر الليبرالي في السياسة المحلية على العلاقات الدولية، بمعنى آخر، مأسسة القاعدة القانونية. فقد عُرف هذا التفكير بالتناظر المحلي. ووفقا للمثاليين في بداية القرن العشرين، فإن هناك مبدآن مطلوبان في النظام الدولي الجديد، الأول هو اعتقاد قادة الدولة والمفكرين والرأي العام أن التقدم ممكن. والمبدأ الثاني هو أن تنشأ المنظمة الدولية لتسهيل التغير السلمي ونزع التسلح والتحكيم، وإذا كان ضروريا التشجيع على هذه القضايا الأخيرة. فقد أسست عصبة الأمم في عام 1920، لكن نظام أمنها الجماعي فشل في منع الانزلاق إلى حرب عالمية في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين.

التكامل: هو عملية اتحاد وتقارب بين الدول، في سياق جهوي أو دولي. وغالبا ما تبدأ العملية بواسطة التعاون في حل المشاكل التقنية، ثم تمتد من قطاع إلى آخر وهي العملية التي سماها إرنست هاس بالانتشار Ramification.

الاعتماد المتبادل Interdependence: وهو الحالة التي تكون فيها الدول (أو الشعوب) متأثرة بالقرارات المتخذة من قبل الآخرين؛ فمثلا، قرار رفع نسب الفائدة في ألمانيا يؤدي آليا إلى زيادة الضغط على نسب الفائدة في الدول الأوربية الأخرى. قد يكون الاعتماد المتبادل متماثل، كأن تكون كلا المجموعتين من الفواعل متأثرة بالتساوي ببعضها البعض، أو غير متماثل، عندما يتباين التأثير بين الفواعل.

الليبرالية Liberalism: هي إيديولوجية تركز اهتمامها على حرية الفرد. بالنسبة لمعظم الليبراليين، مؤسسة الدولة هي ضرورية لحماية حرية الفرد من تدميرها أو انتهاكها من قبل الأفراد الآخرين أو من قبل الدول الأخرى. لكن يجب أن تكون الدولة دائما خادما للجميع وليس السيد على الجميع، بمعنى تقوم بدور الحكم ولا تتدخل في التفاعلات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

المؤسساتية الليبرالية Liberal Institutionalism: انكفأ الليبراليون في الأربعينيات من القرن العشرين على المؤسسات الدولية لتحميلها عددا من الوظائف التي تعد تقليديا من مهام الدولة. فقد كانت هي الحافز لنظرية التكامل في أوربا والتعددية في الولايات المتحدة. ومع بداية السبعينيات من القرن العشرين، شكلت التعددية تحديا كبيرا للواقعية. فقد ركزت على الفواعل الجدد مثل الشركات فوق قومية والمنظمات غير الحكومية، والنماذج الجديدة للتفاعل مثل الاعتماد المتبادل والتكامل.

النزعة التدويلية الليبرالية Liberal Internationalism: هي أحد وحدات الفكر الليبرالي التي تعني أن النظام الطبيعي قد أفسد بواسطة قادة الدول غير الديمقراطيين، والسياسات القديمة كتوازن القوى. يعتقد الليبراليون الدوليون أن الاتصالات بين شعوب العالم، عبر التجارة أو السفر والسياحة أو وسائل الإعلام، ستسهل أكثر شكل العلاقات الدولية السلمية. وفي هذا السياق يتمحور المفهوم

الأساسي للنزعة التدويلية لليبرالية في فكرة انسجام المصالح Harmony of Interests.[1]

أسباب الحرب ومحددات السلم

لخص تيم دين Tim Dunne محددات السلم وأسباب الحرب لدى المفكرين الليبراليين وفق مستويات ووحدات التحليل، وذلك في الجدول التالي:

صور الليبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى: (الطبيعة الإنسانية)	ريشارد كوبدن Richard Cobden (منتصف القرن 19)	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الاستقرار الدولي في النظام الطبيعي.	الحرية الفردية، حرية التجارة، الرخاء الاقتصادي، الاعتماد المتبادل.
الصورة الثانية: (الدولة)	وودرو ويلسن Woodrow Wilson (بداية القرن 20)	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية؛ خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى.	الاستقلال الذاتي الوطني، الحكومات المفتوحة المستجيبة للرأي العام؛ الأمن الجماعي.
الصورة الثالثة: (بنية النظام)	هوبسن J. A. Hobson (بداية القرن 20)	نظام توازن القوى.	الحكومة العالمية، مع قوى للوساطة وفرض القرارات.[2]

وسيتم فيما يلي تفصيل نماذج النظرية الليبرالية في تحليل العلاقات الدولية وردها على الأطروحات الواقعية، كل نموذج على حدة.

[1] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 178 .

[2] Tim Dunne, Op. Cit., p. 164.

نماذج التحليل الليبرالي

1-نموذج الليبرالية الجديدة (المؤسساتية)

لم يفرق ستيفن لامي بين تسميات الليبرالية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة والنظرية المؤسساتية. فهو يرى أن الليبرالية الجديدة في السياسة الخارجية تشجع حرية التجارة أو فتح الأسواق والقيم الديمقراطية الغربية والمؤسسات. وعلى إثر ذلك، شاركت معظم الدول الغربية الكبرى شعار الولايات المتحدة القاضي بالمطالبة بتوسيع الجماعة الديمقراطية والدول الرأسمالية في النظام الدولي، وتحسين حقوق الإنسان عبر العالم.[1]

من ناحية أخرى، ينطلق الليبراليون المؤسساتيون من المقدمة القاضية بأن الأنظمة تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثمّ صاغوا نظريتهم بناءً على عدد من الأفكار النظرية التي طوّرت خارج العلاقات الدولية في محاولة لفهم لماذا تمنع الفوضى الدولية التعاون وما هي الطرق التي يمكن بواسطتها تجاوز العقبات.[2]

ولتطوير الفهم النظري حول إعاقة البنية الفوضوية للنظام الدولي تشكيل النظام، رجع الليبراليون المؤسساتيون إلى نظرية الاقتصاد الجزئي ونظرية المباراة من أجل المساعدة على تطوير وبلورة مثل هذا الفهم. فدراسة الاقتصاد الجزئي لسلوك الوحدة الاقتصادية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، قد

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 183.

[2] Richard Little, « International Regimes, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 306-07.

أوجدت النظرية داخل السوق. وقد قام الليبراليون المؤسساتيون بعملية التناظر بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من البنى الفوضوية. لكن المفارقة بالنسبة لليبراليين المؤسساتيين هي أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تطرح مشكلا أساسيا، أما بالنسبة لأنصار نظرية الاقتصاد الجزئي فإن غياب المؤسسات أو الأنظمة المركزية يشكل مصدر القوة الأساسي لعالم التجارة.

هذه الصورة الجذابة للسوق الاقتصادي يمكن أن تولّد رؤية مصغرة لليبراليين المؤسساتيين. لكن مقاربة الاقتصاد الجزئي أصبحت أكثر أهمية عندما التفت الانتباه إلى مفهوم فشل السوق. فبالرغم من إصرار الاقتصاديين الجزئيين على أن السوق غير المقيدة توفر آلية فعالة لإنتاج البضائع الاقتصادية، ومن المقبول أن السوق لا تكون فعالة عندما تصبح تهتم بالمرافق العامة كالطرق والمستشفيات؛ لكن هناك أيضا اعتراف بأن هناك ظروفا التي تستطيع المنافسة غير المقيدة أن تؤدي إلى إنتاج ما يمكن تسميته "بالأضرار العامة Public Bads" كالتلوث مثلا. لكن يرى الاقتصاديون الجزئيون أن المنتجات الأقل تفضيلا مثل البضائع العامة أو انتشار الأضرار العامة، ليست نتيجة للسياسة اللاعقلانية. إذ أن المنتجات الأقل تفضيلا تنشأ في ظروف عندما تحتاج الأطراف الاقتصادية للتعاون بدلا من المنافسة. وتحت مثل هذه الظروف، فإن السوق المشجعة للمنافسة ليست آلية مناسبة للتعامل مع الموقف. وعندما أخفقت السوق في الحدوث، فإن الاقتصاديين الجزئيين يقبلون بأنه من الضروري إيجاد خيار آخر لآلية السوق الذي يولّد التعاون بدلا من المنافسة. وحينئذ، الآلية الوحيدة التي غالبا ما تقبل بإكراه، هي التي تأخذ شكل تدخل الدولة. فالدولة تستطيع أن تتدخل في حالة الضرورة، في عالم التجارة وتجعل الأطراف الاقتصادية تتعاون بدلا من أن تتنافس. مثلا، عندما تتلوث الأنهار بسبب

النفايات الصناعية، تستطيع الدولة أن تمرر تشريعا يطالب كل الأطراف الصناعية ذات العلاقة بإنتاج منافذ بديلة للنفايات الصناعية التي تلوث الأنهار. في الجانب الآخر من التناظر، بالطبع لا يوجد داخل النظام الدولي سلطة مركزية تصدر تشريعا يجبر الدول ذات السيادة على الانخراط في سياسة مشتركة. وكنتيجة لذلك، الحد الأدنى من منظور الاقتصاديين الجزئيين هو عدم المفاجأة من انتشار المشاكل الكونية الدائمة بسبب إخفاق الدول ذات السيادة في التعاون وإيجاد الحلول الجماعية. فمثلا ينظر للتلوث الكوني ونضوب الموارد وسباقات التسلح والحواجز التجارية من قبل الليبراليين المؤسساتيين على أنها تشكل مشاكل كونية ظهرت بسبب إخفاق السوق، والتي تفضل فيها الدول التنافس بدلا من التعاون. من ناحية أخرى، يشير وجود الأنظمة الإقليمية والدولية على حد سواء إلى أن التعاون ممكن داخل المجال الفوضوي للنظام الدولي. فلا تعوق الفوضى التعاون، وإنما ببساطة تصعّب تحقيقه. كما ولّد وجود التعاون وكذلك الإستراتيجيات التنافسية تعقيدا في الموقف أكثر من وجودهما في السوق التنافسية الخالصة. وفي هذا السياق، يطرح ريشارد ليتل Richard Little مثالا بسيطا وعاما، يقول إذا أخفق سائق السيارة في التوقف عند تقاطع الطرق، فإن وقوع حادث التصادم يتوقف على سلوك السائقين الآخرين القادمين إلى نقطة التقاطع من الطريق الآخر. لذلك معظم السائقين يتبنون الحذر وإستراتيجية التعاون وبالتالي لا تقع الحوادث. لكن في مثل هذه الحالات في الإستراتيجية التفاعلية، النتيجة كما جاءت في المثال السابق، تتحدد بواسطة القرارات البينية التي يتوصل إليها بواسطة الاعتماد المتبادل للفواعل.[1]

[1] Richard Little, Op. Cit., pp. 307 -08.

كما يرى ريشارد ليتل Richard Little أن الليبراليين المؤسساتيين اتبعوا طريقين مختلفين في محاولتهم تفسير ظهور الأنظمة الدولية. الأول قائم على عمل الاقتصاديين الجزئيين الذين أكدوا على أن تدخل الدولة ليس الآلية الوحيدة لإنتاج البضائع العامة. فهم يرون أن هناك فاعلا مسيطرا أو مهيمنا يتفاعل داخل السوق، ومن ثم يمكن تحضير هذا الفاعل لتعزيز كلفة إنتاج البضاعة العامة. فلم يجد الليبراليون الجدد صعوبة في توسيع هذا الخط من رؤيتهم إلى المجال الدولي. فمثلا، خلال القرن التاسع عشر أسس النظام الذي حظر التجارة الدولية للرقيق، وبناءً على ذلك، اتفقت الدول على التقيد بالمبدأ الإنساني الذي يدعم هذا النظام لأنها تتوقع أن الدول الأخرى ستفعل نفس الشيء. وقد نشأ هذا التوقع بسبب أن هناك معطيات تقضي بأن بريطانيا العظمى تنوي ترتيب النظام وامتلاك قوة بحرية للقيام بذلك. وبالتالي تعزز نظام منع تجارة الرقيق بسبب المكانة المهيمنة لبريطانيا في النظام الدولي آنذاك. وحتى عند غياب القوة المهيمنة، يرى الليبراليون المؤسساتيون أنه يجب الإصرار على تأسيس الأنظمة، لأنها الأداة الأكثر ملاءمة في تلطيف النزاعات الدولية وإشاعة روح الثقة بين الأطراف الأعضاء.

يتمثل طريق بناء الأنظمة الإقليمية والدولية من وجهة نظر الليبراليين المؤسساتيين، في العوامل التي تقوي التبادل داخل النظام. فبناء نظام مراقبة عبر الأقمار الاصطناعية مثلا، هو عامل مهم في تشجيع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا على التوصل إلى اتفاقات مراقبة التسلح. بالإضافة إلى أهمية المعرفة العلمية، لأن الدول لا ترغب في أن تقيد أنشطتها بناءً على قاعدة الشك، وإنما تتجاوب بفعالية أكثر عندما يتفق العلماء على أهمية نتائجهم العلمية، عندئذ تصبح الدول أكثر انفتاحا وثباتا في توسيع الفهم العلمي،

وبالتالي تستمر البيئة الدولية في الثراء من حيث المعلومات. ولذلك يميل الليبراليون المؤسساتيون أكثر إلى التنبؤ بفكرة تسهيل بناء الأنظمة الإقليمية والدولية في المستقبل.[1]

أما بالنسبة لدور المؤسسات الدولية في الأمن الدولي، ترى الواقعية الجديدة أن المؤسسات الدولية ليست طرفا مهما في منع الحرب. كما تنظر للمؤسسات كوحدة منتجة لمصالح الدولة وقيود مفروضة من قبل النظام الدولي نفسه. إنها المصالح والقيود التي تصوغ القرارات حول ما إذا سبيل التعاون أو التنافس تسلكه الدول بدلا من المؤسسات التي تنتمي إليها. لكن في مقابل ذلك، يرى جون بايلز John Baylis أنه تم الاعتراض على مثل هذه الرؤى من قبل رجال الدولة وعدد من المتخصصين في العلاقات الدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. فمثلا وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هارد Douglas Hurd كان أحد هذه الحالات عندما قال في جوان 1992 أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، خاصة في أوربا. فهو يرى أن الغرب قد طوّر مجموعة من المؤسسات الدولية التي برهنت على قيمتها في مواجهة المشاكل. والتحدي الكبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو تكييف هذه المؤسسات للتعامل مع الظروف الجديدة التي ظهرت بعد زوال الاتحاد السوفياتي كمصدر أولي لتهديد الغرب.

تعكس هذه النظرة اعتقادا سائدا لدى شريحة واسعة من رجال الدولة في الغرب وهو أن الإطار الاندماجي المعزز جماعيا للمؤسسات –مثل الاتحاد

[1] Richard Little, Op. Cit., pp. 308 -10.

الأوربي EU، الناتو NATO، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا OSCE-،[1] يمكن أن يطوّر لتقوية نظام أمني أوربي مستقر ومتين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبالنسبة للعديد من الملاحظين أن مثل هذه المقاربة لها إمكانية كبيرة في تحقيق السلم في مناطق أخرى من العالم. فمنظمة جنوب شرق أسيا ASEAN غالبا ما تذكر كمؤسسة تضطلع بدور مهم في المساعدة على الحفاظ على الاستقرار في جنوب شرق أسيا. كذلك بالنسبة للاتحاد الإفريقي يؤدي جزءا من المساعدة في حل الخلافات بين الدول الإفريقية.

هذه النظرة هي كذلك موجودة لدى جماعة مميزة من الكتاب الأكاديميين تم تطوريها خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين. يشترك هؤلاء الكتاب في قناعة مفادها أن تطوير نموذج من التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح فرصا جديدة لتحقيق الأمن الدولي في السنوات القادمة. فبالرغم من أن الماضي يتميز بالحروب الدائمة والنزاع، إلا أن هناك تغيرات مهمة آخذة في الحدوث في العلاقات الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين التي خلقت فرصة لردم المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

في سياق هذا المناخ النظري، ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات الدولية هي أكثر أهمية في المساعدة على إنجاز التعاون والاستقرار على عكس ما ترى الواقعية البنائية. فوفقا لكيوهان Keohan ومارتن Martin، يمكن أن توفر المؤسسات المعلومات وتقلص من تكاليف التبادلات وتضع تعهدات أكثر

---

[1] See: Ernast B. Haas, "Multilateralism, Knowledge, and Power," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 422-37.

مصداقية قيد التنفيذ وتؤسس نقاط تنسيق مركزية، وعموما تسهل عملية التبادل. كما يشير المؤيدون لهذه الأفكار إلى أهمية المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأوربية في تجاوز العداء التقليدي بين الدول الأوربية خاصة بين فرنسا وألمانيا. وكذلك يؤكدون على أن التطورات داخل الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أظهرت أنه بواسطة استثمار الموارد الكبرى للدول نفسها، يتكون الاعتقاد الواضح في أهمية المؤسسات في العلاقات بين الدول. فوفقا لهذه النظرة، إذا كانت الدول متأثرة فقط بواسطة الحسابات الضيقة للقوة، فإن الاتحاد الأوربي والناتو سوف يبقيان مشلولين بعد الحرب الباردة، وما حدث هو العكس. إذ أن كلتا المؤسستين احتفظت بحيويتها في عملية التوسع والتأثير في النظام الدولي. وهذا لا يعني القول أن المؤسسات تستطيع منع حدوث الحروب، ولكن تستطيع المساعدة في تخفيف حدة المخاوف التي تتصاعد في بعض الأحيان من اللاتساوي في المكاسب المترتبة عن التعاون. كما يرى جون بايلز John Baylis أنه في العالم المقيد بواسطة قوة الدولة وتباعد المصالح، تعمل المؤسسات الدولية على قاعدة تبادل الامتيازات، وفي الحد الأدنى ستكون مكوّنة لأي سلم دائم. بمعنى آخر، من غير المحتمل أن تقوم المؤسسات الدولية باستئصال الحرب من النظام الدولي كلية، ولكن تستطيع أن تلعب دورا في المساعدة على تحقيق أكبر تعاون بين الدول. وينعكس ذلك في مطلب رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ماغريت تاتشر Margaret Thatcher في عام 1990 بجعل الديمقراطيات الجديدة في أوربا الشرقية ضمن نظام صديق لمؤسسات أوربا الغربية. فبالرغم من وجود بعض الريبة حول

الجماعة الأوربية، إلا أن هذه الأخيرة قد أصلحت بين المتخاصمين داخل أوربا الغربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن تستخدم في تجاوز الانقسامات بين الشرق والغرب في أوربا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

من جهته، يرى تيم دين Tim Dunne أن التعددية داخل الليبرالية الجديدة المؤسساتية Neo-Liberal Institutionalism قد عرفت تحولا عميقا في الثمانينيات من القرن العشرين، بحيث جذبت المؤسساتية الليبرالية معظم المفكرين الأكثر تأثيرا وشهرة في هذا الحقل، من علماء العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت أكثر شهرة وسيطرة على حقل نظرية العلاقات الدولية. وقد حدد تيم دين المبادئ الجوهرية لليبرالية الجديدة المؤسساتية في أربع مبادئ رئيسية هي:

1ــ **الفاعل:** يجعل الليبراليون المؤسساتيون من الدولة الممثل الشرعي للمجتمع. فبالرغم من التأكيد على أهمية الفواعل غير الدولة في عمله التعددي القديم، فإن فهم روبرت كيوهان Robert Keohane لليبرالية المؤسساتية يقضي بأن الفواعل غير الدولة يساهمون في دور الدولة.[2]

2- **البنية:** يقبل الليبراليون على مدى واسع الشرط البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الفوضى لا تعني استحالة التعاون بين الدول، بسبب وجود وانتشار الأنظمة الإقليمية الدولية التي تساعد على تلطيف الفوضى وتسهيل

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 261-62.

[2]See: Robert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 186-200.

التعاون. باختصار، الأنظمة والمؤسسات الدولية تستطيع تخفيف الفوضى بواسطة تقليص التحقق من التكاليف وتشجيع التبادلية وزيادة احتمال الأرباح والارتداد من المعايير السهلة إلى العقاب.

3- **العملية:** ازداد التكامل على المستوى الجهوي والكوني، بوجود اتفاقات انبثقت على إثرها تكتلات اقتصادية فوق قومية. وفي هذا السياق، نجد أن مستقبل اتجاه الاتحاد الأوربي يتعاظم ليصبح أكبر امتحان لحالة لليبرالية الجديدة المؤسساتية. ولحد الآن ينجح في مجالات ويتعثر في أخرى، خاصة فيما يتعلق بالاستواء السياسي لمؤسساته بحيث يجد صعوبات تحول دون إدخال الإصلاحات مهمة عليها.

4- **الدافعية:** ستدخل الدول في علاقات التعاون حتى ولو أن دولة أخرى ستربح أكثر من العملية التفاعلية، بمعنى آخر، 'الأرباح المطلقة Absolute Gains' هي جد مهمة لليبراليين المؤسساتيين من 'الأرباح النسبية Relative Gains'. على افتراض أن كل الدول تجد نفسها تستفيد من عملية التعاون حتى ولو كان هناك تباين في حجم الاستفادة. إنه من المهم أخذ بعين الاعتبار السياق الذي تطورت فيه المؤسساتية الليبرالية الجديدة. فقد طوّر رواد الليبرالية الجديدة المؤسساتية من أمثال أكسلرودAxelrod ، وكيوهان Keohane، وأوي Oye، أفكارهم كرد فعل على أطروحات النظرية الواقعية الجديدة لكنيث ولتز Kenneth Waltz التي أوردها في كتابه "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics". من ناحية أخرى، وبصرف النظر عن التقارب الكبير بين الرضا عن مركزية دور الدولة لدى الليبرالية الجديدة المؤسساتية والتشكيك في دور الدولة المطروح من قبل الليبراليين المؤسساتيين الأوائل، فإن هناك تمييزا بينهما. فقد انتقد كيوهان الافتراض الساذج لليبراليين المؤسساتيين التقليديين القاضي بأن التجارة تولّد السلم. إذ يرى نظام التجارة الحرة يوفّر

بواعثا للتعاون ولكن لا يضمن تحقيقه. وهنا يضع تمييزا مهما بين التعاون والتوافق. ومن ثم يصل كيوهان إلى نتيجة مفادها أن التعاون ليس نتيجة آلية، ولكن يتطلب التخطيط والمفاوضة وسلسلة من التوافقات بين الدول.[1]

لكن من جانب آخر، يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy بأن محاولة الدول الغربية عولمة الليبرالية قد أبرزت عددا من العيوب الجوهرية في موقف الليبراليين الدوليين الجدد، صاغها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

العيب الأول، من وجهة النظر الفكرية، رضي المنظرون من أمثال دويل وفوكياما بدرجة ليبرالية مجتمعاتهم وهم ميالون إلى المبالغة في تقدير عدد الديمقراطيات الليبرالية المستقرة عبر العالم، لكن هذا الاستقرار هو ليس صحيحا في كل مناطق العالم بحيث أن هناك مجتمعات وهي الأغلبية، ليست هي مجتمعات ليبرالية وإنما الليبرالية هي مستقرة في مناطق معينة.

العيب الثاني، هزيمة الأسلوب الشيوعي الستاليني لا يعني أن الليبرالية انتصرت على كل الإيديولوجيات الأخرى. فقد بقيت الديمقراطية الاشتراكية إيديولوجية مهمة في شمال أوربا، ومازالت أشكال متعددة من الدساتير غير الليبرالية، مثلا، في أسيا وقليلا من ذلك في اليابان، أيضا مازالت معظم الشعوب في الصين وفيتنام تحكمها الاشتراكية السياسية.

العيب الثالث، فعلت الدول الغربية القليل لتبديد الشكوك بين الراديكاليات في بلدانها والرأي العام في جنوب شرق أسيا، وهذا يعني أن مشروع نشر القيم الليبرالية هو قصة ملائمة لتعزيز المصالح التجارية للشركات الغربية، وليس كأسلوب حياة ملائم لحياة الشعوب كلها.

[1] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 176-77.

وأخيرا، كانت مهمة أجندة الليبراليين الجدد الدوليين في سنوات التسعينيات من القرن العشرين هي إبراز أن المبادئ المتصارعة في الغالب تؤيد الليبرالية. لكن تعزيز الليبرالية الاقتصادية، خاصة في اقتصاديات الدول الفقيرة، عادة يدخل في صراع مع المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهناك مثالان لتوضيح هذا المأزق: الأول، هو أن معظم الغرب أصبح منخرطا في منظمات الدول النامية السياسية والبنى الاقتصادية، والعديد من هذه الدول النامية لا تأخذ بعين الاعتبار جمهورها الانتخابي الداخلي في سياساتها الداخلية أو الخارجية، وبالتالي انقطاع الرابطة بين الحكومة والشعب التي هي في الحقيقة مركز الأشكال الليبرالية الحديثة الخاصة بالديمقراطية التمثيلية. والثاني هو أنه من أجل ترقية المساعدة الغربية والقروض للدول النامية، غالبا ما يطلب من الدول تطبيق معايير اقتصادية قاسية تستلزم تقليص العديد من برامج الرفاهية وتثقل كاهل التكلفة الاجتماعية في هذه الدول التي هي في الأصل متناقضة مع مبادئ الليبرالية الجديدة، ومثال على ذلك، أن في بعض الدول الإفريقية، على الأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة أن يدفعوا حقوق التسجيل بمبالغ طائلة مما يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشكل معارضة صارخة لليبرالية الاقتصادية والسياسية.

من ناحية أخرى، يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy، أن هناك العديد من الأطروحات المتباينة داخل الليبرالية الجديدة، واعتمد في ذلك على تشخيص دافيد بالدوين David Baldwin، الذي بدوره شخّص أربع أفكار متباينة داخل الليبرالية الجديدة التي أثرت في حقل نظرية العلاقات الدولية المعاصرة وهي: الليبرالية التجارية والليبرالية الجمهورية والليبرالية السوسيولوجية والليبرالية المؤسساتية.

الأولى، تعمل الليبرالية التجارية على تشجيع حرية التجارة والأسواق أو الاقتصاد الرأسمالي كطريق نحو السلم والازدهار. هذه النظرة اليوم هي معززة من قبل المؤسسات المالية العالمية، ومن قبل معظم الدول التجارية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات.

الثانية، ترى الليبرالية الجمهورية أن الدول الديمقراطية هي أكثر الدول ميلا نحو احترام حقوق مواطنيها وأقل احتمالا للذهاب إلى الحرب مع الدول الديمقراطية المجاورة لها. وفي ميدان البحث العالمي الحالي، هذه الأفكار تسمى بــ "نظرية السلم الديمقراطي Democratic Peace Theory". هذان الشكلان من الليبرالية: التجارية والجمهورية مجتمعان يشكلان جوهر أهداف السياسة الخارجية للعديد من القوى العظمى في العالم. وهذه الليبرالية الجديدة ذات النزعة التدويلية هي مشجعة من قبل الولايات المتحدة وشركائها في مجموعة الثمانية، ومشجعة من قبل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان في التجارة الخارجية والمساعدة الاقتصادية المقدمة للدول النامية والسياسات الأمنية.

الثالثة، أما بالنسبة لليبرالية السوسيولوجية فإنها تؤكد على أهمية الجماعة وعملية الاعتماد المتبادل بين الدول والمؤسسات، المتمثلة في زيادة الأنشطة فوق قومية وترابط الشعوب المتباعدة الأقطار وتصبح الحكومات أكثر اعتمادية فيما بينها. وكنتيجة لذلك، يصبح سلوك الدول الأحادي أكثر صعوبة ومكلفا ويصعب تجنب التعاون مع الجيران. كما تزداد كلفة الحرب أو أي سلوك منحرف آخر بالنسبة لجميع الدول، وهكذا تبنى الجماعة الدولية السلمية. تتمثل العديد من افتراضات الليبرالية السوسيولوجية في تراث العولمة المعاصر المتعامل مع الثقافة الشعبية والمجتمع المدني. كما يتعلق الكثير من تراث العولمة بعمليات فوق قومية التي تشكلت بواسطة جماعات الباحثين والمنتجين

والمستهلكين والموسيقيين والفنانين والناشطين وآخرين الذين يتدفقون عبر حدود الدول.

الرابعة، أما بالنسبة الليبرالية المؤسساتية Liberal Institutionalism أو الليبرالية الجديدة المؤسساتية، فيرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أنها قد طرحت من قبل العديد من الباحثين لمواجهة التحدي الكبير والمقنع لفكر الواقعية الجديدة. توجد جذور أطروحة الليبرالية الجديدة في التكامل الوظيفي الذي طرح في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين من قبل دافيد ميتراني وكارل دويتش[1]، وفي الدراسات التي أجريت حول التكامل الجهوي في الستينيات من القرن العشرين من قبل إرنست هاس[2] جوزيف ناي وغيره.[3] ترى هذه الدراسات أن الطريق نحو السلم والازدهار يكمن في سحب الموارد من الدول وحتى بعض من سيادتها من أجل إنشاء الجماعات التكاملية لتعزيز النمو الاقتصادي أو الاستجابة للمشاكل الجهوية المتنامية بشكل متزايد. ومن الأمثلة التي يطرحها أنصار هذا الاتجاه، الاتحاد الأوربي الذي هو أحد المؤسسات التي بدأت كمؤسسة جهوية من أجل تشجيع التعاون المتعدد في إنتاج الفحم والفولاذ ثم تطورت حتى أصبحت على الشكل الذي هي عليه الآن. يحفز المؤيدين للتكامل وبناء الجماعة، التحدي الذي شكلته سيطرة الفكر الواقعي/الواقعي الجديد الناتجة عن الحربين العالميتين. وقد تعززت نظريات التكامل بعد الحرب العالمية

[1] Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations 3rd ed. (U. S. A: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 212-22.

[2] Enst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing," International Organization 24 (Autumn 1970): 624-30.

[3] Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-90.

الثانية، والتي كانت أقل مثالية وأكثر براغماتية من النزعة التدويلية الليبرالية التي سيطرت على النقاشات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

كما ظهرت في السبعينيات من القرن العشرين أفكار جيل آخر من أنصار الليبرالية المؤسساتية المؤكدة على العمليات فوق قومية والاعتماد المتبادل المعقدة. يتقدم هؤلاء المفكرين روبرت كيوهان Keohane وجوزيف ناي Nye.[1] يرى المنظرون في الاتجاه التكاملي أن العالم أصبح أكثر تعددية من حيث الفواعل المنخرطة في التفاعلات الدولية، لكن خصوصية هذا التفاعل هي الاعتماد المتبادل المتزايد لهذه الفواعل على بعضها البعض. كما يرون أن ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقدة للعالم هي محددة في أربع خصائص صاغوها في النقاط التالية:

1- زيادة الروابط المتعددة الأوجه بين الدول والفواعل غير الدول مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.
2- وجود الأجندة الجديدة للقضايا الدولية التي تميّز بين السياسة العليا والسياسة الدنيا، ومن الأمثلة المشهورة في هذا السياق نجد قضية البيئة والتنمية وتغير المناخ.
3- الاعتراف بالقنوات المتعددة للتفاعل بين الفواعل عبر الحدود الوطنية التي أصبحت الدول أحد أطرافه فقط إلى جانب الأطراف الأخرى .
4- تدني فاعلية القوة العسكرية كأداة لإدارة فن الحكم، وتقدم الاعتبارات الاقتصادية في تفاعل العلاقات الدولية على غيرها كما تعتقد الليبرالية الجديدة.

[1] J. S. Nye, « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model, » International Organization 24 (Autumn 1970): 796-97.

فقد طرح الباحثون في الاعتماد المتبادل المعقد أن العولمة تمثل زيادة في الروابط وقنوات التفاعل، وكذلك في عدد الروابط الداخلية. من ناحية أخرى، تشترك الليبرالية الجديدة المؤسساتية مع الواقعية الجديدة في الكثير من الافتراضات؛ لكن أنصارها يدّعون أن الواقعيين الجدد يركزون بإفراط على النزاع والمنافسة ويقلصون من فرص التعاون حتى في النظام الفوضوي الدولي. وبالتالي يرون في المؤسسات كوسيط ووسيلة لتحقيق التعاون بين الأطراف في النظام. كما يركزون بحثهم على قضايا الحوكمة العالمية وإنشاء وصيانة المؤسسات المرافقة لإدارة عملية العولمة.

باختصار، يمكن صياغة الافتراضات الجوهرية لليبراليين المؤسساتيين الجدد في النقاط التالية:

1-الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي. كما أن الدول هي أطراف عقلانية أو أداتية، تبحث دائما عن الحد الأعلى من مصالحها في كل مجالات القضية.

2-في هذه البيئة التنافسية، تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون. ويقود السلوك العقلاني الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني. فالدول هي أقل اهتماما بالمكاسب أو الإمتيازات المحققة من قبل الدول الأخرى في الترتيبات التعاونية، بمعنى أن الليبرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.

3-يؤكد الليبراليون الجدد على أن أكبر عائق يواجه نجاح التعاون هو عدم التزام وخداع الدول.

4-لا يوجد تعاون بدون مشاكل أبدا، لكن ستغير الدول الولاء والموارد إلى المؤسسات الوظيفية إذا ما أدركت بأن هذه المؤسسات تمثل الربح المشترك لجميع الأطراف وإذا ما وفّرت للدول زيادة في فرص تأمين مصالحها الدولية.

كما يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أيضا، أن المنظور الليبرالي الجديد الدولي هو أكثر ارتباطا بمجالات القضية، حيث يكون للدول مصالح مشتركة. فمثلا، يعتقد قادة العالم أنهم يستفيدون جميعا من نظام التجارة المفتوحة، الذي يؤيد العديد من قواعد التجارة التي تحمي البيئة. كما تنشأ المؤسسات لإدارة السلوك الدولي في كلا المجالين.[1]

وهناك من يرى أن أزمة النفط في بداية هذا العقد، ولاحقا إعادة هيكلة الرأسمالية العالمية، أدينا إلى إعادة تعريف دور الدولة. وهذا يعني نهاية المذهب الكينزي Keynesianism في الاقتصاد وفكرة دولة الرفاهية. ووفقا لدافيد ليهمان، تظهر الشيلي في عهد الديكتاتور بينوشي Pinochet أحد أوضح الأمثلة لسياسة الليبرالية الجديدة. بحيث يجب أن تسعى الدولة أولا إلى الحد من العجز المالي عبر بخص وتحرير الأسعار وتقليص الإعانات المالية للدولة. وقد كانت ظروف الشيلي في ذلك الوقت -الديكتاتورية العسكرية- ملائمة بشكل عالي لتهيئة مناخ الليبرالية الجديدة وسياسة الترشيد الاقتصادي الجديدة. وبذلك، يلاحظ أن سلسلة الاستحسان التي كسبتها الشيلي في الدوائر المالية الدولية، شجعت العديد من الحكومات الديمقراطية الحديثة في الدول النامية على إتباع النموذج الشيلي. كما أن الحد من دور الدولة والاقتصاد الليبرالي والسياسة المالية الصارمة وفقا لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، هي خيارات السياسة الرئيسية في العديد من دول العالم الثالث.

لكن كما لاحظ شوسيدوفسكي Chossudovsky، أن مجموعة التعديلات البنائية لصندوق النقد الدولي يمكن أن تكون معتبرة بشكل متزايد كسبب بدلا من

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 188-90.

أنها حل للمشاكل الاقتصادية المجربة في العالم الثالث. بحيث أنه أدى انسحاب الدولة إلى زيادة فقر الجماعات ذات الدخل المنخفض، وأنتج تحرير الاقتصاد وتركيز النمو على تصدير الصناعة والاقتصاد المزدوج وأوجد قطاع إنتاج موجّه للسوق الدولي وقطاع إنتاج آخر موجّه للسوق الوطني المنكمش. وبالتالي يبدو في هذا السياق، أن تفسيرات يوفريك Euphoric للارتفاع المفاجئ للاقتصاد المكسيكي والأرجنتيني هو متسرع بسبب تقلص عجز الدولة المالي عبر الخصخصة الكبيرة التي تستطيع أن تذهب إلى ما لا نهاية. من ناحية أخرى، تشبه الليبرالية الجديدة نموذج الحداثة، لكن في الحقيقة لا تقدم إلا القليل بسبب دور الدولة المحدود.[1]

من حيث أطروحات الليبرالية الجديدة النظرية، يبدو أن لها جوانب عديدة مغرية وجذابة. لكن سحب هذه الأفكار على العالم النامي في شكله الأكبر، هو انعكاس لمصالح القلةِ الغنية في الغرب التي تحاول زيادة نفوذها على الاقتصاد العالمي، باستغلال ضعف هذه الدول واستخدام الابتزاز والتهديد كأدوات فعالة من أجل مزيد من الاستثمارات التي لا تحتكم إلى قواعد اللعبة العادلة. وأكثر تجليات الشك في أطروحات الليبرالية الجديدة هو عدم الانسجام بين الأجندة الاقتصادية والأجندة السياسية، بحيث أن في العديد من حالات الشرق الأوسط نجد أن هناك نجاحا كبيرا لعبور الشركات والبضائع لدول العالم النامي وتخفيض عالي في الرسوم، لكن لا يرافق ذلك تحسن في الدمقرطة وإصلاحات المؤسسات وترقية حقوق الإنسان، بل الأكثر من ذلك انتشار علاقات الفساد بين أصحاب الشركات ومن يتعاملون معهم داخل هذه البلدان. أدى مثل هذا الوضع

[1]Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 11 - 12.

إلى زيادة التناقضات الداخلية والتفكك الاجتماعية وتردي الحياة الخاصة لعموم الناس التي هي شروط أساسية لنجاح مشروع الليبرالية الجديدة. مثل هذا المناخ هو مقدمة لنزاعات محلية تهدد وجود الدول والجماعات، بحيث أصبحت مجتمعات هذه الدول تواجه نمطا مغايرا من التحديات الأمنية. وهنا يأتي الحديث عن الدور السلبي للوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي لإصلاح اقتصاديات هذه الدول.

ومن المفارقات في بعض أطروحات الليبراليين الجدد أنهم يقدمون الشيلي تحت حكم الديكتاتورية كنموذج للتطبيق الناجح لمشروع الليبرالية الجديدة. في حين التساؤل المهم هو كم كان عدد ضحايا تطبيق هذا المشروع من مفقودين وضيوف سجون وضيوف مقابر. وما هو أكثر مأساوية، أن في الوقت الذي تدافع فيه بريطانيا عن الديكتاتور بينوشي عندما منع من الرحيل عند دخوله بريطانيا في عام 2004، نجد اليوم الرئيس السوداني عمر حسن البشير 2008 على رأس قائمة المطلوبين لمحكمة الجنايات الدولية متهما بجرائم ضد الإنسانية. وهنا يطرح التساؤل حول الحدود الجغرافية لتطبيق المشروع الليبرالي الجديد في شقيه الاقتصادي والثقافي.

2-نموذج المثالية/المثالية الجديدة

يرى تيم دين Tim Dunne أن المثالية كان هدفها الرئيسي منذ مطلع القرن العشرين إلى غاية أواخر الثلاثينيات من نفس القرن، الرغبة في منع الحرب ونشر السلم الدولي. لكن العديد من المثاليين يشككون في أن مبادئ الاقتصاد الحر سوف تنشر السلم.إذ أن المثاليين من أمثال هوبسون J. A. Hobson[1]، يرون أن الإمبريالية Imperialism – التي تعني استعباد الشعوب الأخرى ومواردها- أصبحت السبب الأول للنزاع في السياسة الدولية. فقد نتجت الإمبريالية من انخفاض الاستهلاك في المجتمعات الرأسمالية المتطورة، وبالتالي أدى بالرأسماليين إلى البحث عن الأرباح العالية خارج الوطن، والتي تصبح ديناميكية تنافسية بين الدول والمتحفزين نحو العسكرة، التي تؤدي بعد ذلك إلى الحرب. ومن ثم سبب المنافسة الأمنية وبالتالي النزاع هو الصراع على الأسواق الخارجية وتسويق فائض الإنتاج. وعندما يتم الانطلاق من الرؤية الدولية الليبرالية التي تقول أن الرأسمالية كانت في جوهرها سلمية، يرى المثاليون أن بريطانيا وألمانيا كانتا في علاقات اعتماد متبادل عالية قبل الحرب العظمى (1914-18)، والتي يبدو أن هذه الأخيرة قد قوضت الاعتقاد العام بأن هناك رابطة وثيقة في الليبرالية الدولية بين الاعتماد المتبادل والسلم.

من وجهة النظر المثالية، غيّرت الحرب العالمية الأولى التفكير الليبرالي نحو الاعتراف بأن السلم ليس حالة طبيعية ولكن يجب بناؤه. وانطلاقا من الانتقاد القوي لفكرة أن السلم والازدهار هما جزءا من طبيعة النظام الكامنة، يرى ليونارد ولف Leonard Woolf أن السلم والازدهار يتطلبان 'آلية مبتكرة واعية Consciously devised machinery'. لكن بالطبع أشهر الذين دافعوا

[1]See: J. A. Hobson, "The Economic Taproot of Imperialism," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 476-97.

عن إيجاد هيئة دولية لإدارة العلاقات الدولية هو الرئيس الأميركي السابق وودرو ولسن Woodroo Wilson. وفقا للرئيس الأميركي، فإنه يمكن إيجاد السلم بإيجاد هيئة دولية لتنظيم الفوضى الدولية. فالأمن لا يدوم مع وجود المعاهدات الدبلوماسية السرية الثنائية والإيمان الأعمى بميزان القوى. مثل المجتمع المحلي، يجب أن يكون للمجتمع الدولي نظام يحكمه حيث تكون فيه الإجراءات الديمقراطية لحل النزاعات، وقوة دولية تجند عندما تفشل المفاوضات. بهذا المعنى تبقي الليبرالية المثالية على التناظر المحلي.

ففي مبادئه الأربعة عشر التي أعلنها في مؤتمر فرساي في يناير 1918، رأى ولسن أنه يجب تشكيل هيئة عامة للأمم لحماية السلم القادم. بالطبع عصبة الأمم كانت الهيئة العامة التي أراد المثاليون إيجادها. وحتى تكون العصبة فعالة لابد أن يكون لديها قوة عسكرية لردع العدوان في حالة الضرورة، واستخدام القوة من أجل فرض إرادتها. هذه هي الفكرة التي كانت وراء نظام الأمن الجماعي الذي كان مركزه عصبة الأمم. فالأمن الجماعي هو الترتيب الذي تصبح فيه كل دولة تقبل هذا النظام وتعتقد أن أمن طرف من الأطراف هو اهتمام الجميع، وتقبل بأن تكون طرفا في الرد الجماعي على الاعتداء من أي طرف، من داخل الجماعة الأمنية أو من خارجها. وهكذا يمكن أن تكون أي دولة متعاقدة مع نظام تحالف من أجل الأمن، بحيث تعمل مجموعة من الدول مجتمعة من أجل الرد الجماعي على أي تهديد خارجي، والذي في بعض الأحيان يسمى بالدفاع الجماعي. في حالة عصبة الأمم، تنص المادة 16 بأنه في حالة الحرب، يجب على كل الدول الأعضاء قطع العلاقات الطبيعية مع الدولة المهاجمة وفرض العقوبات عليها، وفي حالة الضرورة، التعهد بوضع الدول

الأعضاء قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة لاستخدامها إذا تطلب الأمر الحفاظ على الوضع القائم.[1]

وفي تقييمه لدور عصبة الأمم في العلاقات الدولية، يرى تيم دين Tim Dunne أنها تجربة كانت كارثية على النظام الدولي، والسبب أن قرار إنشاء العصبة كان قرارا مثاليا، ودليل مثاليته بقاء دول معينة حبيسة مصالحها وفي بعض الأحيان خارج النظام الذي شجعت على قيامه بعد الحرب العالمية الأولى. ولا أفضل مثال على ذلك من عدم انضمام الولايات المتحدة الأميركية لها. أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي فكان خارج النظام لأسباب إيديولوجية. من المهم الإشارة إلى الفكرة الأخرى التي سيطرت على فكر المثاليين في بداية القرن العشرين، وهي أن التربية أصبحت الإضافة الرئيسية في الأجندة المثالية، التي تعزز جذور دراسة العلاقات الدولية. فقد كان أحد أهداف الرئيس ولسن تعزيز عصبة الأمم وفهم الحضارات الأخرى. إنها مقاربة الوعي الذاتي المعياري في تعليم العلاقات الدولية للأجيال عبر العالم، وذلك على خلفية الاعتقاد بأن التدريس هو حول ما يجب أن يكون وليس فقط على ما هو كائن.

لكن مع ذلك، كانت الفكرة الجوهرية في المثالية هي تشكيل منظمة دولية لتسهيل التبادل السلمي ونزع السلاح والتحكيم وفي حالة الضرورة تعزيز هذه القضايا.[2]

الحقيقة إن اسم "مثالية" هو مصطلح منفّر يوحي في أذهان صناع القرار على وجه التحديد والمنظرين والكتاب المكلفين بالبحث عن حلول لمشاكل معينة ومعالجة قضايا دولية معينة، بأن أفكار المثالية غير قابلة للتطبيق. ولا ندري من

---

[1] Tim Dunne, « Liberalism, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp .167-69.

[2] Tim Dunne, Op. Cit., p .171.

الناحية الإبستمولوجية، ربما كانت التسمية جزءا من الكيد لهذه الأفكار لتنفير الناس منها. ولو أن من الناحية العملية كانت المثالية تتطلب عالما ذا شروط خاصة حتى تنمو فيه الأفكار، غير العالم الذي نعيش فيه. على افتراض أن في عالم السياسة الدولية هناك ظروف تتغلب في صناعة شكل العلاقات الدولية غير الشكل الذي نرغب في أن يوجد حقيقة. مثلا أرادت ألمانيا وجها آخر للعالم غير العالم الذي تسيطر عليه فرنسا وبريطانيا منذ بداية القرن العشرين، لكن الذي حدث كان ضد إرادتها. في هذه النقطة على وجه الدقة، تأتي مصداقية التفكير الواقعي في فهم وتفسير العلاقات الدولية.

لكن إذا نظرنا للأفكار المثالية بعيون أخرى، سوف نلاحظ أهميتها وحيويتها. إنها تعبر عن الجانب الإنساني المتحضر في العلاقات الدولية الذي يعيد التوازن إلى حقل نظرية العلاقات الدولية في وجه سيطرة النماذج النظرية الأخرى. إن الواقعية تصوّر لنا العالم كحضيرة تتصارع فيها الوحوش الكاسرة معتمدة على قوتها الفيزيقية. أما المثالية، فإنها تقوم بدور الموازن في حقل التنظير للعلاقات الدولية. كذلك تعتبر مساهمتها إضافة مكوّن إيجابي للحقل بما يثبت خاصية التعدد والاختلاف في وجهات النظر، التي هي مؤشر صحي لتطور وتبلور أي حقل من حقول المعرفة الاجتماعية.

المثالية الجديدة Neo-Idealism

يرى كل من المثاليين والمثاليين الجدد ضرورة توفر الأشكال الديمقراطية للحكومة، ويعتقد كليهما أن الاعتماد المتبادل بين الدول سوف ينتج السلم. ويعني هذا أن المثاليين الجدد يعتقدون أن السلم والعدالة ليستا حالتين طبيعيتين، وإنما هما نتاج إطار الحوار والمفاوضة ويبنيان ولا يتوفران بطريقة آلية. الأكثر من ذلك، أن عملية العولمة أضيفت إلى ضخامة هذه المهمة. فتشجيع أو حتى إكراه الدول غير الليبرالية لأن تصبح أكثر ديمقراطية هو فقط جزء مما يطلب من

أجل إيجاد نظام ليبرالي عالمي صحيح. وانسجاما مع المثاليين الأصليين، يرى المثاليون الجدد أن ذلك يتم بإعادة تشكيل الحاجات لتأخذ مكانا على المستوى الدولي، كحاجات الدول ذاتها وحاجات المؤسسات الدولية بما يجعلها أكثر ديمقراطية. كما يعتقد المثاليون الجدد أن الحركات الاجتماعية الكونية يجب أن تدمج بحيث تصبح جزءا من بنية صناعة القرار العالمي وتصبح مطالبها إحدى مدخلات هذا القرار، ما دامت هذه الحركات في الغالب تكون أقرب من الشعوب أكثر من حكوماتها. بالإضافة إلى المعالجة الكونية للعجز الديمقراطي، يميل المثاليون الجدد أكثر نحو طرح الجانب السوداوي للعولمة من الليبراليين الدوليين.[1]

كما اعترف المثاليون الجدد من أمثال ريشارد فولك Richard Falk أن العولمة والجماعة هما في نزاع مستمر مع بعضهما البعض، والنزاع هو بين الالزامات الأخلاقية والجوارية الكونية وديناميكيات العولمة الاقتصادية. كما قدم المثاليون الجدد مجموعة من التوصيفات الراديكالية تختلف عن الليبراليين الدوليين. فعلى مستوى المؤسسات الدولية، فإن الكتاب من أمثال دافيد هالد David Held ونوربرتو بابيو Norberto ودانيال أرشيبيوغي Danielle Archibugi وآخرين يعتقدون أنه يجب دمقرطة السياسة الكونية. يبدأ تشخيص هالد من عدم ملاءمة 'نظام وستفاليا 'Westphalian order، أو النظام الدولي الحديث المتفق على بدايته منذ منتصف القرن 17. خلال المراحل الأخيرة لهذه الفترة، تشهد الساحة الدولية دمقرطة سريعة لعدد من الدول، لكن هذا لم يترافق مع دمقرطة مجتمع الدول. وهذه المهمة زادت بإلحاح مع مستويات الترابطات الحالية، التي أصبحت فيه الحكومات الوطنية غير متحكمة في القوى المشكلة

[1] Tim Dunne, Op. Cit., pp. 170-72.

لحياة مواطنيها. فبعد عام 1945، حدد ميثاق الأمم المتحدة سيادة الدول بواسطة الاعتراف بحقوق الأفراد في كل سلسلة اتفاقيات حقوق الإنسان، لكن مع ذلك بقي هناك اتصال كبير بنظام وستفاليا المتمثل في الهرمية بين القوى العظمى وباقي الدول ورمز هذه الهرمية العضوية الدائمة في مجلس الأمن؛ والتباين الشاسع في الغنى بين الدول، والدور الضعيف للفواعل غير الدول في التأثير في صنع القرار في العلاقات الدولية.[1]

والبديل عن نموذج نظام وستفاليا والأمم المتحدة الذي يطرحه هالد هو 'النموذج العالمي للديمقراطية Cosmopolitan Model of Democracy'. وهذا النموذج يتطلب في المرحلة الأولى، إنشاء برلمانات جهوية وتوسيع سلطات الهيئات الجهوية كالاتحاد الأوربي، الذي هو موجود على أرض الواقع. ثانيا، يجب أن تكون معاهدات حقوق الإنسان محصنة في البرلمانات الوطنية ومرشدة بواسطة محكمة دولية جديدة لحقوق الإنسان. ثالثا، إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها بهيئة عالمية أكثر تمثلا مع ديمقراطية حقيقية ووضع في الحسبان البرلمان العالمي. لا يركز المثاليون الجدد على الإصلاح الديمقراطي العام للمؤسسات فحسب، ولكن كذلك إصلاح الديمقراطية من الجذور. فالليبراليون الراديكاليون من أمثال ريشارد فولك Richard Falk يرون أن المجتمع المدني العالمي هو محرر. وقد تم تطوير القانون الإنساني الدولي، وتضمين قوانين الحرية فيه التي هي مفقودة لدى ملايين من البشر، وتعمل جماعات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايت وتش للدفاع عنه. نفس الشيء بالنسبة للحركات العالمية المتظاهرة في الشوارع أصبحت مسؤولة عن زيادة الحساسية الكونية نحو تدمير البيئة. فهذا التأكيد من قبل المثاليين الجدد

[1] Tim Dunne, Op. Cit., pp. 172-74.

على ماسماه فولك بـ 'العولمة من الآتي Globalization from below' هو ترياق مهم للاتجاه العام في الليبرالية المتضمن فكرة شرعية قوى السوق، والبحث في الإصلاح التدريجي للمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة.[1]

يؤكد أنصار المثالية الجديدة على دور البرلمانات الجهوية والبرلمان العالمي، لكن هناك خطوة يجب القيام بها قبل هذين المستويين من الدمقرطة على درجة كبيرة من الأهمية، وهي تعميق الديمقراطية على المستوى المحلي قبل الانتقال إلى المستوى الإقليمي أو العالمي على افتراض أن الديمقراطية الجهوية وما بعدها هي وليد طبيعي للديمقراطية المحلية. والأسئلة المهمة هي كيف يتم تثبيت الديمقراطية المحلية العميقة والحقيقية في المناطق التي لا توجد فيها الديمقراطية، بشكل يؤدي إلى تثبيت السلم المحلي الذي يبنى عليه السلم الإقليمي والعالمي. يمكن للغرب مساعدة هذه المناطق عن طريق مساعدة الدول المحورية في كل منطقة. تعرف الدول المحورية بحجم إقليمها الكبير والكثافة السكانية والقوة الاقتصادية والتاريخ السياسي، بشكل تصبح هذه الدول مجال تأثير على الأطراف. وهناك العديد من الأدوات العملية على تطوير هذه المناطق ديمقراطيا مثل ربط المساعدات الاقتصادية والسياسية وترقية حقوق الإنسان بمدى التقدم في العملية الديمقراطية محليا، وكذلك إخضاع هذه الأخيرة للمراقبة المستمرة والتقييم الموضوعي من قبل مؤسسات دولية معتمدة من قبل المجتمع الدولي كمنظمة الأمن والتعاون الأوربي أو حتى الأمم المتحدة.

من ناحية أخرى، يجب الإشارة إلى محدودوية الوصفات الديمقراطية المقدمة لدول العالم الثالث. إذ منذ نهاية الحرب الباردة، لم تستطع هذه الدول أن تحقق تقدما على مستوى الإصلاح الديمقراطي، في مقابل فشل النماذج المحلية

[1] Tim Dunne, Op. Cit., pp. 174-76.

مثل نموذج الحل الإسلامي كما هو مطروح من قبل الجماعات الإسلامية. وكلا النموذجين يحمل جوانب إيجابية وأخرى سلبية. الوصفة الغربية تريد تطبيق النموذج كما هو موجود في مجتمعاتها بكل معطياتها السياسية والسوسيولوجية والثقافية وهذا طريق غير مناسب. في مقابل ذلك، تريد الجماعات الإسلامية تطبيق الوصفة الإسلامية كما طبقت في ظروف تاريخية وسوسيولوجية معينة. لكن يمكن الحوار بينهما وتقديم نموذج نابع من المعطيات الثقافية والسوسيولوجية المحلية وفي نفس الوقت يكون مفتوحا على الآخر اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا. وهناك بعض الأمثلة في منطقة الشرق الأوسط ولو أنها مازالت فتية، مثل النموذج التركي الذي لازال يواجه العديد من التحديات العملية والمحلية.

3-نموذج السلم الديمقراطي

هناك مقاربة ليبرالية أخرى في الأمن الدولي جمعت أفكارها في زخم أحداث ما بعد الحرب الباردة، مع أن أصولها ترجع إلى إيمانويل كانت وفكرته حول السلم الدائم. يركز نموذج السلم الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى شن حرب ضد دول ديمقراطية أخرى، وبذلك ينظر للديمقراطية كمصدر أساسي للسلم. وبناءا على ذلك، يرى جون بايلز John Baylis أن هذه الفكرة قد لاقت تأييدا واسعا في الأوساط السياسة الغربية والدوائر الأكاديمية. ومن الأدلة المعتمد عليها في البرهنة على صحة هذه المقاربة، كلام الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في خطاب حالة الاتحاد في عام 1994، أن غياب الحرب بين الدول الديمقراطية هو مبرر كافي للسياسات الأميركية في المضي قدما نحو تشجيع عملية الدمقرطة عبر العالم. وكذلك يمكن مشاهدة التأييد لهذه الرؤية في السياسة الغربية من خلال تشجيعها للديمقراطية

في وسط وشرق أوربا بعد نهاية الحرب الباردة وفتح الباب أمام إمكانية انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوربي.

من الناحية الإبستمولوجية، يرى جون بايلز John Baylis أن نظرية السلم الديمقراطي قد رافقت كثيرا كتابات مايكل دويل[1] Michael Doyle وبراس روسات Bruce Russett. وبنفس الطريقة التي تأثر فيها الواقعيون المعاصرون بأعمال هوبز وروسو وميكيافيلي، تأثر أنصار هذه النظرية بأفكار من سبقهم من الفلاسفة الليبراليين، وذلك بإشارة دويل Doyle إلى أهمية أفكار إيمانويل كانت Immanuel Kant التي طرحها في عام 1795، حول السلم الدائم Perpetuel Peace. يرى دويل Doyle أن التمثيل الديمقراطي والتعهد الإيديولوجي بحقوق الإنسان والاعتماد المتبادل فوق قومي، كلها أدوات توفر تفسيرا للميول السلمية للدول الديمقراطية. وفي مقابل ذلك، غياب هذه العناصر يوفر مبررا لماذا الدول المستبدة تميل إلى الحرب.

لا يرى المؤيدون لأفكار السلم الديمقراطي كطريق لتعزيز الأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أن الحروب بين الدول الديمقراطية ليست هي نادرة أو غير موجودة فحسب، ولكن كذلك يؤكدون على أن الديمقراطيات هي أكثر ميلا نحو تهدئة النزاعات المشتركة حول المصالح أو التهديد باستخدام أي قوة عسكرية. إنه من المقبول القول أن نزاعات المصالح ستحدث، وتقوم بين الدول الديمقراطية، لكن يشتركون في المعايير والقيود المؤسساتية التي تعني أن الدول الديمقراطية نادرا ما تصعّد هذه النزاعات إلى المستوى الذي تصبح تهدد فيه باستخدام القوة العسكرية ضد الدول الأخرى، أو استخدام القوة ضد الكل. الأكثر من ذلك، إنها تعلن موافقتها على معالجة الخلافات بواسطة الوساطة أو

[1]See: Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-85.

المفاوضة أو بواسطة الأشكال الأخرى للدبلوماسية السلمية. ووفقا دويل Doyle، فإن أحد فوائد الديمقراطية هي أن الاختلافات ستدار وتناقش طويلا قبل أن تتطور إلى نزاعات عنيفة في الميدان العام. ويخلص جون بايلز John Baylis إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة وثيقة وواضحة بين هذه الأفكار وما طرحه المؤيدون لفكرة 'الفوضى الناضجة Mature Anarchy'.[1]

من ناحية أخرى، يرى جون بايلز John Baylis أن هذه الرؤى في السلم الديمقراطي لم تصمم لرفض الواقعية كليا، ولكن لتقترح أن الديمقراطيات الليبرالية تستطيع أن تعالج الخلافات في العلاقات الدولية أكثر مما قدمه الكتاب الواقعيون. فقد رأى بروس روسات Bruce Russet أنه ليس هناك حاجة لرفض الرؤى الواقعية التي تشرح لنا كيف أن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر في قرارات الدول المتعلقة بمحاربة بعضها البعض، لكن لا يوجد أحد ينكر حدود هذه الرؤى وعدم قدرتها على تفسير العديد من الفترات التي لا تختار فيها الدول الليبرالية القتال أو التهديد لدول أخرى. فبالنسبة لروسات Russet، يبقى الخطر في رؤية 'الواقعية الفظة Vulgar Realism' لحرب الكل ضد الكل، بحيث أنها تفترض أن التهديد من الدول الأخرى ليس متأثرا بالمعايير الداخلية والمؤسسات، وإنما بعوامل أخرى خارجية كميزان القوى والفوضى الدولية. كما يرى روسات Russet أن القيم الديمقراطية ليست هي التأثير الوحيد الذي يجعل الدول تتجنب الحرب؛ وإنما لا شك أن للقوة والتأثيرات الإستراتيجية تأثير في حسابات كل الدول، بما فيما ذلك الدول الديمقراطية. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون هذه الاعتبارات الإستراتيجية هي المسيطرة. لكنه يعتقد أن الديمقراطية

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 262-63.

المشاركة هي مهمة في الشؤون الدولية ولا يجب تجاهلها في أي محاولة للتخلص من المأزق الأمني وتحقيق الأمن. فهو لا يقول أن الديمقراطية المشاركة تلغي كل الحروب، ولكن مثله مثل جميع الليبراليين المؤسساتيين يرون أن مثل هذه القيم ستساهم في إيجاد عالم أكثر سلما.

ويمكن تلخيص أفكار جون بايلز John Baylis السابقة في مجموعة من النقاط نوردها كما يلي:

1-ظهرت نظرية السلم الديمقراطي في الثمانينيات من القرن العشرين، متبنية فكرة رئيسية وهي أن نشر الديمقراطية سوف يؤدي إلى الأمن الدولي، سواء تعلق الأمر بالأمن الأهلي أو أمن مجتمع الدول.

2-تقوم نظرية السلم الدولي على أفكار إيمانويل كانت، الذي يؤكد على ثلاثة عناصر في تحقيق الأمن وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التعهد الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والاعتماد المتبادل في المبادلات التجارية.

3-ينظر إلى الحروب بين الديمقراطيات على أنها نادرة، وتعتقد هذه النظرية أن تهدئة النزاعات الجماعية حول المصالح بدون اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة هي السمة الأكثر شيوعا بين الدول الديمقراطية منها بين الدول غير الديمقراطية.

4-لا يرفض المؤيدون لأفكار السلم الديمقراطي رؤى النظرية الواقعية كلية، ولكن يرفضون 'الواقعية الفظة Vulgar Realism' المنشغلة بفكرة حرب الكل ضد الكل. إنهم يرون أن المعايير الداخلية والمؤسسات لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحليل وفهم ديناميكيات العلاقات الدولية.[1]

[1] John Baylis, Op. Cit., p. 263 .

تؤكد نظرية السلم الديمقراطي على حتمية العلاقات السلمية بين الدول الديمقراطية، لكنها أغفلت الحديث عن العلاقات بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، وهي العلاقات التي شملت معظم تاريخ العلاقات الدولية. وهنا يظهر لنا مدى شمولية تحليل الواقعية/الواقعية الجديدة أكثر من تفكير نظرية السلم الديمقراطي والاتجاه الليبرالي عموما. وهذا يعني الجانب الطوبوي في مقاربة السلم الديمقراطي، بحيث أنها غير معممة على جميع مناطق العالم. كما أنها تفترض علاقات سلمية فقط بين الدول الديمقراطية، لكن يشهد تاريخ العلاقات الدولية عكس ذلك، بحيث تحالفت الشيوعية السوفياتية مع الليبرالية الغربية ضد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. كذلك خلال فترة الحرب الباردة لم تقدم الولايات المتحدة على شن حرب ضد الاتحاد السوفياتي، على الرغم من عدائهما الشديد. لكن إذا كانت هذه الانتقادات هي نقاط ضعف بالنسبة لنموذج السلم الديمقراطي، فإنها نقاط قوة بالنسبة لحقل نظرية العلاقات الدولية. إنها التعددية في الآراء التي هي مقدمة للحوار النظري ومن ثم استمرار نضج الحقل المعرفي.

الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية

الخلفية النظرية

مع نهاية الحرب الباردة، وانهيار سلطة الحزب الشيوعي الحاكم في روسيا وفي أوربا الشرقية، أصبح من الشائع الافتراض أن أفكار كارل ماركس، وأفكار عدد كبير من أتباعه يمكن اعتبارها في عداد التاريخ على خلفية فشل التجربة الكبرى للشيوعية. لكن في مقابل ذلك، مازال الحزب الشيوعي محتفظا بالسلطة في الصين وفيتنام وكوبا، مع أنها أحزاب لا تشكل الآن تهديدا للهيمنة الكبرى للنظام الرأسمالي العالمي. وفي سبيل المحاولة نحو الاحتفاظ بالسلطة، أصبحت هذه الأحزاب مجبرة على الخضوع إلى منطق السوق بواسطة تقليد العديد من سمات المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. وبالرغم من وجود هذه التطورات، يرى كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones أن كارل ماركس والفكر الماركسي عموما يرفضان الانسحاب من حقل نظرية العلاقات الدولية، بل إن هناك عودة للماركسية من جديد وذلك لسببين رئيسيين وهما:

السبب الأول، بالنسبة للعديد من الماركسيين، أصبحت التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وفي دول أوربا الشرقية، أكثر إرباكا جراء تبرأ العديد من الماركسيين من التطبيقات الشيوعية التي جرت، خاصة المتعلقة بالسلوكات المنتهكة للكرامة الإنسانية. ففي العقود التي تلت مباشرة ثورة أكتوبر 1917 في روسيا القيصرية، شعر معظم الناس بالاتساق مع الاتحاد السوفياتي باعتباره أول دولة للعمال، لكن لاحقا، هذا الولاء تلاشى بسبب فساد المرحلة الستالينية، وبسبب السلوك السوفياتي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية مع الدول التي تسير في فلكه في أوربا الشرقية. لم يشكوا وجود الاشتراكية من الطوباوية الشيوعية

التي حلم بها العديد من الناس ووعد بها ماركس، بل –وفقا لستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones –[1] إن أحد جوانب القوة في تحليل ماركس هو تحليله للأزمة. فالتفسيرات المتطرفة للرأسمالية تقترح أن الأسواق سوف تتحرك نحو التوازن وستكون مستقرة بشكل جوهري، لكن الواقع يقول غير ذلك من وجهة نظر كارل ماركس. إذ بيّنت أزمة أسواق المال في عام 1987 والأزمة المالية الأسيوية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، أن استمرار الرأسمالية العالمية هو مهتز باضطرابات كبيرة التي لها مضامين ضخمة متعلقة بحياة الأفراد عبر العالم. هذه الاضطرابات وعواقبها الإنسانية المهلكة –من منظور كارل ماركس–، هي متأصلة وقسم منها حتمي في النظام الرأسمالي الدولي نفسه. وبناءً على وجهة النظر هذه، فإن معظم المفاهيم المطورّة من قبل كارل ماركس في تحليله للرأسمالية مازالت محتفظة بفائدتها الكبيرة في العالم الذي تسيطر عليه الأسواق الحرة بشكل متزايد. كما يهدف الماركسيون إلى الذهاب إلى ما وراء الأشياء، إلى حيث الحقيقة الخفية. فالأحداث الشائعة لعالم السياسة –الحروب، المعاهدات، عمليات المساعدة الدولية– كلها تحدث داخل بنيات التي لها تأثير كبير على هذه الأحداث، هذه البنيات هي بنيات النظام الرأسمالي العالمي. وبالتالي، يرى الماركسيون، أن أي محاولة لفهم عالم السياسة يجب أن تكون قائمة على فهم واسع للعمليات التي تعمل داخل بنية الرأسمالية الكونية.

كما ترى النظريات الماركسية أن آثار الرأسمالية الكونية هي ضمان استمرار الغنى والقوة للأقوياء في مقابل فقر الفقراء والضعفاء. وبالتالي هناك

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 200 -01.

وعي بوجود تفاوت كبير في العالم، بحيث أن تقريبا ثلث سكان العالم يستخدمون حجما كبيرا من موارد العالم. كما يرى المنظرون الماركسيون أن ازدهار قلة من الدول يعتمد على فقر الأغلبية. بتعبير ماركس، 'تراكم الثروة في قطب واحد هو في نفس الوقت تراكم البؤس وكرب الكدح والاستعباد والإهمال والصعلكة في القطب المقابل'.[1]

وفقا لستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones، تتضمن النظرية الماركسية مجموعة من العناصر الأساسية المشتركة التي تشكل الإطار العام للنظرية، وهذه العناصر هي:

أولا، يرى كارل ماركس أن العالم الاجتماعي –من الناحية المنهجية– يجب أن يحلل بشكل كلي، ومن ثم، فالتقسيم الأكاديمي للعالم الاجتماعي إلى مجالات مختلفة من المعرفة –التاريخ والفلسفة والاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم العلاقات الدولية، إلخ.– هو تقسيم تحكمي غير قائم على أساس علمي، والنتيجة أنه غير مساعد على الوصول إلى استنتاجات صحيحة وشاملة. إذ لا يوجد أحد يستطيع أن يكون فاهما بدون معرفة المجالات الأخرى؛ وبالتالي لابد أن يدرس العالم الاجتماعي ككل.

ثانيا: الاهتمام بالترابطية والسياق المتعلقان بمفهوم المادية التاريخية Materialist Conception Of History. وهذا يعني أن الاهتمام المركزي هو متعلق بعمليات التغيير التاريخي التي هي في النهاية انعكاس للتطور الاقتصادي للمجتمع، مما يعني أن التطور الاقتصادي هو المحرك الفعال للتاريخ. والديناميكية المركزية في ذلك هي أن تحديدات ماركس للتوتر بين وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، تشكل مع بعضها البعض القاعدة الاقتصادية

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 201-03.

للمجتمع والمحركة في نفس الوقت للتطور التاريخي. وكنتيجة لتطور وسائل الإنتاج، مثلا عبر التقدم التكنولوجي، تصبح العلاقات السابقة للإنتاج في حكم المنتهي بسبب الصراع، وتحل محلها علاقات أخرى تحمل في طياتها بذور التناقض التي ما تفتأ أن تظهر ويتعمق التناقض من جديد بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، وهكذا يتحول المجتمع من مرحلة لأخرى بناءً على النتيجة التي يكون عليها الصراع. وهذا بدوره يؤدي إلى عملية التغير الاجتماعي، ومن ثمّ فعلاقات الإنتاج هي عملية تحول جذري من أجل التلاؤم بشكل أفضل مع وسائل الإنتاج الجديدة.

كما تعمل التطورات في القاعدة الاقتصادية كحافز للتحول الواسع للمجتمع ككل. وذلك بسبب -كما يرى ماركس في مقدمة كتابه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي Contribution to the Critique of Political Economy"- أن نمط الإنتاج في شروط الحياة المادية الاجتماعية، يحدد عملية الحياة الفكرية والسياسية عموما. لذلك تعكس وتعزز المؤسسات القانونية والسياسية والثقافية وتطبيقات المجتمع، نمط السلطة والسيطرة في الاقتصاد. إنها متتابعة بشكل منطقي، لذلك هذا التغيير في القاعدة الاقتصادية يؤدي في النهاية إلى تغير في البنية الفوقية السياسية والقانونية. ومن ثم، تلعب الطبقة دورا رئيسيا في التحليل الماركسي. فعلى عكس الليبراليين الذين يعتقدون أن هناك اتساقا أساسيا في المصلحة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، يرى الماركسيون أن المجتمع يميل بشكل منظم إلى التناقض ثم الصراع الطبقي. ويرى في "البيان الشيوعي Communist Manifesto" كل من ماركس وأنجلز، أن تاريخ كل المجتمعات التي وجدت لحد الآن هو تاريخ الكفاح الطبقي. ففي المجتمع

الرأسمالي، المحور الرئيسي في الصراع هو بين البرجوازية (الرأسمالية) والبروليتاريا (العمال).[1]

هو الآخر الاتجاه الماركسي، يحتوي على مجموعة من النماذج المتباينة حول تفاصيل تحليل العلاقات الدولية، على الرغم من استمرار القاعدة النظرية العامة الأولى. وهذه النماذج نسوقها في الآتي:

1-الماركسية الجديدة

يرجع المفكرون الذين أصبح يطلق عليهم اسم "الماركسيون الجدد"، أفكارهم إلى الأطروحات الأولى الأساسية لفكر كارل ماركس، ودعوا إلى إعادة صياغة هذه الأفكار بطريقة ملائمة التي يرون أنها أهملت أو فهمت بشكل خاطئ من قبل الأجيال اللاحقة وفقا لما يرى كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones.[2]

ومن هؤلاء المفكرين، نجد بيل وارن Bill Warren ، الذي ناقش ظاهرة الإمبريالية وظهور رأسمالية العالم الثالث. الرأسمالية من منظور كارل ماركس، هي قائمة على كل من الأساس الاقتصادي الذي يمكن للمجتمع المتحرر أن يبنيه، وتوليد نضال شديد للطبقة الذي هو حافز ضروري لمثل هذا التحول. وكنتيجة لهذه النظرة، يرى ماركس أن تقديم الرأسمالية بواسطة القوى الاستعمارية في المستعمرات يجب أن ينظر له كتطور إيجابي. ويستخدم ماركس المنهج المقارن التناظري في تحليل ديناميكيات تطور المجتمعات الرأسمالية، بحيث يرى أنه مثل ما أنهت الرأسمالية سيطرة الإقطاعية على المجتمع في بريطانيا وفي الدول الأوروبية الأخرى، فإن خاصيتها التقدمية سوف تسقط نمط الإنتاج القائم عبر العالم. وهذا سوف يكون بدون ثمن أو عملية غير

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 200 -03.
[2] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 216 - 17.

مؤذية، وستكون الرأسمالية مرحلة من تاريخ العالم التي ستنتهي إذا ما ظهرت الاشتراكية.

من جهته، لم يرفض لينين كلية نظرة كارل ماركس، فهو يرى أن خاصية الرأسمالية تغيرت منذ بداية القرن العشرين، وكنتيجة لذلك لم ينظر للرأسمالية أن لها دورا تقدميا، وإنما في طبيعتها هي اعتداء عميق من حيث أنها لم تطوّر قاعدة إنتاجية للدول التي أصبحت تعرف بالعالم الثالث. لذلك بالنسبة للينين، تمثل الإمبريالية وجها للرأسمالية تتوقف في النهاية عن لعب أي وظيفة تقدمية، وبالتالي الإمبريالية كانت المرحلة الأعلى للرأسمالية وهي المرحلة الأخيرة. هذه النظرة أصبحت معيارا للموقف الماركسي والماركسية الجديدة خلال القرن العشرين. لكن في مقابل نظرة لينين، نجد العالم الماركسي البريطاني بيل وارن Bill Warren الذي رفض رأي لينين كما جاء في كتابه الذي يحمل عنوان "الإمبريالية: رائدة الرأسمالية Imperialism : Pioneer of Capitalism". إذ يرى أن لينين قد أخطأ من جانبين: إمبريقيا ونظريا. لأن مسار ماركس قد بقي ذي مصداقية بشكل أساسي، على اعتبار أن الرأسمالية هي مشبعة لدورها في دول المحيط بواسطة التطوير السريع لوسائل الإنتاج، وبشكل حاسم لمستقبل التحول إلى الاشتراكية، وتسهيل ظهور عمل الطبقة الحضرية. ومن ثم –من وجهة نظره–، يجب أن ينظر إلى الإمبريالية كرائدة للرأسمالية عوضا على أنها المرحلة الأعلى لها. كما درس وارن بعمق تطور الرأسمالية في دول العالم الثالث، إذ لاحظ أن الاستعمار قد حمل معه تحسين الرفاهية عبر العالم. وهذا التحسن أخذ ثلاثة أشكال رئيسية: وهي: توفر العناية الصحية الجيدة، وتوفر تربية جيدة، ووصول حجم كبير من البضائع المستهلكة إلى هذه المناطق. كل من هذه الأشكال هي حاسمة في قيام قاعدة من أجل تطور قوى الإنتاج. استشهد وارن حول مفهوم العناية الصحية، بمؤشرات إمبريقية بحيث أنه عبر العالم

المستعمر، قد ازداد توقع استمرار الحياة وازدادت نسبة الولادات وبالتالي كانت الزيادة في عدد السكان في هذه الدول. نفس الشيء في موضوع التربية، يرى وارن أن دول العالم الثالث تأتي في المرتبة الأولى من حيث النمو السكاني، والثانية من حيث التربية. وأخيرا فيما يتعلق بدخول البضائع الرأسمالية، فقد لاحظ أن هناك زيادة في توفير البضائع الاستهلاكية بشكل ضخم خلال الفترة الاستعمارية في هذه الدول، إلى درجة أنها -من وجهة نظره- جذبت زيادة كبيرة في الإنتاج المحلي.

كما يرى وارن أن عهد ما بعد الاستعمار عرف زيادة كبيرة في الرفاهية والقدرة الإنتاجية في دول العالم الثالث. بالطبع تقضي العملية بأن يكون هناك فائزون وخاسرون، لأن مثل هذه التناقضات هي متأصلة في التطور الرأسمالي. فنسب النمو على وجه الخصوص قد ازدادت بشكل مهم في العالم الثالث خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويقترح وارن أيضا أن صورة العلاقات شمال-جنوب الموصوفة من قبل المنظرين في النظرية التبعية والمنظرين للأنظمة العالمية هي غير مكتملة. بالطبع إيجاد مرحلة سابقة عن المرحلة الرأسمالية عبر العالم له كلفته، لكن لا يؤدي إلى 'تطوير التخلف Development of Underdevelopment' كما يرى العديد من الباحثين. ولكي يظهر مرجعيته مباشرة إلى ماركس، يرى وارن أنه يجب علينا ألا نكون مناهضين للرأسمالية في هذه الأوضاع أين تطور الرأسمالية، يمثل زيادة في المستويات الإنتاجية وإعداد التحسينات المادية للحياة العامة، كما أن هناك جزءا من المهمة التاريخية للرأسمالية وهي التبشير بالتحول للاشتراكية في نظره، وذلك من خلال اشتداد التناقض والصراع بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.[1]

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 217 - 18.

الرائد الآخر في الأطروحة الماركسية الجديدة هو جاستين روزنبيرج Justin Rosenberg، الذي هو الآخر ناقش موضوع الرأسمالية وتطور العلاقات الاجتماعية العالمية. يرى روزنبيرج Justin Rosenberg أن المنظرين للعلاقات الدولية استفادوا كثيرا من التعهد المباشر لأفكار كارل ماركس. وركز تحليل روزنبيرج بشكل خاص على خاصية النظام الدولي وعلاقته بتغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية. وقد انطلق من نقد النظرية الواقعية، من حيث إدعاء الواقعية أنها توفر تفسيرا غير تاريخي وأبدي للعلاقات الدولية؛ وبناءا على ذلك يرى أننا بحاجة إلى النظرية التي تسمح بتطوير التفسير التاريخي لكيفية تطور العلاقات الدولية. فقد حلل الاختلافات في خاصية العلاقات الدولية بين دول المدينة في اليونان وإيطاليا؛ ويرى أن خاصية النظام الدولي في كلا هاتين الفترتين هي مختلفة تماما. بالإضافة إلى عدم وضوح محاولات توفير تفسير للمخرجات التاريخية خلال هذه الفترات التي تعمل بشكل خالص من خلال مستوى ما بين الدولة، مثلا عدم وضوح تفسير الواقعية للحرب البلوبونيزيانية Peloponnesian. كما يرى روزنبيرج أن تطوير نظرية العلاقات الدولية، يعني الحساسية لخاصية التغيير لعالم السياسة، التغيير الذي هو إحدى الافتراضات الكبرى في تفكير كارل ماركس. يجب كذلك أن تعترف النظرية بأن العلاقات الدولية هي جزء من نمط واسع من العلاقات الاجتماعية. وقد ضمّن تحليله ملاحظة ماركس المتمثلة في أن العلاقة المباشرة للمالكين لوسائل الإنتاج مع قوى الإنتاج هي الأساس الخفي للبنية الاجتماعية الكلية. بمعنى آخر، إظهار خاصية علاقات الإنتاج التي تخترق المجتمع ككل، بما في ذلك العلاقات داخل الدولة. وسوف يختلف شكل الدولة تحت أنماط مختلفة للإنتاج، وكنتيجة لذلك ستتغير خصائص العلاقات البينية للدولة. فإذا أردنا أن نفهم الطريقة التي تعمل بها العلاقات الدولية في أي عهد معين، فإن نقطة بداية

تحليل الماركسية الجديدة هي دراسة نمط الإنتاج، وخاصية علاقات الإنتاج. كما أن التغيرات في خاصية العلاقات الدولية يمكن أن تفهم فقط بواسطة دراسة العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن توفر الأساس النظري في البحث. لذلك إذا أردنا فهم التغير بين العلاقات الدولية في اليونان القديمة والعلاقات الدولية في عهد الإقطاعية مثلا، عندئذ نحتاج –من منظور الماركسية الجديدة– إلى تحليل التغير في العلاقات الاجتماعية بين هذين العهدين.

وبالرجوع إلى العهد المعاصر، يرى روزنبيرج أن هناك مفهومين رئيسيين في التنظير الواقعي هما: السيادة والفوضى، واللذان يكون من المفيد إعادة تقييمهما في ضوء منهج كارل ماركس؛ بحيث تعكس كل من السيادة والفوضى سمات خاصة للعهد الرأسمالي. تعكس السيادة الطريقة التي تصبح فيها الدولة مفصولة عن عملية الإنتاج تحت حكم الرأسمالية، ويصبح دورها سياسيا خالصا. فبالرغم من أن الدول هي منخرطة في تنظيم الإنتاج، إلا أنها لا تميل إلى التورط مباشرة في عملية فائض الإنتاج. ومع الفصل بين سيادة الدولة على الإقليم وعملية الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، فإن المقاولين الرأسماليين الآن قادرون على التفاعل دوليا باستقلالية كبيرة عن سيطرة الدولة. ولذلك الوضع الحالي هو جديد ومتطور جدا في الترتيبات الاجتماعية.

كذلك يرى روزنبيرج أن المقاربة الماركسية سهّلت إعادة التفكير في المفهوم الواقعي الآخر وهو الفوضى Anarchy. يرى روزنبيرج أن نظرية الفوضى هي متضمنة في تحليل كارل ماركس للرأسمالية. وهذا يعني أن الفوضى هي سمة رئيسية للإنتاج الرأسمالي، بحيث نجد أن كلا من قوى الإنتاج والرأسماليين موجودون في حالة تنافس مع بعضهم البعض. ومن وجهة نظر ماركس، تكون فوضى المجتمع الرأسمالي في التقسيم الاجتماعي للعمل والاستبداد في تقسيم العمل داخل المصنع. والنتيجة المستخلصة من قبل

روزنبيرج، أن الفوضى هي حالة من العلاقات الرأسمالية وليست مجموعة من الظروف مرتبطة بالعلاقات الدولية، وهي متأصلة في العلاقات الاجتماعية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي عوضا عن أنها سمة فوق تاريخية للعلاقات بين الدول. مقتضى تفكير الماركسية الجديدة يتضمن رأي كل من وارن Warren وروزنبيرج Rosenberg، اللذان يدعيان أن العودة إلى أفكار كارل ماركس الأولى، توفر موارد فكرية قيّمة حول عالم السياسة.[1]

من جهته، حاول حمزة ألفيف Hamza Alaviv مناقشة وتفسير ظاهرة الدولة في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار في العالم الثالث، وذلك من خلال عمله الذي نشره عام 1972 تحت عنوان "الدولة في المجتمعات ما بعد الاستعمار The State in Post-Colonial Societies". فقد بدأ باقتراح أن تفسير الدولة ما بعد الاستعمار في إطار تحليل نموذج البونبارتية Bonapartism (قائد عسكري له مطلق الصلاحية وهو النموذج الذي يمثله نابليون بونبرت) هو غير كاف. واتخذ من نموذج الدولة الباكستانية منذ إنشائها عام 1947 مجالا لدراسته، فهو يفترض أنها مازالت تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن القطاعات الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا وذلك لسببين رئيسيين: الأول، تضم هذه المصالح المسيطرة اقتصاديا ثلاث طبقات اجتماعية متميزة وهي: ملاك الأراضي والبرجوازية الوطنية والبرجوازية القاطنة في العاصمة العالمية الخارجية. لهذه الطبقات الثلاث صراعات مصالح قصيرة بالرغم من أنها ليست معادية لبعضها البعض بشكل أساسي. تقوّي الدولة مصلحتها الطويلة المدى لكن عند قيامها بذلك، فإنها لا تستطيع أن تطبق أداة حكمها على أي أحد. ثانيا أن المجتمع ما بعد الاستعمار يرث أدوات الدولة المستعمرة، والمتمثلة في الجمع بين البيروقراطية

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 218 - 19.

والعسكرية، وهذا يعني التطور الزائد في العلاقة مع البنية الاجتماعية الأهلية. فهو قد رفض نظرية الأنظمة العالمية لمبالغتها في التبسيط، ولم يقبل أنماط ما قبل الرأسمالية، بالرغم من أنها تابعة للنمط الرأسمالي في منطقة المحيط. وعوضا عن ذلك، يرى أن أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية Pre-Capitalist Modes Of Production الأصلية قد عدّلت بواسطة تأثير الرأسمالية والبقاء كعناصر مميزة لرأسمالية منطقة المحيط.

ومع ذلك يبقى تفسير ألفيف للطبقات الثلاث غامضا وفقا لكل من فيكي راندال Vicky Randall وروبن ثيوبالد Robin Theobald، خاصة حول تحديد خاصية كل طبقة. الطبقة الأولى هي ملاك الأراضي وهي طبقة إقطاعية، واقترح أنه ليس هناك إقطاعية صارمة كما هم الملاك الرأسماليون للأرض واستغلال الفلاحين في العمل. الطبقة المسيطرة الثانية هي البرجوازية الأهلية، إذ تفترض النظرية الماركسية الكلاسيكية أن في المستعمرات سوف يكون البرجوازيون والتجاريون يعملون بشكل وثيق مع البرجوازية القاطنة في العاصمة العالمية Metropolitan Bourgeoisie، وفي نفس الوقت ينمّون البرجوازية الوطنية المعارضة لمصالح البرجوازية القاطنة في العاصمة العالمية الخارجية وأيضا لمصالح الطبقة الإقطاعية المتحالفة معها. لكن، يرى ألفيف أنه بينما تلعب البرجوازية الوطنية أوليا الدور المناهض للإمبريالية، إلا أن هناك واقع مهم بعد الاستقلال. لا تحتاج البرجوازية طويلا إلى معركة من قبل العناصر الإقطاعية الإمبريالية مادامت مهمة نجاح الاستقلال الوطني السياسي أنجزت ومادامت بنية الدولة الأمة والبنية المؤسساتية والإطار القانوني ضروري في التنمية الرأسمالية، ومنتجات الثورة البرجوازية موجودة من قبل، التي أسست من قبل البرجوازية الخارجية. من ناحية أخرى، وبسبب أن البرجوازية الوطنية تبحث عن توسيع أنشطتها الاقتصادية، فإنها تجد نفسها معتمدة بشكل

متزايد على البرجوازية القاطنة في العاصمة العالمية الخارجية من أجل الوصول إلى التكنولوجيا الصناعية المتقدمة. وثالثا، هناك البرجوازية الخارجية التي تقطن في العاصمة العالمية. فبينما ليس لها سيطرة استثنائية، إلا أن الاستعمار الجديد يوفر أكبر فائدة للأقلية العسكرية البيروقراطية المستقلة حديثا. وبذلك تؤثر البيروقراطية عبر الجمع بين الفساد الخاص والضغط من قبل الحكومات الخارجية، خاصة الولايات المتحدة. إنها تشجع الإيديولوجيات التنموية داخل البيروقراطية، جزئيا عبر برامجها التدريبية، التي تخدم المصالح الخارجية. وتعمل عبر الوكالات الإدارية الدولية المختلفة التي توجه وتموّل المشاريع. وفي ظل الرأسمالية في دول المحيط، فإن الأدوار الاقتصادية لهذه الطبقات الثلاث هي مشتركة بشكل استثنائي، إلا أن هناك صراعات مصلحة حقيقية قصيرة المدى بين هذه الطبقات. ويعطي ألفيف المثال من باكستان، التي يستطيع فيها ملاك الأراضي، عبر نفوذهم في البيروقراطية، أن يحتفظوا بحصانة المداخيل الزراعية من الضرائب، بالرغم من الضغط المنسجم لبرجوازية الأهالي والبرجوازية الخارجية من أجل الضريبة الفلاحية للمساعدة في تمويل خطط التنمية الكبيرة التي تكمن فيها مصالحهم. محصلة أفكاره أنه بالرغم من وجود صراعات مصلحة قصيرة المدى، إلا أن سياق رأسمالية دول المحيط يؤكد على أن ليس هناك خصومات أساسية طويلة المدى بين أنماط الإنتاج.[1]

الموضوع الآخر الذي ناقشته الماركسية الجديدة هو التنمية. يرى فرانس شومان Frans J. Schuurman أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين الماركسية والماركسية الجديدة حول مفهوم التنمية. فكلا من الماركسية والماركسية الجديدة

---

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Political Change and Inderdevelopment (Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985), pp. 153 - 56.

تنظر للعلاقات الاجتماعية والسياسية بأنها محددة بواسطة علاقات الإنتاج الأولية. لكن نقاط الاختلاف الكبيرة هي كالتالي:

1-الماركسية هي ذات اهتمام أوربي مركزي في مقاربتها. إنها تدرس الإمبريالية من منظور الدول الرأسمالية المركزية أي دول القلب، وتبحث في أسباب وجود الإمبريالية الكامنة في البحث عن الأسواق ومواد الخام الرخيصة وأيضا العمالة الرخيصة لتحقيق الأرباح في القلب، وبالتالي تبحث في وظيفة الإمبريالية في التنمية الاقتصادية في دول القلب. أما بالنسبة للماركسية الجديدة فهي تبحث في الإمبريالية من منظور دول المحيط، بحيث أنها تدرس تداعيات الاختراق الإمبريالي لدول للمحيط.

2-تركز الماركسية على الدور التقدمي التاريخي للرأسمالية. فقد كان تفسير ماركس ولينين في البداية لدور انتشار الرأسمالية في المجتمعات الاستبدادية الشرقية بأنه دور تقدمي وتاريخي. وقد كان التطور الاقتصادي مثيرا كبيرا لتحول مالكي الأراضي الإقطاعيين أنفسهم إلى مقاولين رأسماليين. وبالتزامن مع ذلك ترفع العبودية الإقطاعية عن ظهور الفلاحين، الذين سوف يشكلون طبقة العمل، وبالتالي يمكن أن تجند عندئذ للثورة الاشتراكية. وفي آخر منشوراته، طرح لينين (1917) مخاطر الأرباح المفرطة المحولة من دول المحيط إلى دول القلب، التي تعوق إمكانية التطور الرأسمالي. الأبعد من ذلك، فقد طرح العلاقة بين البرجوازية المحلية في المحيط والبرجوازية في القلب، التي تمنع نشوء البرجوازية التقدمية، كما حدث في أوربا الغربية خلال الثورة الصناعية. لكن التحليل الأحادي للماركسية المتطرفة هو واضح، فهو يصف تطور المجتمعات عبر سلسلة جدلية تنتقل عبرها المجتمعات من الإقطاعية إلى الرأسمالية وأخيرا إلى الاشتراكية. هذا التفكير الأحادي الخط سيكون عرضة للنقد أو نقطة ضعف التحليل الماركسي الكلاسيكي من وجهة نظر منتقديه، بحيث لا يتفق الماركسيون

الجدد مع هذا الدور التقدمي التاريخي للإمبريالية والرأسمالية، ويرون أنهما من المحتمل أن يؤديا إلى التخلف في المحيط بدلا من التطور. كذلك يرون احتمال ظهور فواعل ثورية أخرى غير العمال، وهم الفلاحون. ففي الثمانينيات من القرن العشرين صنعت هذه الرؤية مجالا لتركيز الانتباه على الفواعل الأخرى مثل 'الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements'.

3-مازال الماركسيون مشايعون لتفاؤلية التطور في القرن التاسع عشر. فمثلا، يرون في مفهوم الندرة كإبداع للبرجوازية في شرعية عدم المساواة الاقتصادية. لكن الماركسيين الجدد يدمجون بشكل متزايد الوعي البيئي في رؤيتهم، بالرغم من أن هذه المقاربة هي جد حديثة.

4-في مناقشة الاستيلاء على الفائض الاقتصادي، لا يبحث الماركسيون الجدد فقط في علاقات الطبقة، أين طبقة تستغل طبقة أخرى، ولكن كذلك يبحثون في علاقات المعنى المكاني أين الاستيلاء على الفائض الاقتصادي يمكن أن يلعب دورا بين الدول.[1]

الأطروحة الماركسية/الماركسية الجديدة هي إحدى الأطروحات التي ذاع صيتها في تحليل العلاقات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية منتصف القرن العشرين. لكن هي الأخرى لم تصمد كثيرا في حقل نظرية العلاقات الدولية بسبب الطوباوية التي يمثلها فكر كارل ماركس من جهة، والفشل المأساوي في تطبيقها في الاتحاد السوفياتي، الذي ظهر عيوبه منذ الفترة الستالينية إلى الانهيار المأساوي الكبير في عام 1991.

---

[1]Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 02 - 03.

من ناحية أخرى، تعد أفكار الماركسية ضربا من الترف الفكري، لأنها لم تستطع أن تقدم بديلا يثبت أمام الأطروحات الليبرالية التي في اكتساح مستمر لدول المحيط. إن الرأسمالية التي ورثت من الدول المستعمرة بقيت تعمل مرة خفية ومرة علانية، واليوم بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت النمط المستمر والمقبول عبر العالم، حتى في الدول التي تسمي نفسها اشتراكية، إنها اشتراكية في السياسة ولكن في الاقتصاد تتبنى النمط الرأسمالي وفي بعض الأحيان، تتبنى النمط الإمبريالي المتطرف في التسيير الاقتصادي للمؤسسات.

2-نظرية التبعية

خلفية ظهور النظرية

كانت النظرية التبعية وليدة في نهاية الستينيات من القرن العشرين ثم تطورت تدريجيا. وقد عدد أسباب خلفية تطورها فرانس شومان Frans J. Schuurman في النقاط التالية:

1-إخفاق الإستراتيجية البديلة المستوردة، بحيث تبنى -بعد الحرب العالمية الثانية- عدد من دول أميركا اللاتينية وهي البرازيل والشيلي والمكسيك والأرجنتين، برنامجا تصنيعيا مركزا على ما يسمى بفكرة 'الصناعة الوليدة'، التي ترجع إلى أفكار الاقتصادي الألماني في القرن التاسع عشر وهو فريدريك ليست Friedrich List. كما أكدت تحاليل اللجنة الاقتصادية من أجل أميركا اللاتينية اختصارا 'إكلا' Economic Commission for Latin America (ECLA)، تحت رئاسة رول بربيش Raul Prebisch، بأن تدهور التجارة في أميركا اللاتينية هو ناتج أولا عن غلبة الواردات مقارنة بالبضائع المصنعة محليا والمصدرة. ونتيجة لذلك، قرر عدد من الدول إنتاج البضائع الصناعية بنفسها للحد من اعتمادها على استيراد البضائع وإقامة عملية تطور مستقلة داخل بلدانها.

ومع نهاية الستينيات من القرن العشرين، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن هذه السياسة البديلة عن السياسة المستوردة لم تقلص الاعتماد على الدول الأجنبية، وإنما جعلت الشركات الأجنبية تتجه إلى ما وراء حواجز الرسوم، وإبقاء الصناعة الوطنية معتمدة على استيراد التجهيزات، وكان السوق المحلي جد محدود في إشباع الحاجات المحلية. وكانت النتيجة النهائية أن زاد نفوذ الرأسمال الأجنبي وزادت التبعية. وفقا لمنظري التبعية، فإن هذه العملية قد أدت

إلى نمو التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعديد من الشعوب في أميركا اللاتينية. وسوف لا يكون من المناسب تفسير هذا التهميش الكبير بواسطة نظرية الحداثة، التي توبخ القيم التقليدية للسكان المهمشين التي منعت اندماجهم في الديناميكية الاقتصادية الحديثة، وإنما لابد من بحث عن مقاربة بديلة وهي مقاربة التبعية في تحليل العلاقات الدولية.

2-السبب الثاني هو الثورة الكوبية، بحيث جعل هذا الحدث في عام 1959 من أميركا اللاتينية منطقة يمكن أن تقوم فيها الثورة الاشتراكية. وقد خلق هذا مطلبا للتأييد النظري الذي لم يكن موفرا من قبل للكُتاب الماركسيين.

3- يتمثل السبب الثالث في الانقلاب العسكري الذي حدث في البرازيل في عام 1964، والذي أدى إلى سياسة فتح البوابات الوطنية أمام تدفق الرأسمال الأجنبي ورفع الحواجز التجارية أمام التجارة الدولية، ونتج عن كل ذلك زيادة في تهميش السكان المحليين العاملين. أما على المستوى النظري، فقد ظهرت العديد من الانتقادات الأكاديمية التي كانت تدعو إلى إعادة تقييم التجربة الاقتصادية للحكومة البرازيلية.

4-السبب الرابع هو غزو الولايات المتحدة لجمهورية الدومينكان، بحيث قمع هذا الغزو في عام 1965 الثورة الشعبية المؤيدة من قبل بعض الضباط الثوريين، وأكد على أن الإمبريالية تحضّر للدفاع عن مصالحها في أميركا اللاتينية –من وجهة نظر فرانس شومان-. وعلى إثر ذلك انتعشت المشاعر المناهضة للإمبريالية في أميركا اللاتينية بسبب التدخل، ولعب بذلك الغزو دورا مميزا في تطوير نظرية التبعية.[1]

[1]Frans J. Schuurman, Op. Cit., pp. 03 - 04.

من ناحية أخرى، كان ينظر للعلاقات شمال جنوب في الخمسينيات من القرن العشرين أنها بداية لتطور دول الجنوب وتطوير علاقات الاعتماد المتبادل بين المنطقتين، على خلفية أن الشمال سوف يساعد دول الجنوب على تطوير اقتصادياتها وتحديث البنية الاقتصادية بنقل التكنولوجيا إليها. وحينها سوف تحدث المعجزة الكبرى وهي تضييق فجوة التفاوت بين المنطقتين. لكن من منظور أنصار هذه النظرية الذي حدث هو العكس. وعلى خلفية هذه النتيجة، تساءل كريس براون Chris Brown عن مضمون التنمية؟ ومن الإجابات لهذا السؤال، كانت قد أتت من المدرسة الوظيفية-البنائية الأميركية، المتمثلة في عمل جبريال ألموند Almond ومساعديه، التي تقضي بأن النظام السياسي المتطور هو أحد الأطر التي تعقلن فيها عمليات صناعة القرار، وتتمايز فيه المؤسسات السياسية بنائيا. وبالنسبة لدول الجنوب، فإن المشاكل الاقتصادية لهذه الدول تكمن في التشابك البنيوي داخل المجتمع بين القطاع الحديث الصغير والقطاع التقليدي الكبير الذي أنتج الازدواجية الاقتصادية. لكن يرى براون أن منظور التنمية الرشيدة والفعالة في عملية الإقلاع الاقتصادي، يتضمن السياسة الجيدة زائد المساعدة الاقتصادية التي سوف تمكّن الدول المتخلفة من الدخول في مراحل النمو الاقتصادي وخاصة الوصول إلى نقطة الانطلاق التي قد تجاوزتها الاقتصاديات الغربية المتطورة، وبعدها سوف تتدعم ذاتيا القوة الدافعة نحو النمو.[1]

[1]Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 61 -62.

رواد نظرية التبعية

1-تأثير أندري جاندر فرانك

كان أندري جاندر فرانك André Gunder Frank متأثرا بالثورة الكوبية. لقد درس فرانك الاقتصاد في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة، وكان ينظر لمشكلة التخلف عبر عدسات الاقتصاد البرجوازي، بحيث عزا التخلف أو ضعف النمو إلى عوامل مثل ندرة الرأسمال ووجود المؤسسات التقليدية التي تعوق الادخار وتركز السلطة في أيدي الأقليات الريفية. في صياغته لهذا المنظور، يدين فرانك في تحليله لمصدرين فكريين وهما: الأول، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America (ECLA). فكما يرى بوث Booth، كانت هذه الأخيرة هيئة للاقتصاديين في أميركا اللاتينية، من أمثال راؤول بريبيش Raoul Prebisch وسالسو فيرتادو Celso Furtado، الذي اعترف الأول بعدم ملاءمة وجود الأطر الاقتصادية المتطرفة في تحليل وتفسير التاريخ الاقتصادي الخاص بأميركا اللاتينية وخاصة تقييم سياسة استيراد التصنيع البديل Import-Substitution Industralisation (ISI) في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. يرفض هؤلاء الاقتصاديون نظرية التجارة الدولية التقليدية، إذ وفقا لافتراض حرية التجارة وشروط معينة أخرى، فإن الأرباح المشتقة من اتجاهات الإنتاج في الاقتصاد العالمي ككل سوف تكون موزعة نحو الإنتاج الأولي (المحيط)، مادامت التقنية المتقدمة كانت جد صارمة ومنتشرة في إنتاج البضائع الصناعية. لكنهم يرون أن العكس هو الذي حدث، وفي تفسيرهم المركز على التناقض بين الشروط الاقتصادية ومنظمة معينة وتوظيف العمالة في دول القلب الصناعية

ودول الإنتاج الأولي في المحيط، فإن مثل هذه العلاقة تقوي امتيازات دول القلب التجارية.[1]

أما بالنسبة لقضية التخلف، فإن فرانك قد درس ظاهرة التخلف في الشيلي والبرازيل، من خلال نشره في عام 1967 عملا يحمل عنوان 'علم الاجتماع التنمية وتخلف علم الاجتماع The Sociology of Development and the Underdevelopment of Sociology'، الذي أطلق فيه هجوما على مقاربات علم الاجتماع التنمية التي كانت سائدة، خاصة نظريات الحداثة كالنظرية الوظيفية. في هذا السياق، ناقش فرانك أفكار ولت وايتمان روستو Walt Whitman Rostow حول التنمية، التي حددها في خمس مراحل: المرحلة التقليدية، والشروط القبلية للانطلاق، والانطلاق، والسير إلى النضج وعصر الاستهلاك الجماهيري. وما هو مهم بالنسبة لروستو هو إنتاج الأفراد الكافي من البضائع ووجود القدرات المعبأة لهذا الإنتاج.

لكن في مقابل ذلك، يرى فرانك أن أفكار روستو هي مرفوضة بسبب أنها لا تتماشى مع الواقع التاريخي أو المعاصر. وأكد أنه من المستحيل إيجاد في أي مكان من العالم اليوم، المجتمع الذي تتوفر فيه خصائص المرحلة التقليدية لروستو. وهذا لأن المجتمعات التقليدية لها فترة طويلة قبل أن تندمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كذلك فكرة الاتحاد التي تؤكد على علاقة الاعتماد المتبادل بين العالم المتطور وعوالم التخلف، هي علاقة مهملة كليا من قبل روستو. كما يرى فرانك أن مخطط روستو يتضمن أن العالم الصناعي المتطور في عزلة، بينما في الواقع هذا التطور كان متوقعا للاندماج التقدمي لاقتصاديات المتعددة في أسيا وأميركا اللاتينية، والشرق الأوسط وإفريقيا. كما أن التوسع

---

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Political Change and Inderdevelopment (Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985), pp. 103 - 08.

الاقتصادي والسياسي لأوربا منذ القرن الخامس عشر أنتج الدول التي هي متخلفة الآن وأوجد اتجاها فريدا في التاريخ العالمي. نتيجة هذه العملية، هي التطور الحالي في بعض الدول والتخلف الحالي لأخرى. وهذا هو جوهر موقف فرانك، بأن التطور والتخلف هما جانبان متناقضان لعملة واحدة، بحيث أن تطور العالم الصناعي كان ووجد فقط بواسطة تخلف العالم الثالث. في حين، مقاربة روستو ومنظري الحداثة الآخرين قائمة على افتراضاتهم القاضية بأن مشكلة التخلف هي داخلية في الدول المعنية ولتجاوزها لابد على هذه الدول أن تتبع السبيل التطوري المتألق الذي اتبعه العالم الصناعي، وهذه الافتراضات قد فشلت كليا في تعزيز فهمنا لمشكلة التخلف في العالم الثالث.

كما بلور فرانك تصوره للتخلف وأسبابه في دراسته لحالة البرازيل والتي نشرت في عام 1967. انطلق فرانك من نقده للتفسيرات المزدوجة للتخلف. ففكرة الإزدواجية Dualism في سياق مجتمعات العالم الثالث قد طوّرت من قبل العديد من الكتاب، بما فيهم بروك J. H. Boeke، فيرنفال J. S. Furnival ومشاهير الاقتصاديين من أمثال آرثير لويس Arthur Lewis. طبقت فكرة الازدواجية بشكل خاص في البرازيل من قبل الجغرافي الفرنسي جاك لومبيرت Jacques Lambert. تتضمن المجتمعات المزدوجة قطاعين مختلفين بشكل أساسي: القطاع الديناميكي الحديث، المنظم على المسار الرأسمالي والمتموقع حول المدن الكبرى والموانئ، وفي الجانب الآخر، هناك القطاع الراكد والكبير الموجود في المناطق الريفية والذي يشمل نشاط معظم الشعب. التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين القطاعين هو محدود إن وجد، ومن ثم مشكلة التخلف هي مفهومة بواسطة الازدواجية، وذلك بخلق ابتداءً الروابط بين القطاعين بحيث يمكن للحداثة أن تنتقل من أحدهما إلى الآخر. كما تميل المقاربة الازدواجية في تحليل ظاهرة التخلف في العالم الثالث إلى القول أن مشكلة

التخلف وحلها هي داخلية تخص الاقتصاد المحلي أو المجتمع المعني بالدراسة. لكن انتقاد فرانك الرئيسي للازدواجية هو مركز حول فكرة وجود هذا القطاع الكبير مفصولا عن الاقتصاد العالمي. مقابل هذا التصور، يقترح فرانك نموذجا يتضمن المدينة العالمية World Metropolis: الولايات المتحدة مع طبقتها الحاكمة؛ والتوابع الوطنية مثل الولايات الجنوبية للولايات المتحدة؛ والتوابع الدولية مثل ساوبالو التي بدورها تلعب دور المدن الوطنية. وتكون هذه المدن العالمية مرتبطة بالمقاطعات التابعة لها.[1]

ربما مشكلة الازدواجية موجودة في اقتصاديات دول أميركا اللاتينية، لكن في اقتصاديات دول الشرق الأوسط تكمن مشكلة التخلف في التحفظ الخفي للدول الصناعية في القلب على نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول لتحديث اقتصادياتها بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

2-بول باران

التأثير الثاني الكبير في نظرية التبعية كان لأفكار بول باران Paul Baran. ففي كتابه 'الاقتصاد السياسي في النمو The Political Economy of Growth' الذي نشر في عام 1957، حاول بران بناء التفكير حول عوامل النمو الاقتصادي وضعفه. فعلى قاعدة المسح التاريخي لطريقة اقتحام الرأسمالية لاقتصاديات العالم المتخلف، فإن باران أكد أن طبيعة هذا التغلغل قد منع جعل الشروط الطبقية ذات صبغة مادية في النمو. وبعيدا عن العمل كمحرك للتوسع الاقتصادي، فإن زرع الرأسمالية في هذه الدول أنتج الركود الاقتصادي والتخلف الاجتماعي. هذه المخرجات هي نتائج للاستيلاء على الفائض المتولد من

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Op. Cit., pp. 103 - 08.

الاقتصاديات المستعمرة من قبل القوى الإمبريالية. كما أكد باران، في اتساق مع النظريات الماركسية حول الإمبريالية، أن توسع الرأسمالية في الغرب كان محمولا على الحركة الاستعمارية، وتدمير الاقتصاديات الأهلية والاستيلاء على فائض الإنتاج. ووفقا لذلك، فإن حل مشكلة التخلف لا تكمن في تراكم الرأسمال المحلي أو تشجيع القدرات الوطنية المقاولة ولكن تكمن في الثورة الاشتراكية. مثل هذه الثورة سوف تستولي على الأصول الرأسمالية المحلية والأجنبية وستكون بذلك الجماهير قادرة على التحكم الكلي في اقتصادها.[1]

لكن ما يستدرك على باران، أن الاقتصاديات التي انتقدها هي اليوم مندفعة نحو الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي وتحقق نتائج ملموسة، بالرغم من أن الساحة السياسية تسير نحو الاشتراكية الاجتماعية، لكنها بأقدام رأسمالية.

الأسس النظرية

تؤكد نظرية التبعية Dependency Theory على فكرة أن بعض الدول أو الاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها على دول أخرى أو اقتصاديات أخرى، وهذه التبعية هي بنائية وأعمق من العلاقة المهيمنة بين المجتمعات التي تختلف في الحجم، في مقابل أنها سطحية في مستوى التنمية السوسيو-اقتصادية. وبناءً على ذلك، يمكن تفسير مثلا العلاقة بين البرازيل والولايات المتحدة بالتبعية، في مقابل ذلك تختلف التبعية عن السيطرة.[2]

من جهة أخرى، ولدت نظرية التبعية أو ما يسمى باللغة الإسبانية بـ Dependencia في أميركا اللاتينية في الخمسينيات والستينيات من القرن

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Op. Cit., pp. 103 - 08.

[2] Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 62 -63.

العشرين. الافتراض الأولي الذي انطلقت منه هذه النظرية هو أن السيطرة والاستغلال يمكن أن يكونا مدعمين بدون وجود إمبراطورية رسمية وتحكم سياسي مباشر، ويمكن أن ترى تأثيرات التبعية بشكل واضح في أميركا اللاتينية باعتبارها أقدم المناطق المتحررة من الاستعمار. ويرى كريس براون Chris Brown أن نظريات التبعية قد بنيت على تجارب 150 سنة من الاستقلال الرسمي لبعض الدول في أميركا اللاتينية، بالإضافة إلى الدور الرئيسي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية UN's Economic Commission for Latin America (ECLA) في صياغة نظرية التبعية بقيادة الاقتصادي الأرجنتيني رول بريبيش Raul Prebisch. يركز تحليل إكلا (ECLA) على دور أميركا اللاتينية كمزود بالمنتجات الأولية للدول الصناعية وتستبدل بدورها بالمواد المصنعة من العالم الصناعي، ويرى أن مصطلح التجارة بين الدول الصناعية ودول أميركا اللاتينية يعني نقل المنتجات الأولية إلى دول القلب. في ظل هذه الظروف، يمكن أن تأخذ التنمية مكانا بطيئا فقط. وكان علاج إكلا (ECLA) متمثلا في فكرة استيراد التصنيع البديل Substitution Industrialization، والذي يعني بناء قاعدة صناعية خلف الحواجز الجمركية الوطنية التي سوف تشبع الحاجة الداخلية من المنتجات المصنعة. لكن القضية الأساسية لأنصار نظرية التبعية هنا هي ما إذا مصطلح التجارة هو مضاد لتصدير المنتجات الأولية.

فبينما يشبع التصنيع البديل مصالح الولايات المتحدة المتنامية ويتطابق مع موقف السياسة الشيوعية المتطرفة التي تركز على تحالف القوى التقدمية ضد المصالح الإقطاعية المتفاعلة، فإن التبعية ترى أنه في بداية الستينيات من القرن العشرين كان هناك إخفاق واضح في مشاريع التنمية في المنطقة. وتمحور نقد التبعية لإكلا (ECLA) حول فكرة أن التصنيع البديل لا يستطيع العمل ولا يمكن

يكون فعالا في معالجة المشاكل الاقتصادية، بسبب أن استهلاك السوق المحلي للبضائع هو جد محدود وطبيعة الطلب هي محددة بواسطة ذوق النخبة الموجه إلى منتجات العالم المتطور وبسبب إنها تميل إلى القيام على حافز رأسمال الصناعات، الذي له نتائج متدنية في التوظيف للأيدي العاملة وبالتالي يخلق القليل من الطلب. إنها قائمة على استيراد البضائع الرأسمالية، والمكوّنات والمواد التي لها تأثير قليل على ميزان المدفوعات أو يمكن أن تتسبب في أزمات، وتزيد من الاعتماد على الرأسمال المتعدد وعلى التكنولوجيا الأجنبية. هذه الأفكار هي مستنبطة من عمل أنصار النظرية التبعية من أمثال دوز ساتوز Dos Santos وكاردوزو Cardoso وفيرتادو Furtado، ويمكن أن توجد في الأعمال المجمعة مثل أعمال بيرنستان Bernstein، ويلبر Wilber وأيضا في عمل فيرتادو Furtado . النقطة المركزية هنا هي أنه بينما مقاربة إكلا (ECLA) حددت بشكل صحيح جذور المشكلة والتي تكمن في وضعية اقتصاديات أميركا اللاتينية في التقسيم الدولي للعمل، فإن التصنيع البديل أخفق في التعامل مع مضامين هذه الوضعية، وترك اقتصاديات أميركا اللاتينية مرتبطة بشكل ثابت بالمكانة العالمية غير المرغوبة لشعوب المنطقة. ولهذا السبب، هناك حاجة لتغيير هذه الوضعية، من وجهة نظر أنصار هذه النظرية.

من ناحية أخرى، يرى كريس براون أنه يمكن أن يكون أنصار التبعية في الستينيات من القرن العشرين متسامحين مع افتراض أن التنمية في دول أميركا اللاتينية كانت ممكنة لو لم توجد بعض المحاولات لقطع روابطها مع تقسيم العمل الدولي الحاضر. وإذا كان الأمر كذلك، عندئذ سوف تعد نسب النمو الملاحظة بشكل تام والمنجزة في البرازيل في أواخر الستينيات ومعظم السبعينيات من القرن العشرين كنقض للنظرية، لكن كاردوزو Cardoso وإفانز Evans وآخرين يرون أن هذه هي حالة 'التنمية التابعة Dependent

Development'. إذ ينظر لنمو الاقتصاد البرازيلي على أنه مازال معتمدا على التوجهات والمؤسسات الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى عوضا أن يكون مستقلا، وقوة العلاقة هي غير ثابتة.[1]

بالرغم من وجود تنوع كبير في الدراسات حول النظرية التبعية، إلا أن فرانس شومان Frans J. Schuurman يرى أن هناك نقاط إجماع بين مختلف منظري التبعية حول المضمون المفاهيمي لنظرية التبعية، والتي حددها في النقاط التالية:

- التخلف هو عملية تاريخية وليست حالة لصيقة بالضرورة بالعالم الثالث.

- تشكل الدول المسيطرة والتابعة مع بعضها البعض النظام الرأسمالي، وهي النقطة الرئيسية التي سوف يتم تطويرها من قبل منظري الأنظمة العالمية.

- التخلف هو نتيجة لصيقة بعمل النظام العالمي. بحيث أن دول المحيط هي منهوبة من فائضها، والنتيجة هي تطور دول القلب في مقابل تخلف دول المحيط. كذلك هناك مستوى معقول من الاتفاق حول دور الشركات المتعددة الجنسيات.

-تفرض الشركات المتعددة الجنسيات نمطا استهلاكيا عالميا، بدون الأخذ في الاعتبار الحاجات المحلية لدول المحيط.

- تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات تقنيات الحافز المالي في مجالات موارد العمل الواسعة.

- تخرج الشركات المتعددة الجنسيات الرأسمال الوطني من المنافسة، أو تتولى ربط المضاربين مع الرأسمال المحلي.

[1]Chris Brown, Op. Cit., pp. 63 -64.

-تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات طرقا مختلفة لتحويل الرأسمال، مثلا أنظمة السعر الافتراضي.

-تقحم الشركات المتعددة الجنسيات نفسها في الشؤون الاقتصادية والسياسية الوطنية عبر علاقاتها مع البرجوازية المحلية، وفي بعض الأحيان تفرض أجندتها السياسية على الحكومات المحلية في المنطقة.

باختصار، الفكرة الأساسية لنظرية التبعية هي أن تغلغل الرأسمال البنكي والصناعي العالمي، وإيديولوجية الاستهلاك المرتبطة بنمط النظام الرأسمالي، سوف تسلب دول المحيط من ذاتها وتجعلها معتمدة على دول القلب. وسوف تكون النتيجة الضرورية التهميش الواسع لقطاعات المجتمع في المحيط وعدم تحقيق التنمية المحتملة.[1]

في سياق آخر، تم توجيه نقد في بداية السبعينيات من القرن العشرين لأندري جاندر فرانك André Gunder Frank، باعتباره أكبر المنظرين في نظرية التبعية. يرى فرانس شومان أن هذا النقد كان قائما على عدد من الأسباب، منها أن فرانك كتب باللغة الإنجليزية، مما جعل أفكاره مقروءة على نطاق واسع. والسبب الثاني هو أن فرانك كان عنيفا وصريحا في أفكاره، وكان كذلك في بعض الأحيان يضع نفسه مع منظري الأنظمة العالمية لأنه لم يكتب فقط حول أمريكا اللاتينية ولكن كذلك كتب حول التطور التاريخي للنظام العالمي الرأسمالي، وهنا يؤكد فرانس شومان حقيقة أن أعمال كُتاب النظام العالمي أقيمت على عمله.

[1]Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 03 - 04.

كما يرى فرانك أن أميركا اللاتينية يمكن وصفها بأنها رأسمالية بشكل عملي منذ بداية الفترة الاستعمارية. وليس هناك مسألة ازدواجية في المجتمع على عكس ما يطرح منظروا الحداثة، بحيث أن هناك إنتاج تقريبي للسوق العالمي وفي نفس الوقت استيلاء على الفائض الاقتصادي لدول المحيط. ولو أن طريقة الاستيلاء على الفائض قد تغيرت عبر الزمن –من النهب إلى التجارة غير المتساوية–، لكن كان الفائض دائما بطريقة واحدة أو بأخرى ينهب أو يحوّل إلى دول القلب. لكن تأكيد فرانك على أن أميركا اللاتينية كانت رأسمالية منذ بداية الفترة الاستعمارية قد جعله عرضه لنقد شديد، خصوصا من قبل الاقتصادي الأرجنتيني أرنستو لاكلو Ernsto Laclau (1971). إذ يرى هذا الأخير أن فرانك قد استخدم تعريفا خاطئا للرأسمالية، بحيث أنها كانت نمط إنتاج عوضا عن نمط تبادل.[1]

الفكرة العامة التي يركز عليها أنصار النظرية التبعية هي أن ما تعانيه دول المحيط من تخلف هو ناتج عن العلاقة الاستغلالية من قبل دول القلب، المتمثلة في تحويل فائض الإنتاج من المحيط إلى القلب، وكذلك تصدير دول المحيط مواد الإنتاج واستيراد البضائع المصنعة بطريقة لا تؤدي إلى امتصاص البطالة. والعينة المدروسة هي اقتصاديات أميركا اللاتينية. لكن روح هذه الفكرة هي مستقاة من أفكار كارل ماركس الذي يرى أنه كلما كان هناك غنى لدى الأغنياء فإنه سوف يكون على حساب فقر الفقراء. لكن من ناحية أخرى، الدول النامية هي بحاجة ماسة لخبرة الدول المتقدمة في الإصلاح الاقتصادي والتحديث ومحاربة الفساد المستشري في الأنظمة البيروقراطية. ومثل هذه المساعدات لا تكون بدون مقابل، ويكون ضرب من الخيال أن تخضع مثل هذه المساعدة لقواعد اللعبة التي تضعها دول الجنوب.

---

[1]Frans J. Schuurman, Op. Cit., pp. 04 - 06.

تحليل علاقة المركز/المحيط

كما سبق أن قلنا أن أول كتاب التبعية هو أندري جاندر فرانك André Gunder Frank، الذي قام بدراسات حول حالة البرازيل والشيلي، ووضع روحا جديدة لنظرية التبعية تحت اسم علاقات "المركز-المحيط Centre-Periphery"، بواسطة إضافة عدد من السمات للنموذج الأصلي لنظرية التبعية. الفكرة النظرية الرئيسية في عمله الأول هي أن هناك سلسلة من العلاقات الاستغلالية التي تربط دول المركز بدول المحيط. ففي نظرته للعالم، وصل اقتصاد العالم الرأسمالي إلى نهايات الأرض، مع سلسلة من الاستغلال تبدأ بقرى أندز Andes وتصل إلى المقرات المركزية للشركات في نيويورك ولندن. ولم تتطور دول أميركا اللاتينية بسبب هذه السلسلة من النزح لمواردها التي تحتاجها في التنمية. ومن الناحية التاريخية، تعتبر هذه المنطقة متخلفة منذ قرون. وبالتالي، فالتنمية هي قابلة للتحقيق فقط عبر الثورة وقطع الروابط مع العالم المتطور، لأن الوضع ميؤوس منه ولا توجد إستراتيجية محددة تعمل. وأميركا اللاتينية هي رأسمالية منذ القرن السادس عشر وهذا هو السبب الأصلي في تخلفها. كما حاول فرانك التعميم إلى ما وراء أميركا اللاتينية، بواسطة مهاجمة دراسات التنمية المتطرفة وبواسطة توسيع اهتماماته لتشمل العالم الثالث ككل. فقد اتهم مدرسة التنمية بأنها تعمل كوجه إيديولوجي للرأسمالية الاحتكارية. كما وسع ونقح من رؤاه الأصلية ووفر تفسيرا تاريخيا لعملية الاقتصاد العالمي على مدى قرون، وركز على الحاضر.[1]

---

[1]Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 64 -65.

الشيء الإضافي في تفكير جاندر هو طرح مفردة المركز/المحيط ليميز بين مستويين من العلاقة في النظام الدولي. يتكون النظام الدولي بالنسبة له من دول القلب المسيطرة ودول المحيط التابعة، واستمرار رفاهية القلب مرتبطة ببقاء خضوع المحيط وتوفيره لمواد الخام بأسعار زهيدة وعمالة رخيصة تساهم في زيادة رفاهية المواطنين في القلب. والنتيجة، أن النظام الدولي ليس قائما على شكل من أشكال القطبية كما يرى الواقعيون، وإنما هو قائم على العلاقة الاستغلالية لدول المحيط.

أنماط الإنتاج: تحليل السوسيولجيا الاقتصادية

يرى فرانس شومان أن هناك وجهة نظر أخرى تحلّل علاقات التبعية الدولية باستخدام وحدة تحليلية ماركسية لكن بمضمون غير ماركسي، وذلك بالتركيز على نمط الإنتاج. الفكرة الأساسية لوجهة النظر هذه، هي أن عدد أنماط الإنتاج المتعايشة في المجتمع، والتي لها علاقة مع بعضها البعض (بالنظر إلى تبادل العمل، البضائع، الرأسمال..)، هي أيضا مرتبطة مع بعضها البعض. كذلك هناك اعتقاد بأن العلاقة بين أنماط الإنتاج الرأسمالية وغير الرأسمالية هي مؤيدة لنمط الإنتاج الرأسمالي. فقد استخدم نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا كمثال كلاسيكي للربط بين أنماط الإنتاج الرأسمالية وغير الرأسمالية. فالعمال يعيشون في أراضيهم التقليدية، بحيث أن لديهم أرض ولا ينتجون الشيء الكافي للعيش عليها، وبالتالي يقدمون على العمل في الصناعة في جنوب إفريقيا. لكن يمكن أن تبقى الأجور منخفضة، مع أن العمال لديهم بعض الدخل من أرضهم. يبيّن هذا المثال أن نمط الإنتاج الرأسمالي ليس هو مرتبط فقط بوجود أنماط الإنتاج غير الرأسمالية، ولكن يمكن أن يخلق أيضا أنماط أخرى جديدة. وقد

كانت هذه النتيجة في العديد من الدول النامية الرأسمالية التي هي مرتبطة بأنماط الإنتاج غير الرأسمالية وبالتالي عطّلت التطور في هذه الدول.

كم يرى شومان أنه أصبح هناك تعاظم في لكتشاف عدد من أنماط الإنتاج المحددة من قبل الأنثروبولوجيين. فبالإضافة إلى أنماط الإنتاج الاستعمارية التي طرحها راي، هناك أنماط إنتاج انتقالية وأجرية، وأنماط إنتاج أخرى مكتشفة، مثل نمط الإنتاج الفلاحي (باترا Bartra (1975)، هاريسن Harrison (1977)) ونمط الإنتاج الإفريقي (كوكيري فيدروفيدتش-Coquery Vidrovitch 1969) ونمط إنتاج البضاعة الصغيرة (بولنتزا Poulantzas 1975، سمير أمين 1974، 1976). يرى أنصار التبعية أن تفسير الماركسيين لأنماط الإنتاج كان غير صحيحا. إذ كانت النقطة الأساسية لماركس هي أن 'نمط الإنتاج' هو مفهوم استخدم على المستوى الوطني، وأنه في أي زمن كان هناك نمط إنتاج واحد. لكن يرى أنصار التبعية أن هناك أنماط للإنتاج، بحيث يرى البعض أن أنماط الإنتاج غير الرأسمالية قاومت الاختراق الرأسمالي، ويرى آخرون أن أنماط الإنتاج غير الرأسمالية بقيت موجودة بفضل الرأسمالية، إن لم نقل خلقت بواسطة الرأسمالية نفسها. كما بقي مفهوم أنماط الإنتاج نفسه ناجحا كأداة تحليلية لمدة طويلة؛ لكن الاهتمام به بدأ يتضاءل في الثمانينيات من القرن العشرين. ومع ذلك، فإن تطوير هذا المفهوم قدم العديد من الدراسات المثمرة خلال السبعينيات من القرن العشرين، وبسبب هذه المناقشات تم تقديم رؤية حول لماذا مشاريع التنمية يمكن أن تكون إشكالية.[1]

---

[1]Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 06 - 07.

من ناحية أخرى، يرى توني سميث Tony Smith أن الخاصية الرئيسية لمقاربة مدرسة التبعية في دراسة التخلف هي التركيز على النظام الاقتصادي الدولي ككل. فهذا الانشغال بالكل أدى بنظرية التبعية إلى إهمال الأجزاء، وهذا يعني التباينات في المحيط والتباينات بين القوى السياسية الأهلية والتقليدية. كما يؤكد سميث أن مسار التطور للنظام ككل هو متأثر بدرجة معينة بواسطة طبيعة تفاعلاته مع قواه البنائية. تطلب الفهم السليم لعلاقة الجزء بالكل المعقدة، أن يكون مركز التحليل الأول هو 'تنظيم الدولة' في العالم الثالث. كما انتقد سميث على وجه الخصوص ما رآه سوء تقييم من قبل ولرستاين لأهمية الدولة في التنمية. لأن الدور الحاسم في التنمية كان يلعب من قبل الدولة القوية خلال العملية الحقيقية لحركة التصنيع. وبناءا على ذلك، فإن تفسير وجود الدول القوية في المحيط، وفقا لسميث، يجب أن يقوم حول نمط التطور التاريخي الخاص للدولة محل الدراسة. فمثلا، التسلطية البيروقراطية Bureaucratic Authoritarianism في أميركا اللاتينية المعاصرة يمكن أن تفهم فقط كرد فعل لصعود القومية الشعبية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين.[1]

إسقاط تحليل التبعية على حالة إفريقيا

استشهد كل من فيكي راندال وروبن ثيوبالد Vicky Randall and Robin Theobald بدارسة كولن ليس Colin Leys حول الحالة الكينية لتطبيق النظرية التبعية على حالة إفريقيا، بحيث رأى ليس أن الدولة والبرجوازية في كينيا هما تابعان كلية لحاجات ومصالح الرأسمال في العاصمة الخارجية. لكنه راجع هذه النظرة فيما بعد، على خلفية أنه بحلول عام 1977، أصبحت البرجوازية الكينية، بمعزل عن الانخراط الثقيل في التجارة، ترتكب انتهاكات

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Political Change and Inderdevelopment (Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985), pp. 122 - 25.

حقيقية في الواقع الحقيقي، في البناء والمعاني والضمان وحتى التصنيع. وهذا يعني أن تراكم رأس المال على المستوى المحلي قد أخذ مكانة إلى درجة أنه أدى إلى زيادة صراع مصالح البرجوازية الأهلية والأهالي مع برجوازية العاصمة الخارجية. فقد استخدمت البرجوازية الكينية وستستمر في استخدام أدوات الدولة في تقوية موقفها في العلاقة مع القوى الاجتماعية والسياسية في داخل وخارج البلاد. النقطة الأساسية لليبس هي أنه عند الاهتمام بتحليل الاقتصاد السياسي، لابد من دراسة التاريخ الخاص بالبرجوازية الوطنية من أجل تحديد كيف يمكن معرفة أنها قادرة في أصلها على تجميع رأس المال وأدى ذلك إلى فرص لاحقة في التصنيع وتراكم رأسمال في المحيط.

أما حالة نيجيريا، فقد وجد كل من فيكي رندال Vicky Randall وروبن ثيوبالد Robin Theobald أن البرجوازية وأدوات الدولة يبدوان خاضعين لمصالح رأسمال العاصمة الخارجية. فصناعة النفط هي مركز الاقتصاد النيجيري، وبالتالي خطط التنمية هي مبنية على هذه الحقيقة, فقد فسرت خطة التنمية 80/1975، التنمية بأنها المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد النيجيري. ومع ذلك فإن هذا المجال الحيوي مازال في أيدي شركات النفط الأجنبية. وفي عام 1978 تم تحقيق تقدم قليل في نقل التكنولوجيا إلى نيجيريا. ووفقا لكتابات تيرازا تورنر Terisa Turner في نهاية السبعينيات، فإنه قد حدث تغير قليل في الاقتصاد النيجيري عندما تم نقل الأموال الكبيرة من الشركات إلى الدولة. كما تم تشجيع الحكومة النيجيرية السلبية من قبل جماعات الضغط في صفوف الدولة البيروقراطية التي في أيديها ملايين الدولارات الآتية من رشاوى تدفعها شركات النفط عبر وسطاء، من أجل الوصول إلى المجالات الإستراتيجية للنظام السياسي والاقتصادي النيجيري. عندئذ ليس من المفاجئ أن يقوم الوسطاء السماسرة في القطاع العام بمنع ظهور أطراف منافسين والقفز على محاولات التكنوقراط

النيجيريين في تقوية نقل التكنولوجيا. والاستنتاج العام هو أن البرجوازية النيجيرية والدولة النيجيرية هما خاضعان كلية لإملاءات الرأسمال الأجنبي التي سوف تكون مبسطة.[1]

تطبيق نظرية التبعية على إفريقيا هو من أجل إثبات مدى عمومية وصحة أطروحاتها على مناطق مختلفة من العالم الثالث التي تمتد إلى إفريقيا، وذلك من أجل المصداقية العلمية للنظرية. وهي أحد المقاربات التي يستعين بها صناع القرار من دول الجنوب لمحاججة مجموعة الثمانية عندما يجتمعون معهم. لكن مع ذلك تواجه أطروحات نظرية التبعية صعوبات كبيرة في تطبيقها على اعتبار أن ميزان القوى ليس بيد دول المحيط وإنما هو في يد دول القلب وهي المسيطرة على العلاقات الدولية. ومن ثم فالتهميش الذي يتحدث عنه أنصار هذه النظرية ليس متأتي من علاقات التبعية، وإنما هو نابع من موازين القوى التي تسيطر عليها دول القلب، كما تسيطر على معظم الإنتاج العالمي بكل قطاعاته الاقتصادية والزراعية والعسكرية وحتى الثقافية والمعرفية والإعلامية. ومن ثم أن التهميش هو نابع من ضعف القدرة الإنتاجية التي هي بدورها مشتقة من الثقافة الاجتماعية السلبية التي تنظر للعمل بعيون غير مناسبة في دول المحيط .

[1] Vicky Randall and Robin Theobald, Op. Cit., pp. 119 - 21.

3-نظرية النظام العالمي

جذور نظرية النظام العالمي

يمكن اقتفاء أثر جذور نظرية النظام العالمي بالرجوع إلى المحاولة المنظمة الأولى لتطبيق أفكار كارل ماركس على المجال الدولي، وذلك بنقد الإمبريالية من قبل المفكرين المنتمين إلى مدرسته من أمثال هوبسن Hobson ولوكسمبيرغ Luxemburg وبيكهارين Bukharin وهيلفردينج Hilferding ولينين Lenin في بداية القرن العشرين. لكن العمل الأكثر شهرة وتأثيرا الذي برز من هذا النقاش هو كتيب كتب من قبل لينين، ونشر في عام 1917، بعنوان: "الإمبريالية: المرحلة الأعلى للرأسمالية Imperialism : The Highest Stage of Capitalism".[1] انطلق لينين من أفكار ماركس، بحيث أنه قبل الأطروحة الأساسية لماركس التي تقضي بأن النمط الاقتصادي في الإنتاج يحدد بالنهاية في العلاقات الاجتماعية والسياسية الواسعة، والعلاقة التي عادة تلخص عبر نمط البنية التحتية. كذلك قبل لينين جدال ماركس بأن التاريخ وحده يستطيع أن يكون مفهوما بشكل صحيح في ضوء الصراع الطبقي. لكن في مقابل ذلك، يرى لينين أن خاصية الرأسمالية قد تغيرت منذ نشر ماركس للمجلد الأول من كتابه "رأس المال Capital" في عام 1867، بحيث أنها دخلت مرحلة جديدة وهي المرحلة التي سماها بالمرحلة الأعلى والأخيرة، وهي تلك التي رافقت تطور الرأسمالية الاحتكارية. وفي ظل الرأسمالية الاحتكارية، تطور ثلثي البنية ضمن الاقتصاد العالمي مع سيطرة استغلال دول القلب لدول المحيط الأقل تطورا. وفي ظل هذا السياق، يمكن للبرجوازية في دول القلب أن تستخدم

[1]See : V. I. Lenin, "Imperialism: The Highest Stage of Capatilism," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 490-99.

الفوائد المشتقة من استغلال المحيط لتحسين طبقة عمالها. بمعنى آخر، الرأسماليون في القلب يمكن أن يكسبوا طبقة عمالهم بواسطة استغلالهم للمحيط. وهذا التقسيم البنائي بين القلب والمحيط يحدد طبيعة العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا في كل دولة.

وفق لستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones، فإنه بالرغم من هذه الخلاصة المبسطة لنظرية لينين في الإمبريالية، يجب أن نشير إلى سمتين مهمتين لمقاربة النظام العالمي في فهم السياسة العالمية. السمة الأولى هي أن السياسة المحلية والدولية، لها مكانة ضمن إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي. والسمة الثانية هي الجدال في أن الدول ليست هي فقط الفواعل المهمة في عالم السياسة، وإنما هناك الطبقات الاجتماعية التي هي جد مهمة بالنسبة لنظرية النظام العالمي. فإلى جانب الدول، هناك الطبقات ضمن بنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي التي تكبح سلوك الدول وتحدد أنماطها في التفاعل والسيطرة فيما بينها، ومن ثم فهي فاعل حقيقي.[1]

وهناك من يرى أن نظرية النظام العالمي تم تطويرها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، عندما كانت دول شرق أسيا تختبر النمو السريع الذي لا يمكن تفسيره بالتطور التابع، خاصة عندما بدأ يتحدى اقتصاد الولايات المتحدة في بعض المجالات. كذلك هناك عامل آخر ساعد على ظهور نظرية النظام العالمي وهو وجود أزمة في الدول الاشتراكية. فإخفاق الثورة الثقافية في الصين والركود الاقتصادي في الكتلة الشرقية أديا إلى الانفتاح باتجاه الرأسمالية

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 205 -06.

العالمية. وتشكلت بشكل واضح التحالفات غير القابلة للتوقع، ويأتي على رأس هذه التحالفات، التحالف بين واشنطن وبكين.[1]

تأثير جرامشي في بناء نظرية النظام العالمي

كان انتونيو جرامشي Antonio Gramsci (1891 – 1937) من سردينيا وأحد الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي الإيطالي. وقد سجن في عام 1926 بسبب أنشطته السياسية المعادية للحكومة القائمة آنذاك، وقضى بقية حياته في السجن، وعانى من الحرمان تحت النظام الذي كان يحكمه موسوليني. وبالرغم من أنه كان ينظر له من قبل العديد من المنظرين في علم الاجتماع كأكبر مفكر ماركسي ناشط في القرن العشرين، إلا أنه لم ينتج بحثا مستقلا. وعوضا عن ذلك، نقلت أفكاره من الملاحظات التي سجلها في السجن في قصصات وكراسات. وفي هذه الملاحظات لم يعكس فقط أفكاره حول النظرية السياسية، ولكن كذلك حول صف واسع من المواضيع الأخرى بما في ذلك المواضيع الفلسفية والاقتصادية والتاريخ والنقد الأدبي. وتحت ظروف معينة التي كان يكتب في ظلها، مع ضعف صحته، عمل جرامشي دون أن يطّلع على الكتب، وكتب برمزية من أجل تضليل مسؤولي السجن، وبالتالي ليس من المفاجئ أن تكون الأفكار المحتواة في الكراسات Notebooks الصغيرة هي مبعثرة وفي بعض الأحيان مبهمة. فهي أفكار اقتراحية أكثر منها بيانات تحديدية. والسؤال الذي أحيا عمل جرامشي النظري هو لماذا ثبت بالدليل أنه من الصعب تعزيز الثورة في أوربا الغربية؟ فقد تنبأ كارل ماركس من قبل أن الثورة والتحول إلى الاشتراكية سوف يحدثان في معظم المجتمعات الغربية الأكثر تقدما أولا، لكن

[1]Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 07.

الذي حدث في القرن العشرين كان مناقضا لتوقعات ماركس. ويتساءل جرامشي: أين الخطأ؟ ويجيب على هذا السؤال، باستخدامه لمفهوم الهيمنة Hegemon التي يتمتع بها النظام الغربي. الهيمنة هي مصطلح يستخدم على نطاق واسع في نظرية العلاقات الدولية، ويستخدم بشكل مكرر لتفسير سلوك الدول القوية أو ما يسمى بالقوى العظمى في النظام الدولي، أو سيطرة الدولة في منطقة معينة. ومثال ذلك، ينظر للمملكة المتحدة بأن لها قوة مهيمنة على النظام الدولي في القرن التاسع عشر، بينما ينظر للهند أن لها قوة إقليمية مهيمنة حاليا في جنوب أسيا. واستخدام جرامشي للهيمنة هو كذلك مرتبط بفهمه لمصطلح القوة، لكن مفهمته للقوة هي أوسع وأغنى من تفسير الواقعيين المعاصرين من منظور ستيفن هوبدن Stephen Hobdenوريشارد واين جونز Richard Wyn Jones.

كما يرى جرامشي أيضا أن خضوع طرف لطرف في نظام العلاقات ينشأ من هيمنة الطبقة الحاكمة على المجتمع. هذه الهيمنة تسمح بانتشار القيم الأخلاقية والسياسية والثقافية للجماعة المهيمنة بشكل واسع عبر المجتمع وتكون مقبولة من قبل الجماعات المساهمة والطبقات كقيم تحملها. ووفقا لتحليل جرامشي، تصبح الأيديولوجيات المسيطرة مترسبة في المجتمع إلى المدى الذي تأخذ فيه مكانة 'المعنى العام Common Sense'. كما تترسخ مكانة كل هذه الأشياء عبر المؤسسات المدنية في المجتمع. فالمجتمع المدني هو شبكة من المؤسسات والتطبيقات في المجتمع، والتي تتمتع ببعض الاستقلالية عن الدولة. وعبر الجماعات المنظمة، يعبر الأفراد عن أنفسهم ولبعضهم البعض وللدولة. ويشمل هذا مثلا، وسائل الإعلام ونظام التربية والمنظمات التطوعية إلخ. كما استخدم جرامشي مصطلح الكتلة التاريخية Historic Bloc لشرح التعزيز

المتبادل والعلاقات المشتركة بين المضامين السوسيو-اقتصادية والتطبيقات السياسية والثقافية التي تدعم مجتمعة النظام المفترض.[1]

بالرغم من المآخذ التي يسجلها جرامشي على أفكار كارل ماركس، إلا أنه يدين له في الكثير من الأطروحات النظرية والتي على رأسها المضمون النظري لمفهوم "الهيمنة". إنه المضمون الذي أعطاه كارل ماركس لهيمنة الرأسمالية على جميع قطاعات المجتمع. وأكثر جوانب تفكير جرامشي حيوية هي تفسيره للعلاقات الدولية على أساس أنها قائمة على هيمنة طرف على طرف، وهذا هو واقع تاريخ العلاقات الدولية ككل. وربما هنا يقترب من تفسير جون ميرشيمر لدور القوى العظمى المهيمنة في النظام الدولي، وأنماط الهيمنة السائدة، ولكن بطريقة أخرى. يرى جرامشي أنها هيمنة للرأسمالية محليا ودوليا، بينما يرى ميرشيمر أنها هيمنة على العلاقات الدولية بواسطة القوة العسكرية.

دور إيمانويل ولرستاين

أحد أكثر الرواد تأثيرا في نظرية النظام العالمي هو إيمانويل ولرستاين. فقد كان ولرستاين Wallerstein مديرا لمركز فيرندال برودال Fernand Braudel Center في جامعة نيويورك، الذي يصدر هذا الأخير حولية 'المراجعة Review' وسلسة الكتب السنوية. كما كانت خلفية ولرستاين النظرية الأولى، قائمة على تراث علم الاجتماع التنمية في الولايات المتحدة. ومن أعماله الكبرى، الدراسة التي جاءت في جزئين، وكان الجزء الأول بعنوان 'النظام العالمي الحديث The Modern World System'. في هذا العمل، ميّز ولرستاين بين الإمبراطوريات العالمية، والسياسات الهرمية التي تتخذ فيها المبادلات الاقتصادية على مسافات طويلة شكل الإتاوة، والأنظمة العالمية أو

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 209 211.

الاقتصاديات العالمية، التي تتفاعل فيها الأشكال المختلفة من المنظمات السياسية المستقلة عبر التجارة. فبالإضافة إلى فكرته أن الاقتصاد العالمي قد ظهر في القرن السادس عشر وتأسيس تقسيم العمل العالمي ومناطق القلب المحيط وشبه المحيط، فإن ظهور مناطق القلب والمحيط وشبه المحيط هي جزئيا وظيفة لطبيعة بنيات الدولة السائدة في كل عصر، إذ للدول القوية القدرة على بناء التقسيم العالمي للعمل لصالحها، وجزئيا هي مسألة متعلقة بشكل ضبط العمل. فالعمل بأجرة هو خاصية مناطق القلب التي انتقل فيها تقسيم العمل إلى مستوى التعقيد، والاشتراك في الغلة هو خاصية لمناطق شبه المحيط، وأشكال الاستعباد هي خاصية لمناطق المحيط التي عادة يكون فيها تقسيم العمل بسيطا وساذجا. يرى ولرستاين أن هذه الأنماط الثلاثة من المناطق كانت موجودة في القرن السادس عشر عبر سلسلة من الإمبراطوريات المتعاقبة، مثل الإمبراطورية الهولندية والبريطانية.

كما أكد ولرستاين[1] أن النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي هما طريقان للنظر في نفس الشيء وبشكل متساوي، وأن مثل هذه الفئات كـ 'الطبقة' و'الأمة' و'العرق' و'الجماعة الإثنية' هي طرق مختلفة للنظر في نفس الظاهرة، وتسمى بالتقسيمات المنشأة بواسطة بناء النظام العالمي. وفي تقييم كريس براون Chris Brown، أن هذا يعطي درجة كبيرة من التماسك لتحليل ولرستاين، ولو أدى به ذلك إلى النظرة الميكانيكية للعالم بحيث أن الجماعات المسيطرة تعدّل إستراتيجياتها في الرد على التغييرات في النظام الدولي بطرق

[1]See: Immanuel Wallerstein, "Patterns and Perspectives of the Capitalist World –Economy," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 501-12.

مناسبة. كذلك يرى كريس براون، أن السمة القوية الأخرى لتحليل إمانويل ولرستاين هي مقاربته المستقيمة في دراسة ونقد الأفكار الماركسية.[1]

فمفاهيم التفاوت في التجارة واستغلال دول القلب لدول المحيط ووجود السوق العالمي، كلها مفاهيم مأخوذة من مدرسة التفكير التبعية في أميركا اللاتينية. فهو يرى أن تعريف أنماط الإنتاج غير الرأسمالية كجزء من الرأسمالية، هو تعريف جد ضيق. فالدول التي كانت منعزلة بشكل واضح وتساعد نفسها بنفسها أصبحت في الواقع المعاصر منخرطة بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. والنتيجة النهائية هي خلق دول منطقة القلب ودول منطقة المحيط، مع وجود عدد من دول شبه المحيط تقع بين المنطقتين. تتضمن منطقة القلب الدول الصناعية، بينما تتضمن منطقة المحيط الدول المصدرة للمنتجات الزراعية وباقي مواد الخام الأخرى وتعتمد ميزانيتها على مداخيل هذه المنتجات بشكل أساسي. أما الدول شبه المحيط مثل البرازيل، التي تتصرف كوسيط بين القلب والمحيط، تختلف عن دول المحيط في أنها أكثر تصنيعا، وتختلف عن دول منطقة القلب في أنها مازالت معتمدة أو تابعة لها من حيث التكنولوجيا والعلاقات الاقتصادية الكبرى. تكمن وظائف منطقة شبه المحيط كوسيط في أنها تستورد التكنولوجية العالية من دول القلب، وتصدرها بضائع شبه مصنعة إلى دول القلب من جديد. كما أنها تستورد مواد الخام من دول المحيط وتصدّرها منتجات صناعية إليها من جديد. كما يرى ولرستاين في الدول الصناعية الجديدة كمثال لمنطقة شبه المحيط. يمكن أن تحقق دول المحيط مكانة في شبه المحيط وبهذه الطريقة يمكن أن تنتقل إلى مستوى دول القلب. لذلك انتشار السوق الكبير

---

[1]Chris Brown, "Development and Dependecy," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 66 -68.

قدر الإمكان هو أساسي في تفكيره. وفي هذا السياق، يرى فرانس شومان أن هذه هي المجالات التي تميّز تفكير ولرستاين بشكل واضح عن مدرسة الفكر التبعي، أو على الأقل أن نظرية التبعية لم تطرح فكرة شبه المحيط.

من ناحية أخرى، كان ينظر لمفهوم الأنظمة العالمية World Systems Concept في هذه الفترة كحل ملائم لمشكلة أنصار التبعية (الديباندیستا Dependentistas) الذين كانوا يجادلون في طريقة التمييز بين العوامل الداخلية والخارجية في تفسير التخلف، بحيث أنها تمثل الحل في الانتقال إلى المستوى الأكثر تجريدا باتخاذ الدول كوحدات تحليل عالمية. كذلك يرى ولرستاين، أنه ليس هناك أنواع مختلفة للرأسمالية، مثل رأسمالية القلب ورأسمالية المحيط؛ وإنما هناك نظام رأسمالي عالمي واحد. ومن ثم فإن أصل التنمية والتخلف هو موجود في الدول المندمجة ضمن النظام العالمي الرأسمالي. يحدث التخلف بسبب أن الدول المتخلفة هي موضوع للنظام التجاري والإنتاج من أجل السوق العالمي الذي يتميز بالتفاوت في التجارة والفجوة الكبيرة في الإنتاج.[1]

استدراك سمير أمين

الرائد الثاني لنظرية النظام العالمي هو سمير أمين، الذي بدأ بالكتابة والنشر حول الموضوع منذ عام 1976. لم يتفق أمين مع فكرة وجود نمط رأسمالي للإنتاج في أميركا اللاتينية منذ القرن السادس عشر، وإنما يرى أن هناك نمط للإنتاج غير الرأسمالي يحتوي على فائض غير ملائم بسبب التفاوت التجاري. وقد أدى هذا التفاوت التجاري إلى الركود في توسع السوق الوطني وبالتالي تفكيك النظام الاقتصادي. كما اتفق أمين أيضا مع ولرستاين في أنه توجد دول شبه المحيط.[2]

[1] Frans J. Schuurman, Op. Cit., p. 08.
[2] Frans J. Schuurman, Op. Cit., p. 09.

روبرت كوكس: وتحليل النظام الدولي

جاء الباحث الكندي روبرت كوكسRobert W. Cox ليطوّر أفكار جرامشي حول دراسة السياسة الدولية، القائمة على نقد نظرية العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي ومحاولة تطوير إطار بديل لتحليل السياسة العالمية. وفي هذا السياق، ناقش كل من ستيفن هوبدن وريشارد واين جونز أفكار كوكس التي أوردها في مقاله الشهير الذي نشر عام 1981 تحت عنوان "القوى الاجتماعية، الدول، والأنظمة العالمية: ما وراء نظرية العلاقات الدولية Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory". وإحدى أهم الأفكار ذات الأبعاد المنهجية في تحليل العلاقات الدولية التي طرحها كوكس هي قوله: 'النظرية هي دائما لأحد معين ولغرض معين Theory is always for some one, and for some purpose'. تعبّر هذه الفكرة عن نظرته للعالم المستخلصة بشكل منطقي من المذهب الجرامشي، والموقف الماركسي الواسع. يقضي مضمون هذا الأساس النظري أن الأفكار والقيم، تعكس مجموعة من العلاقات الاجتماعية، وتحول هذه العلاقات، وبالتالي تعكس المعرفة حول العالم الاجتماعي سياقا معينا وزمنا معينا ومكانا معينا. بمعنى آخر، لا يمكن أن تكون المعرفة موضوعية وسرمدية كما يرى الواقعيون المعاصرون مثلا. من ناحية أخرى، تقضي هذه الفكرة من الناحية المنهجية أنه لا يمكن أن يكون هنالك فصل سهل بين الحقائق والقيم، بين المعرفة والمصالح. سواء كان مقصودا أو غير مقصود، كل المنظرون يحملون بشكل حتمي قيمهم ويسقطوها على تحليلهم. وهذا ما أدى بكوكس إلى الاقتراح بأننا بحاجة إلى النظر بتمعن في هذه النظريات والأفكار والتحاليل التي تدعي أنها موضوعية أو متحررة من القيمة، والتساؤل لمن وضعت ولأجل ماذا، وما هو الغرض المقصود منها؟ فقد انتقد الواقعية، خاصة الواقعية الجديدة على هذه

الأرضية. فوفقا لكوكس، هذه النظريات هي لأجل -أو تخدم مصالح- أولئك الذين ازدهروا من جراء انتشار النظام في الدول المتطورة، خاصة النخب الحاكمة. وغرضها -سواء شعروا بذلك أم لا- هو تعزيز وشرعنة الأوضاع القائمة. ويتم ذلك بواسطة جعل اتساق العلاقات الدولية الحالي يبدو طبيعيا وثابتا. فعندما يدعي الواقعيون أنهم يفسرون الأحداث كما هي، وكما هي دائما، فإنهم في الحقيقة يعززون الهيمنة الحاكمة في النظام العالمي القائم.[1]

لكن ما يؤخذ على روبرت كوكس هو مطالبته بصرامة منهجية لا يمكن تطبيقها على حقول المعرفة الاجتماعية لنسبيتها واشتقاقها من أفكار الإنسان بكل تعقيداتها الأخلاقية والقيمية والدينية والانفعالية والتجريبية. إن مثل هذه المنهجية صعبة التحقيق، وإذا اختزلت الاعتبارات التي طرحها كوكس فلن يستطيع أحد أن يكتب أو يطرح نظرية، لأنه يفتقد حينئذ للدافع. لكن ربما الفائدة من ملاحظات كوكس المنهجية هو الحد من الثقة العمياء في الأطروحات النظرية، بشكل يفتح الباب أمام مزيد من النقد وبالتالي التعديل والتنظير.

السمات الأساسية لنظرية النظام العالمي

اعتمد كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones في بيان السمات الأساسية لنظرية النظام العالمي على أفكار إيمانويل ولرستاين Immanual Wallerstein، الذي يرى أن الشكل المسيطر للمنظمة الاجتماعية هو ما سماه 'بالأنظمة العالمية World-Systems'. فهو يرى أن التاريخ قد عرف نموذجين من النظام العالمي: نظام الإمبراطوريات العالمية World-Empires، ونظام الاقتصاديات العالمية World-Economies. والتمييز الرئيسي بين الإمبراطورية العالمية

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 211 - 12.

والاقتصاد العالمي يرتبط بكيفية صناعة القرارات حول توزيع الموارد. ففي الإمبراطورية العالمية يستخدم النظام السياسي المركزي قوته العسكرية والسياسية لإعادة توزيع الموارد من مناطق المحيط إلى مناطق القلب المركزية. وقد استقى أدلته من الإمبراطورية الرومانية التي أخذ توزيع الموارد فيها شكل دفع الأتاوات من قبل المقاطعات الخلفية لقلب أرض روما. أما في الاقتصاد العالمي فلا توجد هناك سلطة سياسية مركزية، وإنما هناك مراكز قوة متعددة ومتنافسة. لا توزع الموارد بواسطة مرسوم مركزي ولكن عوضا عن ذلك عبر السوق ووسيط السوق. لكن بالرغم من أن آلية توزيع الموارد هي مختلفة، إلا أن شبكة التأثير لكلا نمطي النظام هي نفسها، وأنها تحوّل الموارد من مناطق المحيط إلى نظيرتها في القلب. ووفقا لولرستاين، النظام العالمي الحديث هو مثال للاقتصاد العالمي، الذي ظهر في أوربا في القرن السادس عشر وتوسع بشكل جوهري ليصبح على الوضعية الحالية في القرن العشرين.[1]

من ناحية أخرى، ناقش ولرستاين موضوع الرأسمالية التي عرّفها بأنها 'نظام إنتاج من أجل البيع في السوق للربح والحصول على هذا الربح على أساس فردي أو ملكية جماعية'. فهو يرى أن ضمن سياق النظام الرأسمالي، هناك مؤسسات معينة تنشأ ويعاد إنشاؤها بشكل مستمر. وهذه الحالة من التغير المستمر ليست فقط تمتد لما يعتبر مؤسسات اقتصادية ضيقة مثل الشركات الخاصة أو حتى الصناعات، ولكنها صحيحة أيضا بالنسبة للمؤسسات الدائمة وحتى البدائية، مثل وحدات الأسرة والجماعات الإثنية والدول. وكل المؤسسات الاجتماعية، الكبيرة والصغيرة، هي مستمر التعديل والتغيير داخل سياق

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 206 -07.

ديناميكية النظام العالمي. بالإضافة إلى تغير العناصر داخل النظام العالمي وكذلك النظام نفسه. وبذلك يكون ولرستاين منسجما مع أطروحة كارل ماركس الأساسية وهي الطبيعة التغييرية لعالم الاجتماع. من ناحية أخرى، يرى كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones، أن للنظام العالمي الحديث سمات التي يمكن أن تفسر في مفاهيم المكان والزمان. بحيث أنه بالإضافة إلى تصنيف القلب-المحيط، المطروح من قبل لينين والمطور من قبل المنظرين لنظرية التبعية، أضاف ولرستاين منطقة اقتصادية أخرى في وصفه للاقتصاد العالمي، وهي منطقة شبه المحيط التي تقوم بدور الوسيط داخل النظام العالمي، لها سمات معينة ومميزة عن منطقة القلب ولها أخرى من خاصية المحيط. فمثلا، بالرغم من أن منطقة شبه المحيط تحتوي على مصالح القلب الاقتصادية، إلا أن لها قاعدتها الصناعية الأهلية الخاصة بها. وبسبب الطبيعة الهجينة، يلعب شبه المحيط أدوارا اقتصادية وسياسية مهمة داخل النظام العالمي الحديث؛ خاصة في توفير مصدر العمالة التي ترفع الضغوط على الأجور في دول القلب وتوفر منطقة جديدة لتلك الصناعات التي لا تستطيع أن تعمل بشكل مربح في القلب. كذلك يلعب شبه المحيط دورا حيويا في استقرار البنية السياسية للنظام العالمي.[1]

وفقا للمنظرين لنظرية النظام العالمي، المناطق الثلاثة للاقتصاد العالمي هي مرتبطة مع بعضها البعض في علاقة استغلالية بحيث تتدفق الثروة بعيد عن المحيط إلى المركز. وكنتيجة لذلك، تصبح مواقع المناطق مقسمة بشكل عميق: المناطق الغنية تزداد غنى، والمناطق الفقيرة تزداد فقرا. كما تشكل منطقة القلب ومنطقة شبه المحيط ومنطقة المحيط مجتمعة بعدا مكانيا للاقتصاد العالمي. لكن

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 20 7-08.

عندما تفسر هذه المناطق بشكل منفصل فإنها توفر صورة ثابتة للنظام العالمي. ومن أجل فهم ديناميكيات تفاعل النظام، ينبه كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones الأذهان إلى الأبعاد المؤقتة لوصف ولرستاين للاقتصاد العالمي، بحيث أن هناك تناغمات زمانية واتجاهات دنيوية وتناقضات وأزمة. لذلك، عندما تجمع مع الأبعاد المكانية، تحدد المسار التاريخي للنظام من منظور ولرستاين. يتعلق البعد الزمني الأول والمتمثل في التناغمات الدورية، بميل الاقتصاد الرأسمالي العالمي نحو التوسع ولاحقا التناقض، ونحو مزيد من الانتشار والازدهار ثم الأزمة الاقتصادية. ومهما تكن استجابة العمليات الخلفية لهذه الموجات من النمو والانحطاط، فإنه من المهم الإشارة إلى أن كل دورة لا ترجع النظام إلى النقطة التي انطلق منها.[1]

السمة الأخرى المهمة للنظام العالمي هي التناقضات، وهي أيضا منسجمة مع أفكار كارل ماركس الأولى. وتظهر هذه التناقضات بسبب الدوافع المفروضة من قبل بنيات النظام التي تضع مجموعة السلوك الأفضل للفواعل في الفترة القصيرة، وهو سلوك مختلف وحتى معارض، وتضع السلوك الأفضل لنفس الفواعل في الفترة الوسطى. تفسر هذه القيود بشكل أفضل وتفهم بواسطة دراسة ما رآه ولرستاين كأحد التناقضات الرئيسية في النظام الرأسمالي، والمتمثلة في أزمة انخفاض الاستهلاك. تنتج الأزمة من زيادة أرباح الرأسماليين إلى الحد الأعلى عبر تخفيض الأجور للعمال. لكن لتحقيق أرباحهم، يحتاج الرأسماليون إلى بيع المنتجات التي ينتجها عمالهم إلى المستهلكين الذين يريدون كذلك شراءها. وبذلك يرتفع التناقض من حقيقة أن العمال (المنتجين) هم كذلك مستهلكين محتملين، والأكثر من ذلك أن مستويات الأجور تنخفض من أجل

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., p. 208.

الربح إلى الحد الأعلى، يتبعها نقص في القوة الشرائية للعمال. لذلك يصبح الرأسماليون مع تكدس بضائعهم غير قادرين على بيعها ولا يكون لديهم طريق للربح. فبالرغم من أن المدى القصير لزيادة الربح يمكن أن يكون لصالح الرأسماليين، إلا أن على المدى الطويل يمكن أن يؤدي هذا إلى سقوط الأرباح بسبب أن المتحصلين على الأجور يصبحون أقل قدرة على شراء البضائع، وبالتالي تظهر أزمة انخفاض الاستهلاك. فنظرة ولرستاين هي أن النظام العالمي الحالي هو في أزمة، التي تستلزم إزالته وتعويضه بنظام آخر. وأن الفواعل داخل النظام العالمي لها حرية كبيرة في التفاعل، بحيث أن السلوك في خضم هذا التفاعل هو محدد بطبيعة بنيته. لكن عندما يدخل النظام الفترة الأخيرة – وهي فترة الأزمة- تفقد البنيات الكثير من قوتها ويصبح العمل الفردي أو الجماعي بدون معنى.[1]

في مستوى أكثر تطورا، جاء منظرون آخرون وحاولوا تطوير نظرية النظام العالمي التقليدية التي أقيمت على عمل إيمانويل ولرستاين. ومن هؤلاء المنظرين نجد كريستوفر شاس ديون Christipher Chase-Dunn، الذي ركز كثيرا على دور النظام ما بين الدول أكثر من ولرستاين. فهو يرى أن النمط الرأسمالي في الإنتاج له منطق فريد بحيث تلعب فيه العلاقات السياسية والعسكرية والاستغلال الاقتصادي الأدوار الرئيسية. فهو قد حاول تخطي الفجوة بين عمل ولرستاين وعمل الماركسيين الجدد بالتركيز كثير على الإنتاج في الاقتصاد العالمي وتطوره. من جهتهما، يرى كل من فرانك Frank وجيلز Gills أن نظرة ولرستاين للنظام الرأسمالي العالمي كظاهرة أوربية انتشرت عبر العالم، هو تشخيص غير دقيق. إذ يريان أن النظام العالمي الأوربي هو فرع من نظام عالمي قديم قام في الشرق الأوسط. كذلك لم تتفق جانت أبو ليجود Janet Abu-Lughod مع ولرستاين في تفسير ظهور النظام العالمي في القرن السادس عشر، إذ ترى أنه خلال القرون

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit. p. 209.

الوسطى، كانت أوربا منطقة محيط بالنسبة لمنطقة قلب الاقتصاد العالمي المتمركز في الشرق الأوسط. ولذلك يرى فرانك وجيلز أنه يمكن إرجاع جذور النظام العالمي إلى ما وراء فترة القرون الوسطى، وهذه في الحقيقة سمات يمكن تتبع آثارها.[1]

المفهوم الجديد الذي أتى به إيمانويل ولرستاين هو تقسيمه للنظام العالمي إلى ثلاثة مناطق وهي: منطقة القلب ومنطقة شبه المحيط ومنطقة المحيط. وتكوّن ثلاثتها النظام العالمي ككل. وبالرغم من طرح هذه التقسيمات المتباينة للنظام العالمي، إلا أنها كلها قائمة على أسس النظام الرأسمالي العالمي، الذي اختلف أنصار نظرية النظام العالمي على فترة نشأته، فمنهم من يرجعه إلى القرن السادس عشر، ومنهم من يرجعه قبل ذلك بكثير أين أن كانت تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة القلب وأوربا منطقة المحيط .

لكن بالرغم من الجوانب الإبداعية في نظرية النظام العالمي، إلا أن أنصارها لم يستطيعوا التخلص كلية من أفكار كارل ماركس، خاصة فيما يتعلق بالتناقض داخل النظام العالمي الرأسمالي كخاصية ديناميكية نحو الأزمات والتغيير. بل إن تحليل أزمة النظام العالمي هي وصفة مطابقة لتحليل كارل ماركس. وفي هذا السياق، يندرج الانتقاد الموجه لهذه النظرية وهو المبالغة في تناقضات النظام الرأسمالي وأزماته، التي طرحت بطريقة تنبئ بأنه آيل للسقوط. لكن الواقع أنه منذ إطلاق كارل ماركس توقعاته بشأنه قرب نهاية الرأسمالية في القرن التاسع عشر، لا يزال النظام الرأسمالي في تطور مستمر وأثبت جدارة بقائه بسبب خاصية المرونة الجوهرية فيه التي تؤدي إلى سهولة التعديل والمراجعة وإعادة التقييم.

---

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., p. 209 .

النظرية النقدية في تحليل العلاقات الدولية

سياق ظهور مدرسة فرانكفورت

أسس معهد العلوم الاجتماعية الذي طرح النظرية النقدية أو ما يسميه البعض 'بمدرسة فرانكفورت' في عام 1923، بعد أن قام فليكس فايل Felix Weil بإقناع أبيه بتمويل هذا المعهد. وبالرغم من الانتساب إلى جامعة فرانكفورت، إلا أن معهد العلوم الاجتماعية كان مستقلا كاملا تقريبا. فلم يكن مستقلا من حيث التمويل فحسب وإنما كانت له إمكانياته الخاصة البشرية والمادية ويشرف على شؤونه بشكل مستقل، وهذه الخاصية المهمة لم تحافظ على استقلالية المعهد فحسب، وإنما كذلك حافظت على استقلالية التوجه الفكري لأعضائه في أعمالهم.

وتحت أول مدير للمعهد وهو الماركسي الأسترالي كارل جرابيرغ Carl Grùmberg، أصبح معهد العلوم الاجتماعية أهم مركز للفكر الماركسي المعاصر. لكن بالرغم من أن جورج لوكاس Georg Lukàcs وكارل كورش Karl Korsch كانا من بين المساهمين في مجلة المعهد، فإن معظم أعضاء المعهد الماركسيين كانوا تقليديين ومتنوعين. وبعد تقاعد كارل جرابيرغ Carl Grùmbergفي عام1929،ومجيء مكانه ماكس هوركهايمرMax Horkheimer أصبح المعهد مركز التجديد والإبداع والتميز عن الفكر التقليدي، وهذا ما رافق مدرسة فرانكفورت بعد ذلك.[1]

ولد ماكس هوركهايمر Max Horkheimer في عام 1895، من عائلة يهودية ألمانية ثرية. قاوم ضغط عائلته على دخول العمل في النسيج، وأصر على مواصلة ميوله الأكاديمية. وقد كان اهتمامه الأول في علم النفس، لكنه

[1] علاء طاهر، مدرسة فرانكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.)، ص.

حول فيما بعد معظم طاقته إلى دراسة الفلسفة. كما أصبح كذلك أكثر انجذابا للماركسية، بالرغم من أن ارتباطه بها هو ذو طبيعة مختلفة عن الجيل المتقدم من المفكرين الماركسيين. شكّل معهد العلوم الاجتماعية تحت قيادة هوركهايمر طليعة الحركة الماركسية المنسحبة مع الميادين الأكاديمية. بالرغم من أن هذا التطور كان مؤقتا في الثلاثينيات من القرن العشرين، بسبب ظهور النازية في ألمانيا وتضييق الحزب النازي على أنصار المعهد، إلا أنه قد ترافق مع تغير مهم في جوهر النظرية الماركسية. بالنسبة للجيل المتقدم من المنظرين النشطين، كان الاقتصاد السياسي للمجتمع المعاصر هو الموضوع الرئيسي في التحليل للنظرية النقدية. أما بالنسبة لمعهد ماكس هوركهايمر وكذلك بالنسبة للأجيال اللاحقة من الماركسيين الغربيين، فإن جوهر النشاط النظري كان مركزا تقريبا حول الثقافة وظاهرة البنية الفوقية والقضايا الفلسفية. فقد استخدم هوركهايمر القوة الممنوحة له من قبل المكانة المؤسسية للمعهد لجمع حوله جماعة بارزة من المفكرين الصغار المتخصصين في مختلف الميادين، من هؤلاء فردريك بولوك Fridrich Pollock وهربت ماركيوز Herbert Marcuse وليو لوفنتال Leo Lowenthal وإريك فروم Erich Fromm ولاحقا تيودور أدرنو Theodor Adorno، الذين كلهم شكلوا نواة معهد العلوم الاجتماعية أو ما أصبح يسمى بمدرسة فرانكفورت أو المدرسة النقدية. وحول هذه النواة العلمية كانت هناك جماعة واسعة من الباحثين العاملين داخل المعهد أو المتعاونين معه، منهم أوتو كيرشهيمر Otto Kirchheimer وفرونز نومانFranz Neumann.[1]

الملاحظة العامة حول رواد مدرسة فرانكفورت أنهم كلهم منحدرون من أسر غنية، وبالرغم من راديكاليتهم واعتنقاهم للمثل المساواتية، إلا أنهم حافظوا

[1] إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماز، تر. محمد حسين غلوم، مر. محمد عصفور (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص. 303.

على نمط حياتهم البرجوازي. ومن الباحثين الذين وجهوا اتهاما لرواد النظرية النقدية الأوائل هو الماركسي المجري جورج لوكاس George Lukàcs، بحيث كتب أن رواد مدرسة فرانكفورت يقيمون في "فندق أبيس الكبير Grand Hotel Abyss" أين يعيشون بوحشية وتحيطهم الوجبات الغذائية الراقية ومظاهر التسلية المختلفة.[1]

التقليدية والنظرية النقدية

يرى ريشارد واين جونز Richard Wyn Jones أن نشر هوركهايمر لكتاب "التقليدية والنظرية النقدية Traditional and Critical Theory" كان خطوة مهمة في تطور فكر مدرسة فرانكفورت، على اعتبار أنه لأول مرة يتم تبني "النظرية النقدية" من قبل أحد أعضاء المعهد. فالمشروع الفكري الذي حاول هوركاهايمر تطويره في معهد العلوم الاجتماعية قد عرف من قبل بـ"المادية المتبادلة الصرامة". بالرغم من أن البعض ينظر إلى إعادة التسمية بأنها مجرد ممارسة تجميل متخذة بواسطة توق مباشر حذر لإخفاء جذور معهده الماركسية، من خلال تبني عنوان مبهم لعمله، إلا أن عددا من أعضاء معهد العلوم الاجتماعية كانوا متصلبين لمؤرخيهم المتأخرين، في أن الوصف الجديد للمادية هو تطور فكري مهم للمعنى الحقيقي. ووفقا لأعضاء المعهد، إنه يرمز لزيادة الوعي الذاتي بطبيعة المشروع المباشر من قبلهم. ولذلك كان أدرنو يرى أنه لم تكن صياغة هوركاهايمر للنظرية النقدية محاولة لجعل المادية مقبولة، وإنما ليعيدها إلى الوعي الذاتي النظري. فأهمية الدلالة الرمزية لموقف إعادة التجربة الأولى هو لتوفير شرح نظمي لموقف التحول النظري لمعهد العلوم الاجتماعية.[2]

---

[1] Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm; accessed 22/08/2004.

[2] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

النظرية في سياق التحليل

حاول هوركهايمر الإجابة على سؤال "ما هي 'النظرية'؟" وللإجابة على هذا التساؤل، بدأ هوركهايمر بتحديد الفهم التقليدي المهيمن للمصطلح؛ وبالتالي كان تحديده لنموذج عام ومثالي للنظرية العلمية. إذ أن النظرية العلمية بالنسبة لمعظم الباحثين هي المجموع الكلي للمقترحات الموجودة والمرتبطة ببعضها البعض بحيث أن هناك قلة منها أساسية والباقي مشتق منها. فوجود العدد الأصغر من المبادئ الأولية بالمقارنة مع المبادئ المشتقة يشير إلى النظرية الأكثر اكتمالا. تتوقف المصداقية الحقيقية للنظرية على الاقتراحات المشتقة والمتناغمة مع الحقائق الواقعية. فإذا ما التجربة والنظرية عارضتا بعضهما البعض، فإن واحدة من الاثنين يجب أن يعاد اختبارها. ويرى واين جونز أن هوركهايمر غير معني بمصادر الافتراضات المتعلقة بالتحيز في الاستنتاج والاستقراء والعقلانية والظاهراتية، وإنما يريد التأكيد على كيفية إدراك الفهم التقليدي النظري للعلاقة بين الفكر والواقع، بين الموضوع والهدف. ومن ثمّ، الهدف الرئيسي لهوركهايمر هو بيان أن هذا الفهم للنظرية، قد طوّر ابتداء في العلوم الطبيعية، ثم طبّق في معظم محاولات فهم عالم الاجتماع. وأصبح فهم النظرية المطوّر بواسطة العلوم الطبيعية ذي خاصية كلية بحيث عمم على جميع حقول المعرفة الاجتماعية واعتنق من قبل المدارس الفكرية المختلفة داخل هذه الحقول، برغم من أن هذه المدارس على الأقل ظاهريا تختلف حول القضايا النظرية الجوهرية. كما وضح هوركاهايمر نظريته بواسطة الرجوع إلى مثال من علم الاجتماع. فقد بيّن أنه بالرغم من الاختلافات الشديدة بين التقليدية التجريبية لسبنسر في "عالم الأنجلوسكسون Anglo-Saxon World" والتجريدية التقليدية الألمانية لفردناند تونيز Ferdinand Tonnies وإميل دوركايم Emile Durkheim

وماكس فيبر Max Weber، إلا أنهم يشتركون في نفس الفهم النظري للظواهر الاجتماعية.[1]

وفي مستوى أكثر تطورا، يرى جونز أن نقد هوركهايمر هو أكثر وضوحا في السياق الحاضر بسبب تطبيقه على أحد النقاشات النظرية الرئيسية في العلاقات الدولية الأميركية المعاصرة. وحاول أن يعقد مقارنة بين مفهوم ولتز للنظرية ومفهوم هوركهايمر. فكلاهما حاول بناء النظرية على نفس نموذج العلم الطبيعي؛ وكلاهما نظر إلى النظرية كمجموعة من الاقتراحات المنطقية المتماسكة المفسرة لظاهرة تجريبية معينة، كعملية طبيعية أو حدث تاريخي. ومع ذلك هناك نقاط اختلاف بينهما حول تواصل طرق جمع المعلومات. كلاهما له نفس المواقف المعرفية حول طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع، الموضوع والهدف؛ وكلاهما يختلفان حول موضوع النظرية التقليدية. إذ يختلف تقييم هوركاهايمر للنظرية التقليدية بشكل دقيق. فمن ناحية كان واعيا جدا بالجديد من الإنجازات لتلك التخصصات التي بنيت على أسس المنهجية التجريبية، لكن من ناحية أخرى، كان يعتقد أن النمط الواقعي والمعرفة الأداتية المتولدان من النظرية التقليدية يكونان ضروريان في التطور الاجتماعي، في الحاضر والمستقبل. وكان متحمسا لطريقة مفهوم النظرية الثابت، برغم من أنه مبني على طبيعة المعرفة أو مبررا بطريقة تاريخية أخرى، ولذلك أصبح مفهوم النظرية يصنف في الفئة المادية الإيديولوجية. في نظره، هذه النظريات التقليدية المادية هي معمية عن الطرق التي عن طريقها أنتجت نظرياتها، وعن الدور الاجتماعي لعملها، ومعمية عن نفسها؛ بحيث أحصى هوركهايمر قائمة من الأوهام في النظريات التقليدية التي ظهرت من جراء الضعف في المرونة.[2]

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.
[2] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

تتخيل النظريات التقليدية –من وجهة النظر النقدية– أنها تعمل في عزلة عن الضغوط الاجتماعية وأن تنظيرها –برغم من إمكانية أن يكون له تطبيقات اجتماعية– هو مدفوع بواسطة المنطق الملازم للبحث نفسه، ويعزز هذا المنطق بواسطة أدوات البحث نفسها والمنهجية المطبقة، حتى ولو كانت منضجة بواسطة بعض الرؤى والحدس من قبل الباحث. وبناءً على ذلك، سوف يدحض المنظرون التقليديون أي اقتراح ينفي ارتباط عملهم بأسس المنهجية العلمية. وهذا هو بالضبط الاتهام الكامن وراء مدخل هوركهايمر، الذي يرى أنه ليس معني فقط بالقرارات حول ماذا ندرس وإنما كذلك الطريقة التي تكون فيها النتائج المفسرة متعلقة بالعملية الاجتماعية بدلا من العملية العلمية الخالصة. فالنقطة السابقة يمكن أن تكون متاحة أكثر بواسطة النظريات التقليدية المعقدة المفترضة للطرق التي تكون الحكومات ووكالاتها أهدافا لمصادر البحث في مجالات رئيسية معينة التي يميل الباحثون إلى التجمع فيها. لكن النقطة الأخيرة هي مثيرة للخلاف بشكل عميق. فقد أوضح هوركهايمر رأيه بالرجوع إلى التغييرات النظرية الراديكالية، أو إلى ما أصبح اليوم معلوم الاستخدام في مفاهيم توماس كيوهان Thomas Kuhn "تغيرات النموذج Paradigm shifts". وبعيدا عن وجود استقلال وانفصال النظرية عن الذاتية للباحثين، فإن المنظرين التقليديين معنيون بجزء من اعتبارات المجتمع الموجودين فيه والذي يمارس عليهم ضغوطا بشكل عام.

من ناحية أخرى، يرى واين جونز أن الوكالات لا تستطيع أن تتجنب تأثير البنى المحيطة لها، ولا يجب أن يعتقد الواحد أن التأثير هو طريقة واحدة وبسيطة. فالعلاقة الداخلية بين المجتمع والعلماء (المنظرين) التي يفترضها هوركهايمر هي جوهرية ومعقدة. فمن ناحية، بالرغم من أن هوركهايمر يرى أن المنظرين يشكلون ويتأثرون على نحو حاسم بالمجتمع، فإنه كذلك يرى أنهم

يمثلون حركات حاسمة في العملية الاجتماعية للإنتاج داخل المجتمع. وأيضا برغم من أن هذه المجالات تبدو ككم فيزيائي، أو في الواقع يمكن أن تبدو نظرية العلاقات الدولية تفعل القليل أو لا تفعل أي شيء مع عمليات إنتاج وتصنيع معينة، إلا أنها في الحقيقة أجزاء مهمة في الآلية الاجتماعية التي تظهر بقاء علاقات الإنتاج. ولذلك مهما تكن حجج المنظرين التقليديين حول تجرد وموضوعية بحثهم، فإن هوركهايمر مقتنع بأن نظرياتهم تلعب دورا حيويا في الإنتاج وإعادة إنتاج البنى المسيطرة ولا تسير عكس ما هو موجود، بمعنى أنها تعمل باتجاه ترسيم الوضع القائم.[1]

لكن هل يمكن للنظريات التقليدية أن تلعب دورا في الإنتاج وإعادة إنتاج الوضع القائم حقيقة؟ الروابط في بعض الحالات هي واضحة، إذ وجد واين جونز أن هناك نقطتان برزتا من مناقشة ماكس هوركهايمر: الأولى، أنه يمكن أن تكون الروابط بين النظرية والتطبيق لا تتضح بسرعة، لكن يمكن أن تبقى موجودة، سواء في الشكل المباشر أو عبر الزمن. النقطة الثانية هي أن النظريات التقليدية في كل المجالات لها تأثير وامتياز خاص في فهم ما تتضمنه المعرفة, وهذا الشكل من المعرفة يستلزم فصلا راديكاليا بين الموضوع والهدف وهو أساسا مهتم بالتحكم وتفسير رسالة المنظر.[2]

ما يعيبه هوركهايمر على التقليديين من وجهة نظره، يقع هو فيه. إذ يطالب بالتجرد والوضوح وإنتاج نظرية عملية، لكن أفكاره في كثير من الأحيان غير مفهومة وصعبة الفهم على الطلبة والباحثين المتخصصين في حقل نظرية العلاقات الدولية. وذلك بسبب استخدامه لمصطلحات ومفردات لها مدلولات من

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

[2] Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm; accessed 22/08/2004.

الصعب إسقاطها على واقع العلاقات الدولية. وفي بعض الأحيان الكثير من تحليل النقديين وهوركهايمر في مقدمتهم هي من قبيل الترف الفكري. لذلك نجد أن هناك قلة ممن يهتم بأفكارهم في حقل نظرية العلاقات الدولية. بل إن الواقع النظري الذي ينتقده هوركهايمر في الحقل هو السائد والمسيطر، وسيطرته في انتشار مستمر بسبب كثرة المعتنقين لهذه النماذج النظرية التي ينتقدها. لكن في هذا العمل، لا تعنينا هذه الاعتبارات كثيرا، وإنما المهم أن النظرية النقدية: الكلاسيكية والجديدة هي أحد المكونات الرئيسية لحقل نظرية العلاقات الدولية، من حيث المضمون النظري ومن حيث منهج البحث.

التحرير: أداة فهم التحول

يرى واين جونز أن المرجع الأخير في تحليل هوركهايمر للتحرير Emancipation هو الوجود الفردي للإنسان، بمعنى إعطاء الأولوية للفرد على البنى الاجتماعية الأخرى (كالدولة مثلا). فهو يرى أن حقيقة التحرر هو تحرير وجود الفرد الإنساني من المعاناة وتعزيز سعادته. وفي هذا السياق، انتقد هوركهايمر ميل المنظرين التقليديين نحو الاهتمام بالإنسان كشيء بدلا من أنه وجود إنساني مفعم بالحيوية. وبناءً على ذلك، تهتم النظرية النقدية بكل من الوجود الجسدي المادي وتجارب الوجود الإنساني. ووفقا لذلك، تحرير طبقة معينة أو جماعة هو ليس هدف في حد ذاته ولكن وسيلة نحو الهدف. هذا الهدف هو جعل المجتمع تحت سيطرة عناصره، المحددة في الوجود الإنساني الذي يعيش فيه.[1]

لكن يتساءل واين جونز عن معنى مفهوم العملية الاجتماعية الواقعية والممكنة، ومعنى مفهوم العلاقات الاجتماعية؟ وفي هذا السياق، يرى أنه بدون شك أن القوة الرئيسية لأفكار هوركهايمر هي خاصية التصميم الماركسي. فقد

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

حدد التحرير في زيادة السيطرة على الطبيعة. فالوجود الإنساني هو حر عندما يكون الناس أقل تبعية لتقلبات الطبيعة. والشكل الأمثل لوجود الحياة الكريمة هو وجود قوى الإنتاج. لكن المشكلة أن وجودها مبدد بسبب الطريقة التي ينتفعون بها من فائدة رأس المال بدل من الإنسانية. فهذه النظرة هي واضحة في الاقتباس التالي من كتاب "التقليدية والنظرية النقدية" لهوركهايمر. ففكرة التنظيم المعقول للمجتمع التي تقضي بأنها ستشبع حاجات الجماعة ككل هي متأصلة في العمل الإنساني لكنها ليست مدركة بطريقة صحيحة من قبل الأفراد أو من قبل العقل الجمعي. وفي هذا السياق، نجد أن البطالة والأزمات الاقتصادية والعسكرتارية والأنظمة الإرهابية ليست ناشئة مثلا من محدودية الإمكانيات التكنولوجية كما هي الحالة في الفترات السابقة، وإنما هي ناشئة من ظروف الإنتاج التي هي غير ملائمة لزماننا. وطالما أن قوى الإنتاج هي مستخدمة داخل الإطار الرأسمالي، فإن احتمال تحريرها سيبقى غير منجز. من ناحية أخرى، يرى هوركهايمر، أن نموذج المجتمع المفضل الذي يجب أن يسود نظامه، يقوم على شكل التخطيط الاشتراكي، بالرغم من أن هناك عددا من الملاحظين من يقترح أن لأعضاء مدرسة فرانكفورت بعضا من الضبابية حول الأسلوب السوفياتي في التخطيط. وتعديل هوركهايمر يكمن في طرحه إمكانية تطوير "المجتمع العقلاني" و"النوع الصحيح للمجتمع" و"التنظيم وفقا لقرار الخطة الكاملة" والمضمنة بواسطة "الوعي الذاتي للجنس البشري". وبذلك يكون الإنتاج الاجتماعي والعقل والتحرر الإنساني، عناصر متضافرة وتوفر نقطة استشراف للنقد التاريخي.[1]

النقطة الأكثر إشراقا في تفكير النقديين هي التحرر، واتخاذ من الإنسان المرجع النهائي في التحليل وأولويته على البنيات الاجتماعية الأخرى، بمعنى

---

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

تمجيد الجماعة الإنسانية والعلاقات الإنسانية العالمية على الدولة والعلاقات الدولية. وبالرغم من الجوانب الطوبوية في مثل هذا الطرح، إلا أن ما يؤخذ على هوركهايمر، هو تأكيده على ملاءمة النموذج الاشتراكي في العلاقات الاجتماعية، والذي أثبت فشله في الموازنة بين أهمية الفرد وحريته ودور الدولة. بل إن التطبيق الاشتراكي في القرن العشرين جعل من الدولة هي المرجع النهائي ولم يتوانى في التحالف مع الرأسمالية في العلاقات الدولية والانخراط في مؤسساتها الدولية كالأمم المتحدة ووكالاتها الاقتصادية والاجتماعية.

التحرير: إعادة مفهمة التطبيق

يرى ريشارد واين جونز أن العلاقة بين النظرية والتطبيق هي الاهتمام المركزي للمنظرين النقديين. من الناحية الإبستمولوجية، إنه التوجه نحو بناء الصورة التطبيقية لمفهوم التحرر والذهاب به بعيدا عن التجريد النظري العقيم بما يعطي النظرية النقدية التقليدية تميزها. المهم بالنسبة لكل المنظرين النقديين من هوركهايمر Horkheimer إلى هابرماز Habermas، هو كيف يمكن تغيير العالم؟ على اعتبار أن الدور المطروح على المنظرين النقديين هو إثبات الحقيقة وبلورة الرؤية النقدية بين الاتجاهات الفكرية الأخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية. وهنا ينظر المنظرون النقديون لأنفسهم كحاملين للحقيقة في مواجهة العالم. فقد أعلنت النظرية النقدية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين الاعتقاد بإمكانيات وجود عالم أفضل –المتمثل في إمكانية انتصار الإنسانية على اللاإنسانية، وانتصار الحضارة على البربرية– برغم من وجود الأدلة الإمبريقية على عدم التسامح والبغض والمعاناة، إلا أن هذا قد أصبح هدفا في حد ذاته للنقدية. فقد نظر أدرنو Adorno للنظرية النقدية كرسالة في قنينة ترسل فوق مياه التاريخ مع وجود أمل –لكن بالطبع ليس مضمونا– أن تلتقط في

بعض فترات المستقبل من قبل الأشخاص غير المعروفين ويقرأونها. وحتى إذا حدث هذا، فلم يتوقع أدرنو من نظريته التأثير في الواقع، وإنما كان أمله ليس أن يؤثر في العالم، ولكن في يوم ما، في مكان ما، سيقرأ أحدهم ما كتبه بشكل دقيق كما كتب. كذلك من وجهة نظر جونز، لهابرماز قوة إقناعية في الحوار والمحاججة، وعمل على تفسير العلاقة بين النظرية والتطبيق، خصوصا أنه قدم تفسيرا مناسبا للدور الذي يمكن أن يلعبه المفكرون في شرعنة النظام السائد ومفهمة وتوضيح الإمكانيات البديلة، بالإضافة إلى أن تفسيره للسياسة هو جد متماسك. وكنتيجة لذلك، يبدو أن هابرماز قد فهم الطريقة التي تدور بها السياسة حول التفاعل البيني بين المصالح والأفكار.[1]

فإذا هذا التحليل حول مفهمة النظرية والتطبيق المترابط في عمل المنظرين النقديين هو صحيح، عندئذ يكون من الواضح أن هذا الجانب من عملهم يمكن أن تكون له صلة قليلة بأنصار الدراسات الأمنية النقدية. وأن هؤلاء الأنصار قد واجهوا قضية طبيعة العلاقة بين النظرية النقدية والسياسة التحررية بطريقة معينة في العلاقات الدولية. ومازال توفير الأمن القومي مبررا أوليا لسيادة الدولة، وكنتيجة لذلك تبقى الدولة حريصة على الاحتفاظ به. وبالتالي أي محاولة لخلق خطاب بديل في المجال الأمني -وعلى وجه الخصوص أي محاولة لطرح إشكالية دور الدولة كموفّر للأمن- يحتمل أن تقاوم بشكل كبير من قبل الواقعيين على وجه التحديد. كانت هذه المقاومة بشكل واضح في المملكة المتحدة في بداية الثمانينيات من القرن العشرين عندما حددت جهود الدولة في معركة حركة السلم وتهميش مؤيديها في الحقل الأكاديمي. وهنا تظهر مشكلتان من مضمون الخطاب الأمني التقليدي والنزعة المركزة على الدولة. الأولى، كما طرح

---

[1] توم بوتومور، مدرسة فرانكفورت، تر. سعد هجرس (ليبيا، طرابلس: دار أوربا، 1998)، ص ص. 43-125.

سيمون دالبي Simon Dalby، الأمن كما هو مدرك في النظرية التقليدية هو نزعة محافظة من الناحية السياسية والجوهرية لأنها على وجه التدقيق تؤكد على دوام تحكم الدولة والتنبؤية حول المستقبل. وهذا يعني أن أي تفسير بديل الذي يظهر في تخصص نظرية العلاقات الدولية يجب أن يتحدى معايير التخصص في معناها الشائع وبطريقة أكثر عمقا. وكما بيّن كارول كوهين Carol Cohn، حتى لغة الدراسات الأمنية التقليدية تعمل ضد أي محاولة لعرض تفسيرات بديلة للواقع أو إمكانيات بديلة للمستقبل.

من جهة أخرى، الأصوات من وراء حدود تخصص نظرية العلاقات الدولية هي مثبطة بسبب أنها تضعف الشرعية الأساسية المطلوبة في الثقافة المعاصرة للخبراء. وقد تم التأكيد على هذه النقطة بواسطة التأثير غير المتجانس لعدد من التحولات حول الاعتزال الجاري من قبل أولئك الذين كانوا يكتبون في الحقل الأمني. ومن بين الباحثين الإستراتيجيين المعترف بهم في القيام بتأثير في الثمانينيات من القرن العشرين هم كارفر Carver وباندي وزملاؤه .Bundy et al وماك نامارا McNamara. وعندما يعلن هؤلاء الأشخاص الذين كان لهم دور في تطوير ونشر وتبرير الأسلحة النووية بشكل جوهري، بأنفسهم أنهم غير راضين بفعاليتهم أو أخلاقيتهم، فإن هذه التصريحات تعطي وزنا أكبر لمحاجات معارضيهم من أنصار النظرية النقدية. كما يرى واين جونز أن الطبيعة المحافظة للخطاب الأمني التقليدي قد تعززت بواسطة عمل العديد من المفكرين في الحقل الأمني عن طريق الانضمام إلى المؤسسات الأمنية في العديد من الدول. وقد امتدت هذه الروابط بين المفكرين والقطاع الأمني لكل من الحكومات والاقتصاد وأصبحت لها مصداقية في إيجاد ما سمي بـــ "المركب الأكاديمي-الصناعي-العسكري".[1]

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

التطبيقات النقدية في السياسة العالمية

انتقد ريشارد واين جونز أعمال المتخصصين في العلاقات الدولية ككل بأنها لا تعكس بشكل ملحوظ التطبيق السياسي، لأنها لم تتضمن مجالات القضية التي هي أكثر أهمية، أو لأنها لم تركز على الموضوعات المركزية. مع اعترافه بأن مثل هذه الأعمال غير معنية بالموضوعات الكلاسيكية في الحقل. ويرى أن اعتبارات وجود رابطة بين النظرية والتطبيق في حقل العلاقات الدولية هي مميزة بواسطة النوعية أو الكمية. وحتى المسح السريع للتاريخ القصير نسبيا للتخصص يظهر بأن عددا من الاتجاهات المختلفة جدا في العلاقة بين النظرية والتطبيق قد تم تبنيها من قبل المقاربات المختلفة التي عالجت الموضوع. إذ خلال السنوات الرائدة من العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، عكس التخصص الفتي جذوره في النزعة التدويلية الليبرالية وفعالية السلم بواسطة الاهتمام بإظهار التطبيق السياسي. في هذا السياق، يرى واين جونز أن الرابطة بين النظرية والتطبيق هي رابطة حتمية. فبعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للجاذبية المركزية لتخصص العلاقات الدولية في أوربا والولايات المتحدة، تبنت الواقعية المتعصبة المسيطرة على حقل نظرية العلاقات الدولية تدريجيا المقاربة الإيجابية بشكل ظاهر في موضوع محاولة فك الارتباط بين النظرية والتطبيق بواسطة ادعاء التمييز الصارم بين مسائل الحقيقة والقيمة. بحيث تنظر النظرية التقليدية لمسائل الحقيقة بأنها ملائمة لطبيعة الواقع السياسي والمنظور لها كموضوع ذي مصداقية في المعرفة العلمية. كذلك تدعي المعرفة المستنبطة عبر مثل هذه الدراسة أنها حيادية إزاء القيمة، وهذا يعني أنها تتضمن نظرة عالمية ضمنية، أو توصيفات عامة للسياسة. لكنه يرى أن وصف السياسة هو دائما منتظم مع عالم القيم وبالتالي ينظر إليه أنه يقع وراء النظرة الخالصة لنظرية المجتمع الموضوعية. فبالرغم من أن المنظرين يمكن أن يكون لهم آراؤهم

الخاصة التي تنظر بشكل صحيح أو غير صحيح للتطبيق السياسي، فإن الأشكال المسيطرة للواقعية –الآن الواقعية الجديدة– تميل إلى إهمال هذه الآراء باعتبارها انعكاسات للرأي الذاتي الشخصي التي يمكن أن تكون معلومة جيدا من الناحية النظرية لكنها غير جوهرية بالنسبة للنشاط النظري نفسه.[1]

فيما يتعلق بوحدة التحرير في تحليل الرابطة بين النظرية والتطبيق في السياسة الدولية، يرى ريشارد واين جونز أنه بسبب أن التطبيق السياسي التحرري هو مركزي في ادعاءات النظرية النقدية، فإنه يمكن توقع أن دراسة أنصار النظرية النقدية للعلاقات الدولية سوف تكون انعكاسا للعلاقة بين النظرية والتطبيق. فتفكيرهم حول هذه القضية لا يبدو أنها متقدمة أكثر من الإعلانات المبالغة في نية التحرر. كما ليس هناك اعتبارات منظمة حول طريقة مساعدة النظرية النقدية الدولية في توليد أو تأييد أو تدعيم السياسة التحررية وراء غرفة الملتقى أو وراء فندق المؤتمر الذي تجري فيه المناقشات النقدية. وفي هذا السياق، حدد روبرت كوكس Robert Cox مهمة المنظرين النقديين في توفير موجّه للفعل الإستراتيجي في تفعيل وتطبيق النظام البديل عن النظام الدولي القائم. فبالرغم من أنه كذلك ذهب إلى تحديد العملاء المحتملين في تغيير وتلخيص طبيعة وبنية بعض الأنظمة البديلة، إلا أنه لم يشر بشكل واضح من هم الذين ينظر لهم كموجهين للنظرية النقدية وبالتالي كيف تأمل النظرية في أن تصبح جزءا من العملية السياسية. أيضا رأى أندرو لينكلاتر Andrew Linklater أن النظرية النقدية في العلاقات الدولية يجب أن تنظر لمهمة المشروع السياسي في أنها تمديد لدور الجماعة وراء الدولة الأمة كإشكالية مهمة لها. لكنه –من وجهة نظر جونز– لم يحلل دور النظرية بشكل كافي في تحقيق هذا المشروع السياسي. إلا أن فكرته الأساسية هي الاقتراح بأن دور النظرية

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

النقدية هو ليس لتقديم التعليمات حول كيف يتم العمل، ولكن تحديد الإمكانيات غير المحققة. لكن مع ذلك يتساءل جونز: من هم الفواعل؟ هل هم السياسيون المتنورون المستمعون؟ أو طبقات اجتماعية معينة؟ أو حركات اجتماعية معينة؟ أو جماعات معينة مفترضة؟ في ضوء هذا الاهتمام الأولي للينكلاتر بالتحرير، فإنه يمكن توقع مزيدا من التوجيه لمن يمكن أن يقوم بالتحرير وكيف يمكن للنظرية النقدية أن تلامس بشكل وثيق عملية التحرير. كذلك هناك تنوير قليل يمكن أن يلتقط من المساهمة المهمة لمارك هوفمان Mark Hoffman. فهو يرى أن النظرية النقدية الدولية لا تبحث ببساطة في إعادة إنتاج المجتمع عبر الوصف، ولكن تبحث في فهم المجتمع وتغييره. إنها تهدف إلى كل من الوصف والبناء، وكذلك تهدف إلى كل من الفعل الفكري والاجتماعي. إنه ليس مجرد تعبير عن الوقائع الملموسة للوضع التاريخي، ولكن كذلك قوة من أجل التغيير ضمن هذه الشروط.

لكن انتقاد جونز لهوفمان هو أنه لم يقدم اقتراحا يبيّن كيفية عمل هذه القوة من أجل التغيير، وكيف يجب أن تكون عملياتية وما هو الدور الملموس للتنظير النقدي الذي يمكن أن يلعب في تغيير المجتمع؟ لذلك، بالرغم من انتقاد أنصار النظرية النقدية لدور المقاربات التقليدية في دراسة عالم السياسة وفي إعادة إنتاج النظام العالمي المعاصر، إلا أن تفسيرها للعلاقة بين عملها والتطبيق السياسي التحرري هو غير مقنع. فبافتراض تركيز ادعاءات النظرية النقدية على التطبيق، فإنها تشكو من ضعف كبير. وبدون بعض التفسير الممكن للميكانيزمات من قبل الذين يأملون في المساعدة في إنجاز أهدافهم التحررية، فإن أنصار النظرية النقدية الدولية من الصعب أن يبرروا التأكيد على أنها تمثل المرحلة التالية في تطور النظرية النقدية الدولية. بمعنى آخر، بدون مزيد من المفهمة المقنعة لارتباط النظرية بالتطبيق، فإنه يمكن للواحد أن يرى أن النظرية

النقدية الدولية ليس لديها طريقة في إعادة تحرير بعض من إدعاءاتها المنهجية والإبستمولوجية وبالتالي هي مشروع يعاني من خلل مميت.

كما يؤكد جونز، أن توفير مثل هذا التفسير هو ضروري لكل المنظرين النقديين العاملين حول دراسة عالم السياسة، بما في ذلك بالطبع أولئك الذين انخرطوا في تطوير الدراسات الأمنية النقدية. لكنها مهمة طرحت مزيدا من الصعوبة، ليس فقط بواسطة التفسيرات غير المقنعة لترابط النظرية بالتطبيق المقدمة من قبل الرواد الأوائل لمدرسة فرانكفورت التقليدية، ولكن كذلك بواسطة عرض القضايا التي ظهرت عندما تم فتح مسألة النظرية والتطبيق. لذلك، من أجل تحديد أثر العلاقة بين النظرية والتطبيق يجب تحديد طبيعة الدور الاجتماعي للمفكرين والنشاط الفكري. إنه كذلك التساؤل عن الدور الذي يلعبه المفكرون في تشجيع وتعزيز التغيير الاجتماعي، وكذلك إظهار هذا الدور هو القضية الشائكة أمام الجمهور التي طرحها المفكرون النقديون في أفكارهم. بالنهاية أدى كل هذا إلى بلورة أحد القضايا المركزية المتكررة بانتظام في النظرية الاجتماعية وهي العلاقة بين العملاء والبنيات. فبالرغم من أن المناقشات الحديثة حول حوار العميل–البنية في العلاقات الدولية قد مال إلى التركيز على القضايا الأكثر عمقا لمستويات التحليل، إلا أن مناقشة الدور الاجتماعي للنظرية النقدية قد تمحور حول الاهتمام بإشكالية العلاقة بين العملاء والبنية على المستوى الجزئي للحياة الأكاديمية. بشكل بسيط تماما، كيف يعمل المنظرون النقديون داخل النظام الجامعي لمتابعة أهدافهم الأكاديمية والسياسية؟ وما مدى استقلالية العميل داخل بنيات عدائية في المعاهد الغربية؟ وهل يمكن ردم الهوة بين طبيعة اللغة الأكاديمية نفسها من جهة، وبين الدوافع المهنية

المختلفة من قبل متطلبات السيطرة والممارسات الإنتقائية للبحث وما شابه ذلك. ومن جهة أخرى الرغبة في جعل التنظير النقدي ذو صلة بالنضالات السياسية؟[1]

أجندة النقديين: الاستدراك على الماركسية

يعد تأثير النظرية النقدية في حقل نظرية العلاقات الدولية متأخرا مقارنة بحقول أخرى من المعرفة الاجتماعية مثل علم الجمال وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأخلاق. من الناحية الإبستمولوجية، يرى كل من ستيفن هوبدن Stephen Hobden وريشارد واين جونز Richard Wyn Jones أن النظرية النقدية قد استفادت من أطروحات وأفكار المفكر اليساري الإيطالي أنطونيو جرامشي في دراسة عالم السياسة. من ناحية أخرى، يريان أن لكل من الاتجاه الجرامشي والنظرية النقدية جذور في أوربا الغربية في العشرينيات من القرن العشرين، لكن خارج المظلة الماركسية التقليدية. وهذا التقارب والتداخل في الأفكار لا ينفي الاختلاف بينهما. بحيث أن المتأثرين بجرامشي يميلون إلى الاهتمام أكثر بالقضايا المرتبطة بحقل الاقتصاد السياسي الدولي أكثر من أنصار النظرية النقدية. من ناحية أخرى، أنصار النظرية النقدية ورطوا أنفسهم في مسائل تهتم بالمجتمع الدولي والأمن. وهنا تأتي مناكفة النقدية للواقعية والمنافسة على حقل نظرية العلاقات الدولية بقيادة عدد من المفكرين النقديين المحدثين من أمثال ريشارد واين جونز وأندرو لينكلاتر Andrew Linklater.[2]

في استدراكهم على الماركسيين، اهتم أنصار النظرية النقدية بمسائل ذات العلاقة بالثقافة البيروقراطية والقاعدة الاجتماعية وطبيعة النزعة الاستبدادية وبنية الأسرة ودراسة مفاهيم العقل والعقلانية ونظريات المعرفة. كما أبدع أنصار مدرسة فرانكفورت في توفير مصطلحات تحليلية لدور وسائل الإعلام،

---

[1] Richard Wyn Jones, Op. Cit.

[2] عمر مهيبل، من النسق إلى الذات: قراءات في الفكر الغربي المعاصر (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002)، ص ص. 105- 18.

وما سموه 'بالثقافة المصنعة Culture Industry'. بمعنى آخر، وبمفهوم الماركسية التقليدية، فإن تركيز النظرية النقدية هو على البنية الفوقية. كذلك شكك المنظرون النقديون فيما إذا البروليتاريا في المجتمع المعاصر تتضمن احتمال التحول التحرري بالطريقة التي اعتقدها ماركس. ونتيجة لظهور الثقافة الجماهيرية وزيادة النزعة البضائعية في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمعات الاستهلاكية المعاصرة، فإن المفكرين في مدرسة فرانكفورت رأوا أن عمل الطبقة قد استغرق من قبل النظام وأصبحت لا تمثل تهديدا له. كما تعتبر أكثر مساهمات أنصار النظرية النقدية أهمية، هي قدموها عبر الكشف عن معنى التحرر Emancipation. التحرر هو اهتمام رئيسي للمفكرين الماركسيين أيضا، لكن المعنى الذي أعطوه للمصطلح غالبا هو غير واضح وغامض بشكل عميق. يعني التحرر بشكل واضح أشياء مختلفة لأناس مختلفين. بالإضافة إلى ذلك، السجل التاريخي هو لسوء الحظ متخم بأمثلة السلوك البربري غير قابل لأن يدرج تحت اسم التحرر، مثل الإمبريالية والستالينية. أيضا أعطى المنظرون النقديون اهتماما كبيرا للإمكانيات الإنسانية والقدرات الموجودة في التحرر، وعلى هذا الأساس، ظهر جيلان من المنظرين النقديين.[1]

بالنسبة للجيل الأول من المنظرين النقديين، التحرر يفهم في إطار مصطلحات التوافق مع الطبيعة Reconciliation With Nature. هذه الصياغة هي متناقضة مع المقاربة الماركسية التقليدية التي ساوت التحرر بعملية السيادة الإنسانية على الطبيعة. فقد تحدث ماركس عن حركة الجذب من عصر الضرورة إلى عصر الحرية، الذي يعني جزئيا الحركة من الفترة التي يكون

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 214 - 15.

فيها الرجال والنساء مسيطر عليهم بواسطة العمليات الطبيعية، إلى المرحلة التي يتمتعون فيها بالسيادة. لكن يرى هوركاهايمر وأدرنو وماركيوز أن زيادة سيطرة الإنسانية على الطبيعة تكون بثمن باهظ، وذلك بسبب أن نوعية التفكير تتطلب إخضاع الطبيعة إلى سيطرة الوجود الإنساني بأي طريقة وبأي ثمن.[1]

ظهر الاتجاه الثاني من الفكر النقدي من خلال عمل الجيل المتأخر من المنظرين النقديين، وخاصة من خلال عمل يورجن هابرماز، مع تركيزه على مركزية الاتصال والحوار حول عملية التحرر. فعلى عكس الماركسيين التقليديين الذين حددوا إمكانية التحرر في القاعدة الاقتصادية للمجتمع –وهذا يعني عالم الإنتاج–، فإن هابرماز يرى أن الوعد بأفضل مجتمع يكمن في عالم الاتصال، بالإضافة إلى أن الموضوع المركزي هو أن التحرر يكمن في الديمقراطية الراديكالية. وهذا يعني أن النظام الذي يتمتع بأوسع مشاركة ممكنة، لا يشجع فقط على الديمقراطية بالمعنى الغربي، ولكن كذلك يساهم في تحديد حدود المشاركة التي تكون اجتماعية واقتصادية وثقافية. وهنا يمكن استنباط اهتمامات هابرماز بحقل نظرية العلاقات الدولية.

أما بالنسبة لأندرو لينكلاتر Andrw Linklater، فهو أحد المنظرين المميزين في العلاقات الدولية المعاصرة، وأهم الكتاب النقديين في حقل نظرية العلاقات الدولية. فقد استخدم بعض المبادئ الرئيسية والمفاهيم المطوّرة في عمل هابرماز ليصل إلى أن التحرر في عالم العلاقات الدولية، يجب أن يكون مفهوما في إطار مفاهيم التوسع والحدود الأخلاقية للجماعة السياسية. بمعنى آخر، قد ساوى التحرر بعملية فقدان سيادة الدولة لأهميتها الأخلاقية والمعنوية. على اعتبار أنه منذ تأسيس النظام الدولي الحالي –وحتى قبل 1648 والتوقيع

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 215 - 16.

على معاهدة وستفاليا- عملت حدود الدولة كحدود أخلاقية. فقد أعطت مدى واسعا لمعنى الواجب والالتزامات، أو على الأقل، فهمنا للواجب والإجبار هو متحول بشكل راديكالي. لذلك الهدف هو التوجه نحو الوضع الذي يشترك فيه المواطنون في نفس الواجبات والالتزامات نحو غير المواطنين كما يفعلون مع الموطنين التابعين لهم. وللوصول إلى مثل هذا الوضع بالطبع سوف يستلزم التحول بشكل كلي عن المؤسسات الحكومات الحالية إلى مؤسسات المجتمع العالمي، وهو التحول المهم بالنسبة للنظرية النقدية على مستوى العلاقات الدولية وبالتالي في مستوى التحليل.[1]

من ناحية أخرى، اهتم أنصار النقدية بمسألة التغيير في المجتمع. إذ يرى هوركهايمر أنه إذا أريد للنظريات أن تحقق التغيير، يجب ألا تطوّر بالطريقة التي يتم بها تطوير النظريات في العلوم الطبيعية، على خلفية صعوبة استقلالية علماء العلوم الاجتماعية مثل نظرائهم في العلوم الطبيعية في البحث والتطوير عن موضوعاتهم. ففي العلوم الاجتماعية، القوى الأكثر أهمية في التغيير هي القوى الاجتماعية وليس بعض الاستقلال المنطقي عن الأشياء محل التفسير كما تطرح النظرية التقليدية تحت عنوان الموضوعية؛ وهنا يميّز هوركهايمر بين النظرية التقليدية والنظرية النقدية من حيث المنطلقات المنهجية والنظرة للظواهر الاجتماعية. فمن جهة، تنظر النظرية التقليدية للعالم كمجموعة من الحقائق يمكن اكتشافها عبر استخدام العلم، القائم على الموضوعية وهي الخلفية التي طرحها أوغست كونت. لكن من جهة أخرى، مثل هذه الطريقة هي مرفوضة من قبل هوركاهايمر؛ بسبب أنه لا يمكن فصل الظواهر عن الإدراك الذي تجري فيه، بالإضافة إلى أن النظرية التقليدية تشجع على زيادة التلاعب بالحياة الإنسانية من

[1] Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, Op. Cit., pp. 214 - 16.

وجهة نظر هوركهايمر. إنها ترى عالم الاجتماع كمجال للتحكم والسيطرة مثل الطبيعة، ولذلك لا تميز إمكانيات التحرر الإنساني.

في مقابل أفكار النظرية التقليدية كما يتصورها النقديون، يطرح هوركهايمر تصورات النظرية النقدية التي لا ترى الحقائق بنفس الطريقة. إذ يعطي أنصار النظرية النقدية الأولوية للأطر الاجتماعية والتاريخية في إنتاج الحقائق، وهنا يضعون تمييزا منهجيا عميقا عن النظرية التقليدية، ويكون الهدف الأكبر للنقديين هو التحرر الإنساني. تستعين في ذلك بالنظرية المعيارية مع الدور الذي يلعب في الحوار السياسي. كما كان لعمل يروغين هابرماز Jurgen Habermas تأثيرا كبيرا في تعميق هذه الأفكار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بالإدعاء أن وضعية الخطاب المثالي، وبالتالي الأفراد سوف تظهر المناقشة الإتصالية المؤدية إلى الإجماع العقلاني في الحوار السياسي، مثل هذا الوضع سوف يؤدي إلى تطوير سياسة التحرر. وقد شخص يورجن هابرماز مثل هذا الوضع في الخطاب الأخلاقي.[1]

يبدأ معنى التحرر بالنسبة لأنصار النظرية النقدية الجديدة، من التحرر من سيطرة الحياة المادية على الحياة السياسية والثقافية. بمعنى إعطاء الأولوية للبنية الفوقية على البنية التحتية، على عكس ما يدعي الماركسيون، على اعتبار أن المكونات الثقافية سوف تساعد على التوافق مع الطبيعة لا السيطرة عليها. ومثل هذه الأفكار هي منسجمة مع أفكار النظرية النقدية التقليدية التي رفضت مظاهر التشيؤ في المجتمع الرأسمالي وكذلك الثقافة المصنعة والفن الممزق. لأن كل

[1] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 235 - 36.

هذه الأشياء لا تساعد على التحرر، وإنما تغرق الإنسان في مظاهر الاستهلاك والحياة المادية وبالتالي يفقد الإنسان خاصيته وقيمته الإنسانية.

من ناحية أخرى، يتم التحرر عبر التقليل من أهمية سيادة الدول التي تجعل من هذه الأخيرة المرجع النهائي، وعوضا عن ذلك إعطاء الأهمية للعلاقات الاجتماعية المتخطية لمعاني السيادة وتسوي بين جميع الأشخاص الذين يقطنون الأرض، وتجعل من الفرد المرجع النهائي. وهذا يعني التحول من العلاقات الدولية إلى العلاقات الإنسانية وإعطاء أهمية للعلاقات الاجتماعية العالمية. يقتضي مثل هذا التحليل الاستعاضة بوحدة المجتمع الإنساني العالمي عن المجتمع الدولي، وبالقوى الاجتماعية عن الدول. وعند هذا المستوى من التحليل، تتضح معالم التفكير النقدي حول حقل نظرية العلاقات الدولية من وجهة نظرهم. يدرس هذا الحقل نظام المجتمع العالمي، والعلاقات الإنسانية العالمية والقوى الاجتماعية كفواعل أساسية لهذه النظام. ومن ثم، فمستويات التحليل في النظرية النقدية هي المجتمع العالمي والعلاقات الإنسانية والتوافق مع الطبيعة. أما وحدات التحليل فهي القوى الاجتماعية والتحرر والتغيير كخاصية ملازمة للتحرر.

الاتجاه النسائي ودراسات النوع

التيارات النسائية

من الأطروحات الأكثر حداثة من كل الأفكار النظرية الأخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية، هي ما أصبح مشهورا باسم "النظرية النسائية Feminist Theory". على اعتبار أن الاتجاه النسائي في تحليل السياسة العالمية لم يصبح شائعا إلا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، على خلفية موقف الوعاء الانتخابي النسائي في الولايات المتحدة من سياسية رونالد ريغان في عام 1980. وفي هذا السياق صنّف ستيف سميث Steve Smith أربع تيارات رئيسية ضمن الاتجاه النسائي العام. أولى هذه التيارات هو الاتجاه النسائي الليبرالي، الذي طرح تساؤلا سمح بالتمايز النظري بعد ذلك، مفاده أين كان النساء من السياسة العالمية؟' بمعنى آخر، 'أين النساء' من كل ما يحدث في السياسة المحلية والدولية؟ يستشهد ستيف سميث ببعض الكتاب النسائيين مثل سينثيا أنلوCynthia Enloe، الذين بدأوا مناقشاتهم بقضية انخراط النساء في عالم السياسة، من خلال بحث سينثا لأدوار النساء المشغولة في عالم السياسة. فهي تعتبر أن المرأة كانت حاضرة في عالم السياسة بأوجه مختلفة، كالعمل في القواعد العسكرية، أو كزوجات للدبلوماسيين. لكن ما هو مهم بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه هو ترتيب النظرية الدولية التقليدية أنشطة المرأة في مستوى أقل أهمية من أعمال رجال الدولة. وكان رد الفعل الطبيعي لسينثا هو بيان الأهمية الشديدة لهذه الأنشطة النسائية في عمل الأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية، والقوة التي قدمتها للسياسة الدولية لتحافظ على عملها. من هذا المنطلق، يرى ستيف سميث أن أنصار الاتجاه النسائي الليبرالي يبحثون في الطرق التي استثنيت فيها النساء من السلطة ومن لعب القسم الكامل من النشاط السياسي، ووجود تقييد للأدوار المهمة بشكل حاسم في عمل النساء، والتي –في مقابل

ذلك- هي موضوعات غير مهمة للنظريات السياسة العالمية المبلورة بعيون رجالية. وعلى خلفية هذه النظرة، فإن هدف أنصار هذا الاتجاه هو أن يتساوى الرجال والنساء في نفس الحقوق والفرص المتاحة وتبوء المكانات في هرمية النظام الدولي.[1]

الاتجاه الثاني في تصنيف ستيف سميث للنظرية النسائية هو النزعة النسائية الاشتراكية/الماركسية Socialist/Marxism Feminism. من ظاهر التسمية، يبدو المضمون الإيديولوجي لهذا الاتجاه متميزا وواضحا وهو الإيديولوجية الماركسية، التي تؤكد على الدور الأولي للقوى المادية الاقتصادية في تحديد حياة النساء. بالنسبة للنزعة النسائية الماركسية، فإن سبب عدم المساواة مع النساء هو موجود في النظام الرأسمالي؛ وبالتالي إزالة الرأسمالية هو طريق ضروري من أجل تحقيق المعاملة المتساوية للنساء. كما تظهر النزعة الأنثروبولوجية في تفكير هؤلاء الكتاب، من خلال إرجاع مأساة المرأة إلى المجتمعات ما قبل الرأسمالية واستمرت في المجتمعات الاشتراكية مرورا بالمجتمعات الرأسمالية. وهنا يتميز هذه الاتجاه عن سابقه في التركيز على العنصر المادي في تحديد المعاملة غير المتساوية للنساء، والمسمى بالنظام الأبوي الذي يسيطر فيه الذكور على الإناث بحكم النظام الاجتماعي المسيطر. لكن بالرغم من هذا الامتداد الأنثروبولوجي، فإن أنصار الاتجاه النسائي الماركسي يرون في الرأسمالية، المضطهد الأول للمرأة، زائد النظام الأبوي الاجتماعي بالنسبة للاشتراكيين النسائيين. ويرجعون السبب في ذلك إلى عوامل بنيوية قام عليها النظام العالمي الرأسمالي والنظام الأبوي، أدت بالمرأة إلى

---

[1] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 231.

فقدانها الامتيازات في بنية الأدوار الاجتماعية والسياسية. إنه الحرمان البنيوي للنظام الرأسمالي العالمي.[1]

الاتجاه الثالث في النظرية النسائية –وفق تصنيف ستف ستيف– هو الذي يطلق على نفسه اسم "المذهب النسائي ما بعد الحداثة Post-Modernist Feminism". ارتباط هذا الاتجاه بفكرة ما بعد الحداثة يعني تلك الأفكار التي تنقض التراث الاجتماعي منذ عصر التنوير، والقائمة على فكرة إمكانية أو وجوب الفصل بين القيمة الاجتماعية والحقيقة العلمية. يركز هذا الاتجاه في المقام الأول اهتمامه على الهوية والنوع Gender، بمعنى التركيز على التمايز الجنسي بين الذكور والإناث. إذ القضية الرئيسية لأنصار ما بعد الحداثة النسائية هي نوع الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء التي تكونت أو بنيت بواسطة بنيات وعمليات عالم السياسة، وأنتجت نوعا معينا من التنظيم والتنميط السلوكي وكذا الترتيب الاجتماعي. وكان ميدان البحث العملي، عمل كل من الرجال والنساء في الجيوش، وطبيعة المشاركة لكل من الرجال والنساء في الحروب والقطاعات ذات العلاقة.

الفئة الأخيرة في تصنيف ستيف سميث هي ما سماه بـــ "وجهة نظر المذهب النسائي Standpoint Feminism". لهذه الفئة آراء أكثر راديكالية قائمة على فكرة أن العالم مسيطر عليه من قبل الرجال وحدهم بواسطة أفكارهم، مما أضحت الخبرات النساء مهملة، باستثناء تلك الخبرات التي تقارن فيها مع الرجال. وبناءً على ذلك، يدعون إلى نوع من التوازن وإعادة الصياغة التي تؤدي إلى تصوير السياسة الدولية بناءً على خبرة كل من النساء والرجال. ومن بين رواد هذا الاتجاه، نجد ساندرا هاردينج Sandra Harding، التي عملت

[1] Steve Smith, Op. Cit., p. 232.

على تطوير وجهة النظر النسائية. فهي ترى أنه مادامت المعرفة اليوم هي معرفة ذكورية، فإن النتيجة هي وجود فهم جزئي للعالم قائم على مكوّن واحد من المجتمع الإنساني. خاصة فيما يتعلق بالنظريات الرئيسية في عالم السياسة المتعلقة بالنزاع والأمن، على اعتبار أن أكثر منظريها من الذكور وليس من الإناث؛ تميل هذه الخاصية إلى تمجيد الحرب والقوة وتغفل عن الجوانب السلمية واللطيفة في العلاقات الدولية، إنها تصعّد من مشاعر الخوف والاستعداد للحرب. ومن بين أكثر المحاولات التي تعكس رد الفعل على السيطرة الرجولية على حقل نظرية العلاقات الدولية، قيام آن تيكنر J. Ann Tickner بإعادة صياغة المبادئ الستة المشهورة للواقعية السياسية التي جاء بها هانس مورغنتو Hans Morgenthau. في كل حالة منها، بيّنت تيكنر كيف أن القواعد التي تبدو موضوعية لمورغنتو، هي في حقيقة الأمر تعكس القيم الذكورية والتعريفات الواقعية، بدلا من نظيرتها الأنثوية. وبالتالي أعادت صياغة نفس القواعد لكن من منظور أو عدسات أنثوية.[1]

وفيما يلي المقارنة بين المنظور الرجولي والأنثوي حول المبادئ الستة للواقعية الكلاسيكية:

المبادئ الستة لمورغنتو	المبادئ الستة لتيكنر
1-السياسة، مثل المجتمع العام، تحكم بواسطة قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة الإنسانية التي لا تتغير. لذلك من الممكن تطوير نظرية عقلانية تعكس هذه القوانين الموضوعية.	1-يعتقد المنظور النسائي موضوعيا، أن عالم السياسة كما هو معرّف ثقافيا، هو مرتبط بالنزعة الذكورية. لذلك يفترض في القوانين الموضوعية للطبيعة الإنسانية أنها قائمة جزئيا على

[1] Steve Smith, Op. Cit, p. 233.

2-أحد النقاط البارزة في الواقعية السياسية هي مفهوم المصلحة المحدد في مفاهيم القوة التي تفرض النظام العقلاني داخل موضوع السياسة، ولذلك تجعل الفهم النظري للسياسة ممكنا. كما تؤكد الواقعية السياسية على عقلانية وموضوعية وعدم عاطفية السياسة.

3-تفترض الواقعية أن المصلحة المحددة في القوة هي فئة موضوعية التي لها مصداقية عالمية لكن ليست بمعنى أنها ثابتة في كل الحالات. فالقوة هي تحكّم إنسان في إنسان.

4-الواقعية السياسية هي واعية بالأهمية المعنوية للموقف السياسي. وكذلك واعية بالتوتر بين السيطرة المعنوية ومتطلبات نجاح الموقف السياسي.

5-ترفض الواقعية السياسية تطابق الطموح المعنوي لدولة معينة مع القوانين المعنوية التي تحكم العالم. إنه مفهوم المصلحة المحدد في مفاهيم القوة الذي يحمينا من الإفراط المعنوي والجنون السياسي.

6-تؤكد الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي. إنها تتساءل

النظرة الذكورية للطبيعة الإنسانية. في حين أن الطبيعة الإنسانية هي كل من الذكورية والأنثوية، إنها تحتوي عناصر إعادة الإنتاج الاجتماعي والتطور وأيضا السيطرة السياسية. تقدم لنا الديناميكية الموضوعية مزيدا من النظرة الموضوعية المرتبطة باحتمال أقل لوجود سيطرة جنس على آخر.

2-يعتقد المنظور النسائي أن المصلحة الوطنية هي متعددة الأبعاد ومشروطة سياقيا. لذلك لا يمكن أن تحدد فقط في مفاهيم القوة. تتطلب المصلحة الوطنية في العالم المعاصر تعاونا بدلا من حلول اللعبة الصفرية لمجموعة من المشاكل الكونية ذات الاعتماد المتبادل التي تتضمن الحرب النووية والرفاهية الاقتصادية وتآكل البيئة.

3-لا يمكن أن تكون القوة متضمنة لمعنى أنها ذات مصداقية عالمية. القوة كسيطرة وتحكم هي امتيازات ذكورية ومهملة لإمكانية الحكم الجماعي ومظهر آخر للقوة غالبا لا يكون مرتبطا بالنسائية.

4-يرفض المنظور النسائي إمكانية

كيف تؤثر هذه السياسة في قوة الدولة؟ كما أن الواقعية السياسية هي قائمة على التصور المتعدد للطبيعة الإنسانية. ومن أجل تطوير نظرية مستقلة للسلوك السياسي، يجب أن يكون الرجل السياسي مجردا عن الجوانب الأخرى من الطبيعة الإنسانية.

فصل التحكم الأخلاقي عن الموقف السياسي. لأن كل المواقف السياسية لها أهمية أخلاقية. فالأجندة الواقعية هي من أجل زيادة الحد الأقصى من النظام عبر القوة، أما أولويات تحكم السيطرة الأخلاقية للنظام على الحاجات الأساسية للعدالة والرضا الضروري هي لضمان إعادة الإنتاج الاجتماعي.

5-من وجهة نظر النسائية، أنه بينما يعترف بأن الطموحات المعنوية لدولة معينة لا يمكن أن تكون متساوية مع المبادئ المعنوية العالمية، إلا أن المنظور النسائي يبحث عن إيجاد العناصر المعنوية المشتركة في الطموحات الإنسانية التي يمكن أن تصبح قاعدة لتلطيف النزاع الدولي وبناء الجماعة الدولية.

6-ينكر المنظور النسائي مصداقية الاستقلالية السياسية. ومادامت الاستقلالية هي مرتبطة بالذكورية في الثقافة الغربية، فإن جهود فرع العلاقات الدولية في بناء نظرة عالمية التي تلغي التصور التعددي للطبيعة الإنسانية، هو بناء جزئي وذكوري.[1]

[1] Steve Smith, Op. Cit., p. 234 .

أجندة المنظور النسائي

يركز المنظور النسائي في تحليل وفهم العلاقات الدولية على فكرة توسيع المعرفة في حقل نظرية العلاقات الدولية لتشمل التجارب النسائية، وتطرح الجنس كفئة للتحليل. من بين القضايا التي ناقشها الاتجاه النسائي، قضية الأمن التي هي الأخرى قضية مركزية للفكر الواقعي. فهم يرون أنه يجب إدراج الخبرات النسائية في تحليل مضمون الأمن، بما يساعد على بناء تعريف شامل للأمن الذي تبحث عنه العديد من الانتقادات المعاصرة للواقعية. في هذا السياق، ترى جين أدمز Jane Addams أنها تؤيد عملية التدويل الأمني في الانقسامات القومية الحادة التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية. النقطة التي يختلف فيها المنظور النسائي للأمن عن المنظور الواقعي هي في التركيز على فكرة المضمون المتعدد الأبعاد للأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية بالإضافة إلى البعد العسكري.

كما قيّمت المنظمة الوطنية للمرأة عام 1990 مشاركة المرأة في الحرب، فوجدت أن من 80 إلى 90 % من الإصابات في النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية كانت في المدنيين، وأن أغلبهم من النساء والأطفال. كما تدعمت مثل هذه الأطروحة بأن الأطفال والنساء يشكلون 80 % من اللاجئين في العالم، وعادة ما تنسب هذه الظاهرة للنزاع العسكري. كذلك النساء هن في معظم الأحيان ضحايا العنف الداخلي في كل المجتمعات مثل الجريمة. كما أن توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية كذلك يبيّن انتهاكات ضد المرأة. فقد ادعى تقرير جمعية الأمم المتحدة حول مكانة المرأة في عام 1981، أنه بينما تمثل المرأة نصف سكان العالم وواحد من ثلاثة من قوة العمل واثنين من ثلاثة مسؤولة عن ساعات العمل، إلا أنها تتلقى فقط عشر الدخل العالمي وتملك أقل

من 1 % من ثروة العالم. تقترح مثل هذه المعطيات أن النساء هن أكثر تضررا اقتصاديا في كل المجتمعات. يبخس عمل المرأة لأنه في غالب الأحيان يؤدى خارج السوق، في القطاع الزراعي في دول الجنوب أو في البيوت بشكل عام. وعندما تدخل المرأة سوق العمل فإنها تكسب أقل من الرجل في كل المجتمعات، سواء بسبب الأجرة المتدنية للمهن أو بسبب أنها تتقاضى راتبا أقل مما يتقاضاه الرجل في نفس الوظيفة. وفي أوقات الركود الاقتصادي، فإن المرأة عادة هي التي تتحمل أعباء هذه الأزمة. ساعد توضيح وإبراز مثل هذه البيانات الكمية حول وضع المرأة في العالم، على تحديد مفهوم الأمن الذي يركز على أن الشعب يجب أن يتجاوز الدولة وحدودها الإقليمية. وفي نفس الوقت يساهم في تقويض مفهوم الواقعية للأمن، وأن الدولة بشكلها الحالي ليست هيئة مناسبة لتوفير الأمن لكل مواطنيها. فنموذج الدولة كفاعل وحيد المطروح من قبل الواقعيين، يلغي الأخطار التي تحدق بالأفراد القائمة على العرق والطبقة والجنس، وكذلك بالفئات عبر الدولة والحدود الإقليمية لها.[1]

كما ترى آن تيكنر J. Ann Tickner بأن مساهمة المنظور النسائي في قضية الأمن امتدت إلى مناقشة العلاقة التفاعلية للعنف الفيزيقي عبر كل مستويات المجتمع: المستوى العسكري، ومستوى العنف في الأسرة، وباقي الجماعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع. بالإضافة إلى التأكيد على قضايا موجودة بحدة في الجنوب، والمتسبب فيها الشمال، مثل الفقر والجهل والتخلف واستنزاف الموارد. خاصة المضاعفات المأساوية للعولمة الاقتصادية على القطاع الاجتماعي في دول الجنوب. بالإضافة إلى بيان الأخطار المحدقة بالمرأة

[1] J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-91.

وعواقب التفاوت الاجتماعي بين جنسي الأفراد. النتيجة التي تريد أن تصل إليها تيكنر هي أن فهم خبرات المرأة عبر العالم، يساعد على تجاوز الانقسامات بين المواطنين والشعوب وبين الأفراد في الداخل والخارج التي حددتها الانتقادات للواقعية كخطر على تحقيق الأمن الشامل.[1]

دراسات النوع Gender Studies

إحدى أوجه تدخل الاتجاه النسائي في حقل نظرية العلاقات الدولية، هي ما سماه فرانس شومان Frans J. Schuurman "بدراسات النوع"، وكان الحقل الميداني لمثل هذه الدراسات هو حقل دراسات التنمية. بحيث تُرجع مثل هذه الدراسات سبب الإخفاق في التنمية إلى الدور السلبي المفروض على المرأة، بنيويا وثقافيا في آن واحد.[2]

من ناحية أخرى، ترى جانت تاونساند Janet Townsend أن هناك ست بنيات رئيسية التي أدت إلى سيطرة النظام الأبوي داخل المجتمع (سيطرة الرجل على المرأة)، في مقابل بخس دور المرأة، والتي عددتها في النقاط التالية:

1-أجرة العمل، بحيث أنها أقل من نظيرتها التي يتقاضاها الرجل بالرغم من التساوي في حجم العمل.

2-العمل في البيت، بحيث أن مداومة المرأة في واجباتها المنزلية يحجب خبرتها عن العالم الاجتماعي من منظور الاتجاه النسائي.

---

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 191-93.

[2] Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 21.

3-المتعة، بحيث أن استخدام المرأة أداة لمتعة الرجال كطريق لدر الأرباح في الملاهي الليلية وبيوت الدعارة وتجارة الرقيق والقواعد العسكرية، يجعلها تساوي في قيمتها الاجتماعية الأشياء المادية التي تحيط بالرجال.

4-الثقافة، وذلك من خلال سيطرت بعض الأنماط الثقافية التي تعطي الأولوية لدور الرجل على حساب دور المرأة، خاصة في المجتمعات التقليدية وغير المتمدنة.

5-العنف، يرى أنصار الاتجاه النسائي أن هناك تمييزا قائما على النوع في ممارسة العنف، بحيث أن أكثر الفئات عرضة للعنف في الحروب والأزمات والحياة العادية هن النساء.

6-الدولة، وذلك بادعاء أن الأساس البنيوي الذي أقيمت عليه الدولة هو أساس رجولي بغياب خبرة المرأة، وذلك من خلال أطروحة ماكس فيبر في تعريفه للدولة أنها المؤسسة التي تحتكر أدوات الإكراه.[1] وكذلك إفراط الواقعيين في تمجيد دور الدولة الجوهري في العلاقات الاجتماعية والدولية من خلال سيادتها في استخدام العنف. كذلك ترى جانت تاونساند Janet Townsend أن النوع يعني أن الاختلافات الاجتماعية البنائية والعلاقات بين الذكور والإناث، تتباين بشكل كبير من مكان لآخر ومن زمن لآخر.[2]

---

[1] جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، تر. جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.)، ص ص. 106 - 107.

[2]Janet Townsend, "Gender Studies: Whose Agenda?," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, G[2]uildford and King's Lynn, 1996), pp. 169 - 70.

حوارات نظرية العلاقات الدولية

الواقعية الجديدة في سياق الحوار

تبلورت مناقشات الواقعية حول موضوعات العلاقات الدولية الكبرى عبر العديد من أعمال المنظرين. في هذا السياق، أدرج جون ميرشيمر John J. Mearsheimer (2003) أعمال ثلاثة علماء كبار من كتاب الواقعية في القرن العشرين وهم كالتالي:

1-كتاب كار E. H. Carr الذي يحمل عنوان:"أزمة العشرين عاما 1919-The Twenty Years' Crisis 1939"، الذي نشر في المملكة المتحدة بعيْد الحرب العالمية الثانية، وأخذ شهرة كبيرة في حقل العلاقات الدولية بحيث بدأ يُقرأ وينتشر صيته في الجامعات الأوربية منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا.

2-الكتاب الثاني هو لهانس مورغنتو Hans Morgenthau الملقب بالأب الروحي للنظرية الواقعية، ويحمل عمله عنوان 'السياسة بين الأمم: كفاح من أجل القوة والسلم Politics Among Nations : The Struggle For Power And Peace" الذي نشرت أول طبعة له في الولايات المتحدة في الأيام الأولى من الحرب الباردة (1948) وسيطر على حقل العلاقات الدولية لعقدين من الزمن بعد نشره. وأهم ما في هذا الكتاب المبادئ الستة للواقعية التي ارتبطت باسم مورغنتو في تراث نظرية العلاقات الدولية.

3-الكتاب الثالث هو لكنيث ولتز Kenneth Waltz الذي هو مجدد النظرية الواقعية أو ما يسمى "بالواقعية البنائية". وقد عنون عمله بعنوان "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics"، والذي كان بمثابة مراجعة

للواقعية الكلاسيكية وهو الآخر سيطر على حقل العلاقات الدولية منذ بداية ظهوره خلال الجزء الأخير من الحرب الباردة (1979).[1]

في سياق الحوار النظري، ناقش هؤلاء المنظرون الواقعيون بعضا من جوانب الليبرالية في كتاباتهم؛ من ذلك، ناقش كل من كار وولتز الإدعاء الليبرالي بأن الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول يعزز ازدهار السلم ويقوّي العلاقات الوظيفية بين مؤسسات التكامل التي بدورها تزيد أرباح السلم وترفع من تكاليف الحرب. لكن مثل هذه الأفكار بالنسبة لكل من كار ومورغنتو، هي أفكار طوبوية حول السياسة، التي بتطبيقها سوف تقود الدول إلى كارثة تهدد بقاءها القومي. لكن في نفس الوقت، لم يتفق هؤلاء الواقعيون على عدد من القضايا المهمة، كالخلاف بين ولتز ومورغنتو حول دور الأنظمة متعددة الأقطاب والثنائية القطبية في الاستقرار الدولي. بالنسبة لمورغنتو يرى أن الثنائية القطبية هي أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الدولي، أما بالنسبة لولتز فإنه يرى أن التعددية القطبية هي الأفضل. كذلك يرى مورغنتو أن الدول تكافح من أجل الحصول على القوة بسبب أن لها رغبة ذاتية في القوة، في حين يؤكد ولتز أن بنية النظام الدولي تجبر الدول على السعي وراء الحصول على القوة لتعزيز حظوظها في البقاء.[2]

وبناءً على انتقادات كنيث ولتز لأفكار هانس مورغنتو، أصبحت مثل هذه المناقشات بمثابة تعديل للمقاربة الواقعية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، وذلك أنه اعترف بأن الموارد الاقتصادية -بالإضافة إلى القدرات العسكرية- هي القاعدة لممارسة التأثير. لكن في نفس الوقت هذا الاعتراف هو ليس جاء كانتقاد للواقعيين الكلاسيكيين فحسب، ولكن كذلك كاستجابة لانتقادات

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), p. 14.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 15.

التعددية والليبرالية الجديدة للواقعية، فهو بمثابة التقاط أنفاس بعد الضغط الكبير من قبل النظريات المنافسة. فقد كان التغيير المهم في تفكير الواقعية هو التخلي عن مفهوم أحادية النظام الدولي من أجل أن هناك العديد من أنظمة القضايا الخاصة، كل واحد منها يتميز ببنية سلطته. لذلك يرى في هذا السياق بيتر ولاتز Peter Willetts أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تكون الدولة القوية في سياسة النفط، بينما البرازيل هي قوية في سياسة الغابات.[1]

بناء على هذه الخلفية حول النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، فإن النظرية الواقعية قد سيطرت لفترة طويلة حتى خلال الفترة التي واجهت فيها تحديات جدية من قبل نظريات أخرى كالنظرية التعددية والليبرالية الجديدة، بحيث لم ينحصر دورها تماما في حقل نظرية العلاقات الدولية. وإنما حاولت العودة بعد الانتكاسة الكبرى التي تعرضت لها عند نهاية الحرب الباردة، وجاءت لمبارزة الليبراليين الجدد والنقديين الجدد. وقد أعطت إدارة جورج بوش الابن لفترتين من الحكم في بداية القرن الواحد العشرين، دفعا قويا تنفست خلاله 'لأطروحات الواقعية الجديدة الصعداء بعد الضغط الكبير من قبل الليبرالية الجديدة خلال فترة إدارة بيل كلينتون في التسعينيات من القرن العشرين. وذلك تحت طائلة تصاعد الاهتمامات الأمنية في إطار الحرب على الإرهاب، والحروب التي خاضتها إدارة جورج بوش الابن في كل من أفغانستان والعراق في 2001 و2003 على التوالي، وحرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006. إن مثل هذه التغيرات قد أوجدت المناخ لانتعاش الأفكار الواقعية، عند قيامها بالرد على خصومها من الليبراليين الجدد والنقديين الجدد.

---

[1] Peter Willetts, « Transnational Actors and International Organizations in Global Politics, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 358 .

الواقعية التقليدية/الجديدة: الحوار داخل النموذج

حاول ستيفن لامي صياغة نقاط الخلاف بين الواقعية التقليدية والجديدة، بشكل يبلور صيغة الحوار داخل النموذج. بحيث أنه يرى أن نقاط الخلاف بينهما تتحدد في عدد من النقاط. النقطة الأولى هي أن هانس مورغنتو ومن اصطف وراءه من الواقعيين التقليديين، يفسرون السياسة الدولية من خلال النظر في مواقف وتفاعلات الدول في النظام. وفي ضوء هذه النظرة، تم تفسير قرار باكستان والهند بإجراء تجارب نووية في أغسطس 1998 بواسطة النظر إلى تأثير القادة العسكريين في كلا الدولتين واستمرار الاختلافات المعقدة، بسبب التقارب الجغرافي بينهما. كل هذه التفسيرات هي وحدة أو قاعدة للتحليل. في مقابل ذلك، نجد أن الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا ينكرون أهمية التفسيرات على مستوى الوحدة، لكن يعتقدون أن تأثيرات البنية يجب أن تكون أكثر اعتبارا في التحليل. ووفقا لولتز، تحدد البنية بواسطة السمة الأساسية للنظام الدولي وهي الفوضى وتوزيع القدرات عبر الوحدات، التي هي الدول. كذلك يفترض والتز أنه ليس هناك تباين في الوظيفة بين الوحدات المختلفة، بحيث تصوغ بنية النظام الدولي كل خيارات السياسة الخارجية. وفي ضوء هذه القاعدة النظرية، فإن التفسير الأحسن للتجارب النووية للهند وباكستان سوف يكون ضمن مضامين فوضوية النظام أو إضعاف القوة المشتركة أو إضعاف السلطة المركزية في تعزيز اللوائح وتحقيق التنظيم في النظام. ففي النظام التنافسي، تخلق هذه الحالة الحاجة إلى الأسلحة من أجل البقاء. بالإضافة إلى أن في النظام الفوضوي، تميل الدول نحو ممارسة أكثر للتأثير من خلال امتلاكها للقوة.[1]

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 185.

يكمن الاختلاف الثاني بين الواقعيين التقليديين والجدد في نظرتهم للقوة. بالنسبة للواقعيين التقليديين، القوة هي هدف في حد ذاتها، بالرغم من أنهم يقرون بالعناصر المختلفة للقوة (مثلا، الموارد الاقتصادية، والتكنولوجيا)، إلا أن القوة العسكرية تعتبر العنصر الأكثر أهمية في قوة الدولة. أما بالنسبة للواقعية الجديدة، فإنها لا تتفق مع هؤلاء الذين يرون أن القوة العسكرية هي أداة أساسية في إدارة الدولة. فقد بيّنت النزاعات الأخيرة في البلقان وروسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، أن العديد من القادة مازالوا يعتقدون أن بإمكانهم حل الاختلافات بواسطة القوة. إلا أن الواقعيين الجدد يعتبرون القوة هي أكثر من تراكمية في الموارد العسكرية والقدرة على استخدام هذه القوة في الإكراه والتحكم في الدول الأخرى العضو في النظام الدولي. إذ يرى والتز والواقعيون الجدد الآخرون في القوة كمجموعة من القدرات المركبة للدولة. وبالتالي تتمايز الدول في النظام بواسطة قوتها وليس بواسطة وظيفتها. وتعطي القوة مكانة للدولة أو موقعا في النظام الدولي، الذي بدوره يحدد سلوك الدولة ودورها في السياسة الدولية. فخلال الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متموقعتان كقوتين عظميين، بحيث أدى مثل هذا التموقع إلى تفسير التشابه في سلوكهما. كما يساعد توزيع القوة في تفسير بنية النظام الدولي، مادامت تبحث الدول عن تحقيق موقعها أو مكانتها في النظام الدولي. إلا أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي قد قلبا ميزان القوى، وأدى ذلك إلى زيادة الريبة وعدم الاستقرار في النظام الدولي. وعندئذ، يلتقي والتز مع الواقعيين التقليديين عندما يقول أن الآلية المركزية للاستقرار في النظام الدولي هي توازن القوى. بحيث أن إعادة تجديد التأكيد على أهمية قوة الأمم المتحدة والناتو وتدخلاتهما في الأزمات عبر العالم، يمكن أن يكونا مؤشرا على بحث القوى العظمى الحالية عن الاستقرار في النظام الدولي. في نفس الوقت، يتحدى والتز الليبراليين الجدد

المؤسساتيين الذين يعتقدون أننا نستطيع إدارة عملية العولمة بواسطة بناء المؤسسات الدولية الفعالة فحسب، إنه يرى أن فعاليتها تتوقف على تأييد القوى العظمى.

الاختلاف الثالث بين الواقعية التقليدية والواقعية الجديدة –من منظور ستيفن لامي– هو أن رؤية كل طرف للدول هي قائمة على حالة الفوضى، لكن هناك اختلاف بين الطرفين حول تحديد معنى الفوضى وطبيعة تأثيرها على سلوك الدول. بالنسبة للواقعيين التقليديين، الفوضى هي حالة النظام، والدول تتصرف إزاءها وفقا لحجمها وموقعها وسياستها الداخلية ونوعية القيادة فيها. أما بالنسبة لنظرائهم من الواقعيين الجدد، فإنهم يرون أن الفوضى تحدد أو تعرّف النظام الدولي. وكل الدول هي وحدات متشابهة وظيفيا، مما يعني أن كل الدول تختبر نفس الدوافع المطروحة من قبل الفوضى وتكافح من أجل تحقيق موقعها في النظام الدولي. كما يفسر الواقعيون الجدد الاختلافات في السياسة بواسطة الاختلافات في القوة أو في القدرات. فكل من بلجيكا والصين تقران بأن أحد دوافع الفوضى هو الحاجة إلى الأمن لحماية مصالحهما الوطنية؛ والقادة في هاتين الدولتين يمكن أن يختارا طرقا سياسية مختلفة لإنجاز هذا الأمن. وبالتالي، الدول الصغيرة كبلجيكا –مع محدودية مواردها– ترد على الفوضى المنتجة للمأزق الأمني بواسطة المشاركة في التحالفات العسكرية وأخذ الدور النشط في المنظمات الجهوية والدولية كالاتحاد الأوربي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، والبحث عن التحكم في سباق التسلح. أما بالنسبة للصين –القوة العظمى والبلد الكبير– من المحتمل أن تتجه نحو إستراتيجية أحادية لزيادة قوتها العسكرية من أجل حماية وتأمين مصالحها، انطلاقا من مقدرات قدرتها الكامنة.[1]

---

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit. p. 186.

من ناحية أخرى، انتقد ولتز فكرة أن إيجاد عالم خال من الحرب سيكون بواسطة قرع أحسن الخصائص في الطبيعة الإنسانية أو بواسطة خلق أنظمة سياسية محلية شرعية. في كتابه "الإنسان، الدولة والحرب Man, the State and War" الذي صدر عام (1959)، رأى أن النظام الدولي قد حطم الآمال الليبرالية والاشتراكية التي أظهرت أن شرعية الأنظمة سوف تؤدي إلى انتهاء الحرب. وفي كتابه "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics" (1979)، أقر ولتز ثانية فكرة أن الأنظمة المتناقضة تتشكل داخل الأنماط المسيطرة للنظام الفوضوي. وما لا تستطيع النظرة التجزيئية أن تفسره في رأي ولتز، هو لماذا تتصرف الدول بطرق متشابهة جدا بالرغم من اختلاف أنظمتها السياسية وتناقض إيديولوجياتها. المشكلة هي محلولة وفقا للواقعية الجديدة، بواسطة افتراض أن الدوافع النظمية هي واحدة وموجودة بين الدول وفي سلوكها في السياسة الخارجية. فقد سعت الواقعية الجديدة إلى بيان أن هذه القوى النظامية Systemic Forces هي مسؤولة عن التشابهات القابلة للملاحظة في سلوك السياسة الخارجية.

كما يرى كنيث ولتز أن التجزيئية Reductionism تشكل أساس النظرية الليبرالية الكلاسيكية والكتابات الاشتراكية حول العلاقات الدولية، وقد وقع الواقعيون في نفس التحليل الذي هو خاطئ. بحيث أن فهم الواقعية الكلاسيكية للدوافع هو متأصل في الفوضى لكنه أخفق في تطوير اعتبار جدي لبنيتها. فغالبا ما يركز الواقعيون على السياسات الخارجية الوطنية اعتقادا منهم أن ذلك يمنحهم مفتاحا لفهم القوى المسيطرة في عالم السياسة. وفي هذا السياق، أكد ريمون أرون Raymond Aron أنه من غير الممكن التنظير لمجال السياسة الدولية لأنه يتشكل بواسطة قوى اقتصادية وسياسية وإيديولوجية متنوعة. وبذلك كان خطأ الواقعيين في افتراض أنه ليس هناك تمييز واضح بين نظام الدول

وطبيعة سيادة الوحدات التي يمكن أن تشكله. والنتيجة هي بقاء العلاقة بين الوحدات والنظام عميقة في فكر ولتز.[1]

يعترف ولتز أن الاقتصاد والسياسة والثقافة هي عناصر متضافرة، لكن مع ذلك يمكن أن تتطور نظرية العلاقات الدولية بواسطة تجريد النظام الدولي من المجالات الأخرى. وفي سياق تطبيق المنهج التناظري، أكد ولتز على أن الواقعية الجديدة تقدمت على أنقاض الواقعية التقليدية كما تقدم الفيزيوقراط (أنصار المذهب الفيزيوقراط في علم الاقتصاد السياسي الذي ظهر في فرنسا في القرن 18) على أنقاض التحاليل الأولى للمستويات الوطنية المختلفة الخاصة بالازدهار الاقتصادي ونسب النمو المتفاوتة. بحيث أن الامتياز الذي تفوّق به الفيزيوقراط على المفكرين الاقتصاديين الأوائل هو الوضوح الشديد في قرارهم بشأن تجريد الاقتصاد عن الاجتماع والسياسة عندما لم تكن هناك من الناحية الواقعية حدود ثابتة تفصل بين هذه المجالات. فقد أدى الاعتراف بالحاجة إلى التجريد، إلى ظهور الفيزيوقراط من أجل تطوير فهم عالي للمحددات الأولية للنمو الاقتصادي. كذلك الأمر بالنسبة للواقعيين الجدد، فقد جردوا النظام الدولي عن المجال السوسيو-سياسي الواسع. إنهم يؤكدون على أن اندفاع القوى في السياسة الدولية هو محدد، والاحتمالات المستقبلية هي أكثر تحققا بشكل واضح بسبب تأثير البنية على سلوك الدول. كما تفترض الواقعية الجديدة أن الانتظامات والتكرارات في السياسة الدولية هي مفاتيح لعملية الدوافع البنائية العميقة.[2]

---

[1] See: Kenneth N. Waltz, "Explainin War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

[2] Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 238-39.

كما يرى كذلك أندرو لينكلاتر Andrew Linklater أن العديد من المحللين لاحظوا أن الاستمرارية بين الواقعية والواقعية الجديدة هي أكثر تضاربا أو مضطربة منها أنها منقطعة أو منفصلة. فقد بيّنت الواقعية الجديدة تماثلات السياسة الخارجية وإعادة الإنتاج طويلة المدى للنظام الهرمي، والتي أوضحت الفرق بين ولتز ومورغنتو. بحيث تستعين الواقعية الجديدة لولتز بالتطورات في علم الفلسفة والنماذج البنائية لتفسير العلوم الاجتماعية التي غابت من الواقعية الكلاسيكية. كذلك البحث عن الصرامة المنهجية الذي هو المبدأ المركزي لمسعى الواقعية الجديدة، والمتمثل في تحديد السمات البنائية الرئيسية لنظام الدول. بالنسبة لولتز، تتميز بنية النظام الدولي عن بنية الأنظمة السياسية المحلية في ثلاث نقاط: المبدأ التنظيمي للنظام وخاصية الوحدات وتوزيع القدرات داخل النظام. المبدأ المنظم في الأنظمة السياسية المحلية هو الهرمية؛ ونظيره في النظام الدولي هو الفوضى. بحيث أن هناك في الأنظمة المحلية هرمية العلاقات المتحكمة ووجود انقياد، والأفراد أحرار في التخصص داخل التقسيم الاجتماعي للعمل المعقد؛ أما في الأنظمة الفوضوية، التي لا توجد فيها علاقات عليا ومساهمة، تميل الوحدات الأساسية نحو التماثل الوظيفي. كما أن الأفراد داخل الأنظمة الهرمية يتشابهون وظيفيا ومزودون بقدرات متفاوتة، بينما الدول في العالم الفوضوي لهم قدرات متفاوتة في تحقيق نفس الوظائف بدقة. فقد بقي المبدأ التنظيمي في العلاقات الدولية دون تغيير، وتعتمد الدول على مبدأ المساعدة الذاتية عندما تواجه المأزق الأمني المتأصل في الفوضى. فالدول مثل الاتحاد السوفياتي السابق، الذي كان يعتقد أن بنية العلاقات الدولية قابلة للانقياد، قد أخفق في كسر هذا القالب. كما يوجد الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، لكنه أقل من التكامل الاقتصادي والاجتماعي الموجود داخل الدول. ففي سياق الفوضى، تحاول كل دولة تفادي الاعتماد على الآخرين، وكل واحدة ترغب في

تلقي مشاركة أقل في الأرباح الاقتصادية الخاصة بالاعتماد المتبادل. كما يجبر المبدأ التنظيمي للعلاقات الدولية الدول لأن تصبح مثل الوحدات.

كذلك يرى أندرو لينكلاتر أن الواقعية الجديدة تؤكد على الاستمرارية لكن لا تنكر وجود التغيير في النظام الدولي، بحيث أن التغيير يحدث داخل النظام الدولي لأن هناك تعديلات في ترتيب القوة العسكرية جراء التطورات الدرامية في التكنولوجية العسكرية، واكتشاف الموارد وزيادة عدد السكان وغيرها من التطورات، لكن لا يحدث تغيير في مبدأ النظام الدولي التنظيمي، ولا يبدو أنه تغيير محتمل أو قريب الحدوث. يمكن أن تقدم الفوضى طريقا نحو الهرمية في المستقبل، لكن يرى ولتز أنه لا يوجد منطق اقتصادي وسياسي يتغير بقوة كافية ليحول حالة ونتائج الفوضى الجارية في الواقع إلى سلطة مركزية فوق الدول. كما ستستمر التعديلات في ميزان القوى في الحدوث، لكن لا يكون هناك إعادة تنظيم الترتيب في القوى العسكرية أو تعديل جذري في سلوك أطرافه ذات السيادة.[1]

كانت محاولات الواقعيين الجدد –وعلى رأسهم كنيث ولتز– رائدة في العمل على استمرارية بقاء الواقعية كنموذج ذي مصداقية في تحليل العلاقات الدولية إلى جانب النماذج النظرية الأخرى. وبالرغم من الانتقادات الموجهة للواقعية التقليدية، إلا أن في واقع الأمر، يمكن اعتبار الواقعية الجديدة مدينة للواقعية الكلاسيكية في افتراضاتها الكبرى وكذلك في تراكميتها النظرية. بحيث أن الواقعية الجديدة هي مبنية على جهود التقليديين، التي دائما تعطيها دفعا وحافز نظريا متمثلا في القدرة على المناقشة والنقد والاستفادة من الفجوات النظرية

[1] Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 240- 45.

السابقة. وفي أحيان أخرى، تحليل الواقعيين الجدد هو تكرار للواقعية الكلاسيكية في ثوب جديد ولغة أكثر عصرية. ومن الأمثلة الشاهدة على ذلك، اعتماد جون ميرشيمر على مفهوم الخوف في تحليل سلوك القوى العظمى في النظام الدولي. الذي هو في حقيقة الأمر مفهوم تحدث عنه توسيديس عندما قام بتحليل الحرب بين إسبرطا وأثينا. كذلك اعتماد الواقعية الجديدة على مفهوم الخداع في الرد على الليبراليين الجدد حول موضوع التعاون الدولي. إذ أن الخداع كخاصية للسلوك، قد تحدث عنه كثيرا نيكولا ميكيافيلي، وكذلك من بعده هانس مورغنتو وهم من الواقعيين التقليديين، عند تحليل دوافع سلوك الدول الخارجي.

تطور حوار النظرية الدولية وعوائقه

قسّم مارتن وايت Martin Wight النظرية الدولية إلى ثلاث اتجاهات، سيطرت على تصنيف تراث نظرية العلاقات الدولية. وهذه الفئات الثلاثة هي: المجموعة الأولى تعتبر السياسة الدولية بأنها فوضوية، واحتمال حدوث الحرب الكل ضد الكل؛ وترى المجموعة الثانية السياسة الدولية بأنها مجال متباين من النزاع والتعاون، في المجتمع الذي توجد فيه الدول، وتوجد فيه قواعد السلوك وتلاحظ؛ وترى المجموعة الثالثة السياسة الدولية كواقع للإنسانية، بحيث يمكن تخطي المجتمع الدولي المكون من الدول إلى المجتمع الإنساني.

لكن يرى ستيف سميث أن هناك ثلاث مشاكل رئيسية تواجه هذا التصنيف. المشكلة الأولى هي أن هناك طرق أخرى لتقسيم النظرية السياسية الدولية؛ فقد أحصى مايكل دونلان Michael Donelan (1990) خمسة فئات هي: القانون الطبيعي، الواقعية، الإيمانية Fideism، العقلانية، التاريخية Historicism، في مقابل أن ناردين Nardin ومبال Mapel (1992) قدما إحدى عشرة تقسيما للتفكير حول نظرية العلاقات الدولية. المشكلة الثانية هي أن العديد من الباحثين، وبالطبع معظم المفكرين السياسيين، لا يتفقون على كل الأفكار داخل المجموعة

الواحدة. بالطبع هذه مشكلة هي موجودة مع أي تصنيف للمقاربات النظرية في أي حقل من حقول المعرفة، لكنها علامة بارزة على وجه الخصوص في حالة وايت، فقد مارست المشكلة مزيدا من الضغط بواسطة توسيع إعادة التقييم للمفكرين السياسيين الذين حاولوا استقراء تراث نظرية العلاقات الدولية وقراءته بطريقة أخرى.[1]

وهناك تصنيف آخر لتطور نظرية العلاقات الدولية، وهو الذي يقوم على الوصف الأوسع لتطور النظرية الدولية من سابقيه ويركز على فكرة كرونولوجية التطور. فقد قسّم جون فاسكي John Vasquez تاريخ تخصص العلاقات الدولية إلى ثلاثة أطوار رئيسية وهي: التنظير المثالي، وتنظير الواقعية التقليدية/الجديدة، وأخيرا الثورة السلوكية. من جهته، تبنى هادلي بول Heddley Bull[2] في دراسته لتطور النظرية الدولية الشاملة، نفس التوصيف مع إضافة تواريخ محددة لرسم الفترات التاريخية. فهو يرى أن هناك ثلاث موجات ناجحة للنشاط النظري وهي: "المثالية" أو المبادئ التقدمية التي سيطرت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، و"الواقعية" أو النظريات المحافظة التي تطورت كرد فعل على المثالية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، والنظريات العلمية الاجتماعية في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، التي تهتم في الأصل بعدم الرضا عن المنهجيات التي قام عليها النوعان الأوليان من التنظير في حقل نظرية العلاقات الدولية.

---

[1] Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 11-13.

[2] See: Hedley Bull, "Does Order Exist in World Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 119-22.

ومع سيطرت تيار المثالية Idealism وتيار الواقعية Realism والسلوكية Behaviorism بنجاح على تخصص نظرية العلاقات الدولية، إلا أنه قد جرى بالتزامن مع ذلك حواران كبيران. الحوار الأول كان بين المثالية والواقعية في أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن العشرين؛ والحوار الثاني كان بين الواقعية والسلوكية في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. يضاف إلى ذلك، حديث بعض المنظرين في ميدان نظرية العلاقات الدولية عن حوار كبير ثالث مع وجود اختلافات حول أطراف هذه الموجة الثالثة من الحوار. ومن بين الذين تحدثوا عن الموجة الثالثة من الحوار، نجد ماجروري Maghroori ورامبيرج Ramberg (1982) اللذين قبلا بالتفسير الكرونولوجي لتطور نظرية العلاقات الدولية فقط من أجل التلخيص، ونظرا إلى تطور الحوار الثالث على أنه بين الواقعية المركزة على الدولة وأنصار النظرة فوق قومية، بالإضافة إلى أن هناك أطرافا أخرى في السياسة الدولية أصبحت تمارس تأثيرا متزايدا في السياسة الدولية.[1]

هناك مستوى آخر من تشخيص الحوار ضمن نظرية العلاقات الدولية، والمتعلق بالحوار داخل كل نموذج في حد ذاته. وقد كان لهذا التشخيص للنظرية الدولية تأثيرا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وتمثل ذلك في تنظيم مخطط للأطروحات النظرية التي أصبحت نقطة انطلاق للعديد من الدراسات في النظرية الدولية المعاصرة. وتم تبني هذا التشخيص من قبل مايكل بانكس Michael Banks في عام 1984. فهو يفسر حالة النظرية الدولية من بداية الثمانينيات من القرن العشرين وما تلاها، وأصبح مثل هذا التفسير مقبولا

---

[1] Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 13-14.

لدى معظم المنظرين الدوليين. فبينما كانت النظرية الدولية توصف تقليديا بسيطرة النماذج التقليدية وهي المثالية والواقعية والسلوكية، إلا أن الوضع مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين قد تغير بحيث لم تعد أي مقاربة مسيطرة على تراث نظرية العلاقات الدولية. وقد جرى هذا النوع من الحوار ضمن ثلاثة نماذج رئيسية، صيغ في المقولات التالية: الواقعية/الواقعية الجديدة، الليبرالية/ الكونية/ التعددية والماركسية الجديدة/البنيوية. ولقد كانت التوصيفات بشكل واضح إشكالية، مادامت الواقعية الجديدة هي غالبا ما تسمى كذلك بالواقعية البنائية، وتتداخل كل من نظرية المجتمع العالمي لبيرتون[1] Burton والنظرية الكونية لسكولات Scholte مع التعددية والماركسية الجديدة. ومع ذلك يرى أوول هولستي Holsti [2] .Ole R أن البديل للواقعية هو نظرية المجتمع العالمي والنظرية الماركسية الجديدة.

ومع ذلك، النظر للنظرية الدولية كمكون من ثلاثة نماذج رئيسية متنافسة هو ممكن الدفاع عنه، وأمر مناسب لبيان النظريات المختلفة المتوفرة في تخصص نظرية العلاقات الدولية. ووفقا لذلك، يمكن أن يكون كل نموذج ملخصا في مصطلحات إجابته عن مجموعة من الأسئلة مثل:

1- من هم الأطراف الرئيسيون؟
2- ما هي القضايا الرئيسية في السياسة الدولية؟
3- ما هي العمليات الرئيسية العاملة في المجتمع الدولي؟
4- وما هي المخرجات الرئيسية؟

---

[1] See: John W. Burton, "World Society," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 375-80.

[2] Ole R. Holsti, "Theories of Crisis Decision Making," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 304-40.

يرى ستيف سميث أن كل نموذج يقدم أجوبة مختلفة لهذه الأسئلة، وبالتالي نحصل على ثلاثة تفسيرات مختلفة للسياسة الدولية. وعندئذ يطرح ستيف سميث Steve Smith سؤالين حاسمين، الأول هل النماذج منسجمة فيما بينها؟ والسؤال الثاني، أي النماذج أصح في تحليله للسياسة الدولية؟ الإجابة المغرية هي القول أن كل واحد منها يقدم نظرة لجانب مختلف للسياسة الدولية، فالواقعية تتعامل مع الحرب والسلم، وتتعامل الليبرالية مع إدارة الأنظمة الدولية التي تعمل فيها الدول والفواعل غير الدول، والماركسية الجديدة تتعامل مع الفقر الكوني وقضايا التنمية. وبالتالي يمكن تجنب المسألة المعيارية الخاصة بسؤال: أي واحد منها أصح؟ مادام أن كل واحد منها صحيح بالنظر إلى جانب من جوانب السياسة الدولية الذي يتعامل معه. بالنسبة لمايكل بانكس Machael Banks والآخرين الذين استخدموا مفهوم الحوار داخل النموذج Inter-Paradigm Debate، فإن امتيازه الأساسي هو أنه يقدم ثلاثة تفسيرات للعلاقات الدولية ويدعو للحوار بينها.

كما أن هناك عددا من النقاط تطرح هنا، سيطرت على الصورة الذاتية للنظرية الدولية المعاصرة. النقطة الأولى، هي أن الانقسامات بين النماذج الثلاثة هي محل تساؤل. وسوف تكون الآراء الثلاثة بدون معنى إذا لم تتضمن التشخيص الحقيقي للعلاقات الدولية على وجه أكثر علمية وتنويرا. كذلك هناك تنوع ضمن هذه التقسيمات النظرية. المشكلة الأخرى هي أن تقسيم النظرية الدولية إلى هذه النماذج الثلاثة يعكس نظرة مَعينة لما تتضمنه النظرية الدولية. باختصار، أورثت الحصة الكبيرة للنشاط الاقتصادي والسياسي الدوليين الحوار داخل النموذج. لذلك يجب أن يتعامل نموذج النظرية الدولية مع ثلاثة قضايا وهي: أسباب الحرب؛ الفواعل الأساسيون، وصور النظام العالمي/مجتمع الدول. لكن في مقابل ذلك، تقسيم تخصص نظرية العلاقات الدولية إلى النماذج الثلاثة

السابقة الذكر سوف يضع عوائق أمام التحليل الحقيقي للقضايا الدولية من وجهة نظر ستيف سميث، ويستبعد العديد من التفسيرات الأخرى. بشكل حاسم، إنه يضع صعوبة أمام أي نموذج يتحدى المعايير الثلاثة التي اختصرها هولستي. المشكل الآخر هو أن فكرة الحوار داخل النموذج هي في حقيقتها أمر مضلل، مادام أنها تتضمن ثلاثة نماذج يمكن أن يكون أحدها مجابها للآخر حول كيفية تفسير العلاقات الدولية. المشكل هو أن هناك تحليلا قليلا حول طريقة الحوار بين المواقف المتنافسة، بالإضافة إلى أنه نادرا ما تكون هناك محاولة للحوار بين النماذج. وهذا يقود إلى المشكل الآخر، والمتمثل في أنه إذا كان هناك تحليل قليل أجري حول طريقة الحوار، عندئذ تشخيص هذا الحوار كتحديد لسمة النظرية الدولية هو جد محدود ومحافظ. عمليا كل نموذج يتعامل فقط مع أجندة بحثه ويترك الآخرين وحدهم. وهذه طريقة عملية في تهميش الأصوات المعارضة. حتى تحديات النظرية التعددية والنظرية البنيوية للواقعية يمكن أن تكون قليلة، وبالتالي تهمل من قبل الباحثين الواقعيين، بالرغم من أن حوار الواقعية الجديدة/المؤسساتية الليبرالية الجديدة هو مثال جيد للحوار الحقيقي بين التفسيرات المتنافسة. لكن لحد الآن، هناك حوار على أمور صغيرة وجد ضيقة، والواقعية الجديدة هي التي حددت مصطلحات الحوار.

المشكلة الأخرى هي أن فكرة الحوار داخل النموذج يخفي توسع التحليل الواقعي في النظرية الدولية. فالقلق هو أنه تحت اسم التعددية النظرية، يظهر تخصص العلاقات الدولية أكثر ليبرالية ومتسامح ومفتوح، وهذا يعني أن الأصوات الراديكالية هي مجرد اختيار داخل الأجندة الواقعية، وبالتالي عمليا تهمش مادامت لا تستطيع مجارات النماذج المسيطرة على حقل نظرية العلاقات الدولية حول قدرتها في التحليل. وأخيرا، يمكن الإشارة إلى أن فكرة الحوار داخل النموذج تستلزم تعقيدات خفية زيادة على مسألة ما إذا النماذج هي ثلاثة

متباينة الجوانب لعالم واحد أو ما إذا هناك ثلاثة آراء لعوالم مختلفة. لكن تتضمن فكرة الحوار داخل النموذج أن هذه التفسيرات الثلاثة هي لعالم واحد، بحيث يمكن إجراء المقارنة لمعرفة أي النماذج تقدم أحسن تفسير.[1]

يبدو أن عرض ستيف سميث لتطور حوار حقل نظرية العلاقات الدولية كان ملخصا وسهل الفهم، لكن ما هو أكثر أهمية حديثه عن مشاكل هذا الحوار ليست الأهمية في المشاكل في حد ذاتها وإنما ما أدى إليه طرح مثل هذه المشاكل والقدرة على صياغتها. إن تحديد المشكل بدقة يساعد على الانتقال إلى المستوى التالي من التحليل والتنظير. كما أن طرح مثل هذه العوائق أدى به إلى تحديد مجالات التنظير والتي عددها في النقاط التالية:

1-أسباب الحرب.

2-الفواعل الأساسيون.

3-صور النظام العالمي/مجتمع الدول.

الأكثر أهمية من كل هذا هو حديث ستيف سميث عن مخاطر الحوار بين النماذج النظرية التقليدية، المتمثلة في إمكانية احتكار مثل هذا الحوار وإسكات الأصوات الأخرى المتحدية لهذه النماذج. لكن مجرد الحديث حول مثل هذه المخاطر هو في حد ذاته لفت للأنظار حول ضرورة إبقاء الأبواب مفتوحة أمام جميع الأفكار التي تؤدي محصلتها إلى تطوير وتنضيج حقل نظرية العلاقات الدولية، وزيادة فرص استقلاليته.

---

[1] Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 18-21.

الحوار الواقعي –الليبرالي

يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أن النقاش بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد قد سيطر على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وقد عرض هذا الحوار بشكل أساسي على صفحات حوليتين أميركيتين متخصصتين في السياسة الدولية وهما: حولية "المنظمة الدولية International Organization" وحولية "الأمن الدولي International Security". وقد كانت هذه الأعمال مركزة حول بيان ميزات كل نظرية وقيمتهما في عالم السياسة الدولية. فالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة هما نتاج الواقعية والليبرالية على التوالي. فهما نموذجان أو إطاران مفاهيميان محددان لحقل الدراسة، اللذان يبلوران فهمنا للواقع، ويحددان أهداف البحث وصناعة السياسة. وضمن كل نموذج، هناك العديد من الصيغ والتفسيرات المختلفة في التفاصيل والمتفقة إلى حد ما في المنطلقات والافتراضات الكبرى. إذ نجد أن بعض الواقعيين هم أكثر تأكيدا على قضايا معينة كالدفاع أو المشاركة في الاتفاقات الدولية، بينما الواقعيون الآخرون هم أكثر اعتدالا في النظر إلى مثل هذه القضايا. من الناحية الإبستمولوجية الواقعية الجديدة الدفاعية هي مرتبطة باسم كنيث ولتز Kenneth Waltz من خلال كتابه المشهور الذي يحمل عنوان "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics" الذي نشر عام 1979. تؤكد نظرية ولتز على أهمية بنية النظام الدولي ودورها كمحدد أولي لسلوك الدولة. برز تأثير ولتز النظري من خلال استخدام معظم الباحثين وصناع السياسة الواقعية الجديدة مفاهيمه في تحليل السياسة الدولية، وكذلك تفسير وشرح الطبعة الجديدة للواقعية. وفي مجال الدراسات الأمنية، استخدم بعض الباحثين مصطلحات الدفاع والهجوم في الواقعية عندما ناقشوا الصيغة الحالية للواقعية والواقعية الجديدة.

يرى ستيفن لامي أن فهم مثل هذه المنظورات والنظريات هو فقط من أجل جعلها وسيلة للتأمل حول الطريقة التي يتشابه بها القادة والمواطنون في النظر لعالم السياسة الدولية وطريقة تجاوبهم مع القضايا والأحداث الدولية. يمكن أن يكون هذا الفهم أكثر أهمية عند مناقشة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لأنهما يمثلان المنظورين المسيطرين على عالم السياسة وكذلك على الجماعة الأكاديمية في الولايات المتحدة. هناك اختلافات واضحة بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة؛ لكن هناك اختلافات يجب ألا يبالغ فيها. فقد طرح روبرت كيوهان[1] Robert Keohane – الذي ينتمي إلى الليبرالية الجديدة المؤسساتية– أن الليبرالية الجديدة المؤسساتية أخذت أفكارها بالتساوي من الواقعية والليبرالية. وكلا النظريتين تمثلان منظور الوضع القائم وما سماه روبرت كوكس Robert Cox بنظريات حل المشكل Problem –solving theories. وهذا يعني أن كلا من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة يعالجان القضايا والمشاكل التي تمزق الوضع القائم، المسماة بقضايا الأمن والنزاع والتعاون.

لا توجد توصيفات نظرية قدمت لإحداث إصلاح كبير أو إحداث تحول راديكالي في النظام الدولي. وعوضا عن ذلك، هناك احتفاظ بنظام من النظريات، وهذا يعني أن أنصار هذه النظريات هم عموما راضون بالنظام الدولي الحالي وفواعله وقيمه وترتيبات القوة فيه. وعلى العموم، تركز الواقعية الجديدة على قضايا الأمن العسكري والحرب، بينما تركز النظرية الليبرالية الجديدة على قضايا التعاون، والاقتصاد السياسي الدولي، وقضايا البيئة. بالنسبة لليبراليين الجدد المؤسساتيين، فإن جوهر تساؤلهم في البحث هو كيف يتم تشجيع

---

[1]See: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "International Interdependence and Integration," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-400.

وتعزيز التعاون في نظام دولي فوضوي وتخاصمي؟ أما بالنسبة للواقعيين الجدد، فإن جوهر تساؤلهم في البحث هو كيف يتم البقاء في هذا النظام؟[1]

جاء بعد كنيث ولتز مجموعة أخرى من الواقعيين الجدد يتقدمهم جوزيف جريكو Joseph Grieco، الذي عمل على الجمع بين أفكار والتز وأفكار الواقعيين التقليديين من أمثال هانس مورغنتو Hans Morgenthau وريمو أرون Raymond Aron، وستانلي هوفمان Stanley Hoffmann، وروبرت جلبن Robert Gilpin، لبناء أطروحة الواقعية الحديثة أو المعاصرة. بالإضافة إلى مساهمات ما اصطلح عليه فيما بعد "بالدراسات الأمنية".[2]

لا يعكس الحوار بين الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية الجديدة، خلافا عميقا بين النموذجين، بقدر ما هو خلاف حول ترتيب الأولويات أو الموضوعات. بحيث نجد أن كلا المنظورين يتفقان حول فكرة أن الدول هي فواعل رئيسية في النظام الدولي، ويختلفان حول ما إذا هي فواعل وحيدة أم هناك فواعل أخرى موجودة ضمن القائمة. بالنسبة للواقعيين الجدد، فإنهم يصرون على أحادية الدول كفواعل في النظام الدولي وأن الفواعل التي يتحدث عنها الليبراليون الجدد هي من صنع الدول، وحتى عندما تكون أقوى من الدول فإنها تأخذ أدوار الدول وتمارس وظائفها كما هو شأن الاتحاد الأوربي مثلا. إلا أن مثل هذا التحليل هو مردود من قبل الليبراليين الجدد، لأنهم يرون أن هناك صفا كاملا من الفواعل أضحى له تأثير متزايد في النظام الدولي، يبدأ من الفرد وينتهي عند الشركات المتعددة الجنسيات. مثل هؤلاء الفواعل هم حاضرون جنبا

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 183-84.

[2] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 185.

إلى جنب مع الدول في مراكز صناعة القرار الدولي، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، والمؤتمرات الدولية حول البيئة وتغير المناخ وخفض الأسلحة الإستراتيجية وحقوق الإنسان. بل يرى بعض الليبراليين الجدد مثل أندرو هوريل، أن قمة الأرض في ريو دي جنيرو بالبرازيل عام 1991 هي من إنتاج هذه الفواعل، ومؤشر ذلك حضور أكثر من 1500 منظمة حكومية وغير حكومية هذه القمة. النتيجة النظرية المستخلصة مما سبق، هي أن الخلاف بين المنظورين هي حول التفاصيل وليس حول المنطلقات الكبرى. وهنا يمكن التقرير بأن كلا المنظورين عادة يرسّمان الواقع، ويحاولان الإبقاء على الوضع القائم الذي بني أول مرة في معاهدة وستفاليا في القرن السابع عشر.

حوار مركزية الدولة مقابل الفوق قومية

يعد الحوار حول فكرة مركزية الدولة كفاعل وحيد ورئيسي في مقابل العلاقات فوق قومية التي تضم فواعل أخرى غير الدولة، الموضوع الجوهري المطروح على أجندة حوار النماذج النظرية في تحليل العلاقات الدولية. يرى ستيف سميث أن مثل هذا التصنيف المرتبط بالتفسير الكرونولجي قدّم من قبل بول Bull وفاسكي Vasquez وماجروري Maghroori ورامبيرج Ramberg وليجبارت Lijphart. ووفقا لمجروري ورامبيرج، يشكل الحوار بين التفسير المركز على الدولة كفاعل وحيد (الواقعية) والتفسير الفوق قومي الذي يفتح المجال أمام فواعل أخرى غير الدولة (التعددية)، الحوار الكبير في تاريخ نظرية العلاقات الدولية. يكمن الخلاف بين أنصار التفسير المركز على الدولة وأنصار الكونية أو التفسير فوق القومي، في أهمية ومركزية دور الدولة في السياسة الدولية. فصور العالم المقدمة من قبل المقاربات المتنافسة هي جد متباينة. بحيث أن الموضوع الأساسي بالنسبة لماجروري ورامبيرج هو أنه لم يتضمن أي حوار من الحوارات الكبرى الأولى أي حديث حول من يؤثر في السياسة

الدولية؛ فقد كان دائما يفترض أن الدولة وحدها الفاعل في العلاقات الدولية، كما بيّن ذلك فاسكي بشكل واضح جدا في دراسته للسلوكية. في ضوء ذلك، فإن هذا الحوار هو جد أساسي وأكثر أهمية من سابقيه في تاريخ نظرية العلاقات الدولية من وجهة نظر ستيف سميث. كما يرى ستيف سميث أن جذور هذا الحوار ترجع إلى فترة السبعينيات من القرن العشرين، إنها مقاربة تعكس اهتمامات السياسة الدولية في الولايات المتحدة في عهد الانفراج الدولي مع الاتحاد السوفياتي السابق. إنه من المهم الإشارة إلى أنه كان هناك حوارا قبل النموذج التعددي في الثمانينيات من القرن العشرين (حوار المثالية/الواقعية)، ونموذج المؤسساتية الليبرالية الجديدة في التسعينيات من القرن العشرين، بالرغم من أنه كان حوارا ضيقا في نظرية العلاقات الدولية. الضعف المركزي لهذا التصنيف هو أنه أدى إلى التركيز على القياسات الكمية لنشاط الفواعل. ولذلك يميل إلى إلغاء دور الدولة، والنظر لها كفاعل من بين أطراف عديدة. ففي أحسن أحواله أنه وفّر إطارا معقدا من أجل تجاوز سياسة القوة والتركيز على سياسة القضية. المشكلة ذات العلاقة، هي أن تراث فوق القومي تبنى منظورا معينا حول الاقتصاد السياسي، وبذلك يكون عمل أنصار فوق قومية ضمن المنظور الليبرالي. لكن في مقابل ذلك، ليس لأنصار فوق قومية فكرة واضحة حول دور البنيات الدولية.[1]

لا شك في أن مثل هذا المستوى من الحوار قد أدى إلى تآكل سيطرة الواقعية على حقل نظرية العلاقات الدولية. إنه قد فتح آفاقا جديدة من التنظير والتبصر على جوانب جديدة من التحليل وكذا وحدات جديدة غير معهودة من

[1] Steve Smith, "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 21-22.

التحليل. وبالرغم من الانتقادات الموجهة للواقعية الجديدة ذات النزعة المركزة على دور الدولة، إلا أن مثل هذا الحوار قد أدى إلى إثراء حقل نظرية العلاقات الدولية، وزاد من فرص استقلاليته. إن مثل هذه الانتقادات قد زادت من حدة الخلاف التي لها فوائد كبيرة على تراكمية نظرية العلاقات الدولية، على اعتبار أن التنوع والتعددية داخل أي حقل من حقول المعرفة الاجتماعية هي أمر صحي بحيث تؤدي إلى التطور وتبلور الحقل واستوائه النظري. إن المساهمة الرئيسية لأفكار الاتجاه التعددي والكوني عند نقدهما ومناقشتهما للواقعية الجديدة، تمثلت في صياغة إمكانية تطوير جوانب أخرى من التحليل النظري وإبداع وتطوير مستويات أخرى. إنها تمكين لحقل نظرية العلاقات الدولية من التمدد ليشمل جميع مجالات وقضايا العلاقات الدولية، تبدأ من قضايا الأمن وتنتهي عند قضايا البيئة وحقوق الإنسان. لكن ما هو مثير للاهتمام، هو أن مثل هذا الحوار قد جعل أجندة حقل نظرية العلاقات الدولية مفتوحة على القضايا الجديدة؛ بحيث أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه على كل الأفكار البناءة التي تعمل باتجاه تبلور حقل نظرية العلاقات الدولية ونضجه. كذلك زاد مثل هذا الحوار من توسيع دائرة وحدات التحليل ومستوياته، وكذلك أبقى الباب مفتوحا على العدد التالي من وحدات التحليل ومستوياته. من ناحية أخرى، أدى مثل هذا الحوار بطريقة غير مباشرة إلى تلطيف حدة التطرف في الأفكار المقدمة من قبل النماذج المسيطرة تقليديا على حقل نظرية العلاقات الدولية. فقد خلق انطباعا أنه مهما بلغ التحليل درجة من الدقة والجاذبية والتطور، فإنه يبقى دائما وجود احتمال ظهور أفكار أخرى أكثرا إبداعا.

الحوار الواقعي/الليبرالي: المستويات المتقدمة

يرى ستيف سميث Steve Smith أن المستوى المتقدم من الحوار في نظرية العلاقات الدولية كان بين أنصار النظرية الواقعية الجديدة وأنصار الليبرالية الجديدة، ويرجع جذوره إلى الحوار بين اتجاه المركز على دور الدولة State-Centrism واتجاه فوق القومية Transnationalism الذي يوسّع من عدد فواعل النظام الدولي، والذي جرى في الثمانينيات من القرن العشرين. ويرى سميث أن هذا الحوار هو أكثر الحوارات أهمية داخل الاتجاه العام لحقل نظرية العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، وهو الحوار الذي سيطر على مقالات إحدى الحوليات الرائدة في الولايات المتحدة، وهي حولية "المنظمة الدولية" كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد لخص دافيد بالدوين David Baldwin نقاط الخلاف بين النظريتين في مجموعة من النقاط يمكن إيرادها كما يلي:

1-الاهتمام الأول للواقعية الجديدة هو خاص بطبيعة ونتائج الفوضى، والأمن الفيزيقي ونتائج دوافع سلوك الدولة، على عكس الليبرالية الجديدة.

2-يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي هو صعب الإنجاز على عكس أنصار الليبرالية الجديدة.

3-يؤكد الواقعيون الجدد بشكل أساسي على الأرباح أو المكتسبات النسبية لصناع القرار عند تعاملهم مع التعاون الدولي، بينما يميل الليبراليون الجدد إلى التأكيد على الأهمية المطلقة للأرباح.

4-يميل الواقعيون الجدد إلى التعامل مع قضايا الأمن القومي، بينما يميل الليبراليون الجدد إلى البحث في الاقتصاد السياسي، مع الاستنتاج أن كل طرف له توقعات مختلفة حول التعاون.

5-يركز الواقعيون الجدد على القدرات بدلا من النيات، بينما يبحث الليبراليون الجدد أكثر في النيات والإدراكات.

6-الليبراليون الجدد هم متفائلون إزاء المؤسسات الدولية والإقليمية بأنها قادرة على تخفيف الفوضى الدولية، في مقابل ذلك يشكك الواقعيون الجدد في ذلك.[1]

من جهته، يثري ستيفن لامي Steven L. Lamy نقاط الخلاف والتوافق بين المنظورين، ويعددها في النقاط التالية:

1-كلاهما متفقتان على فوضوية النظام الدولي. يقول الواقعيون الجدد أن الفوضى تضع مزيدا من الاجبارات على السياسة الخارجية، لكن الليبراليين الجدد يقللون من أهمية البقاء كهدف لكل دولة. من ناحية أخرى يدعي الليبراليون الجدد أن الواقعيين الجدد يقللون من أهمية الاعتماد المتبادل والعولمة وإنشاء الأنظمة الإقليمية والدولية لإدارة هذه التفاعلات.

2-يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي سوف لا يحدث ما لم تحدثه الدول. إنهم يشعرون أنه من الصعب تحقيقه والحفاظ عليه ويعتمد على قوة الدولة. في مقابل ذلك، يعتقد الليبراليون الجدد أنه من السهل تحقيق التعاون في المجالات التي فيها مصالح مشتركة بين الدول.

3-يعتقد الليبراليون الجدد أن الأطراف التي لها مصالح مشتركة تحاول الحصول على الحد الأقصى من المكاسب المطلقة. من ناحية أخرى يدعي الواقعيون الجدد أن الليبراليين الجدد يبالغون في أهمية المكاسب المطلقة. يريد الليبراليون الحصول على الحد الأقصى من المجموع الكلي للمكاسب لكل الأطراف المشاركة في التعاون، بينما يعتقد الواقعيون أن الهدف الأساسي للدول في العلاقات التعاونية هو منع الآخرين من الربح أكثر.

[1] Steve Smith, Op. Cit., p. 22.

4-أقر الواقعيون الجدد أن الفوضى تتطلب أن تكون الدول منشغلة قبليا بالقوة النسبية والأمن والبقاء في النظام الدولي التنافسي. إلا أن الليبراليين الجدد هم مهتمون بالرخاء الاقتصادي أو بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي ومجالات القضية غير العسكرية الأخرى كالاهتمام بالبيئة الدولية.

5-يؤكد الواقعيون الجدد على قدرات (القوة) الدول أكثر من أهداف ومصالح الدول. القدرات هي الأساس في الأمن والحفاظ على الاستقلال. كما يدعي الواقعيون الجدد أن الريبة حول نيات الدول الأخرى تجبر الدول على التركيز على قدراتها. في حين يركز الليبراليون الجدد على الأهداف والتفضيلات.

6-ينظر الليبراليون الجدد للمؤسسات كقوى أساسية في العلاقات الدولية. في حين يرى الواقعيون الجدد أن الليبراليين الجدد يبالغون في تأثير الأنظمة والمؤسسات على سلوك الدولة. من ناحية أخرى، يدعي الليبراليون الجدد أن الأنظمة تسهّل التعاون، ويرد الواقعيون بأنها لا تخفف تأثيرات اجبارات الفوضى على التعاون.[1]

ليس هناك شك في أن هذا الحوار مهم، الذي كان أحد نتائج الحرب الباردة والاهتمام الجوهري بقدرة المؤسسات في تخفيف الفوضى. بالنسبة للعديد من الباحثين، يعتبر مستقبل التعاون الأوربي اختبار للمقاربتين. لكن هناك بعض الحدود الجدية لهذه النظرة الحالية لحالة النظرية الدولية. لكن دائما يؤكد ستيف سميث على أن مثل هذا التشخيص للحوار داخل حقل نظرية العلاقات الدولية قد يؤدي إلى تضييق موضوعات الحوار في النظرية الدولية. بالطبع هناك اختلاف حول ما إذا الدول تبحث عن المكاسب المطلقة أو النسبية، ودور المؤسسات

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 190.

الدولية له أهمية حيوية من الناحية العملية والنظرية؛ لكن الإدعاء بأن في العالم خطر هائل وعنف وهو مسألة حاسمة في النظرية الدولية، أمر متناقض. من المهم معرفة ما إذا تستطيع الدول أو لا تستطيع أن تطوّر سياسات الأمن المشترك في عالم مليء بالأسلحة الخطيرة، لكن هناك حدود في تعريف أنماط العنف في العالم، والأكثر أهمية، هو التعريف الضيق للقضايا المركزية واهتمامات النظرية الدولية. فالحوار هو غربي، بل انه حوار الشمال الأطلسي، ومن الصعب البدء في التعامل مع اهتمامات الأغلبية الساحقة من الإنسانية، وخاصة تلك الأغلبية الصامتة التي لا تتفق مع رؤية الولايات المتحدة للسياسة الدولية.[1]

وفي وصفة أخرى للحوار، يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أن هناك مرحلة أكثر تقدما من كل المراحل السابقة وهي التي أطلق عليها اسم "الحوار ما بعد الجديد The Neo-Neo Debate". فهو يرى أن حوار ما بعد الجديد ليس هو مشاكسة ولا اختلاف فكري بين نظريتين رئيسيتين. إذ يلتقي الواقعيون الجدد مع الليبراليين الجدد معرفيا في التركيز على تساؤلات واحدة، ويتفقون على عدد من الافتراضات حول الإنسان والدولة والنظام الدولي. وفي هذا السياق، نجد تراث الليبراليين الجدد المؤسساتيين يحاول البرهنة على أنه جزء من العائلة الواقعية الجديدة/الواقعية. كما قال روبرت جيرفز Robert Jervis [2] ليس هناك هوة كبيرة بين النظريتين. واستدل على ذلك بالاقتباس من

[1] Steve Smith, Op. Cit., pp. 22-24.

[2] Robert Jervis, "Perception and Misperception in International Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 262-86.

كلام روبرت كيوهان Robert Keohane وليزا ميرتان Lisa Martin، اللذين اعتبرا أن النظرية المؤسساتية الجديدة هي نصف أخت للواقعية الجديدة.

كما يرى ستيفن لامي أن المراجعات الآتية هي المظاهر الرئيسية لهذا الحوار. فبالنظر إلى الفوضى، فإن كلا النظريتين تشتركان في العديد من الافتراضات. أولا، يتفقان في أن الفوضى تعني أن ليس هناك سلطة مشتركة لتعزيز أي قواعد أو قوانين تقيد سلوك الدول أو الفواعل الأخرى. فالليبراليون المؤسساتيون الجدد والواقعيون الجدد يتفقون في أن الفوضى تشجع الدول على السلوك الأحادي وتعزز من سلوك المساعدة الذاتية. كما تجعل حالة الفوضى، التعاون صعب التحقيق. لكن يميل الواقعيون الجدد إلى أن يكونوا أكثر تشاؤما وينظرون إلى العالم بأنه أكثر تنافسية وصراعية. فبالنسبة لهم، العلاقات الدولية هي كفاح من أجل البقاء، وهناك في أي تفاعلات دولية فرصة لفقدان القوة لصالح منافس مستقبلي أو عدو. أما بالنسبة لليبراليين الجدد المؤسساتيين، فإن العلاقات الدولية هي علاقات تنافسية، لكن فرص التعاون في المجالات المتضمنة للمصالح المشتركة يمكن أن تخفف من آثار الفوضى. كما يرى بعض الباحثين أن الاختلاف الحقيقي بين النظريتين الجديدتين هو أنهما درسا عالمين مختلفين. فقد ركز الليبراليون الجدد المؤسساتيون بحثهم على قضايا الاقتصاد السياسي والبيئة وحقوق الإنسان. بحيث كان عملهم حول ما يسمى في بعض الأحيان بالسياسة الدنيا، والقضايا المرتبطة بالأمن الإنساني والحياة الكريمة. أما بالنسبة للواقعيين الجدد فإنهم يميلون إلى السيطرة على مجال الدراسات الأمنية. إنهم يدرسون قضايا الأمن الدولي أو ما يسمى بقضايا السياسة العليا. يفترض العديد من الواقعيين الجدد أن ما يميز دراسة العلاقات الدولية عن علم السياسة هو التركيز على قضايا البقاء القومي للدولة. الأكثر من ذلك، قضايا السياسة العليا هي قضايا حقيقية، والسياسة الدنيا المتعلقة بالرفاهية الاقتصادية وقضايا

الحياة الكريمة والقضايا ذات العلاقة، ينظر إليها على أنها دون مستوى اهتمام العلاقات الدولية.[1]

من ناحية أخرى، ينظر الليبراليون الجدد المؤسساتيون، إلى السياسة الخارجية على أنها حول إدارة الاعتماد المتبادل المعقد وإدارة العمليات المختلفة للعولمة. وهي كذلك حول الرد على المشاكل التي تهدد الوجود الاقتصادي الجيد، إن لم نقل بقاء الشعوب الاقتصادي عبر العالم. يجب على قادة السياسة الخارجية أن يجدوا طرقا لإدارة الأسواق المالية بما لا يجعل الهوة بين الأغنياء والفقراء مستعصية عن الحل. كما يجب على نفس القادة أن يجدوا طرقا للتعامل مع النفايات السامة المهددة للمياه العذبة في الدول النامية. لذلك، العلاج بالنسبة لهم هو إنشاء مؤسسات لإدارة مجالات القضية التي تتضمن المصالح المشتركة للدول. إن إنشاء هذه المؤسسات والحفاظ عليها وتقويتها هو مستقبل السياسة الخارجية بالنسبة لليبراليين الجدد المؤسساتيين.

أما نظرة الواقعيين الجدد للسياسة الخارجية فهي متمحورة أكثر حول الدور المركزي للدولة. إنهم ينظرون للعلاقات الدولية كعالم للتعاون والنزاع. لكن، بقاءهم بالقرب من جذور الواقعية التقليدية، يجعلهم ينظرون إلى السياسة الخارجية بأنها قطاع تسيطر عليه قضايا الأمن القومي والبقاء الوطني. والوسيلة الأكثر فاعلية في إدارة السياسة الخارجية هي بقاء القوة أو التهديد باستعمال القوة، حتى في زمن العولمة يجب على الدول أن تثوّت القيمة إلى الحد الأقصى. يقبل الواقعيون الجدد بوجود المؤسسات والأنظمة ويعترفون بدورها كوسائل أو أدوات لفن إدارة العلاقات الدولية. لكن إلى جانب ذلك، تعمل

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 191.

الدول على تأسيس هذه الأنظمة والمؤسسات التي يمكن أن تخدم مصالحها (المكاسب المطلقة)، وتستمر في دعم نفس هذه الأنظمة والمؤسسات إذا النشاطات التعاونية المشجعة من قبل المؤسسات لا تستفيد منها الدول الأخرى (المكاسب النسبية). كذلك يرى الواقعيون الجدد أن المؤسسات تستطيع صياغة محتوى السياسة الخارجية وتوجيهها في مجالات قضية معينة التي هي ليست مركزية بالنسبة للمصالح الأمنية لدولة ما. في مقابل ذلك، يقر الليبراليون الجدد أن تأسيس المؤسسات يمكن أن يحقق أشياء تتجاوز صياغة السياسة الخارجية أو التأثير في الدول. بحيث يمكن للمؤسسات أن تقوي أجندة السياسة الخارجية عن طريق توفير المعلومات المهمة والخبرة. كذلك يمكن للمؤسسات أن تسهّل صناعة السياسة وتشجع على التعاون أكثر على المستويات المحلية والوطنية والدولية. إنها غالبا ما تعمل كمحفز لبناء الائتلاف بين الدولة والفواعل غير الدولة. كما يمكن أن تساعد على تعزيز التغير في السياسات الوطنية والتشجيع العملي في كل من السياسات الوطنية والدولية حول مشاكل البيئة.

القضية الخلافية الكبرى في النقاش هي فكرة أن تصبح المؤسسات مهمة في العلاقات الدولية. الأبعد من ذلك، أنها يمكن أن تساعد في حل المشاكل الجهوية والعالمية وفي إدارة التعاون بدلا من النزاع. يتوقع الليبراليون الجدد المؤسساتيون الزيادة في عدد المؤسسات والزيادة في السلوك التعاوني. كما يتنبؤون بأن هذه المؤسسات سيكون لها الدور الأكبر في إدارة عمليات العولمة وستصل الدول إلى مرحلة تعتقد فيه أن التصرف الأحادي والسلوك التعاوني المحدود لا يؤديان إلى حل أو إدارة حاسمة للمشاكل العالمية. وأخيرا يدعي الليبراليون الجدد المؤسساتيون أن أهمية هذه المؤسسات كلاعبين في مباراة السياسة الدولية ستزداد بقوة. في مقابل ذلك، يقر الواقعيون الجدد بأن هذه المؤسسات من المحتمل أن تصبح أكثر أهمية في مجالات المصالح المشتركة،

عندما لا تكون المصالح الوطنية الأمنية هي الرهان أو محل تهديد. لكنهم يؤكدون أن الدول عندما تركز على المكاسب النسبية، فإن ذلك سيحد من نمو المؤسسات وسيجعل التعاون دائما صعب التحقيق. وبالتالي السؤال المهم بالنسبة للواقعيين الجدد هو ليس هل سنربح كلنا من التعاون الدولي وإنما من سيربح أكثر من هذه العملية؟[1]

نقطة النقاش الجوهرية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد هي التعاون عبر منظمات التكامل الدولي. لكن بالتمعن في هذا النقاش يجعلنا نستخلص مدى التداخل بين المنظورين في التحليل. فمن جهة، الواقعيون الجدد هم محقون عندما يعطون الأولوية لشؤون الأمن والدفاع ويدّعون أن المنظمات الدولية والإقليمية هي من صنع الدول، تقوم بوظائف الدول بالنيابة. على اعتبار أنه لا معنى لأنظمة التكامل دون وجود مظلة أمنية، وهنا يمكن القول أن تقدم قضايا الأمن أدى إلى ظهور القضايا الاقتصادية والتعاون والتكامل الإقليمي. وهذا ما ينطبق على الاتحاد الأوربي، إذ لا معنى لعمليات التكامل في هذه المنطقة من العالم دون وجود المظلة الأمنية الممثلة في منظمة حلف الشمال الأطلسي، واستمرار التعهد الأميركي بالدفاع عن أوربا. وكانت إحدى التطبيقات العملية للدور الأمني للناتو في الحرب الإثنية في البلقان في سنوات التسعينيات من القرن العشرين، وإشرافه على الأمن في كسوفو حتى يومنا هذا. وفي بعض الأحيان يعتبر العامل الاقتصادي مكملا للعامل الأمني، وتشهد على ذلك الحالة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ لم يكن للحلف الأطلسي أن ينجح دون وجود مشروع مارشال في إعادة إعمار أوربا. وقد لاحظنا حالات جديدة عندما

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 192.

استفرد فيها العامل الأمني لم ينجح هذا الأخير؛ وهي حالة كل من أفغانستان والعراق بعد الاحتلال الأميركي عامي 2001 و2003 على التوالي.

في مقابل ذلك، يلام الواقعيون الجدد على النظرة المتطرفة المتجاهلة لدور مؤسسات التكامل الجهوية والدولية. إذ لا ينكر أحد دور الاتحاد الأوربي في السياسة الدولية على الرغم من التناقضات بين أعضائه. من ناحية أخرى، أدى خطاب الليبرالية الجديدة المتبنى من قبل إدارة كلينتون في التسعينيات من القرن العشرين إلى تلطيف العلاقات الدولية وتقدم مشروع الدمقرطة وحقوق الإنسان عبر العالم. في حين أدى خطاب الواقعية الجديدة المركز على شؤون الأمن والدفاع إلى تراجع المشروع الديمقراطي عبر العالم والانهيار المأساوي لحقوق الإنسان الذي كان أحد مظاهره قتل أكثر من مليون شخص في العراق في ظرف ثلاث سنوات، واستمرار نزيف الدم في كل من العراق وأفغانستان تحت دعوى محاربة الإرهاب وتوفير الأمن. بل بتعبير كوفي عنان –الأمين العام للأمم المتحدة السابق– قد أصبح العالم أكثر اضطراب باحتلال الولايات المتحدة للعراق.

نقاط الضعف: استدراك قضايا الحوار

يرى ستيفن لامي أن نقاط ضعف المستوى الأكثر تقدما في حوار نظرية العلاقات الدولية، تكمن في إهمال عدد كبير من قضايا العلاقات الدولية. إنه ليس حوار التساؤلات الحاسمة مثل "لماذا الحرب؟" أو "لماذا وجود عدم المساواة في النظام الدولي؟" فهذا الحوار يحدث داخل الاتجاه العام السائد في دراسة العلاقات الدولية. يتفق كل من الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد المؤسساتيين حول هذه التساؤلات؛ إلا أنهم ببساطة يقدمون إجابات مختلفة حولها. كما أهملت بعض القضايا المهمة، وبالغوا في التركيز على بعض افتراضات السياسة الدولية. وبناءً على ذلك، طرح ستيفن لامي ثلاث مجالات كأجندة للحوار داخل

حقل نظرية العلاقات الدولية، وهي: دور السياسة المحلية والتعلم والعولمة السياسية في العلاقات الدولية.[1]

تفترض النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة أن الدول تبحث عن الحد الأقصى من المصالح وأن الفوضى تمارس الإكراه على سلوك الدول، مع وجود بعض الاختلافات حول التفاصيل. لكن ماذا عن القوى المحلية التي يمكن أن تعزز إستراتيجية التعاون أكثر وتوجه القضايا المعنوية أو الأخلاقية؟ كما تقترح افتراضات الواقعية الجديدة التشابه في السياسة الخارجية الذي يمكن ألا يكون صحيحا. لكن كيف يمكننا تقدير الأبعاد الأخلاقية في السياسة الخارجية مثل المساعدة في التنمية المقدمة للدول الفقيرة التي ليس لديها قيمة إستراتيجية أو اقتصادية للدولة المانح؟ أو كيف نفسر المصالح المحلية التي تعزز سياسة العزلة للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أين تغيرات النظام سوف تقترح الفعالية الدولية التي يمكن أن تنتج كلا من المكاسب المطلقة والنسبية؟ يرى ستيفن لامي Steven L. Lamy أنه يمكن أن نحتاج إلى تحدي والتز ونتساءل ما إذا القوى المحلية تنظم شؤون الدولة. كل السياسات هي الآن كونية ومحلية، لكن يجب على الليبراليين الجدد أن ينتبهوا إلى ما يجري داخل الدولة. ويجب وضع في الاعتبار قضايا الثقافة السياسية ومباريات السياسة المحلية. بمعنى أن ستيفن يريد من المنظرين في كلا الاتجاهين الانتباه إلى القوى الداخلية وتأثيرها المتزايد في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى تأثير الثقافة والاجتماع. على خلفية أنه يجب أن نفترض أن القادة والمواطنين يتشابهون في التعلم من تجاربهم. وقد حثت دروس الحربين العالميتين الأوربيين على ترك جانبا قضايا السيادة والقومية وبناء الجماعة الاقتصادية. بالرغم من أن بعض الليبراليين الجدد

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 192.

المؤسساتيين يقرون بأهمية التعلم، لكن عموما لم تكتشف النظرية إمكانية أن الدول ستتعلم ويمكن أن تتغير من منظور المصلحة الذاتية التقليدي إلى التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة. وكذلك هل يمكننا أن نفترض أن المؤسسات والتعاون لهما بعض التأثير على حالات الفوضى؟

كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة -من وجهة نظره- أهملتا حقيقة النشاطات السياسية التي يمكن أن تمارس تأثيرا بعيدا عن الدولة. فقد اقترح عدد من الباحثين أن أحد أكثر المخرجات المهمة للعولمة هي انبثاق شبكة سياسية فوق قومية أو عالمية. فالمؤسسات المؤيدة من قبل هذه الشبكات كان لها تأثير كبير على قضايا حقوق الإنسان مثل عمل الطفل وأمنه. بحيث أن الحملة الأخيرة ضد استخدام الألغام الأرضية كانت ابتداء خارج الدولة وتحدت مراكز القوى، المسماة بالعسكرية والصناعات العسكرية داخل الدول. والسؤال المطروح هو: كيف سيؤثر نجاح هذه الحملات السياسية فوق قومية على فكر الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تحليل السياسة الدولية؟[1]

من كل ما سبق، يمكن تلخيص الأفكار التي طرحها ستيفن لامي Steven L. Lamy حول حوار نظرية العلاقات الدولية في مجموعة من النقاط، نوردها كالتالي:

1-الحوار ما بعد التجديد ليس هو حوار بين قطبين متعارضين في وجهات النظر العالمية، وإنما يشتركان معرفيا، ويركزان على مسائل متشابهة ويتفقان على عدد من الافتراضات حول السياسة الدولية. فهو نموذج حوار بيني Intra-paradigm debate.

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 193.

2-في نفس الوقت، درس الليبراليون الجدد المؤسساتيون والواقعيون الجدد عالمين مختلفين في السياسة الدولية. فقد ركز الواقعيون الجدد على القضايا الأمنية والعسكرية، وهي مجال قضية السياسة العليا. أما الليبراليون الجدد المؤسساتيون فقد ركزوا على قضايا الاقتصاد السياسي والبيئة، وركزوا مؤخرا على قضايا حقوق الإنسان. وتسمى هذه القضايا بأجندة قضية السياسة الدنيا Low politics issue agenda.

3-يرى الواقعيون الجدد أنه يجب أن تكون الدول مهتمة بالمكاسب النسبية Relative gains الناتجة عن الاتفاقات الدولية والجهود التعاونية. أما الليبراليون الجدد المؤسساتيون فهم أقل اهتماما بالمكاسب النسبية ويرون أن الكل سيستفيد من المكاسب المطلقة Absolute Gains.

4-يبدي الواقعيون الجدد حذرا متزايدا حول التعاون ويذكروننا بأن العالم ما زال مكانا تنافسيا حيث المصلحة الذاتية هي التي تتحكم في سلوك الدول.

5-يعتقد الليبراليون الجدد المؤسساتيون أن الدول والفواعل الأخرى يمكن أن تقتنع بالتعاون إذا اقتنعت بأن كل الدول ستخضع للوائح وسيحدث التعاون في المكاسب المطلقة.

6-لم يناقش هذا الحوار العديد من القضايا المهمة التي تتحدى الافتراضات الجوهرية لكل نظرية. فمثلا، لم تفسر الواقعية الجديدة سلوك السياسة الخارجية الذي يطالب بمعيار المصلحة الإنسانية بدلا من المصلحة الوطنية. ولم تتحدث النظرية عن تأثير التعلم على سلوك السياسة الخارجية للدول.

7-ساهمت العولمة في نقل النشاط السياسي بعيدا عن الدولة. فقد أجبرت الحركات الاجتماعية فوق قومية الدول على مناقشة قضايا أساسية في العديد من المواقف التي أيدت فيها إنشاء المؤسسات المؤيدة للتعاون، وتحدت قوة الدول.[1]

---

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 192 .

لكن بالرغم من نقد ستيفن لامي للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة حول إهمالها لظاهرة العولمة، إلا أنه يرجع ويتحدث عن مناقشة الواقعية الجديدة للعولمة لكن بما ينسجم مع افتراضاتها الكبرى. إذ يرى معظم الواقعيين الجدد أن العولمة غيرت لعبة السياسة الدولية كليا. فالدول تطلب المزيد من الموارد وتحافظ على سيادتها، لكن في مقابل ذلك، لاحظوا أن معظم الدلائل تقترح أن الدول قد زادت من نفقاتها وسلطاتها عبر المجالات المختلفة الواسعة. وأخيرا، مازال ينظر إلى الدولة بأنها أداة لحل المشاكل التي تواجهنا، ومازالت الدولة تحتكر حق استخدام الإكراه بالقوة. ويفترض أيضا معظم الواقعيون الجدد أن حالات الفوضى والمنافسة تؤكدان الاهتمامات بالمكاسب المطلقة والنسبية. فكما طرح ولتز في آخر مقالاته حول الموضوع، أن مفاهيم المنافسة السياسية والعسكرية والاقتصادية تطرح من قبل العديد من وحدات النظام السياسي الدولي.

وبناءً على ذلك، تبقى الدول الفواعل الأولى والوحيدة مزودة بقوة كافية للتحكم أو إدارة عمليات العولمة. ولذلك يهتم الواقعيون الجدد بالتحديات الأمنية الجديدة التي تطرحها العولمة، ومنها الطبيعة غير المنتظمة للعولمة الاقتصادية، كما يمكن أن يكون عدم المساواة في النظام الدولي أكبر تهديد أمني في المستقبل. فالناس الذين هم بدون غذاء ميالون إلى البحث عن التغيير، وغالبا ما يكون هذا التغيير عنيفا. كما تبحث القوى الاقتصادية العالمية عن شروط معينة مثل انخفاض تكاليف العمل والأمن والقواعد البيئية. وهذا سيخلق مشكلتان أمنيتان للدول، الأولى هي أن دفع وجذب العولمة وبحثها عن التكاليف المنخفضة كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى فقدان الصناعات الأساسية والموارد المهمة للأمن الوطني. المشكلة الثانية، هي أنه يمكن للعولمة الاقتصادية أن تبرز

الاختلافات الموجودة في المجتمعات، وتخلق عدم الاستقرار في المناطق الإستراتيجية، ولذلك تشكل تحديا للنظام العالمي.[1]

وبعد عرضه لأطروحات الواقعية الجديدة، حاول ستيفن لامي مناقشة الواقعية الجديدة وتلطيف صرامتها وحدتها. فهو يرى أنه سوف يدعي معظم الواقعيين الجدد أن قوى العولمة تتحدى مفردة سيادة الدول؛ لكن في مقابل ذلك يجب على الدول ألا تفرط في استخدام سلطتها وتحكمها. لكن للعولمة تأثير هام على السياسة المحلية وبنى القوى الموجودة، إذ نجحت الحركات الاجتماعية فوق قومية والشبكات العالمية في تغيير العديد من القضايا السياسية بعيدا عن تأثير ونفوذ الدولة. فمثلا، يرى بعض الواقعيين الجدد أن قوة الدولة وأمنها قد تقوّض بواسطة الحركات السياسية الباحثة عن تقوية نفسها لتضع لوائح جديدة التي تتحكم في استخدام القوة النووية. هذه الحركات الاجتماعية تستخدم الصحافة والإنترنت والشبكات الإعلامية والفنية والثقافية النشطة للاعتراض على العديد من الافتراضات الجوهرية لمنظور السياسة الواقعية/الواقعية الجديدة المسيطرة على حقل نظرية العلاقات الدولية.

أما مناقشة الليبراليين الجدد لقضية العولمة فقد أدرجها ستين لامي في فئتين رئيسيتين:

1- الليبرالية الجديدة المطالبة بحرية السوق التجارية المسيطرة على دوائر صناعة السياسة عبر العالم.

2- الليبرالية الجديدة المؤسساتية الأكاديمية المشجعة لدور الأنظمة والمؤسسات كوسائل فعالة لإدارة عملية العولمة عبر العالم.

---

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 194.

فقد كانت نهاية الحرب الباردة هي نهاية للتجربة السوفياتية في السيطرة الاقتصادية، وتركت الأفكار الرأسمالية وحرية السوق تواجه تحديات قليلة في المؤسسات الاقتصادية الدولية وفي البيئات الوطنية. كما يعتقد الليبراليون الجدد المطالبون بحرية السوق، أنه لا يجب على الحكومات أن تقاتل العولمة أو تحاول تعطيلها، وإنما يريدون منها الحد الأدنى من التدخل في السوق الوطني أو العالمي. من هذا المنظور، يجب أن تعزز المؤسسات اللوائح والمعايير التي تبقي السوق مفتوحا وتثبط إرادة الدول التي تحاول أن تتدخل في قوى السوق. كما يؤيد الليبراليون الجدد المؤسسات والأنظمة التي تدير العمليات الاقتصادية كوسائل لمنع التدفق غير المنتظم لرأس المال والموارد الأخرى التي يمكن أن توسع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.[1]

لكن بينت المظاهرات الأخيرة ضد المؤسسات الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأميركية وأوربا، أن هناك العديد من الناس الذين يشعرون أن السوق هي أي شيء غير عادل. فقد سار الناس في لندن وسياتل مطالبين المؤسسات العالمية بتوفير الحياة الاقتصادية الكريمة للكل وإصلاح المؤسسات المؤيدة للعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي، وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تقضي انتقادات حالة العولمة الاقتصادية بأنه لابد على الحكومات أن توسع من نطاق سلطتها وتتدخل أكثر لتوجيه هذه الاهتمامات، وكذلك فتح السوق لهؤلاء الناس الذين هم الآن مهملون. لكن في مقابل ذلك، الافتراض الحالي لليبرالية الجديدة يرى أن هذا النوع من التغيير الراديكالي غير محتمل الحدوث.[2]

---

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p .195.

[2] Steven L. Lamy, Op. Cit., pp. 196.

وبناءً على العرض السابق، يمكن تلخيص مجمل ما طرحه ستيفن لامي في مجموعة من النقاط نوردها كما يلي:

1-يعتقد الواقعيون الجدد أن الدول ما زالت الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية، وتتحكم في تفاعلات النظام الدولي الكبرى. صحيح اعترضت العولمة على بعض مجالات سلطة الدولة وتحكمها؛ لكن السياسة ما زالت في يد الدول القومية.

2-يهتم الواقعيون بالتحديات الأمنية الجديدة الناتجة عن تباينات العولمة وتأثيراتها على البيئة المحلية للدول، المحددة في عدم المساواة والانقسامات العرقية والتباينات الاجتماعية والنزاعات المحلية.

3-توفر العولمة فرصا وموارد للحركات الاجتماعية فوق قومية التي تعترض على سلطة الدول في مختلف مجالات السياسة الدولية. بالإضافة إلى أن الواقعيين الجدد لا يؤيدون أي حركة تبحث عن فتح قضايا الأمن الرئيسية للحوار الشعبي.

4-يعتقد الليبراليون الجدد المطالبون بحرية السوق أن العولمة هي قوة إيجابية. وواقعيا، كل الدول ستستفيد من النمو الاقتصادي المشجع من قبل قوى العولمة. ويعتقدون أنه لا يجب على الدول أن تناهض العولمة أو تحاول التحكم فيها بواسطة تدخلات سياسية غير مرغوبة في عمل السوق.

5-يعتقد بعض الليبراليين الجدد أنه يجب على الدول أن تتدخل في تشجيع الرأسمالية ذات الوجه الإنساني أو السوق ذات الحساسية لحاجات ومصالح كل الشعب. كما يمكن إنشاء مؤسسات جديدة وإصلاح المؤسسات القديمة لمنع التدفق غير المنتظم لرأس المال، وتشجيع التماسك البيئي، وحماية حقوق المواطنين.[1]

---

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., p. 196 .

لكن نتيجة لإهمال العديد من القضايا في حوار الواقعيين الجدد/الليبراليين الجدد، يرى ستيفن لامي أن أجندة نظرية العلاقات الدولية قد ضيّقت كثيرا. إذ أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة المؤسساتية هي نظريات الوضع القائم. فهي نظريات معتنقة تماما من قبل الاتجاه العام لدى الباحثين ومن قبل صناع القرار في العديد من الدول. صحيح أن هناك بعض الاختلافات بين هاتين النظريتين؛ لكن هذه الاختلافات هي أقل من أن تقارن بقضايا الموزعة على النظريات التأملية والعقلانية والنظريات النقدية. لكن في مقابل ذلك، يقر ستيفن لامي أن أنصار الواقعية الجديدة يحاولون جعلها نظرية أكثر دقة، وذلك من خلال تأكيد ولتز على بنية النظام وتأثيرها على سلوك الدول بحيث يؤدي بنا إلى الاستنتاج أن العلاقات الدولية لا تفسر بواسطة النظر إلى البيئة الداخلية للدولة. وهنا نجد الواقعيين الجدد قد قلصوا من الخاصية المنسوبة إلى فردانية صناع القرار والاختلاف الثقافي والعوامل التاريخية التي تصوغ السياسة داخل الدولة. هناك أطروحات علمية شحيحة للواقعية الجديدة قدّمت من قبل بعض الباحثين قوّت تفسير سلوك الدولة. وعندئذ يتساءل لامي هل هذه التفسيرات صورة كاملة للحدث المفترض أو للخيار السياسي للدولة؟ هل حدد الباحثون في الواقعية الجديدة أجندة البحث؟ هناك من انتقد مؤخرا بعض الباحثين في الواقعية الجديدة بسبب عدم قدرتهم على تفسير نهاية الحرب الباردة والتحولات الكبرى الأخرى في النظام الدولي. في نفس السياق، قلل الواقعيون من أهمية الثقافة والتقاليد والهوية، وهي العوامل التي تصوغ انبثاق الجماعات الجديدة التي ساعدت على تحول الإمبراطورية السوفياتية من نموذج النظام الشيوعي إلى النظام الليبرالي. كما كان لمساهمة الواقعية الجديدة في الدراسات الأمنية تأثير كبير على الجماعة السياسية. يدعي كل من الواقعيين الجدد الدفاعين والهجوميين أن العالم يبقى تنافسي وملئ بالريبة، وتجعل بنية النظام الدولي سياسة القوة هي نموذج السياسة

المسيطر. يتطابق هذا مع مصالح واعتقاد معظم الإستراتيجيين العسكريين وصناع القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة المتضمنة لمواقف القوة في عالم اليوم. وهذا ما جعل الواقعية التقليدية تستمر في السيطرة على السياسة الدولية لقرون، وتقترح أن انتقادات الواقعية التقليدية/ الواقعية الجديدة يمكن أن تكون محدودة في نطاق العالم الأكاديمي. لكن المنظورات الأساسية داخل وخارج العالم الأكاديمي جعلت الواقعيين/الواقعيين الجدد يراجعون افتراضاتهم حول كيف يعمل العالم. بالطبع يمثل الواقعيون الجدد الدفاعيون جماعة من الباحثين والمستشارين في السياسة المستقبلية الذين يفهمون أهمية التعددية والحاجة إلى بناء مؤسسات لمنع سباقات التسلح التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب. وبالتالي هناك بعض التغير، لكن هذه الأجندة تبقي على مركزية الدولة في التحليل وأيضا التركيز على قضايا الأمن العسكري.[1]

في مقابل ذلك، ترفض الليبرالية الجديدة الأطروحات الطوبوية أو الأطروحات العالمية لليبرالية. فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال نهاية الحرب الباردة استلزمت الحذر في استخدام القوة لنشر الأطروحة الأميركية حول الديمقراطية الليبرالية المتضمنة للسلم عبر التجارة والاستثمار والتجارة، لكن هذا لم يحدث في العشرية الأولى من القرن الواحد العشرين (حربي أفغانستان والعراق). صحيح أنه في السنوات الأخيرة، شجعت السياسة الخارجية الأميركية التجارة والأسواق وحقوق الإنسان، والبيئة والعدالة الاجتماعية. وقد لاقت وصفة واشنطن لليبرالية الجديدة الموافقة عليها من قبل العديد من القوى العظمى العالمية والدول التجارية الصغيرة. يرى ستيفن لامي أن الفلسفة المهيمنة على فن إدارة السياسة الخارجية قد شكلت ما يسمى "بالتحسنية

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., pp. 196.

البراغماتية "Pragmatic Meliorism" بواسطة الأسواق والمؤسسات الديمقراطية الغربية كوسائل مختارة لتحسين حياتنا. لكن كل هذه الأطروحات بقدر ما فيها من نقاط الجذب والإغراء إلا أنها قد تفتت تحت مطرقة حروب الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يمكن أن يقدم تركيز الليبرالية الجديدة المؤسساتية Neo-Liberal Institutionalism على التعاون والمؤسسات والأنظمة، أجندة واسعة من القضايا والأفكار للباحثين ولصناع السياسة الخارجية. تتساءل الآن الليبرالية الجديدة المؤسساتية ما إذا المؤسسات هي شيء هام في مجالات القضية المتباينة؟ ويتساءل الباحثون عن أهمية الأسئلة حول تأثير الأنظمة الدولية والمؤسسات على السياسة المحلية وقدرة المؤسسات في تعزيز اللوائح والمعايير التي تشجع الحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. لكن ما هو مثير للاهتمام أن ستيفن لامي يرى أن العديد من الليبراليين الجدد المؤسساتيين في الولايات المتحدة، وجدوا من الضروري التأكيد على علاقتهم الفكرية مع الواقعيين الجدد وتجاهل ارتباطاتهم مع المدرسة الإنجليزية والأطروحات العالمية لليبرالية. يمثل هذا التأكيد على الافتراضات المشتركة مع الواقعية الجديدة، تضييقا لأجندة السياسة الدولية. كما يمكن أن يكون منظور الليبرالية الجديدة المركز على طبيعة المجتمع الدولي أو الجماعة وأهمية المؤسسات كمشجعة للمعايير والقيم، مناسبا لفهم وتفسير السياسة الدولية المعاصرة.[1]

بقدر ما ساهم تفسير ستيفن لامي Steven L. Lamy في شرح وتفسير أفكار وافتراضات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، بقدر ما هو يمثل وجهة نظر أخرى في حقل نظرية العلاقات الدولية، ترسم معالم عالم مختلف. هذه

[1] Steven L. Lamy, Op. Cit., pp. 197.

النظرة التي تعطي الأولوية للثقافة والسوسيولوجيا المحلية وطبيعة الأنظمة القائمة والحديث عن التغيير، كلها تشكل مضمون التيار النقدي في نظرية علم الاجتماع ونظرية العلاقات الدولية. لكن لابد من التنبيه إلى أنه لا يمكن التسوية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد في اعتبار العوامل المحلية متغيرات أساسية في تحليل وفهم السياسة الخارجية. فإذا كان الواقعيون/الواقعيون الجدد لا يولون أهمية للعوامل الداخلية، فإن الليبراليين الجدد يؤكدون عليها، انطلاقا من فكرة أن التشابه في الأنظمة السياسية الليبرالية والإيديولوجية الليبرالية سوف يؤدي إلى قيام علاقات سلمية بين الدول ويساعد على تأسيس الأنظمة الجهوية والعالمية للتعاون حول مختلف القضايا.

من ناحية أخرى، الواقعيون/الواقعيون الجدد هم محقون نسبيا في أن بعض الانتقادات الموجهة إليهم هي محصورة في الأوساط الأكاديمية، وليس لديها علاقة بالواقع، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأشكال المختلفة للعلاقات الدولية هي إما قائمة على أفكار وأطروحات الواقعيين/الواقعيين الجدد أو قائمة على أفكار وأطروحات الليبراليين الجدد (السياسة العليا أو السياسة الدنيا).

البنية: أداة تحليل أم تنظيم الفوضى

يرى ريشارد ليتل Richard Little أن الواقعية التقليدية ركزت على جوهرية الطبيعة التنافسية للنظام الدولي والتي ينظر لها أنها تمنع بدلا من أن تسهل تفسير كيف ولماذا تتعاون الدول في تحقيق المنافع المشتركة المترتبة عن تأسيس الأنظمة. في الواقع، يبدو أن تطور الأنظمة يؤكد على أن المنظور الواقعي ينطوي على مفارقة تاريخية، ومن غير المفاجئ رفض الواقعيين لمثل هذا التقييم. وهناك شيئان يختلف الواقعيون فيهما عن الليبراليين المؤسساتيين وهما: الأول: أن الواقعيين هاجموا افتراض الليبراليين المؤسساتيين القاضي بأنه يمكن مقارنة نشاطات المهيمن في النظام الدولي بدور الدولة عندما تتعامل مع

حالات إخفاق السوق. الثاني، يرفض الواقعيون فكرة أن الأنظمة تنشأ كنتيجة لسعي الدول قهر ضغط المنافسة تحت شروط الفوضى. وعوضا عن ذلك، يرون أن الأنظمة تتشكل في الأوضاع التي تتفاعل فيها الإستراتيجيات غير التعاونية لإنتاج مخرجات المقاربة الأفضل Suboptimum Outcomes.[1]

أيضا كان الواقعيون مثل الليبراليين المؤسساتيين واعين في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة هي محل تساؤل. لكن لم يتنبؤوا أن هذا التطور يمكن أن يؤدي إلى العالم اللامعياري. وبدلا من ذلك، ركزوا على مطالب العالم الثالث من أجل المبادئ الجديدة والمعايير لتدعيم الأنظمة المترافقة مع الاقتصاد العالمي. فقد نظروا للأنظمة بأنها تعمل ضد مصالح دول العالم الثالث، وفتحها لمنافسة غير عادلة وتعبيد الطريق أمام قوى اقتصادية مهلكة. فقد أخذ الواقعيون حالة العالم الثالث على محمل الجد، لكنهم يرون أن المبادئ والمعايير المطالب بها من قبل العالم الثالث تتحول إلى قوة إذا تحرك ميزان القوى ضد الغرب.

ولذلك من منظور الواقعيين، ساعدت الولايات المتحدة على تأمين الأنظمة المدعمة بواسطة مجموعة معينة من المعايير والمبادئ. لكن التقدير الكامل لموقف الواقعيين يتطلب الاعتراف بأن القوة المهيمنة يمكن أن يكون لها عمليا حق النقض في تشكيل النظام. فمثلا، عندما أطلقت الولايات المتحدة عام 1972 أول قمر اصطناعي للاستشعار عن بعد، فإن الحادثة قد سببت اهتماما بين عدد كبير من الدول. هذه الأقمار الاصطناعية لها قدرة على جمع المعلومات الإستراتيجية والتجارية الحساسة والمهمة حول كل الدول عبر العالم. لا تستطيع

---

[1] Richard Little, « International Regimes, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001),p. 310 .

هذه الأقمار أن تحدد موقع المعدات العسكرية ولكنها تستطيع أن تحدد حجم الأسلحة ومواقع الألغام. وبناءا على ذلك، جرت العديد من المحاولات لإقامة النظام الذي يحدد حق الدول في جمع المعلومات بدون إذن الدولة موضع المراقبة. فقد اعتبرت العديد من الدول أنها سوف تستفيد من مثل هذا النظام. لكن بسبب اختلال ميزان القوى جراء امتلاك الدول الأقمار الاصطناعية والتكنولوجيا المعقدة، أصبح من الواضح أن مثل هذا النظام سوف لا يعمل لفائدة الدول التي رفضت النظام المقترح.[1]

تبعا لمواقف الواقعيين، فإن الأنظمة غير مكتملة لأنها فشلت في تفسير لماذا تلتزم الدول بالمبادئ والمعايير التي يقوم عليها النظام الذي تعارضه. اعتبارا لهذا الشذوذ، فإن الواقعيين مثل الليبراليين المؤسساتيين لجأوا إلى نظرية المباراة. فقد أصر الواقعيون على أن الدول تنسق من أجل تشكيل النظام الذي يواجه المشكلة. كما يرى الواقعيون أن هذا الاتجاه من التحليل يساعد على فهم لماذا يمكن أن تؤكد الدول على النظام في حين تريد تغيير قاعدة المبادئ. فهي تتقيد بالنظام لأنها تتعامل في موقف التنسيق، والإخفاق في التنسيق سيدفعها إلى موقف أقل امتياز. فقد يستطيع الفرنسيون شجب استعمال اللغة الإنجليزية في اتصالات الطيران المدني، ومع أنهم ليس لديهم خيار إلا أنهم يصرون على موقفهم. نفس النظرة موجودة عند دول عالم الثالث، يريدون أن يقيموا العلاقات التجارية مع الغرب، لكنهم يريدون القيام بذلك بأفضل الامتيازات.[2]

بالرغم من أن الليبراليين المؤسساتيين والواقعيين يعترفون بأن الأنظمة ميزة مهمة في النظام الدولي، ويبنون تحليلهم على أدوات تحليلية محددة، إلا أنهم

---

[1] Richard Little, Op. Cit., pp. 310 -11.

[2] Richard Little, Op. Cit., pp. 311 -12.

يصلون إلى نتائج مختلفة حول الظروف التي تنشأ فيها الأنظمة. بالنسبة لليبراليين المؤسساتيين، تظهر الحاجة للأنظمة بسبب أن هناك دائما خطرا في النظام الدولي الفوضوي الذي تتفوق فيه الإستراتيجيات التنافسية على نظيرتها التعاونية. ولذلك يركز تحليلهم على طرح تحدي الإستراتيجيات التنافسية في البنية الفوضوية للنظام الدولي. وعلى النقيض من ذلك نجد الواقعيين يربطون ظهور الأنظمة بالمواقف والأوضاع التي تكون فيها رغبة مشتركة للتعاون، لكن الفوضى تولد مشكلة التنسيق. كذلك يرى ريشارد ليتل Richard Little أن كلا المقاربتين يلتزمان بمفاهيم متقاربة حول القوة. فالقوة بالنسبة لليبراليين المؤسساتيين يمكن أن تستخدم بواسطة الفاعل المهيمن للضغط على الدول الأخرى للتعاون والتماثل مع النظام. لكنهم يعترفون بإمكانية تأسيس الدول وصيانتها للأنظمة في غياب القوة المهيمنة. لكن تبني الإستراتيجيات التعاونية هو بسبب 'شبح المستقبل The Shadow of the Future'، ويكون هناك اعتراف مشترك بأن أي دولة تنسحب من النظام، سينتج عنه انسحاب كلي على قاعدة واحدة بواحدة، وتنتقل الدول من المخرجات الأفضل إلى المخرجات الأسوأ. كما أن هناك بعض الشك يؤدي بالدول إلى تأسيس الأنظمة في ظل توقع أن الدول الأخرى ستتبعها. فمثلا، في عام 1987، وقّع اثنان وعشرون دولة على بروتوكول مونتريال Montreal Protocol، اتفقت بموجبه على تخفيض نسبة غازات CFCs –التي تتسبب في اتساع ثقب الأزون– إلى مستوى 50 % بحول عام 1998. لكن في عام 1990، تم تسريع الجدول الزمني وتوسيع عدد الموقعين على الاتفاقية إلى واحد وثمانين دولة، واتفق الجميع على إزالة جميع غازات CFCs بحلول عام 2000.

بالنسبة للواقعيين من ناحية ثانية، ينظر إلى القوة على أنها تلعب دورا حاسما، ليس كتهديد لإجبار الدول على عدم التخلي عن الاتفاقية التعاونية، ولكن

لتحديد شكل النظام عند التفاوض الذي ستتسق كل الدول فيه مواقفها. إذ يظهر الصراع على الأنظمة الاقتصادية، أهمية دور القوة في تأسيس الأنظمة. فالدول الغنية والقوية في الشمال هي التي تحدد شكل هذه الأنظمة الاقتصادية. أما دول العالم الثالث فليس لها الخيار، وتقبل بالأنظمة لأنها بحاجة إلى الانخراط في التجارة.[1]

يعكس توظيف التحليل البنيوي في تفسير السياسة الدولية من قبل الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، مدى تأثير علم الاجتماع على حقل نظرية العلاقات الدولية. والقاعدة النظرية للتحليل البنيوي هي أن السلوك يتشكل بناءً على شكل أو طبيعة البنية التي يجري فيها السلوك، وبالتالي لا يفهم السلوك إلا في علاقته بالبنية أي تحليل العنصر في علاقاته بالكل. وإذا سحب مثل هذا الفهم على مجال العلاقات الدولية، فإن سلوك الدول هو نتيجة عن طبيعة بنية النظام الدولي المتسم بخاصية الفوضى بالنسبة للواقعيين الجدد. والنتيجة المنهجية وأثرها على التحليل هي أن فهم العلاقات الدولية يبدأ من تحليل وتفسير النظام الدولي الذي يرجعه الواقعيون الجدد إلى القرن التاسع عشر، ويرجعه آخرون إلى ما قبل ذلك بكثير (ابن خلدون).[2] تحليل خاصيات النظام والأسس التي قام عليها هي التي تجعلنا نجيب على الأسئلة الجوهرية مثل: لماذا تتشابه الدول في السلوك؟ لماذا تتصرف الدول بطريقة ما ولا تتصرف بأخرى؟ لماذا تندلع المنافسة الأمنية بين الدول؟ ما هي أسباب الحرب وأدوات السلم؟

في مقابل تحليل الواقعيين الجدد، يرى الليبراليون الجدد أن البنية الممثلة في أنظمة التعاون سوف تؤدي إلى إنتاج السلوك المرغوب من الدول وتلطّف من الفوضى الدولية وتنظمها، وكذلك تساعد الدول على مراعاة مصالح وحاجات

[1] Richard Little, Op. Cit., pp. 313 -14.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 7ج. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992)، 1: 44 – 90.

بعضها البعض. وبالتالي ليس بالضرورة تنتج البنية دائما المنافسة الأمنية والبحث عن القوة كما يدعي الواقعيون، وإنما يمكن أن تنتج السلوك التعاوني، والأرباح المطلقة والفوائد للجميع. لكن يشترطون في ذلك القاعدة الليبرالية التي تفتح الأسواق وتنظم قواعد لعبة المنافسة وحرية التجارة وحقوق الإنسان. على اعتبار أن مثل هذه الأنظمة سوف توفّر للدول إمكانية توزيع الأرباح، وتحوّل علاقات السلم أكثر ربحا وعلاقات النزاع أكثر كلفة، وهنا يتباين الليبراليون الجدد عن الواقعيين الجدد.

النظام العالمي: الرد على الليبرالية الجديدة

يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer أن هناك من يدعي أنه يمكن للقوى العظمى أن تتجاوز المنطق الواقعي من خلال العمل مع بعضها البعض لبناء النظام الدولي الذي يرعى العدالة والسلم. ومن ثم سوف يظهر السلام العالمي، عندما تتعزز رفاهية الدولة وأمنها. لكنه في مقابل ذلك، يرى أن القادة السياسيين أعاروا انتباها قليلا لهذا الخط من التفكير خلال مسار القرن العشرين. فالرئيس كلينتون مثلا، قال للمستمعين في الأمم المتحدة في سبتمبر 1993 أن "عند ميلاد هذه المنظمة منذ 48 سنة مضت ... خطى جيل من القادة من العديد من الدول خطوة نحو تنظيم جهود العالم من أجل الأمن والازدهار ... الآن قد وهبنا التاريخ لحظة وفرصة غير مسبوقة ... لجعلنا نقرر أننا نحلم أكثر ... جعلتنا نتأكد أن العالم الذي نتركه لأولادنا هو متطور في الصحة، آمن وأكثر وفرة من العالم الذي نعيشه اليوم". وبعد أن يستشهد ميرشيمر بكلام كلينتون الذي يتبنى فلسفة الليبرالية الجديدة، يؤكد أنه مع هذه البلاغة الخطابية، لا تعمل القوى العظمى مع بعضها البعض لتعزيز النظام العالمي من أجل مصلحتها. وعوضا عن ذلك، الكل يبحث عن الحد الأقصى من حصته في القوة العالمية، التي من المحتمل أن تصطدم مع هدف خلق وتعزيز أنظمة الاستقرار الدولي.

ولا يعني هذا القول بأن القوى العظمى لا تهدف إلى منع الحروب والحفاظ على السلم. على العكس من ذلك، إنها تعمل بشدة لمنع الحروب لئلا تكون ضحيتها. في مثل هذه الحالات، سلوك الدولة هو مسير بشكل كبير بواسطة الحسابات الضيقة حول القوة النسبية، وليس بواسطة التعهد ببناء النظام العالمي المستقل. فقد سخرت الولايات المتحدة مثلا، موارد ضخمة لردع الاتحاد السوفياتي سابقا عن البدء بالحرب في أوربا خلال الحرب الباردة، ليس بسبب التعهد الراسخ بتعزيز السلم عبر العالم، ولكن بسبب أن القادة الأميركيين خافوا من أن الانتصار السوفياتي سوف يقودهم إلى تغير خطير في توازن القوى.[1]

على وجه التحديد، في أي فترة زمنية بني فيها النظام الدولي بواسطة إنتاج سلوك الاهتمام الذاتي للقوى العظمى بشكل أساسي. بمعنى آخر، صورة النظام هي نتيجة غير مقصودة للمنافسة الأمنية للقوى العظمى، وليست نتيجة لعمل الدول مع بعضها البعض من أجل تنظيم السلام. وقد بيّن تأسيس نظام الحرب الباردة في أوربا هذه النقطة. بحيث أنه لا الاتحاد السوفياتي ولا الولايات المتحدة قصدت تأسيس نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا عملا مع بعضهما البعض لخلقه. في الحقيقة، كل قوة عظمى عملت بجد في السنوات الأولى من الحرب الباردة لاكتساب القوة على حساب الأخرى، وذلك من خلال عمل كل واحد منهما على منع الآخر من القيام بنفس الشيء أو إحداث تفوّق مأساوي. والنتيجة التي يصل إليها ميرشيمر هي أن النظام الذي ظهر في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة عفوية للمنافسة الأمنية الشديدة بين القوى العظمى (بين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة على وجه التحديد).[2]

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 48 - 49.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., Pp. 49 - 50.

بالرغم من أن القوة العظمى الخصم للولايات المتحدة انتهت في عام 1990، فإن روسيا والولايات المتحدة لم يعملا مع بعضهما البعض لخلق النظام الحالي في أوربا. فقد رفضت الولايات المتحدة مثلا، العديد من الاقتراحات الروسية لجعل منظمة الأمن والتعاون الأوربية في أوربا الدعامة المنظمة للأمن الأوربي (لتعويض الناتو). الأبعد من ذلك، كانت روسيا معارضة بعمق لتوسع الناتو، الذي كانت تنظر له كتهديد جدي للأمن الروسي. كذلك عارضت روسيا سياسة الولايات المتحدة في البلقان على مدى العقد الماضي من نهاية القرن العشرين، خاصة حرب الناتو في عام 1999 على يوغسلافيا. كذلك لم تعر الولايات المتحدة انتباها للاهتمامات الروسية وقامت بخطوات تعتبرها ضرورية لقيام السلم في تلك المنطقة المتفجرة. في بعض الأحيان تنتج القوة العظمى المنافسة نظاما عالميا مستقرا، كما حدث خلال الحرب الباردة. ومع ذلك، ستستمر القوى العظمى في البحث عن الفرص من أجل زيادة حصتها من القوة العالمية، وإذا ظهر وضع مساعد، فإنها ستتحرك لتقويض ذلك النظام المستقر. يندرج ضمن هذا الإطار عمل الولايات المتحدة الدؤوب على إضعاف الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين وإسقاط النظام المستقر الذي ظهر في أوربا خلال القسم الأخير من الحرب الباردة. بالطبع الدول التي ترى أنها تفقد قوتها ستعمل على ردع الاعتداء والاحتفاظ بالنظام الموجود. لكن دوافعها ستكون أنانية وضعيفة، وتدور حول منطق ميزان القوى وليس التعهد بالسلم العالمي.[1]

لا تلزم القوى العظمى نفسها بالسعي وراء النظام العالمي السلمي لسببين اثنين. الأول، أنه من غير المحتمل أن توافق الدول على صيغة عامة لدعم السلم. وينسحب هذا أيضا على المستوى الأكاديمي، إذ لم يتوصل الباحثون في

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 50.

العلاقات الدولية أبدا إلى إجماع حول برنامج عمل متشابه، وذلك أننا نجد العديد من النظريات حول أسباب الحرب والسلم وأيضا هناك العديد من الباحثين الذين يدرسون الموضوع ولا توجد نظرة موحدة أو حتى متقاربة حتى داخل النموذج النظري الواحد. لكن ما هو أكثر أهمية، أن صناع السياسة هم غير قادرين على الاتفاق حول كيفية خلق عالم مستقر. فمثلا، في مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1919، انقسمت الاختلافات المهمة حول كيفية خلق الاستقرار في أوربا بين جورج كليمونصو Geoges Clemenceau ودافيد لويد جورج David Lioyd George وودرو ولسن Woodrow Wilson (رئيس الولايات المتحدة الأميركية) على وجه التحديد، كان كليمنصو يعمل على فرض شروط قاسية على ألمانيا أكثر من لويد جورج أو ولسن، بينما لويد جورج وقف خارج الخط المتشدد حول التعويضات التي يجب أن تدفعها ألمانيا.

الأبعد من ذلك، وبالتأمل في التفكير الأميركي حول كيفية تحقيق الاستقرار في أوربا في الأيام الأولى من الحرب الباردة، نجد أن العناصر الرئيسية للاستقرار والنظام الدائم أخذوا مكانا رئيسيا في بداية الخمسينيات من القرن العشرين. إذ تتضمن هذه العناصر تقسيم ألمانيا وبناء قواعد عسكرية أميركية في أوربا الغربية لردع أي هجوم سوفياتي، وضمان أن ألمانيا الغربية سوف لا تبحث عن تطوير أسلحة نووية. لكن المسؤولين في إدارة ترومان، لم يتفقوا حول ما إذا ألمانيا مقسمة سوف تكون مصدرا للسلم أو الحرب. فمثلا، جورج كينان George Kennan وبول نيتزي Paul Nitze، اللذان كانا يشغلان مناصب مهمة في وزارة الخارجية الأميركية، اعتقدا أن ألمانيا المقسمة سوف تكون مصدرا للاستقرار، بينما وزير الخارجية دين أشسن Dean Achson عارضهما. وفي الخمسينيات من القرن العشرين، بحث الرئيس إيزنهاور Eisenhower في إنهاء التعهد الأميركي في الدفاع عن أوربا الغربية

وجعل ألمانيا الغربية النووية تقوم بدور الردع. بناءً على ما سبق، يرى ميرشيمر أن القوى العظمى لا تضع أبدا جانبا اعتبارات القوة وتعمل لتعزيز السلم الدولي بسبب أنها لا تستطيع التأكد من أن هذه الجهود ستنجح. فإذا ما فشلت محاولتها، فإنها من المحتمل أن تدفع ثمنا باهظا لإهمالها توازن القوى، وبسبب إذا ما ظهر المعتدي في الباب فإنه ليس هناك مجال لطلب النجدة. لذلك يملي الحذر على الدول أن تتصرف وفقا للمنطق الواقعي.[1]

بالرغم من جوانب الوجاهة في أفكار جون ميرشيمر حول طبيعة الدور للقوى العظمى في تأسيس النظام الدولي، إلا أنه لا يمكن نفي حقائق معينة تثبت أن في بعض الأحيان يكون للقوى العظمى إرادة حقيقية في تأسيس النظام الدولي. والأمثلة كثيرة، فقد تأسس النظام الدولي في مؤتمر وستفاليا في عام 1648، باجتماع القوى العظمى آنذاك. وكذلك نظام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الثانية كان قد انبثق من رحم مؤتمر فرساي في عام 1919. وكذلك الأمر بالنسبة لنظام الحرب الباردة، الذي كان نتيجة مجموعة من المؤتمرات بين القوى المنتصرة في الحرب كان آخرها مؤتمر سان فرانسيسكو في عام 1945، الذي أعلن فيه قيام نظام الأمم المتحدة. وحتى التعديلات التي أجريت على هذا النظام فيما بعد كانت بموجب اتفاقات بين القوى العظمى، مثل الاتفاقات حول خفض الأسلحة الإستراتيجية، والنظام المضاد للصواريخ الباليستية وغيرها. صحيح ما أكده الأستاذ ميرشيمر من أن الحرب الباردة كانت متميزة بالمنافسة الأمنية الشديدة، واحتدام الصراع على النفوذ في أوربا وباقي مناطق العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا)، لكن يجب ألا ننكر أن هذه القوى المتنافسة قد تفاوضت مع بعضها البعض، ووضعت بعض معايير قواعد اللعبة، مثل التعاون من أجل منع انتشار الأسلحة النووية،

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 51.

والامتناع عن نشر الأسلحة الإستراتيجية في أعالي البحار والفضاء الخارجي، والتشاور في حالات الهجوم النووي بالخطأ وما إلى ذلك. فهذه استثناءات عن المسح التاريخي الذي قام به جون ميرشيمر.

صعوبات التعاون بين الدول

يرى ستيفن لامي أن جوزيف جريكو Joseph Grieco يعد واحدا من بين العديد من الواقعيين الجدد الذين ركزوا على مفاهيم الأرباح النسبية والمطلقة Relative and Absolute Gains. يقضي مضمون هذه المفاهيم أن الدول عندما تهتم فقط بزيادة قوتها والنفوذ بغض النظر عما سوف تتحصل عليه الدول، تسمى في هذه الحالة بالأرباح المطلقة. وعندما لا تكتف الدول بما ستحصل عليه من أرباح وإنما تراقب ما سوف يحصل عليه الآخرون، حينئذ تسمى بالأرباح النسبية. يستخدم هذان المفهومان في بيان الاختلاف الرئيسي بين الليبراليين الجدد والواقعيين الجدد. يدعي الواقعيون الجدد أن التعاون لا يقوم عندما تفشل الدول في إتباع القواعد و تغش من أجل تأمين مصالحها الوطنية؛ وأن هناك حاجزان أمام التعاون الدولي وهما: الخداع والأرباح النسبية للأطراف الأخرى. الأبعد من ذلك، عندما تفشل الدول في الإذعان للوائح المشجعة للتعاون، فإن الدول الأخرى يمكن أن تترك النشاط المتعدد وتتصرف بانفرادية. فإذا اتفقت الدول على حظر نوع من الإنتاج العسكري -مثل حظر إنتاج القنابل العنقودية في مايو 2008- وحظر استخدام زرع الألغام الأرضية، فإن كل الموقّعين على المعاهدة سيهتمون بالإذعان والخضوع للوائح وستقام المؤسسات لتعزيز المعاهدة وإذا لم يتم ذلك فسوف تتصرف الدول بانفرادية. لكن في مقابل ذلك يرى الواقعيون الجدد أنه يجب على القادة أن يكونوا يقظين إزاء الخادعين ويجب أن يركزوا انتباههم على تلك الدول التي يمكن أن تربح امتيازا عسكريا عندما يحرك أو ينتج نظام سلاح معين. في بعض الأوضاع الأمنية، يمكن أن

يكون زرع الألغام الأرضية الرادع الفعال الوحيد ضد الدولة المجاورة التي تملك قوات برية كبيرة. في هذا الوضع، قضية الأرباح النسبية هي أحد وسائل البقاء. ففي العالم المملوء بالريبة والمنافسة، فإن السؤال الأساسي، وفقا لجريكو وآخرين الذين يشاركونه نظرته من الواقعيين الجدد، ليس فيما كل الأطراف تربح من التعاون؛ ولكن من سيربح أكثر إذا ما تم التعاون؟[1]

بالنسبة لمعظم الكتاب الواقعيين الجدد، هناك توقع قليل في تغير المهام في طبيعة الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة. فمنذ حرب الخليج الثانية لعام 1991، فكك العنف يوغسلافيا وأجزاء من الاتحاد السوفياتي (سابقا)، ومن ثم فمن الممكن الاستمرار في العيش في عالم انعدام الثقة والمنافسة الأمنية الدائمة. كما يرى الواقعيون أن التعاون يمكن يحدث بين الدول، لكن من الصعب تحقيقه وحتى من الصعب دعمه. لأن هناك عاملين رئيسيين يجعلان التعاون صعبا، حتى بعد التغيرات التي حدثت بعد سقوط جدار برلين 1989. الأول هو توقع الخداع؛ والثاني اهتمام الدول بالأرباح النسبية Relative-Gains. بالنسبة لمشكلة الخداع، فإن الكتاب من أمثال والتز Waltz وميرشيمر Mearsheimer لا ينكرون أن التعاون بين الدول موجود، وأن هناك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرص أكبر للدول في العمل مع بعضها البعض. لكن يرون أن هنالك حدودا مميزة لهذا التعاون بسبب أن الدول تبقى دائما خائفة من أن الدول الأخرى ستحتال على أي اتفاقية يتوصل إليها وتحاول أن تكسب امتيازات على حسابهم. ينظر إلى هذا الخطر على أنه موجود خاصة في الأهمية المفترضة لطبيعة التكنولوجيا العسكرية الحديثة التي تستطيع أن تحدث التغييرات بسرعة

---

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 186-87.

شديدة في ميزان القوى بين الدول. وفي هذا السياق، يرى ميرشيمر Mearsheimer أن هذا التطور يمكن أن يخلق نافذة لفرصة الخداع من أجل توجيه هزيمة قاسية ضد الدولة الضحية. فبالرغم من مشاركة الدول في التحالفات وتوقيعها على اتفاقيات ضبط التسلح، إلا أنها تبقى حذرة وواعية بالحاجة إلى توفير أمنها القومي في نهاية المطاف. هذه أحد المبررات لماذا – بالرغم من اتفاقيات تخفيض الأسلحة الإستراتيجية في بداية التسعينيات من القرن العشرين وتوسيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في عام 1995–، استمرت القوى النووية في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية.[1]

أما بالنسبة لمشكلة المكاسب النسبية، فإن التعاون معاق وفقا للعديد من الكتاب الواقعيين الجدد، لأن الدول تميل إلى أن تكون معنية 'بالمكاسب النسبية Relative Gains'، بدلا من 'المكاسب المطلقة Absolute Gains'. فبدلا من وجود اهتمام بالتعاون الذي يستفيد منه كلا الشريكين، فإنهم يرون أن الدول تكون دائما يقظة لكيفية الاستفادة أكثر من الدول التي تتعاون معها. وبسبب أن كل الدول ستحاول تصعيد الحد الأقصى من مكاسبها في البيئة عديمة الثقة وشديدة التنافس ومملوءة بالشك، فإن التعاون سيكون دائما صعب التحقيق وصعب الحفاظ عليه. مع وجود مثل هذه الرؤية لمشاكل التعاون في عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها ليست نظرة مشتركة بين جميع الكتاب حتى داخل المدرسة الواقعية الجديدة. فهناك إطار واسع من الرأي بين الباحثين (والسياسيين) يقضي بأن الرؤية العامة للواقعية الجديدة حول العلاقات الدولية

---

[1] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 258.

يجب أن تعدّل أو حتى تستبدل بسبب التطورات الجديدة التي عقبت نهاية الحرب الباردة.[1]

من جهته، يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer، أن نظريته لا تعني أن أي تعاون بين القوى العظمى هو في حكم المستحيل، وإنما يمكن للدول أن تتعاون؛ بالرغم من أن هذا التعاون في بعض الأحيان يكون من الصعب تحقيقه ومن الصعب دائما تعزيزه. إذ يرى أن هناك عاملان يمنعان التعاون بين القوى العظمى وهما: الاعتبارات حول الأرباح النسبية والاهتمام بالخداع. إذ تعيش القوى العظمى في عالم متنافس بشكل أساسي بحيث تنظر لبعضها البعض كحقيقة، أو على الأقل كأعداء محتملين وبالتالي تبحث عن كسب القوة على حساب بعضها البعض.

أي دولتين تفكران في التعاون يجب أن يضعا في الحسبان كيف ستتوزع الأرباح أو المكاسب بينهما. يمكن أن يفكرا حول تقسيم المكاسب المطلقة أو النسبية. في المكاسب المطلقة، كل جانب هو مهتم بالحد الأقصى من أرباحه وغير مهتم كم يأخذ الجانب الآخر من مكاسب أو كم يفقد في المعاملة. يعتني كل طرف بالآخر فقط إلى مدى أن سلوك الطرف الآخر يؤثر في توقعاته حول تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. من جهة أخرى، في المكاسب النسبية، كل جانب لا يضع في الحسبان فقط مكسبه الفردي، ولكن كذلك ينظر له مقارنة مع الطرف الآخر. وبسبب اعتناء القوى العظمى بعمق بميزان القوى، فإن تفكيرها مركز حول المكاسب النسبية عندما تضع في حسبانها التعاون مع الدول الأخرى. ومن المؤكد أن كل دولة تحاول أن تحصل على الحد الأقصى من المكاسب؛ لكن مازال من المهم بالنسبة للدول التأكد من أنه لا يكون هناك وضع

---

[1] John Baylis, Op. Cit., pp. 258 -59.

أسوأ، وبالطبع يكون هناك وضع أحسن بالنظر إلى الدول الأخرى في أي اتفاقية. كذلك يعوق غش الدول لبعضها البعض التعاون الدولي، على اعتبار أن القوى العظمى غالبا ما تكره الدخول في اتفاقات تعاونية بسبب الخوف من أن الطرف الآخر سيخدع في الاتفاقية ويربح امتيازا أكثر منها. وهذا الاهتمام في المجال العسكري على وجه الخصوص يسبب خطرا مأساويا على موقف الدول في ميزان القوى، بسبب أن طبيعة تسلح الجيش والتكنولوجيا المعقدة قد تسمح بحدوث التغيرات السريعة في ميزان القوى. مثل هذه التطورات يمكن أن تخلق نافذة لفرصة الدولة في الخداع لتوجيه هزيمة قاتلة للضحية.

ولذلك غالبا ما تمنع حواجز التعاون الدول العظمى من التعاون في العالم الواقعي, إلا أن ميرشيمر يؤكد على أن غالبا ما يدفع منطق ميزان القوى العظمى إلى تشكيل تحالفات أو تتعاون ضد الأعداء المشتركين. مثلا كانت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا متحالفة ضد ألمانيا قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى. وفي بعض الأحيان تتعاون دولتان ضد دولة ثالثة، مثل تعاون ألمانيا والاتحاد السوفياتي ضد بولندا عام 1939. وتعاون صربيا وكرواتيا على تقسيم البوسنة بينهما، بالرغم من أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوربيين منعوهما من تنفيذ اتفاقهما. باختصار، يرى جون ميرشيمر John J. Mearsheimer أن بنية النظام الدولي وليست الميزات الخاصة بالقوى العظمى فرادى، تجعلها تفكر وتتصرف بشكل هجومي وتبحث عن الهيمنة. ويفترض أن الدافع الرئيسي وراء سلوك القوة العظمى هو البقاء. لكن الفوضى والرغبة في البقاء تشجع الدول على السلوك بعدوانية.[1]

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), Pp. 51 - 54.

ما يؤخذ على تشخيص جون ميرشيمر لعوائق التعاون وطبيعته هو الإفراط في النظرة التشاؤمية إلى المستوى الذي يؤدي به إلى التعامي أو إهمال الحقائق الواقعية للعلاقات الدولية. يكون ميرشيمر محقا عندما يتحدث عن صعوبات التعاون في وضعيات معينة للنظام الدولي كوضعية التعددية القطبية غير المتوازنة، وكذلك هو محق عندما يتحدث عن الغش والخداع كعائقين للتعاون، لكن هناك ظروف أخرى يمكن أن يتحقق فيها التعاون بين الدول أو بين القوى العظمى كوضعية مجموعة الثمانية أو وضعية الدول داخل منظمة التجارة العالمية. في بعض الأحيان تجد الدول نفسها مضطرة للتعامل بشفافية مع بعضها البعض من أجل المصداقية الدولية وكذلك استخدام ذلك كطريق نحو تحقيق المصالح الوطنية، وتستعين في ذلك على بعض التقنيات المساعدة على تثبيت الثقة فيما بينها. ومثال ذلك الاستعانة بلجان التفتيش الدولية للتأكد من مدى التزام الأطراف باتفاقات خفض الأسلحة الإستراتيجية، كما حدث بين روسيا والولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بأن قبلت روسيا فرقا أميركية متخصصة في تفكيك الأسلحة الإستراتيجية بموجب اتفاقات دولية كما ذكر ذلك زبينيو بريجينسكي Zbigniew Brezezinski في كتابه "الخيار: السيطرة العالمية أو القيادة العالمية The Choice : Global Domination Or Global Leadechip"[1]. السؤال المطروح هو: هل إقدام روسيا والولايات المتحدة على مثل هذا السلوك هو نابع من فراغ؟ لا شك أن هناك مجالات القضية التي تتقاطع فيها المصالح الشديدة فتدفع القوى العظمى إلى سلوك خيار التعاون في القضايا الأكثر حساسية وهي قضايا الأمن، مع الاحتفاظ بإمكانية وجود ريبة مستمرة تكتنف هذا التعاون، التي تنعكس في الحرص على التدقيق في التفاصيل

---

[1] Zbigniew Brezezinski, The Choice : Global Domination Or Global Leadechip (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 08-11.

وإبداع التقنيات التي تقلص من احتمالات الخداع، والسقوط ضحية هذا الغش. وهذا الأمر ليس فقط في الشؤون الأمنية وإنما كذلك في مجالات القضية الأخرى، الاقتصاد، البيئة، التجارة وغيرها.

الحوار حول الأمن: إعادة صياغة المضامين

بدأت أن تيكنر J. J. Ann Tickner -في مراجعتها لمفهوم الأمن- بمناقشة آراء إدوارد كار E. H. Carr التي أوردها في كتابه "القومية وما بعدها Nationalism and After"، التي تدور في مجملها حول فكرة أن النموذج الواقعي قد سيطر بشكل بارز وواسع على آراء الأمن القومي لعدد من العقود؛ وهي إعادة لآرائه التي أوردها في عمله الأول الذي يحمل عنوان: "أزمة العشرين سنة Twenty Years' Crisis"، التي تؤكد في مجملها الرؤية الواقعية للعالم. بالنسبة للواقعيين، يصنف الأمن تحت عنوان القوة. ومن حيث المفهوم، إنه مرادف لأمن الدولة ضد الأخطار الخارجية والذي يتحقق بواسطة زيادة القدرات العسكرية. كما تقوم الافتراضات الواقعية في تعريف مركزية الدولة في الأمن على إقامة الحد الصارم بين النظام المحلي والفوضى الدولية، وأن الحالة الطبيعة للعلاقات الدولية هي أن الحرب احتمال قائم باستمرار. فالضعف المفترض في السلطة الدولية مع قوة دافع الطموحات العدوانية الأخرى، يفرضان على الدول أن تعتمد على قدراتها الذاتية من أجل تحقيق الأمن. ويعترف الواقعيون بأن نظام المساعدة الذاتية هو في الغالب ناتج عما يفسرونه بالمأزق الأمني؛ الذي يبرر بواسطة وجود دولة ترى أن شرعية إجراءات تعزيز الأمن متأتية من تهديد بناء القوة العسكرية في الدول الأخرى. يمكن أن يؤدي مثل هذا السلوك إلى اضطراب سباقات التسلح التي يمكن أن تقلص الأمن الكلي للنظام ودوله الأعضاء.

فتصعيد سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقا) يمكن أن يكون خاصية للحالة الكلاسيكية للمأزق الأمني، بحيث أنتجت الثنائية القطبية الصارمة التوازن التي جعلت كنيث ولتز Kenneth Waltz والواقعيين الآخرين يؤكدون على الأهمية الكبيرة للأمن. لكن ضغط الحرب الباردة الملخص في التطور المذهل في التكنولوجيا الجديدة للعنف أدى إلى تخصصية جديدة في العلاقات الدولية، وهو حقل الأمن الإقليمي الذي قوّى معنى الأمن داخل إطار القوة العسكرية الدولية. ومع التبني الواقعي للنظرة العالمية الأمنية حول الأسلحة النووية والمشاكل الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها في منظمة حلف الشمال لأطلسي، فإن حقل الأمن القومي أصبح قائما على بديهية أنه عند وقوع الحروب النووية تكون هناك أخطار جدية للقتال والإبادة الجماعية، ويكون الأمن مرادف للردع النووي وتوازن القوى النووي.

وعندما كانت إيديولوجية الحرب الباردة مترافقة مع الواقعية، فإن الأمن الدولي يساوى بالعلاقة الإستراتيجية بين القوى العظمى بدون وجود منتقديها. وفي هذا السياق، طرح هادلي بول Hedley Bull أن فكرة الاستغراق في التفكير الأمني في جوهر دراسات الأمن القومي حول العلاقة الأميركية – السوفياتية يعني أن أمنهما أصبح يساوي أمن النظام الدولي ككل. وبالتركيز على القضايا السياسية/العسكرية ، فإن عمل الباحثين أبرز قضايا حول العلاقات الاقتصادية بين الدول التي صنفت ضمن السياسة الدنيا. من ناحية أخرى، بالرغم من أن الثنائية القطبية بدأت في الزوال قبل نهاية الحرب الباردة ودخلت القضايا الاقتصادية ضمن أجندة الأمن بعد صدمة النفط في السبعينيات من القرن العشرين، إلا أن النقاش الكامل حول معنى الأمن لم يبدأ إلا أوائل الثمانينيات من نفس القرن، بحيث كان النقاش حول توسيع الردع مركزا على مصداقية وعد الولايات المتحدة بضمان الأمن لأوربا الغربية، كما أن نشر الأسلحة النووية في

الثمانينيات من القرن العشرين تحت اسم الأمن القومي، جعل شعوبا معينة تشعر بعدم الأمن. ومن المفارقات أنه عندما وصل التفكير حول الأمن القومي إلى أوجّه، أقرت مبادرة الدفاع الإستراتيجي لإدارة ريغان بوضوح عدم قدرة الدولة على ضمان أمن مواطنيها داخل حدودها. وهذا الاعتراف -من منظور تيكنير- هو انتقاد للتفكير الإستراتيجي الواقعي، والذي يشير إلى أن الأمن العسكري للدولة أصبح لا يعني أمن الأفراد المرتهنين بالردع النووي.

وبسبب تقلص الصراع بسرعة بين القوى العظمى مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وبدا أن قيام العالم على نظام دولي جديد، قد فتح الفضاء من أجل توسيع أجندة الأمن لتشمل القضايا التي تنبأ كار[1] Carr بظهورها عام 1945. لكن الوضع اليوم لا يشبه نصف القرن العشرين الماضي، فحقل نظرية العلاقات الدولية مشوش، بحيث أن هناك تحديات نظرية متعددة للنموذج الواقعي التي تؤكد أن التعريفات الجديدة للأمن وقواعد إنجازه ستكون أكثر خلافية عن نظيرتها القديمة. فانبثاق هذا الحوار حول القضايا الأمنية قد أنتج إعادة التفكير بشكل أساسي، ليس فقط حول الأسس المفاهيمية التي بني عليها الفهم التقليدي للأمن، ولكن كذلك حول الأسس الإبستمولوجية لأسس حقل نظرية العلاقات الدولية عموما.

من وجهة نظر تيكنر، أتت إعادة التحليل المعاصرة للأمن من مصادر مختلفة، من صناع السياسة والأكاديميين في الغرب، ومن التفكير الجديد في الاتحاد السوفياتي السابق وأيضا من الباحثين المهتمين بالقضايا الأمنية في دول الجنوب. وذلك على خلفية أن التركيز على البعد العسكري لأمن القوى العظمى

[1]See: E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.

هو خاص بفترة الحرب الباردة، وهناك حاجة لإعادة دراسة تعريف الأمن وتوسيعه ليشمل الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية. فهو محفز بواسطة كل من الوضعية الاقتصادية الخطيرة لدول الجنوب والامتداد إلى دول الشمال التي تنظر إلى أمنها الآن في المخاطر الاقتصادية، وبالتالي فإن النقاش حول النظام الدولي الجديد مركز على القضايا المختلفة التي تمتد من قطاع التجارة والأمن الاقتصادي والعسكري والبيئي إلى عدم الاستقرار في العالم الاقتصادي الذي يترافق مع تقلص الهيمنة الأميركية. من المحتمل تزامن إعادة التحليل للأمن مع الحوار في حقل نظرية العلاقات الدولية الذي ناقش الأسس النظرية من أجل المزيد من العمومية لحقل نظرية العلاقات الدولية. فهذه المنظورات النقدية تدعي أن فهم الأمن بشكل مناسب من أجل متطلبات العالم المعاصر، يقضي إعادة التفكير بشكل أساسي في بديهيات التحليل الواقعي، في ظل وجود العالم في حالة اعتماد متبادل في مواجهة التهديدات الأمنية المتعددة. إذ الانتقادات الموجهة للواقعية تدعي أن التحليل المركز على الدولة، والمختزل في الأبعاد السياسية والعسكرية للأمن أصبح غير مناسب في ظل التطورات الجديد للنظام الدولي.[1]

كما لاحظ إدوارد كار E. H. Carr بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن التطورات في التكنولوجيا العسكرية في النصف الأول من القرن العشرين كانت تمثل حالة المفارقة التاريخية، إنها بيّنت أن الأمن العسكري أو الاقتصادي لم يضمنا الوجود الحسن للمواطنين. وكحل لهذا المأزق، اقترح كار E. H. Carr الطلاق بين الأمن الدولي والحدود الوطنية والسيادة الوطنية، بمعنى تحقيق ما

---

[1] J. J. Ann Tickner, "Re-visioning Security," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 177-178.

سماه 'بالأمن المشترك' الذي سوف يتطلب نوعا من منظمة الأمن العالمية مع وجود قوة دولية تحت قيادتها. كما اقترح كار E. H. Carr نظاما متشابك الوحدات ذي أغراض مختلفة، ومنظم وظيفيا عبر العالم، بدلا من التنظيم ذي الخطوط الوطنية. لكن لابد من احتفاظ الوحدات الوطنية بإشباع حاجة الشعوب من الهوية، التي يعتقد أنها تمثل الجانب البنيوي من القومية. ففي العديد من الجوانب، تشبه نظرة كار E. H. Carr تماما فكرة الأمن الجماعي الحالية، بالرغم من أن منظمة الأمن العالمي التي طرحها كار E. H. Carr تستلزم قوة مركزية أكثر من نموذج الأمن الجماعي المطروح من قبل المؤيدين الحاليين له. لكن هذه الرؤية قد فقدت قيمتها لاحقا مع بداية الحرب الباردة بين القوى العظمى التي كانت تتطلب الاتجاه التحالفي، حسب الأوصاف الواقعية. وإسقاط فكرة الأمن القومي من مقدمة أولويات كار كان خطوة على طريقه نحو منظمة الأمن العالمية، وقد رفض الأمن القومي لعدم واقعيته في عالم الاهتمام الذاتي للدول وبحث الدول عن القوة.[1]

كما ترى آن تيكنر J. J. Ann Tickner أن المراجعات الواقعية للأمن قدمت منظورين متعارضين وموازيين لمركزية الدولة وتعريفات الأمن المشترك. الأول، هناك من الواقعيين من حلّل الأمن بشكل مشابه لعهد ما قبل عام 1945، لكن كيّفه مع عالم الحرب الباردة. افتراض الدولة كفاعل وحيد، وتعريفهم للأمن يعطي الأولوية للنظام الدولي والاستقرار المحقق بواسطة تعديل صيغة السلم الأميركي Pax Americana التي تتضمن ترتيبات الأمن الجماعي التعاوني بين القوى العظمى. لكن مع الاعتراف بأن التفوق الأولي للولايات المتحدة لا يستطيع أن يدوم، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتصرف بمفردها طويلا، ولذلك ربط هنري كيسنجر Henry Kissinger الأمن بإعادة

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 175-76.

خلق اتفاق القوى في الشمال حول الأمن، ويجب كذلك على الدول الشمالية أن تشجع محاولات خلق ميزان قوى إقليمي في المناطق غير المستقرة في الجنوب مثل الشرق الأوسط. في نفس الموضوع، اقترح شارلز Charles وكليفورد كيبشان Clifford Kupchan صيغة جديدة للأمن الجماعي تشمل القوى العظمى، وتشبه الاتفاق الأوربي في القرن التاسع عشر. بناءً على تحديد الأمن من مفهوم الاستقرار النظمي، فإن كيبشان ادعى أن منظمات الأمن الجماعي العالمية محكوم عليها بالفشل لأنها تتطلب خسارة غير مقبولة للسيادة ولا تعكس حقائق القوة؛ وأحد وظائف جماعة الأمن في القوة العسكرية هي ضمان أن النزاعات الخارجية، مثلا النزاعات التي تحدث في الجنوب، يتم منعها أو حلها. كما ساوى وليام أدوم William Odom الأمن مع السلم الأميركي الذي تحفظ بواسطته سيطرة القوة العسكرية الأميركية في المناطق الإستراتيجية الرئيسية. كما رأى أن القوات العسكرية الأميركية قد زادت من قدراتها على التدخل السريع في الجنوب. أما في الواقعية التقليدية، فإن أنصارها يساوون الأمن بالنظام أو حماية الحدود الدولية، التي تنجز بواسطة الاحتفاظ بهرمية النظام الدولي الذي تتصرف فيه القوى العظمى كشرطي للعالم. لكن ترى تيكنر، أن إعادة التحليل الواقعي لا ينقلنا وراء النقطة المركزية لدراسات الأمن القومي الأولى. فالتأكيد على النظام، المحدد في مفاهيم الحل العسكري للنزاع، لا يبدأ بتحديد القضايا الاقتصادية غير العادلة وتدمير البيئة؛ إذ نجد هؤلاء الذين يرون ضرورة توسيع تعريف الأمن يدّعون أن زيادة القدرات العسكرية يمكن أن تساهم واقعيا في زيادة عدم الأمن الاقتصادي والبيئي بواسطة استنفاد الموارد بعيدا عن الحاجات المدنية وعن جهود خلق بيئة نظيفة. ويؤكدون على أن

التكنولوجيا العسكرية الحديثة ليست هي فقط باهظة الثمن ولكن تحمل تكاليف بيئية ضخمة بسبب مواردها الضخمة المستخدمة وتؤدي إلى تلويث كبير للبيئة.[1]

أحد أهم المراجعات لدراسة الأمن من منظور الواقعيين الجدد التي حاولت الذهاب إلى ما وراء القوة العسكرية والتركيز على مركزية الدولة، هي دراسة باري بوزان Barry Buzan التي تحمل عنوان "الشعب، الدول والخوف Peaple, States and Fear"، والتي صدرت في عام 1991. فقد سمى نفسه بالواقعي الليبرالي، وأدرج القضايا التي طالب بها خصوم الواقعية ضمن الأمن المشترك. كما وسّع من تعريفه للأمن ليشمل التحرر من التهديدات البيئية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد طرح بوزان الحاجة لحقل جديد في دراسات الأمن الدولي الذي يكون معاكسا لمقاربة الأمن القومي التقليدي، وانطلق من فكرة التعريف المتعدد لأبعاد للأمن. فعندما درس بوزان الأمن من منظورات الفرد والنظام الدولي وأيضا من منظور الدولة، استنتج أن أهم شيء يوفر الأمن هو بقاء سيادة الدولة. وفي سياق الإجابة على الإدعاء المطروح من قبل الباحثين المحللين لمشاكل دول الجنوب بأن الدول يمكن أن تكون مهدّدة للأمن بدلا من أن تكون مصدرا للأمن، يرى بوزان أن التطور باتجاه "الدول القوية" الموجود بشكل نمطي في الغرب، سينتج درجة كبيرة من الأمن للأفراد. من مفهوم النظام الدولي، لم يشعر بوزان أن إزالة الفوضى هو الإجابة على المأزق الأمني. فبناءً على القبول بتمييز الحدود الواقعية بين النظام المحلي والفوضى الدولية، تنبأ بوزان بأنه بمجرد انتقال النظام نحو "الفوضى الناضجة Mature Anarchy"، فإنه يتشكل استقرار في الفوضى الدولية التي تتطور مع التقدم نحو الدول القوية، وسيكون الأمن الدولي عندئذ معززا. كما

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 184.

ادعى أيضا بوزان أن السمات الاندماجية الخاصة بالاعتماد المتبادل للسوق الاقتصادي العالمي ساهمت في الهيكلية العالمية، وتقدّم أمن الأفراد على أمن الدولة.[1]

كما أضافت تيكنر مفهوم كل من مايكل كلار Machael Klare ودانيال توماس Daniel Thomas للأمن، بأنه ليس مفهوم مرتبط بالنزعة المركزة على الدولة Statist، وإنما هو مفهوم يتضمن دعم صحة ورفاهية الأسرة الإنسانية على المدى الطويل والحد من المعاناة الإنسانية. وأيضا مفهوم ريتشارد فولك Richard Falk الذي ميز مقاربة "النظام العالمي World Order" في الأمن عن المقاربة الواقعية الجديدة. فقد ادعى أن التهديدات الجديدة للأمن، والمتمثلة في حماية الحدود لا يمكن حلها بواسطة الدولة لوحدها، وهذا يعني تعقّد الافتراضات الواقعية حول المساعدة الذاتية. في مقابل ذلك، طالب بأطر جديدة التي تحلل الأمن من منظور أكثر شمولية، بحيث يجب أن يوجه الانتباه إلى القوى الاجتماعية الديمقراطية فوق قومية التي تعمل على تمتين العلاقة بين العوامل المحلية والدولية وتطرح تحديا قويا للنظرة الواقعية للعالم. فبينما انتقال هذا المفهوم من الأمن القومي إلى الأمن الكوني هو في قلب منظور النظام العالمي، إلا أن أنصار هذه المقاربة يدعون كذلك أن هذه الرؤية الإنسانية يجب أن تبدأ بالفرد. كما يعتقد إكوينغ كار Echoing Carr، وهو أحد أنصار قيم السلم في النظام الدولي، أنه يمكن تحقيق الوضع الاقتصادي الجيد وحقوق الإنسان والتوازن البيئي بطريقة أفضل ليس عن طريق مؤسسات الدولة، ولكن بواسطة المؤسسات الوظيفية فوق قومية الإقليمية أو الدولية المناسبة لهذه المهمة.[2]

---

[1] J. Ann Tickner, Po. Cit., pp. 185.
[2] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 186.

كذلك ادعى أحد أنصار مقاربة "النظام العالمي World Order" وهو كين بوث Ken Booth أن الأفراد وليس الدول يجب أن يكونوا المرجعيات الأساسية للأمن، كما انتقد بوث "الانقسامات غير المساعدة Unhelpful Dichotomies" التي تميز الطريقة التي ندرس بها السياسة الدولية. ووفقا لبوث، فإن اللغة التي يصاغ بها الأمن هي أحد الانقسامات والاستثناءات؛ وما لم نتخلص من هذه الصور القديمة ونبدأ التفكير أكثر بطريقة الاعتماد المتبادل، فإن صورنا للمستقبل ستميل إلى إعادة تكرار الماضي. كما يرى بوث أنه يجب أن ينظر للأمن من منظور العداء بدلا من منظور امتيازات الدولة وقوتها العسكرية. كذلك أعطى لنفسه وصف 'الواقعي الطوبوي Utopian Reliest'، إذ حاول أن يدمج ما هو أحسن في الواقعية التقليدية مع سياسة التحرر التي تنظر إلى الشكل الديمقراطي للأمن الاجتماعي. كما وافق بوث على الفكرة القائلة بأن سياسة التحرر هي التي يمكن أن تضمن متطلبات الأمن السياسية وتعيد التفكير في حدود وكيانات داخل فهمنا التقليدي للأمن. من جهته، انتقد أيضا ولكر R. B. J. Walker لغة الانقسام المرتبطة بالفكر الواقعي، وادعى أن افتراضات الأمن التي يمكن أن توفّر فقط داخل الدولة، تعمل من أجل مصلحة النخب وتعزز الفروق الفاصلة بين الذات والآخر، الصديق والعدو، المواطن والأجنبي، وتضع حواجز تمنع تحقيق الأمن العالمي. هذه التقسيمات تعكس الفهم غير الملائم للفضاء السياسي، فهي ضرورية لشرعية مفهوم الأمن القومي لكنها غير متجانسة مع البحث عن الأمن العالمي وأمن الأفراد.[1]

كما ترى تيكنر أنه عندما يحدد الأمن القومي بشكل سلبي، كحماية ضد التهديدات العسكرية الخارجية، فإن معنى التهديد هو معزز بواسطة مبدأ سيادة

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 187.

الدولة، الذي يقوي الحد الفاصل بين أمن الجماعة وأخطار البيئة الخارجية. لهذا السبب، تدعي العديد من الانتقادات للواقعية أنه إذا بدأ الأمن بالفرد، فإن روابطه بالدولة ذات السيادة يجب أن تكون شديدة. لكن في مقابل ذلك، يرى كار E. H. Carr أنه إذا كان التذكير بالدولة القومية هو لإشباع حاجة الناس من وجود الكيان، فإن هؤلاء الذين ينتقدون التحليل القائم على مركزية الدولة يبنون تحليلهم خارج الواقع الموجود. ففي النظام الدولي الحالي، الأمن هو الاعتراف بالكيان السياسي القومي الذي يقوم على هذه الأخطار الخارجية. كما اقترح دافيد كيمبال David Campbell أن تأمين الحدود لكيان الدولة يتطلب بناء 'الخطر' على الخارج، لذلك، تهديدات الأمن في التفكير التقليدي هي كلها في المجال الخارجي. كما يدعي كيمبال أن الدولة تتطلب هذا الخطاب في وصف الخطر لتأمين كيانها وشرعيتها التي تقوم على الوعد بالأمن لمواطنيها. وتصبح المواطنة مرادفة للولاء وإقصاء كل ما هو أجنبي.[1]

كذلك أدرجت تيكنر مراجعة كل من فولك Falk وولكر Walker، اللذان يعتقدان أن نظام الدول لم يكن ضعيفا من قبل كما هو الآن. إذ ساهمت التنمية المتفاوتة، المعززة من قبل النظام الدولي الهرمي للدول والاقتصاد العالمي الرأسمالي، فيما سماه فولك وآخرون "بالنظام العنصري الكوني Global Apartheid"، إشارة إلى سيطرة الغرب على الجنوب. كما ادعى فولك أنه بينما كان ينظر إلى نظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا بأنه غير متسامح، إلا أن الوضع بين الدول الغنية والقوية في الشمال التي أغلبيتها من الشعوب البيضاء والدول الفقيرة والضعيفة في الجنوب التي أغلب شعوبها من الملونين هو انعكاس للعلاقة غير المتسامحة وغير المقبولة. وطالما أن سياسات العولمة

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 188.

الرأسمالية تمنع هجرة الناس من دول الجنوب إلى دول الشمال، فإن تفاقم ظاهرة التمييز العنصري سوف يؤدي إلى زيادة أمن الدول الغنية ويبدد أمن الدول الفقيرة.[1]

من ناحية أخرى، نظر فولك وغيره إلى قوى العمل المتحدية لهذه الحدود بين الدول القوية والضعيفة والغنية والفقيرة بأنها منشأة من قبل نظام الدولة والرأسمالية الكونية. كما ادعوا أن الطاقة المسخرة لإعادة صياغة الأمن في مفاهيم أقل استثنائية هي متأتية من الحركات الاجتماعية التي تعمل عبر الحدود الوطنية وتنامي الاهتمام بالأمن الإنساني المحدد في المفاهيم الاقتصادية والبيئية وأيضا العسكرية والسياسية. ويرى كذلك ولمر Walmer وروز سميت-Reus Smit أن هذه الحركات قد تحدت المفاهيم التقليدية للفضاء السياسي بواسطة إعادة بيان الأمن من مفهوم هؤلاء الأكثر عرضة للانتهاك، ويصبح الأمن عملية تبدأ من الأدنى مستوى إلى أعلاه. إذ من الممكن أن تمزق الحركات الاجتماعية المهتمة بالسلم والبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحركة النسائية، النظام السائد وتوفر رؤية للأمن العالمي الذي يضمن أمن كل الأفراد. كما ادعى فولك أن الحركة النسائية هي أحد هاته المقاربات التي تحاول أن تبيّن هذه الرؤية الإنسانية للأمن، بالرغم من أنها نادرا ما تذكر في أدبيات الأمن الواقعي، إذ تقدم المنظورات النسائية مساهمة مهمة لهذه الرؤى الجديدة للأمن.[2]

كما ترى تيكنر أن انشغال الواقعيين بالنزاع عبر الحدود والقوة العسكرية المعرفة في مفاهيم مصالح وأمن القوى العظمى، أصبح عرضة لانتقاد أولئك الذي يرون أن نظرة الواقعيين هي غير ملائمة للواقع المعاصر. فقد أشار إيفن

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 189.
[2] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 190.

ليورد Evan Luard إلى تقلص احتمال الحرب بين القوى العظمى وأيضا تلاشي استعمال القوة العسكرية كعامل حاسم في تعزيز الأمن القومي.[1]

الوصفة الأخرى للحوار حول القضايا الأمنية هي من عيون تنظر عبر عدسات الجنوب. إذ من منظور العديد من المفكرين الأمنيين في دول الجنوب، تعريف الأمن في دول الشمال هو مرادف للاحتفاظ بهيمنة الولايات المتحدة، وأمن الغرب، وأمن مصالح الرأسمالية الدولية. ولكن من منظور الجنوب، نادرا ما تعبر النزاعات العسكرية الحدود، وعوضا عن ذلك تنتج تحديات داخلية لشرعية الأنظمة السياسية المؤيدة بشكل مكرر من قبل التدخلات الخارجية. إذ أن التهديدات الأمنية في دول الجنوب غالبا ما تظهر من الإخفاق في اندماج الجماعات الاجتماعية المختلفة في العملية السياسية وليس من وجود الاعتداءات الخارجية. وبالتالي التحدي ضد الهجوم الخارجي ليس هو تمثيل ملائم للأهداف الأمنية، ولكن انعدام الأمن الداخلي هو أعظم تهديد. وعندما يستمر النزاع العسكري ليكون مصدر عدم الأمن في الجنوب، فإن العديد من الباحثين يدّعون أن الأمن يجب ألا يحدد فقط في مفهوم التهديدات العسكرية. فعندما نذهب وراء التفكير الواقعي، نجد إدوارد أزار Edward Azar وشانغ إنمون Chung-in Moon(1988) يعرفان الأمن في مفهومه الواسع، فيحددانه في التهديدات للقيم والهويات والطبيعة التي ستتغير عبر الزمن، وقضية التصحر. كما أن العديد من المناطق في الجنوب هي منشغلة بالتهديدات الاقتصادية أكثر من التهديدات العسكرية، وكما يرى نيكول بال Nicole Ball، أنه عندما يوجدان بالتزامن (التهديدات العسكرية والاقتصادية)، عادة ما يكون بينهما اعتماد متبادل عال. كما يرى بال أنه من أجل توسيع تعريف الأمن على قاعدة هذا الاعتماد المتبادل، فإنه غالبا ما تظهر النزاعات العسكرية الداخلية بسبب عدم رغبة

[1] Ibid., p. 179.

النخب في تعديل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية الأولية والأنظمة السياسية التي تعمل لصالحهم. كذلك طرح بال أنه يحدث التناوب بين الأمن الاقتصادي والعسكري عندما تحوّل الموارد من التنمية إلى القطاع العسكري. فقد ادعى أن للنفقات العسكرية أثر سلبي على النمو الاقتصادي، بحيث أن نوعية التكنولوجيات الضرورية من أجل التطور العسكري لها استعمال قليل في توفير الحاجات المادية الأساسية لمعظم الناس.[1]

كذلك دعمت تيكنر مراجعتها الأمنية بوجهة نظر كارولاين توماس Caroline Thomas حول الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي، إذ لا يحدد الأمن فقط في مفاهيم الأمن القومي للدولة، وإنما كذلك في مفاهيم تأمين أنظمة الغذاء والصحة والمال والتجارة. بالنسبة لتوماس، توفير الحاجات الإنسانية الأساسية هو مسألة تأتي بعد الأمن القومي؛ كما أشار إلى الاعتماد المتبادل بين الأمن الاقتصادي والعسكري، بحيث أنه عندما يكون هناك إخفاق في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد المعززة لمشاكل الأمن القومي، فإن الأنظمة السياسية لا تدرك كعاملة لمصالح الناس، وإنما مسلحة لنفسها للحماية من الاضطراب الداخلي. كذلك أكد توماس على ضعف التحكم في البيئة الخارجية التي تضعف تفاعل الدول في النظام الاقتصادي الدولي.

فوفقا لمضامين إعادة التحديدات Redefinitions للأمن، فإن دراسة الأمن في سياق منظور الجنوب –من وجهة نظر تيكنر– تكشف حدود عمومية التحليل الواقعي للقوى العظمى. فتسلح الجنوب بالأسلحة المتقدمة، عادة يكون بواسطة القوى العظمى ويستخدم ابتداءً من أجل غايات الأمن الداخلي، وتتعزز انتقادات الردع النووي التي ترى أن تسلح الدول بالأسلحة النووية هو في حد ذاته أكبر

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 179.

تهديد للأمن. كما تظهر النزاعات الداخلية قضية أن أي تحليل مناسب للأمن يجب أن يقترح مطالب معتبرة للأمن على مستوى الفرد وأيضا على مستوى الدولة. ويقترح باحثون آخرون أن استخدام مصطلح الدولة في السياق الغربي، لا يكون مناسبا في مناطق معينة من الجنوب أين توجد شبه دول تشتق شرعيتها من النظام الدولي بدلا من تأييد شعوبها. في النظام الدولي المعاصر، الذي تساوي فيه دول الجنوب بين الفوضى الداخلية واستقرار حدودها الدولية، غالبا ما تتدعم مثل هذه الأطروحة بواسطة تدخلات ومصالح القوى العظمى.[1]

حاولت آن تيكنر J. Ann Tickner أن تعقد حالة من التناظر بين مقاربات الأمن في الجنوب وفي الشمال، بالرجوع إلى صياغة الوصفة الأمنية في الشمال لبيان حدود الحوار حول القضايا الأمنية. فهي ترى أن هناك اتجاهين متباعدين بشكل حاد في التعريف المعاصر للأمن قد ظهرا في الشمال. أحدهما رافق اقتراحات الأمن الشامل التي تقضي بأن أفكار المركزية العسكرية للأمن القومي قد نتجت أساسا من الاعتماد المتبادل العالي للعالم في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة والتي لم تستطع الحلول الدولية التقليدية مواجهتها. وإعادة إحياء الفكرة الأخرى الأكثر تقليدية للأمن القومي كانت عبر تجديد وتعديل أطروحة السلم الأميركي Pax Americana؛ بحيث أنه بعد زوال التهديد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة مع استمرار قوة قدراتها العسكرية، ومساعدة حلفائها التقليديين، ينظر إليها كفاعل له إمكانية أن يصبح ضامنا للأمن الكوني، وهو الدور الذي هو الآن أقل غموضا وأكثر خطورة مما كان عليه الحال خلال الثنائية القطبية المتنافسة في الحرب الباردة.

---

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., pp. 180.

كما ترى آن تيكنر J. Ann Tickner أنه مثل ما وجدنا من ينظر للأمن عبر العدسات الجنوبية، نجد أن المقترحين لفكرة 'الأمن المشترك Common Security' قد تبنوا التعريف المتعدد الأبعاد للأمن الذي يركز على الاعتماد المتبادل للأمن بدلا من فكرة اللعبة الصفرية للأمن التي هي أكثر نمطية لفكر الأمن القومي التقليدي. وأول مرة ظهر فيها التعريف المعاصر لـ 'الأمن المشترك Common Security'، كان في تقرير اللجنة المستقلة حول قضايا نزع السلاح والأمن عام 1982، والذي ادعى أن المفارقة النووية المؤكدة لحقيقة أن أمن الدول يتوقف على عدم أمن مواطنيهم، قد أسقطت المفهوم التقليدي للأمن وحدوده. يفترض الأمن المشترك وجود أخطار كونية تهدد النظام ككل ولا يمكن حلها بواسطة حماية الحدود؛ وإنما بواسطة التأكيد على الأخطار المشتركة، إنه يقوم على الدعوة للسلوك التعاوني، لا على الأنانية، والدعوة إلى المعنى الواسع للمصلحة الذاتية الجماعية.[1]

كما دخلت عناصر فكر الأمن المشترك في دوائر معينة من صناعة السياسة في الشمال منذ الثمانينيات من القرن العشرين. فتقرير عام 1980 حول الأمن القومي الشامل لرئيس وزراء اليابان، حدد الأمن في حماية حياة المواطنين من الأشكال المختلفة من التهديدات، الداخلية والخارجية. ووفقا لهذا التقرير، فإن عدم الأمن يتضمن القابلية للعطب الاقتصادي وأيضا التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية. وفي منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، اقترح مخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev -رئيس الاتحاد السوفياتي السابق- نظاما شاملا للأمن الدولي الذي تضمن نزع التسلح وأيضا الأمن الاقتصادي والبيئي الكونيين؛ إذ يرى وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني،

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 181.

وتعزيز هذا الدور هو متناغم مع توسيع مهام حفظ السلام للأمم المتحدة وأيضا انخراط الأمم المتحدة في جهود الإغاثة الإنسانية في الصومال ويوغسلافيا سابقا على سبيل المثال.

كما بدأ أيضا بعض الباحثين الشماليين في تعريف الأمن في مصطلحات متعددة الأبعاد. فقد عرّف ريشارد إلمان Richard Ullman الأمن بأنه محاولة الحماية ضد الأحداث المهددة والمنغصة لنوعية حياة سكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات نجد عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية. كما قام أحد الواقعيين الجدد وهو باري بيزان Barry Buzan بتوسيع مفهوم الواقعية التقليدية للأمن المركز على الأمن العسكري ليتضمن الأبعاد الاقتصادية والبيئية. وادعت جسيكا ماتويس Jessica Mathews أن تعريف الأمن يجب أن يتوسع ليتضمن القضايا البيئية والسكانية والموارد ونضوب الموارد والتلوث مع النمو السكاني المسبب للضرر، بمعنى الزيادة غير المنظمة في عدد السكان تؤثر على قدرة إشباع حاجاتهم الأساسية.[1]

فالتعريف المتعدد الأبعاد للأمن المتضمن فكرة الاعتماد المتبادل بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي والاعتماد المتبادل، هو جوهر فكر الأمن المشترك. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية عام 1987 على ضرورة فالتعريف المتعدد الأبعاد للأمن المتضمن فكرة الاعتماد المتبادل بين العامل العسكري والاقتصادي والبيئي والاعتماد المتبادل، هو جوهر فكر الأمن المشترك. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية عام 1987 على ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية للأمن عندما طالبت بـــ "التنمية المستدامة"، ونمط التنمية المتساوق مع الحماية الصحية

---

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 182.

للبيئة بالنسبة للأجيال القادمة، كما أكدت على إشباع الحاجات الأساسية العالمية كمظهر مهم للتنمية المستدامة. فهذا التركيز على الأفراد والبيئة الطبيعية، هو مؤكد من قبل كل أنصار الأمن المشترك، المطالبين بمسألة الدولة كموفر للأمن. فقد أوردت اللجنة المستقلة حول قضايا نزع التسلح والأمن في تقريرها عام 1982، أن في العصر النووي، لا تستطيع أي دولة أن تجد الأمن بمفردها. كما اقترح أنصار الأمن المشترك تعريفات للأمن المتحدية للحدود والمؤسسات المشكّلة في الفهم التقليدي للأمن.[1]

وعلى عكس هذا التفكير العالمي، ينظر أنصار السلم الأميركي الجديد New Pax Americana إلى الأمن بمفهوم مشابه للفكر الواقعي في فترة ما بعد عام 1945، بالرغم من استحسانهم لحل التوتر الصعب بين الهيمنة الأميركية والثنائية القطبية النووية التي أشغلت فكر الأمن القومي في البداية. فقد بحث شارلز كروثام Charles Krautham إيديولوجية الشمال التي تبحث عن الأمن بواسطة تنسيق السياسة الخارجية للدول الغربية وراء الولايات المتحدة. وادعى أن الأمم المتحدة لا تضمن شيئا، لأننا داخلون إلى عصر 'التعددية الزائفة Pseudomultilateralism' التي يكون فيها الأمن الحقيقي مضمون فقط بواسطة القوة العسكرية الأميركية. كما أكد على أن معظم المخاطر محددة في الجنوب، الذي ظهرت فيه دول صغيرة ومتخلفة، وتقوم بدور المهدد للأمن الجهوي والعالمي. وفي خضم استمرارهم في التركيز على القضايا المرتبطة بالأمن العسكري، اعترف أنصار هذه النظرة العالمية بأن هناك تناوب قد صنع بين القدرات العسكرية للولايات المتحدة وقوتها الاقتصادية. ومع تركيز السلم الأميركي على الدور السياسي للقوة العسكرية للولايات المتحدة، فإن هناك

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 183.

اعتراف بإعادة صياغة هذا التمركز العرقي (الأميركي) في فكر الأمن القومي الأول، بحيث تختلف هذه الصياغة فقط في تحولها من منظور شرق-غرب إلى منظور شمال-جنوب. وبينما يوجد هؤلاء الذين هم مستمرون في النظر إلى الأخطار العسكرية في أوربا بعد الحرب الباردة، إلا أن معظم الفكر الجديد حول الأمن قام بتغيير مشابه نحو إطار شمال- جنوب، الذي من المحتمل أن يعزز الاتجاه المضطرب نحو زيادة استقطاب شمال-جنوب. يندرج في هذا السياق، فكرة أنه بالرغم من بقاء مشاكل خفض الأسلحة النووية بين الولايات المتحدة وروسيا، إلا أن نهاية الحرب الباردة ركزت محادثات مراقبة التسلح حول قضايا انتشار وبيع الأسلحة إلى دول الجنوب. ومن المنظور الشمالي، استمرار تطوير الأسلحة العالية التكنولوجيا في الشمال هو من أجل استعمالها ضد ظهور الأنظمة غير المقبولة في مناطق معينة من الجنوب، على الأقل ذات التهديد الكبير للأمن، أي تهديد مصالح الغرب. وحتى الأصوات المتعاطفة مع الجنوب يمكن أن تعزز هذه النظرة العالمية الجديدة، التي ترى أن عدم الأمن سواء في شكل الحرب أو الحرمان الاقتصادي أو الانفجار السكاني أو انتهاك حقوق الإنسان أو تدمير البيئة، هو موجود فقط في الجنوب. لذلك إعادة تحليل الأمن تتطلب منا الذهاب إلى ما وراء تناقضات التفكير التقليدي.[1]

تمثل مناقشات آين تيكنر وجهة نظر المدرسة النقدية الجديدة، التي تنطلق من افتراض عام وهو أن التحليل المناسب لقضايا الأمن وغيرها يجب أن يذهب إلى ما وراء التفكير التقليدي، وهذا يعني نقض الأسس النظرية للتفكير التقليدي (الممثل بشكل أساسي في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة). وأهم مظهر لهذا التوجه النظري هو الانطلاق في التحليل من مستوى الفرد باعتباره المرجع

[1] J. Ann Tickner, Op. Cit., p. 184.

النهائي في التحليل. وهذا يعني أن إعادة صياغة مفاهيم الأمن التقليدية تركز على تضمين الصيغ الجديدة للأمن، مصالح وحاجات الجماعة الإنسانية وليس الدول القومية. سوف يكون أول تأثير لمثل هذا التفكير، فتح قائمة طويلة من الأجندة التي يجب أن تكون ضمن مكونات الأمن. فعلى عكس المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على البعد العسكري وبقاء الدولة، فإن مكونات المضمون الجديد للأمن تشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، التصحر، التربية، الرفاهية، حقوق الإنسان وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان العضو في الجماعة الإنسانية.

وبالرغم من وجاهة رؤيتها عند تمييزها بين منظورات الأمن في الشمال والجنوب، إلا أن رؤيتها للأمن في الجنوب ليست صحيحة تماما. إذ أن اليوم في عصر العولمة والأجندة المفروضة على دول الجنوب، أصبحت هذه الأخيرة تواجه تحديات أخطر من نظيرتها في فترة الحرب الباردة، والمتمثلة فيما يسمى بالتفكك الإثني وتصاعد الهويات الفرعية التي إن تصاعدت وأدت إلى نشوب نزاعات محلية، فإن الحد الأدنى من الحياة سوف لا يكون مضمونا. وهناك أمثلة كثيرة في العراق والسودان والصومال ودول إفريقية كثيرة. بمعنى أن مفهوم الأمن في دول الجنوب يجب أن يرجع إلى تصحيح المربع الأول للأمن وهو وجود مؤسسات أمنية قوية للدولة التي تحافظ على الحد الأدنى من حاجات الفرد في هذه المجتمعات. وهذا لا يتم إلا باستكمال بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تتخطى الاختلافات العرقية. ثم تأتي المضامين الاقتصادية والتربوية والتنموية والسياسية والثقافية لتعمل في شكل متناغم ومستمر، على اعتبار أن الانهيار الأمني للدولة سوف يكون أول ضحاياها هذه القطاعات.

من ناحية أخرى، التعديل الذي يجب أن يدخل على مواقف الغرب نحو الجنوب بما يجعلها وظيفية، هو المساعدة على تطوير الإستراتيجية الأمنية

المحلية، والتشجيع على الاستمرار في عمليات البناء السياسي والاقتصادي لهذه المجتمعات، وعلى رأس هذه القضايا تشجيع الدمقرطة وحقوق الإنسان. على العكس من الموقف الأميركي اتجاه بعض الدول في الشرق الأوسط مثل مصر، بحيث أن أميركا تقدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، لكنها تغض الطرف عن القضايا السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولو أن مثل هذه المواقف قد أدت إلى استقرار نسبي على المدى القصير، لكنه استقرار صوري مصطنع سوف تتكشف عيوبه على المدى الطويل. صحيح الكثير من الهيئات والدوائر السياسية في الغرب متخوفة من النتائج غير المتوقعة للعملية الديمقراطية، بالإضافة إلى العمل الحثيث للجماعات الحاكمة في الجنوب على تخويف الغرب من وصول الجماعات المتطرفة إلى الحكم وتهديد مصالحها؛ لكن في مقابل هذه المخاوف، فإن الأدوات الديمقراطية كافية بتلطيف سلوك هذه الجماعات وتعديله. وأكثر الأمثلة وضوحا في ذلك النموذج التركي لحكومة طيب رجب أردغان.

لذلك المشكلة الأساسية المطروحة أمام القوى الاجتماعية ذات التمثيل الشعبي في الشرق الأوسط على وجه التحديد، هي كيف تستطيع أن تُفهم الغرب أن نجاح الديمقراطية في الجنوب سوف لا يهدد مصالحه الحيوية؟ الطريق نحو ذلك هو إيجاد خطوط الاتصال المفتوحة لدى الطرفين بين القوى الاجتماعية المختلفة والنخب عبر الفضائيات التلفزيونية والصحف والمؤتمرات ومراكز البحث من أجل إنجاح حوار الحضارات. مثل هذه العملية سوف تزيل الكثير من العقبات أمام المساعدات الغربية لدول الجنوب خاصة في الشرق الأوسط. وحينها سوف يستطيع الجنوب أن يحدد المضامين الأمنية بدقة.

القضايا الأمنية الكبرى والاستقرار الدولي

في مناقشته لمنظور الواقعية حول القضايا الأمنية، يرى إندرو لينكلاتر Andrew Linklater[1] أن الواقعيين الجدد قد قدموا أربعة أسباب مؤيدة للإدعاء بأن عالم الثنائية القطبية كان أكثر استقرارا من عالم التعددية القطبية. السبب الأول، أن عالم الثنائية القطبية هو خال من وجود الحرب بين القوى العظمى أو على الأقل احتمالها قليل، بسبب أن التهديد الرئيسي لأمنها وبقائها يبرز في التغير المفاجئ في ميزان القوى، وأن الحذر في السياسة الخارجية والمعنى الحاد للمخاطر الخاصة بالمبالغة في رد الفعل على أي هجوم تقليدي أو نووي يعزز السلم الدائم. بينما في التعددية القطبية، فإن الخطر الملاحظ يتمثل في أن الدول سوف تسيء حساب القوة لأعدائها أو تسيء الفهم بشكل مدقق لقوة قرارها، وبالتالي تطلق العنان لسلسلة الأحداث التي تتطور إلى حرب كبرى. كما تنتشر الشكوك في أنظمة التعددية القطبية بسبب أن عملية الاشتراك في فهم الحقوق الوطنية والواجبات، هي عملية صعبة التحقيق. أما السبب الثاني فيتمثل في أن مخاطر سوء الحساب في أنظمة التعددية القطبية تحدث بواسطة وجود الأحلاف العسكرية المكونة من قوى متساوية تقريبا في القدرات العسكرية. وفي سياق التعددية القطبية، فإن نكوص أي دولة عن الاشتراك في الأمن الجماعي يعرّض بشكل فوري للخطر أمن بقية الدول. إلا أن في عالم ثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة، فإن التفاوت في القدرات العسكرية للقوى العظمى لا يتأثر بشكل كبير بمواقف نكوص بعض الدول. وتستطيع القوى العظمى التركيز على الاحتفاظ بالتوازن الإستراتيجي المركزي دون تعرضه لمشكل من قبل الأطراف

[1] Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 245-46 .

المتقلبة في مواقفها. أما فيما يخص السبب الثالث، فيتمثل في أنه إذا كان من الممكن للأزمة أن تورّط القوى العظمى في الحرب، فإنه لا يمكن للسلم الدائم أن يبقى قائما على الثنائية القطبية وحدها. فكلا القوتين مسلحة بأسلحة تقليدية، ويمكن أن يحاولا مهاجمة عدوهما الرئيسي بينما النجاح العسكري في الحسم في النزاع أو الحرب ينظر له على أنه محتمل وليس أكيد. وقد كانت الأسلحة النووية المصدر الحاسم للاستقرار في عالم الثنائية القطبية لأنه لا توجد قوة عظمى تعتقد أن النصر ممكن أو يؤدي إلى أي هدف مريح، وأيضا هناك اعتقاد بأن نتائج الهزيمة العسكرية سوف تكون محتملة. أما السبب الرابع فيتمثل في أن التبعية التبادلية التي هي سمة أنظمة التعددية القطبية، تجبر كل دولة على رؤية الآخرين بريبة. فإذا كان الاعتماد المتبادل عاليا، فإن هناك العديد من الفرص التي تجعل الدول تدخل في الصراع.

لكن رد اندرو لينكلاتر على إدعاءات الواقعية، تمثل في اعتبار الواقعية هي أقل فائدة في فهم السياسة الدولية بين قوى القلب الصناعية الجوهرية ودول المحيط التي تبقى فيها المنافسة العسكرية عالية. مثلا يرى ولتز أن هناك نسبية في أهمية الوحدات وتغير النظام عبر الزمن، بحيث أن النظام الدولي هو أكثر احتمالا في السيطرة على الوحدات في عالم ثنائي القطبية، بينما في نظام التعددية القطبية، فإن الدول تملك مرونة كبيرة بالنظر إلى التوافق العسكري. لكن بالنسبة لأندرو لينكلاتر، فإنه ليس هناك معنى لمناقشة كيف تظهر الدول المرونة أو البراعة الفنية في جوانب أخرى بواسطة المعايير المؤسساتية التي تسهّل العلاقات بين القوى العظمى. المغزى الكلي للواقعية الجديدة هو تثبيط التحليل للوحدات الآخذة في التغير. إنها تركز على العلاقات بين القوى غير المنسجمة مثل إجبار الاتحاد السوفياتي على الإذعان للأنماط المسيطرة من

السلوك الدولي، وتقترح أن القوى المدنية والدول الإصلاحية ستخضع إلى القدر المشابه أو تواجه القطيعة في المستقبل.[1]

يركز التحليل الواقعي لظاهرة الأمن الدولي على موضوع أمن القوى العظمى، على اعتبار أنها الفواعل الأكثر قدرة على تثبيت الاستقرار الدولي أو إشعال الحروب العالمية. ويحتوي سجل تاريخ العلاقات الدولية على العديدة من الأدلة والبراهين الواقعية. فالحرب العالمية الأولى والثانية كانت بين القوى العظمى، في مقابل أن باقي الدول الضعيفة كانت ضحاياها. وكذلك الأمر بالنسبة للحروب الإقليمية وحتى في بعض الأحيان الحروب الأهلية تكون من فعل وتأثير القوى العظمى، مثل الحرب الإقليمية العراقية-الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين والحرب الهندية-الباكستانية. وكذلك الحرب الأهلية الإسبانية في الثلاثينيات من القرن العشرين التي كانت انعكاسا لتنافس القوى العظمى في أوربا. لكن من جهة أخرى، الفهم الواقعي بهذا المضمون سوف يؤدي إلى تقليص الأجندة الأمنية الواقعية التي سوف يؤثر بالنهاية على فرص بلورة حقل خاص بنظرية العلاقات الدولية. بحيث أن هناك صفا واسعا من القضايا الأمنية التي سوف تبقى خارج أجندة البحث الواقعي، والتي منها القضايا الأمنية في الجنوب مثل النزاعات الإثنية والإرهاب وكذلك قضايا التحرير والاستقلال في الشرق الأوسط مثل القضية الفلسطينية والصحراء الغربية والجولان السورية ومزارع شبعة اللبنانية. وكذلك الخلافات الحدودية المؤدية إلى نزاعات مسلحة كتلك الموجودة في إفريقيا.

بناءً على هذه الخلفية النظرية، بنيت انتقادات خصوم الواقعيين من أمثال إندرو لينكلاتر، التي تركز على فكرة توسيع أجندة البحث الأمني للواقعيين

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., pp. 247- 48.

لتشمل قضايا النزاع حول المياه، وموارد الطاقة والغذاء والتصحر والمجاعة والأمراض وغيرها.

إعادة النظر في مستوى التحليل

قاد باري بوزان Barry Buzan محاولة إعادة مراجعة لمضامين الأمن من المنظور الواقعي كرد فعل على أطروحات الليبرالية الجديدة. وقد بدأ بوزان تحاليله انطلاقا من خلفية علم الاجتماع بحيث اعتبر أن في عالم الاجتماع، غالبا ما يكون للأحداث أكثر من سبب، ويمكن أن توجد الأسباب في أكثر من نمط من المراكز. فمثلا، من السهل إيجاد من يدعي أن الحرب العالمية الثانية قد حدثت بسبب عدم أمن فرنسا وانتقام ألمانيا والضعف المميت لآلية ميزان القوى. ويمكن أن تعكس هذه التعددية السببية التفسيرات التي هي في نفس الوقت تعبر عما سماه بوزان بنموذج الموقع Type of Location. في المثال المطروح سابقا، الأسباب الفرنسية والألمانية هي متمثلة في نفس نمط الموقع، وكلاهما متعلقان بسلوك ودوافع الدولة. لكن ضعف ميزان القوى هو سمة للنظام الدولي ككل، إلا أن نمط الموقع في تفسير الحرب يختلف عن تلك السمات المشتقة من سلوك الدول منفردة. والقول بأن الحرب قد حدثت بسبب هتلر سوف يكون نمط الموقع الثالث، يختلف عن نمط الدولة -والنظام- القائم على الأحادية، برغم من أنه نفس النموذج عند القول أن الحرب العالمية الثانية حدثت بسبب شمبرلاين Chamberlain، أو ستالين Stalin أو روزفلت Roosevelt. لذلك مشكلة مستوى التحليل هي متمحورة حول كيفية تحديد ومعالجة نماذج الموقع المختلفة التي يمكن أن توجد مصادر التفسير في ملاحظة الظاهرة. طرحت قضية مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كجزء من التأثير الواسع للحركة السلوكية، التي حاولت تطبيق منهجية العلوم الطبيعية الصارمة على العلوم الاجتماعية. وقد كان الاهتمام الأساسي

متمثلا في تشجيع المزيد من الموضوعية والمقاربة العلمية في التخصص والتركيز على الحقائق الملاحظة والقياسات الكمية واختبار الفرضيات وتطوير التراكمية النظرية. وهذا يتطلب تحديد وتمييز مصادر التفسير الواحد. كذلك نتجت كجزء من تأثير نظرية الأنظمة العامة كطريقة في التفكير في الصف الواسع من الظواهر الاجتماعية والفيزيائية. إذ يرى بوزان أن المقاربات التقليدية في العلاقات الدولية قد تشكلت بواسطة التاريخ والقانون أكثر منها بواسطة العلوم الطبيعية، وفي ذلك الوقت كان هناك فقط قلة من التحاليل التي تعرف بالمناهج العلمية. ويرى أنه ليس كل واحد مقتنع (آنذاك والآن) بأن استخدام مناهج العلوم الطبيعية هو مناسب في العلوم الاجتماعية. لكن بالنسبة للسلوكيين، كانت تكمن مشكلة تفسير العلاقات الدولية في الغموض المنهجي وضعف الصرامة المنهجية لدى الواقعيين. فكما في المنهج التاريخي، يجمع التحليل النمطي بين المواقع المختلفة ومصادر التفسير، وهذا يضعف محاولة خلق مزيد من النماذج العامة في الفهم (النظرية) ويحول دون تطوير التراكمية العلمية. وفي الأخير سقطت المحاججة الساخنة بين السلوكيين والتقليديين في مأزق صعب، ومع ذلك طرح السلوكيون فكرة أنه مهما تكن مقاربتهم علمية فإنهم بحاجة إلى مزيد من الوعي بالجوانب المنهجية والابستمولوجية في عملهم. لكن النتيجة المنهجية في حقل نظرية العلاقات الدولية، كانت ضرورة تطوير الوعي العام بمستويات التحليل.

يرى باري بوزان Barry Buzan أن الثورة السلوكية كانت منسجمة في النقاش المعرفي الطويل في العلوم الاجتماعية حول مقاربتين أوليتين في فهم الأحداث الاجتماعية وهما: المقاربة التجزيئية Atomistic والمقاربة الكلانية Holistic. تعبر التجزيئية عن النجاح المنهجي العالي في العلوم الطبيعية، والذي يتطلب تجزئة الموضوع إلى أجزائه المكونة له. ففيها يتحسن

الفهم بواسطة التقسيم الفرعي وتفسير الأجزاء المكونة للنظام، بالشكل الذي أحدث النجاح المذهل في الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وعلم الفلك خلال القرن العشرين. أما المقاربة الكلانية فتقوم على افتراض أن الكل هو أكبر من الجزء في أجزائه، وأن السلوك وحتى بناء الأجزاء يتشكلان بواسطة البنى المتضمنة في النظام نفسه. وبينما تكون نتيجة البحث قوية، إلا أن المقاربة التجزيئية هي غير مناسبة، وعلى هذه القاعدة أسست الكلانية ادعاء مقاربة العلوم الاجتماعية المميزة في التحليل.[1]

كما استمر جدال التجزيئية والكلانية بين فلاسفة العلوم الاجتماعية، مع ادعاءات الكلانية التي تصر على أن كل التفسيرات البنائية يمكن ويجب أن تكون مختزلة في تفسيرات مركزة على مفاهيم الأفراد. في الفترة الأخيرة، بحث الموقف البنائي في التوفيق بين المقاربتين بطرح فكرة مركبة تقضي بأن البنى والوحدات هي مكوّن مشترك. وفي خضم هذا النقاش يرى باري بوزان Barry Buzan أن الموقف الأساسي في تخصص نظرية العلاقات الدولية هو استخدام كلا المقاربتين بما يحقق فهما شاملا للعلاقات الدولية. لذلك يمثل استخدام مستويات التحليل موقفا متعدد المصادر ومتعدد الأسباب داخل المقاربة التجزيئية والكلانية.

كما حاول بوزان أن يبني مناقشته لمستويات التحليل في حقل نظرية العلاقات الدولية على أرضية نظرية ابستمولوجية، عندما ادعى أن مستويات التحليل قد شكلت تأثيرا قويا على العلاقات الدولية. وهناك ثلاثة كتاب من الولايات المتحدة مسؤولون على نقل مشكلة مستوى التحليل إلى داخل الاتجاه

---

[1] Barry Buzan , "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 190-91.

السائد في التفكير حول نظرية العلاقات الدولية، وهم كنيث ولتز Kenneth N. Waltzومورتون كابلان Morton A. Kaplan ودافيد سينجر J. David Singer.

فقد كان لولتز التأثير الكبير من خلال بيان دور القوة في مقاربة مستوى التحليل من خلال بحثه الكبير في عام 1959 بعنوان "الإنسان، الدولة والحرب Man, The State and War". طرح ولتز في هذا الكتاب الأدبيات الكلاسيكية حول الحرب. وضمن السياق الواقعي، فسر بعض الكتاب الحرب من خلال الطبيعة الإنسانية (هانس مورغنتو)، وآخرون من خلال طبيعة الدول، وآخرون من خلال طبيعة النظام الدولي. أما بالنسبة لولتز، فقد فسر النظام الدولي وخاصة بنيته الفوضوية، كموقع لتفسير أهم خاصية فيه، وكان هذا التطوير أكثر من أي تطوير آخر الذي صاغ تطور مستويات التحليل في العلاقات الدولية.[1]

من جهته، انطلق مورتن كابلان Morton Kaplan في كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية System and Process in International Politics" (1957)، من نظرية النظم الشائعة. فقد كان معظم تحليله عبارة عن محاولات بناء نماذج لأنماط النظام الدولي، على قاعدة أنماط توزيع القوة وتوافقات الأحلاف، ومن ثم استنباط الفرضيات حول السلوك من هذه الأنماط. فبينما يرى ولتز في مستوى النظام أنه مصدر مسيطر للتفسير، فإن كابلان يرى فيه أكثر من مستوى لسيطرة الدولة، وهكذا بدأ النقاش واستمر إلى يومنا هذا. وكانت أحد نتائج هذا الاهتمام البارز بالمستويات، البحث عن طرق الفهم النظري لمعنى النظام الدولي. كذلك لمستوى النظام جاذبية تتمثل في زيادة تمايز نظرية العلاقات الدولية كحقل، وأعطي بعض الأمل في أن يكون تخصصا مستقلا. أما مساهمة سينجر Singer فقد كانت أقل جوهرية –من وجهة نظر

[1]Barry Buzan , Op. Cit., p. 192.

بوزان-، لكن مراجعته في عام 1960 لكتاب ولتز، ومقاله في عام 1961 الذي يحمل عنوان "مستوى مشكلة التحليل في العلاقات الدولية The Level of Analysis Problem in International Relations"، قد أثر في تحريك الوعي بالمشكلة، واستخدم مصطلح "مستويات التحليلLevels of Analysis" داخل قلب النقاش النظري في حقل نظرية العلاقات الدولية. يرى بوزان أن هؤلاء الكتاب الثلاثة قد فتحوا النقاش حول مستويات التحليل، بحيث قبلوا أهمية التحليل لأي فهم شامل للعلاقات الدولية، وطرحوا بموجب ذلك مجموعة من التساؤلات هي كالتالي:

1-كم هو عدد مستويات التحليل وما هي المستويات التي يجب أن تتوفر في تحليل العلاقات الدولية؟

2-بواسطة أي معيار يمكن تحديد مثل هذه المستويات وتمييزها عن مستويات أخرى؟

3-كيف يمكن إعادة جمع الأجزاء مع بعضها البعض مرة ثانية لتحقيق الفهم الكلاني؟[1]

مراجعة باري بوزان Barry Buzan لمستويات التحليل هي أحد نتائج الحوار بين النظرية الواقعية الجديدة والنظرية الليبرالية الجديدة. إن مثل هذا النقاش هو في حقيقة الأمر تلخيص وإعادة صياغة وتطوير في نفس الوقت للبناء النظري في العلاقات الدولية. لكن ما هو أكثر أهمية، أن بوزان -بمناقشته لمستويات التحليل في حقل نظرية العلاقات الدولية- قد قام بخطوة نوعية نحو بناء حقل نظرية العلاقات الدولية كحقل مستقل ضمن العلوم السياسية. على اعتبار أنه حاول أن يظهر الجوانب المنهجية الصارمة والعلمية في نفس الوقت

[1]Barry Buzan , Op. Cit., p. 193.

لهذا الحقل، من خلال بيان مدى استفادة هذا الحقل من حقول المعرفة الاجتماعية والثراء النظري الذي خلفته النقاشات العلمية حول الأسس المنهجية ومدى الاستفادة من العلوم الطبيعية.

من ناحية أخرى، عكس هذا النقاش شخصية باري بوزان المتنورة التي هي من حيث الأساس النظري، ينتمي إلى الواقعية الجديدة، لكنه منفتح على الآراء الأخرى وعمل على إدخالها في التحليل خاصة أفكار الليبرالية الجديدة المتعلقة بأهمية العوامل الاقتصادية في فهم وتفسير السياسة الدولية. وهذا يمهد إلى فكرة أخرى وهي أن الحوار بين النماذج النظرية سوف يزيد من فرص تطور وتبلور حقل نظرية العلاقات الدولية. وهذه هي النتيجة المأمولة من مسار هذا الحوار.

مستويات التحليل

يرى باري بوزان Barry Buzan أن حقل نظرية العلاقات الدولية اتبع مسارات براجماتية وبسيطة، وطرح أسئلة أساسية، ولم يذهب بعيدا وراء نقطة بدايته. إذ لمستويات التحليل في العلاقات الدولية روابط وثيقة بفكرة النظام التي تتضمن معنى وجود "مجموعة من الوحدات المتفاعلة ضمن بنية". وفي تشخيصه لمستويات التحليل المطروحة من قبل الواقعيين الجدد، يرى بوزان أن استخدام هذه المقاربة يرشح مستويين واضحين من التحليل وهما: وحدات النظام وبنية النظام. لكن الصياغة الأصلية لولتز قد استخدمت ثلاثة مستويات هي: الفرد، الوحدة أو الدولة، والنظام نفسه بمفهوم بنيته الفوضوية. أما دافيد سينجر فقد طرح مستويين، النظام والدولة، لكنه قال أنه يجب التأكيد على أننا نتعامل هنا فقط مع توجهين شائعين أو أكثر، وهناك عدد آخر متوفر من مستويات التحليل. استنباطا من التمييز العام بين النظرية التجزيئية والكلانية، جمع ولتز النظريتين في السياسة الدولية بأن ركز الأسباب في الفرد أو المستوى الوطني، وصنف كلاهما ضمن النظرية التجزيئية (مستوى الفرد والمستوى الوطني).

وصنف النظريات التي تكشف الأسباب التي تعمل على المستوى الدولي ضمن النظريات النظمية. لكن من الناحية العملية، يرى بوزان أنه يمكن النظر للنظام والوحدة كموضوعات للتحليل ومصادر للتفسير في نفس الوقت.

وتبعا لأفكار ولتز وسينجر، فإن معظم الباحثين في العلاقات الدولية يقبلون على الأقل بثلاثة مستويات: الفرد، بحيث أنه في الغالب يركز على صناع القرار، والوحدة التي عادة هي الدولة، لكن مع احتمال أي جماعة من الناس تصمم كفاعل وأخيرا مستوى النظام الدولي. لكن هذا التصنيف الأساسي هو حصري من منظور بوزان، حتى بالرغم من إمكانية تقسيمه إلى فروع، خاصة في مستوى الوحدة. كما أدخل بعض الباحثين المستوى البيروقراطي بين الفرد والوحدة. وأدرج آخرون مستوى 'العملية' بين الوحدة والنظام لجلب الانتباه إلى الاختلاف بين التفسيرات القائمة على طبيعة الوحدات، وتلك القائمة على ديناميكيات التفاعلات بين الوحدات، وآخرون يرون أن مستوى النظام يجب أن يكون مقسما إلى مستويين متميزين وهما مستوى البنية وقدرة التفاعل المحددة في مستوى النقل والاتصال والقدرة التنظيمية في النظام. والمستوى الثاني هو العلاقات الدولية والعالمية. وللبعض الآخر مخططه الخاص حول المستويات التي تتفق بشكل جيد مع الآراء الشائعة، مثلما اقترح جيمس روزنو[1] Rosenau خمسة مستويات وهي: الخاصية Idiosyncratic والدور والمستوى الحكومي والمستوى الاجتماعي والمستوى النظمي.[2]

---

[1]See: James N. Resenau, "Turbulent Change," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 438-48.

[2] Barry Buzan , "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 202-03.

من ناحية أخرى، هناك من يركز على المستويات كوحدات للتحليل المنظمة على مبدأ المقياس المكاني. من هذا المنظور، يتضمن مصطلح 'المستويات' صفا من المقاييس المكانية Spacial Scales أو 'القمم Heights'. وهنا تكون المستويات هي المواقع التي يمكن أن تكون محددة لكل من مخرجات ومصادر التفسير. إنها مراجع وجودية بدلا من مصادر للتفسير في حد ذاتها. وبالتالي يمكن أن تفهم مستويات التحليل في العلاقات الدولية المطروحة من قبل ولتز وسينجر وكابلان في سياق هذه المفاهيم، وقد أخذ الكثير من النقاش حول مستويات التحليل مكانة داخل هذا الإطار المفاهيمي. وبذلك تمتد مستويات التحليل عبر سلسلة طويلة تبدأ من الفرد إلى البيروقراطية إلى الدولة إلى المنطقة (النظام الفرعي) إلى النظام الدولي. بهذه الطريقة، تظهر مزايا التفكير عبر المستويات. وفي هذا السياق قدم كل من هوليز Hollis وسميث Smith (1990) مخططا مبتكرا الذي يبدو انه يسمح لهما بالاحتفاظ بتبسيط قاعدة الازدواجية بين النظام والوحدة، وفي نفس الوقت يمكّن من دراسة المزيد من المستويات. فهما يريان أن الخلاف بين النظام والوحدة هو خلاف شكلي الذي يمكن أن يزال عبر ما يعنيه مفهوم النظام وما تعنيه الوحدة. ومن ثم قدما أربعة مستويات للتفسير في نظرية العلاقات الدولية وهي:

1- النظام الدولي.
2- الدولة القومية.
3- البيروقراطية.
4- والفرد.

ويرى باري بوزان أنه يمكن تصنيف هذه المستويات أيضا في أربع فئات متفاعلة من الناحية العملية:

1- النظام-الوحدة.

2- النظام-الدولة.

3- الدولة-البيروقراطية.

4- البيروقراطية-الفرد.[1]

يرى باري بوزان أن مكونات هذه الفئات تتفاعل بشكل يعمل المستوى على اليمين كنظام ويصبح المستوى على اليسار هو الوحدة. وضمن كل واحدة من هذه الأزواج، يدور النقاش حول ما إذا ينتج التفسير القمة أي من النظام إلى الوحدة، وبالتالي نظرية مستوى النظام، أو ينتج التفسير الأدنى أي من الوحدة إلى النظام، وبالتالي نظرية مستوى الوحدة. في المخطط الثاني، تفهم المستويات كنماذج مختلفة أو مصادر التفسير للظاهرة الملاحظة. من حيث المبدأ، أي شيء يمكن أن يكون مؤسسا كمصدر متميز للتفسير يمكن تأهيله. ومن الناحية العملية، تطور النقاش في العلاقات الدولية حول ثلاثة أفكار كبرى هي:

1-قدرة التفاعل Interaction Capacity، تعرف بشكل عام كمستوى للنقل والاتصال وقدرة المنظمة على التفاعل في النظام الدولي. وتركز قدرة التفاعل على نماذج وشدة التفاعل الممكنة داخل أي وحدة نظام فرعي مفترضة في موضوع التحليل، مثلا: ما هو حجم البضائع والمعلومات التي يمكن نقلها وعبر أي مسافة وبأي سرعة وما هي تكاليف ذلك؟

2-البنية Structure، تحدد بشكل عام كمبدأ الذي تنظم بواسطته الوحدات داخل النظام. تركز البنية على كيفية اختلاف الوحدات من واحدة لأخرى، وكيف تنظم داخل النظام، وكيف تبقى في علاقة الواحدة مع الأخرى من حيث قدراتها.

3- العملية Process، تحدد بشكل عام بواسطة التفاعلات بين الوحدات، خاصة الأنماط المستمرة من هذه التفاعلات. كما تركز العملية على كيفية تفاعل

---

[1] Barry Buzan , Op. Cit., p. 204.

الوحدات في الواقع الواحدة مع الأخرى ضمن قيود قدرة التفاعل والبنية، وخاصة تركيزها على الأنماط المستمرة لديناميكيات التفاعل. كل واحد من هذه المصادر يمكن أن تقسم إلى مزيد من التصنيفات الخاصة طالما أن مسارات ولتز الثلاثة هي مرتبطة بالبنية. والخلاصة التي وصل إليها باري بوزان هي أن البنية، العملية، وقدرة التفاعل يمكن أن توجد كمصادر للتفسير في سلوك الأفراد والدول والنظام الدولي. أما اختلاف وحدات التحليل ومصادر التفسير، فإنه يحل –من وجهة نظره– بشكل شامل من خلال ماهية المستويات وعددها.[1]

لا شك في أن لتحليل باري بوزان حول مستويات التحليل ومصادره جوانب عديدة مغرية وجذابة، بحيث أنه حاول أن يبقي على انتمائه للواقعية الجديدة مع إبراز الجوانب الإبداعية في نظريته. ومن ذلك إضافته إلى جانب الدول، فواعل أخرى مثل الجماعات التي تقوم بدور الفاعل في العلاقات الدولية، وكذلك إدخال الفرد (صناع القرار) والجهاز البيروقراطي وغيرها كفواعل في النظام الدولي. وهذا تخطي لحاجز تأكيدات الواقعيين/الواقعيين الجدد على أحادية الدولة كفاعل في النظام الدولي. مع عدم إلغائه لأولوية الدولة وسيطرتها على السياسة الدولية. من ناحية أخرى، فتح قائمة الفواعل الدولية هو انعكاس لحوار الواقعية الجديدة مع الليبرالية الجديدة؛ إنها المرونة في التحليل لتشمل مجالا أوسع من الفواعل والعمليات وكذلك التفاعلات، وبذلك يمتد تحليل الواقعيين إلى القضايا التي طرحها خصومهم من الليبراليين الجدد مثل دور الجماعات الاجتماعية وقضية البيئة. على اعتبار أن أي جماعة تقوم بدور الفاعل فهي ضمن فواعل النظام الدولي.

[1] Barry Buzan , Op. Cit., p. 205.

من ناحية أخرى، كثرة وتعدد مستويات التحليل التي ذكرها بوزان هي تعبير عن إمكانية إبداع حقل مستقل خاص بنظرية العلاقات الدولية. بحيث أن تنظيم بوزان لهذه السلسلة من مستويات التحليل بقدر ما هي مربكة وصعبة الفهم، بقدر ما هي مفيدة في توسيع نطاق البحث المنهجي والمنظم في حقل نظرية العلاقات. إنه الشكل المتقدم من تطور حقل نظرية العلاقات الدولية، من حيث التنظيم والوضوح وتحديد للمتغيرات بما يجعل هذا الحقل يملك المعايير العلمية. لكن لابد من الإشارة إلى أن تعدد مستويات التحليل ومصادر التفسير تثير الكثير من الغموض وحالة الإرباك عند الطلبة المتخصصين في السياسة الدولية والباحثين على حد سواء. وهذا يعني أنها بحاجة إلى مزيد من الضبط والتصنيف، بحيث تكون سهلة الفهم والتطبيق على مجالات البحث؛ على اعتبار أن الوضوح في منهجية البحث هو الخطوة الأولى على طريق تطوير وبلورة البحث في حقل نظرية العلاقات الدولية.

البنية مقابل الوحدة

ينحو باري بوزان Barry Buzan في هذا المستوى من البحث نحو نمط مختلف من التفكير، بحيث يرى أنه لفهم لماذا بقيت الأسئلة الأساسية حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية دون إجابة أو دون اكتشاف، لابد من العودة إلى التاريخ الفكري لحقل العلاقات الدولية. إذ أن معظم التفسير الذي لم يتم، يمكن إيجاده في فكرة لماذا هناك انشغال بالنقاش داخل تخصص العلاقات الدولية منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين. في مركز هذا النقاش يوجد كنيث ولتز Kenneth Waltz، وكتابه "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics" الذي نشر عام 1979، وكذلك مجموع الردود عليه سواء الإيجابية منها أو السلبية.

تم تركيز معظم الجهد على كيفية التمييز بين مستوى الوحدة (الدولة/الجماعة) ومستوى النظام الدولي. فلم يحاول لا ولتز ولا سينجر التدقيق في أعمالهما الأولى حول بيان مثل هذا التمييز –من وجهة نظر باري بوزان–. إذ ينظر إلى مستويات الفرد والدولة كدليل ذاتي بشكل واسع، وعرّف سينجر مستوى النظام بأنه 'المجموع الكلي للتفاعلات التي تأخذ مكانا في النظام وبيئته'. وفي عمله الأخير، وضع ولتز لنفسه هدفا أساسيا لتحديد مستويين واضحين، وبالتالي تحديد الفرق بينهما: تدرس البنية في جانبها كما تدرس الوحدات. والادعاء بإتباع مقاربة النظم أو بناء نظرية النظم يتطلب من الواحد بيان كيف يمكن أن تكون مستويات النظام والوحدة محددة بشكل متمايز. من جهة أخرى، الإخفاق في بيان والتمييز بين البنية من جهة والوحدات والعملية من جهة ثانية، يجعل من المستحيل حل أسباب اختلاف أنواع التفاعل والتمييز بين الأسباب والنتائج. كما أن عدم وضوح التمييز بين المستويات المختلفة للنظام هو أكبر عائق في تطور النظريات في السياسة الدولية.

فقد عرف ولتز النظام ببساطة بأنه: 'يتكون من البنية والوحدات الدولية'. وتبعا لتقسيمه الأول لنظرية السياسة الدولية إلى فئات تجزيئية ونظمية، فإنه عرّف مستوى الوحدة في النظام بأنها 'خاصيات وتفاعلات أجزائه'، وعرف مستوى النظام بأنه 'تنظيم لأجزاء النظام والمبدأ الذي يقوم عليه هذا التنظيم'. وكان غرضه التركيز على نظرية مستوى النظام هو تفسير لماذا الوحدات المختلفة تتصرف بشكل متشابه. إذ تنتج البنية السياسية تشابها في العملية والأداء للوحدات طالما أن البنية مستمرة. ومن ثم ذهب لمناقشة التفاصيل الكبيرة لثلاثة مفاهيم طبقية للبنية والمتمثلة فيما يلي:

1-الطبقة الأولى هي الأعمق والمتمثلة في التنظيم الأساسي للوحدات والعالم السياسي والخيارات هي فوضوية أو هرمية بالنظر إلى غياب أو وجود حكومة مركزية.

2-تتعلق الطبقة التالية بتمايز الوحدات عن طريق الوظيفة التي تقوم بها في النظام الدولي.

3-الطبقة الثالثة هي توزيع القدرات بين الوحدات. وهي تتعلق بشكل أساسي بالقطبية بمعنى هل يحتوي النظام على العديد من القوى العظمى أم أن هناك عدد محدود من القوى العظمى؟ وبالتالي يكون الحديث عن الأنظمة الدولية كنظام توازن القوى. وهنا يسيطر مفهوم البنية على حقل العلاقات الدولية.

فقد كان اهتمام ولتز الأول مركزا على تعريف بنية النظام الدولي. ولذلك كان مشروعه هو التمييز بين وحدة واحدة (النظام) وبنية واحدة، برغم من أن الإدراك العام عبر النقاش كان يقضي بأن هذين الشيئين يشكلان مستوى واحدا. وقد كان تركيزه على المستوى الواحد قائما على مبررين: الأول هو أن مستوى التحليل هو أكثر أهمية في تفسير الخصائص العامة للعلاقات الدولية، والمبرر الثاني هو أنه داخل النظام والبنية هناك فهم أقل من فهم الوحدات، ولذلك هناك حاجة متزايدة لتطوير مثل هذا التفسير المنهجي. لكن بسبب الربط الوثيق في فكرته بين القضية التجزيئية مقابل المقاربات النظمية، والاختيار الخاص لمستويات البنية والوحدة في التحليل، فإن ولتز استخدم مصطلحات 'مستوى النظام' و'البنية' بالتبادل. وكانت نتيجة هذا الدمج غلق التفكير حول أنواع النظم الأخرى (مثل قدرة التفاعل) التي يمكن أن تعد كمستويات للتحليل. وهذا يعني أن تعريف ولتز الشحيح للبنية كان عمليا بسبب الانشغال بشكل كلي بالموقف الكلاني، والانشغال بمعنى مصطلح 'مستوى النظام'. وتبعا للمنطق التجزيئي/الكلاني، فقد حدد ولتز البنية كانتماء لمستوى الوحدة، بحيث تتضمن

البنية فقط ما يطلب في بيان كيف نظام الوحدات مرتب في موقعه. ومادام أنه قد حدد البنية في مصطلحات عالية الحصر، وأيضا إهمال تقييد استخدامها في مستوى النظام، لم يستطع تجنب اندفاع الأسباب والنتائج الكثيرة والمنظمة في مستوى الوحدة، والتي عندئذ سوف تحتوي كل وحدات التحليل الأخرى وكل مصادر التفسير الأخرى. فالنقاش حول تحديد المستويات هنا يمتد إلى النقاش حول ما هي الاعتبارات التي تدرج في مستوى التحليل. فقد ركز روجي Ruggie على 'الكثافة الديناميكية Dynamic Density'، المحددة في الكمية وسرعة وتنوع التبادلات الجارية داخل المجتمع. كما نظر كيوهان Keohane إلى وفرة المعلومات والقوانين والمؤسسات بنفس المنظار.

كما كشف كيوهان Keohane وناي[1] Nye عن عمليات وأنماط التفاعلات بين الدول، بالرجوع إلى البواعث غير البنائية في سلوك الدولة وقدرة الدول على الاتصال والتعاون. كذلك أراد كل من روجي Ruggie وكوكس Cox إدخال العوامل السوسيو-اقتصادية في التحليل، بحيث لفت روجي الانتباه إلى ترابط الحقوق الخاصة والرأسمالية مع السيادة السياسية، وأراد كوكس أن يدخل القوى الاجتماعية المنبثقة عن منظمة الإنتاج. يرى باري بوزان أنه يمكن حل العديد من هذه المشاكل بواسطة عزل وحدات التحليل عن مصادر التفسير، والنظر لها كمصفوفة. في هذه المصفوفة، كل وحدات التحليل بين الفرد والنظام هي مألوفة تماما ومستقيمة. وبسبب عمل ولتز، البنية هي كذلك مألوفة كمصدر للتفسير. لكن قدرة التفاعل والعملية ليستا مذكورتين بوضوح في الصياغة المفهومة بشكل واسع في حقل نظرية العلاقات الدولية.

---

[1] See: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr, "Realism and Complex Interdependence," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 401-43.

من وجهة نظر بوزان، قدرة التفاعل هي حول القدرات التكنولوجية، والمعايير المشتركة والمنظمات، التي يقوم عليها نمط وشدة التفاعل بين الوحدات في النظام، أو داخل الوحدة. فهذه الأشياء هي خارج معنى البنية، وتمثل مصدرا مختلفا للتفسير. فنتيجة لانتشار التكنولوجيات الجديدة للنقل والاتصال، فإنها غيرت نوعية وخاصية التفاعلات بين وداخل الوحدات في النظام ككل. فالمعايير المشتركة والقيم هي الشرط القبلي لتأسيس المنظمات، لكن يكون تأسيس هذه المنظمات سهلا جدا وحتى معززا للتفاعلات إذا كانت المعايير المشتركة والقيم مساعدة على ذلك. كما أن الاتصال السياسي في النظام أو الوحدة الخالي من مثل هذه المعايير المشتركة أو المؤسسات سوف يكون مختلفا تماما في القياس والخاصية عن نظيره الذي هو ثري بمثل هذه العناصر. على اعتبار أن قدرة التفاعل هي مقيدة بكل من جوانب القدرة التقنية والاجتماعية في النظام الدولي أو الوحدة الكبيرة.[1]

كما أن قدرة التفاعل Interaction Capacity كمصدر مميز للتفسير هي مبيّنة بواسطة تأثيرها العميق على عملية الواقعية الجديدة الكلية في المنطق البنائي. فكما أشار التعريف الأساسي للنظام، النوعية المطلقة لقدرة التفاعل هي أساسية لوجود النظام. ومن الضروري قبل الإقرار بوجود النظام الدولي، لابد من التساؤل عن مدى وجود التفاعل، ونمطه؟ هذا السؤال لم يطرح في الواقعية الجديدة. فإذن الأساس هو أثر قدرة التفاعل التي إذا لم يحدد مستواها ونمطها بدقة أولا، فإنه لا يمكن القول ما إذا المنطق البنائي سيعمل أو لا. وعندما تكون قدرة التفاعل قليلة، فإنه يكون معنى النظام الدولي محل تساؤل. وبالتالي، نجد

[1]Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 205-07.

أن المنطق البنائي هو مطموس أو مضعف بواسطة ضعف وضآلة التفاعل. ببساطة يقترح ولتز ابتداءً أن المستوى المناسب للنمط الصحيح للتفاعل (الإستراتيجي خاصة) موجود في جعل المنطق البنائي يعمل، لكن في الحقيقة هذه ليست هي الحالة السائدة في التاريخ من وجهة نظر بوزان، إذ أن قدرة التفاعل هي متغيرة، وليست ثابتة.

كذلك العملية هي مصدر متميز للتفسير المناسب لكل وحدات التحليل. فعند التمعن في النظر، نجد أن التفسير عبر مفاهيم التفاعلات بين أو داخل الوحدات يبحث عن فهم السلوك والمخرجات التي تستجيب الوحدات بواسطتها في أي مستوى لخاصيات وسلوكيات الآخرين. كذلك يمكن الاعتقاد بأن العملية هي حول ديناميكيات النظام أو الوحدة. من حيث الجوهر هذه هي نظريات الفعل ورد الفعل Action-Reaction Theories، والعنصر الأساسي فيها هو ديناميكية المنبه والاستجابة Dynamic of Stimulus and Response. ففي العلاقات الدولية، وجدت العديد من الأنماط الحالية في مستويات النظام والنظام الفرعي وهي بذلك ديناميكيات جد معقدة، بما في ذلك الحرب والتحالف وتوازن القوى وسباق التسلح والمأزق الأمني، والصف الكلي من الأنماط الاقتصادية والسياسية الدولية المنبثقة من السياسات الحمائية والسياسات الليبرالية الخاصة بالتجارة والمال. كذلك تمثل مفاهيم المجتمع الدولي وارتباطها بفكرة الأنظمة ظاهرة العملية. كما يمكن أن توجد ديناميكيات العملية داخل كل نماذج المنظمات الجماعية، وداخل الوجود الفردي للإنسان.[1]

[1]Barry Buzan, Op. Cit., pp. 207-10.

وقد لخص باري بوزان مستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية في الجدول التالي:

مستويات التحليل	مصادر التفسير
– النظام	– قدرة التفاعل
– النظام الفرعي	– البنية
– الوحدة	– العملية
– البيروقراطية	
– الفرد	

جدول يبيّن مستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية.[1]

كشفت مناقشة باري بوزان لموضوع البنية والوحدة عن أوجه الخلل في تحليل الواقعيين الجدد وعلى رأسهم كنيث ولتز، للبنية ومستويات التحليل. ففي البداية يعلن بوزان خروجه عن المنطق الواقعي التقليدي الذي يؤكد على استقلالية علم السياسة عن الفروع الاجتماعية الأخرى، وعوضا عن ذلك فإنه يرى الحل في تطوير وتنضيج الرأي حول منهج التحليل في حقل نظرية العلاقات الدولية يكمن في الاستعانة بتراث التفكير الاجتماعي خاصة أدبيات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. على افتراض أن هذين الحقلين هما من أغنى حقول المعرفة الاجتماعية حول مناهج البحث والتدقيق والصرامة العلمية، والتي هي بدورها الأساس في بلورة أي حقل في المعرفة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، اعتراف باري بوزان بحالة الغموض في التمييز بين مستويات ووحدات التحليل، دفعه إلى مناقشة فكرة منهج البحث في حقل نظرية العلاقات الدولية. وهذا يعني فتح مجال النقاش حول المنهج لاستخلاص الآراء المتعددة ضمن النماذج النظرية، بما يساعد على تطوير هذا الحقل. على أساس

[1]Barry Buzan, Op. Cit., pp. 211-12.

أن تطوير أي حقل للمعرفة أو حتى قابليته للتطور متوقفة على مدى التقدم في تطوير منهج البحث. وكلما كان هناك استقلالية في بلورة منهج البحث كلما زاد التوقع بميلاد حقل للمعرفة، وهذا هو الأمل المعقود حول إبداع حقل خاص بنظرية العلاقات الدولية.

كما انتقد بوزان أفكار كنيث ولتز حول عدم قدرته على الفصل بين مفهوم الوحدة ومفهوم البنية، وهذا يعني الخلل المنهجي في التحليل الذي اضطلع بإصلاحه من خلال وضعه لقائمتين مستقلتين، الأولى صفّ تحتها وحدات التحليل والثانية صفّ تحتها مصادر التفسير كخطوة منه لبيان استدراكه على تفكير ولتز. لكن ما هو أكثر بروزا في تفكير باري بوزان هو تركيزه على فكرة العمليات والديناميكيات، وهذا يعني أنه خرج عن النمط الواقعي التقليدي الذي يركز على الحفاظ على الوضع القائم كما يدعي خصوم الواقعية. يقضي المضمون النظري الذي قدمه بوزان أن السياسة الدولية مبنية على العمليات المتفاعلة وهذا يعني ضمنا إمكانية حدوث التغيير في اتجاهات النظام الدولي على عكس اتهامات خصوم الواقعية بأن الواقعية ما هي إلا تبرير لواقع معين، لهيمنة سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

كما يعكس أيضا تمييز باري بوزان بين وحدات التحليل ومصادر التفسير توسيعا في أجندة البحث لدى الواقعية الجديدة، وفي نفس الوقت هو تطوير وتجديد في الفكر الواقعي.

تنافس المنظورات حول الوحدة والنظام

ناقش أندرو لينكلاتر رأي ولتز الذي يتضمن فكرة أن الواقعيين الكلاسيكيين قد فشلوا في الأخذ في الحسبان تأثيرات البنية على سلوك الدول الخارجي، على اعتبار أن الواقعية الجديدة تختلف عن الواقعية الكلاسيكية من خلال تفسير كيف تجبر الدوافع البنائية الدول لتصبح تتماثل وظيفيا في سلوكها، لكن لا تنكر

الواقعية الجديدة أن بعض أسباب المخرجات الدولية تكمن في مستوى الوحدات الفردية (تأثير صناع القرار). وفي سياق تحليله لدور الوحدة في فهم العلاقات الدولية، يرى ولتز أن هناك ثلاثة أسباب تدفع نحو أخذ ظاهرة مستوى الوحدة بجدية في فهم وتفسير السياسة الدولية، نوردها فيما يلي.

1-تحليل خصائص مستوى- الوحدة Unit-Level هو أساسي في تفسير مواطن تباين وتشابه مختلف الوحدات في التصرف عبر موقعها في النظام الدولي.[1]

2-ليست الدول أقل قوة في التأثير في النظام لأن التأثير يكون من المستوى البنائي إلى الوحدات ومن الوحدات يرجع ثانية إلى النظام الدولي.

3-تحليل مستوى-الوحدة هو ضروري بسبب أن التناسب في تأثير وزن مستوى-الوحدة وعوامل مستوى-الأنظمة يتغير باستمرار من سياق تفاعلي لآخر.

تكمن الفكرة العامة للواقعية الجديدة حول الوحدة في أن للوحدات تأثير في نظام متعدد القطبية أكبر من نظيره في عالم ثنائي القطبية. إذ يرى ولتز أن النظرية التي تفسر أهمية الوحدة والنظام في مختلف العهود هي غير متاحة في الوقت الحالي، بالرغم من أنه يمكن تطويرها في المستقبل. لكن القيود الحالية تقضي بأنه لا يوجد سبب للتوقف عن البحث من أجل إيجاد نظرية مناسبة. لذلك يقتضي توفير المقاربة الأكثر تعقيدا التي تعمل على دراسة النظام الدولي بمعزل عن الوحدات، وتحديد خصوصيته البنائية وتفسر كيف يؤثر دفعها وإجبارها في

---

[1] Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 251.

إنتاج السلوك المتماثل بين الدول داخل النظام الدولي كالتماثل في البحث عن القوة مثلا.[1]

وبناءً على فكرة ولتز القاضية بأنه يمكن للنظرية النظمية أن تتجاهل الطبيعة المحلية للوحدات مادامت غير قادرة على التأثير في النظام، وأقل قدرة على تغييره؛ يرى أندرو لينكلاتر أن هذا التصوير للعلاقة بين الوحدات والنظام هي بالضبط الموضوع الأساسي في الحوارات بين الواقعية الجديدة ومنتقديها، بالرغم من أن هناك بعض المتأخرين من ينكر أن لولتز موقف متماسك وغير متغير بشأن العلاقة التي تربط الوحدات بالنظام. ويستشهد برأي كل من مارتن هوليس Martin Hollis وستيف سميث Steve Smith أن ولتز قد ليّن من نظرته لحتمية النظام عند رده على منتقديه، بحيث أنه يرى أن تشكيل واندفاع البنيات يمكن أن يكون مقاوما بشكل ناجح، ويضيف أنه يمكن أن تكون البنيات في بعض الأحيان متجاوزة بواسطة استخدام الحجم الضروري من المهارة والتصميم. خاصة، عندما يتخطى الباحث حدود أدواته ويكسر إجبارات الأنظمة التي تدفع الباحثين الضعاف. وهنا يتساءل لينكلاتر: إلى أي مدى يمنح هذا التفسير مزيدا من التأثير للوحدات أكثر مما سمح به ولتز في كتابه "نظرية السياسة الدولية"؟ فتعريف ولتز ليس واضحا بشكل مباشر، لكن اعتقاده هو أن عمليات مستوى الوحدة يجب أن تكون محللة عندما يكون هناك انحراف عن المتوقع الذي يمكن أن يقدم مفتاح التحليل. تستطيع أن تختار الواقعية الجديدة في تعريف البراعة الفنية كممارسة تخيلية للأمن والسياسة الخارجية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التي تهدف إليها الشروط الإستراتيجية. فإذا كان هذا هو

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 252.

المعنى الذي يقصده ولتز، فإن موقفه لم يتغير منذ نشر كتابه "نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics".[1]

كما يرى لينكلاتر أن الفكرة الجوهرية هنا هي أن ولتز يسعى إلى تطوير نظرية السياسة الدولية في مقابل نظرية السياسة الخارجية. فقد أكد أن النظرية النظمية تفسر تأثير إجبارات البنائية على سلوك الدولة، لكنها لا تفسر السياسة الخارجية ككل. لكن يرى ولتز بالتزامن مع ذلك أنه يمكن للوحدات أن تتخطى الإجبارات البنائية وانتقد بشدة مورغنتو لأخذه بظاهرة مستوى–الوحدة بشكل صارم جدا وإعطاء الأهمية الكبيرة للسياسة الخارجية. فالمضامين المختلفة للسياسة هي متأصلة في هذه النقاط المتعارضة لوجهات النظر بين الواقعيين، ومضمون الثغرة بينهما كبيرة خاصة في عصر ما بعد الحرب الباردة الذي أصبحت فيه الافتراضات التقليدية حول ما هو ممكن وغير ممكن في العلاقات الدولية محل تساؤل.إذ نجد الواقعيين الجدد من أمثال ميرشيمر Mearcheimer، يرون أن كفاح العصر القديم من أجل خلق استقرار دولي سيستمر تحت شروط أكثر دقة لظهور عالم متعدد الأقطاب. ويرى المنتقدون من أمثال روزوكرانس Rosecrance وفوكوياما Fukuyama وميور Mueller وكوكس Cox، أن الواقعية الجديدة أخفقت في تقدير أهمية حدوث التغيرات في الأهداف الوطنية والقيم. فقد أساءت الواقعية الجديدة في الحكم الأولي بأن التجارة الدولية والقوى الوسطى يمكن أن ترفع من السلوك المعياري في العلاقات الدولية. ويؤكد لينكلاتر أنه من المهم الذهاب بعيدا بالقول أن ظهور

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 253.

السلوك المعياري تحت شروط الجهود المطلوبة لإعادة عمل الجماعة السياسية قد أعطى أهمية أكبر للكيانات المحلية والكيانات فوق قومية.[1]

المضمون النظري الذي يحاجج به أندرو لينكلاتر Andrew Linklater موقف الواقعية الجديدة من العلاقة بين الوحدة والبنية، هو إعطاء دور لوحدات أخرى غير الدول في ديناميكيات البنية، مثل الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة أو تلك المدافعة عن البيئة. بالإضافة إلى محدودية الإدعاء الواقعي بالدور الحتمي للبنية في صياغة سلوك الدول في السياسة الخارجية. إذ أن هناك إمكانية كبيرة لظهور الأنظمة المعيارية التي لا تكون منبثقة من إجبارات البنية وإنما هي منبثقة من ديناميكياتها، كدور الأمم المتحدة ووكالتها في الضبط المعياري لسلوك الدول. ودور الحركات المدافعة عن البيئة في عقد العديد من المعاهدات التي تلزم الدول على العمل من أجل خفض التلوث البيئي وانبعاث الغازات المتسببة في تآكل طبقة الأزون أو تلويث الهواء.

البنية، الثقافة والتغيير

يرى أندرو لينكلاتر أن طريقة مفهمة الواقعية الجديدة للعلاقة بين الوحدات والنظام أحجبت أحد أشكال التغيير السياسي الذي يختلف عن التعديل في ميزان القوى أو التغيير في المبدأ المنظم للنظام الدولي ككل. فهو يرى أن البعد المفقود في تحليل العلاقة هو التغيير الثقافي، الذي أكد عليه جون روجي John Ruggie عام 1983 في أول محاولة نقدية جوهرية للواقعية الجديدة. وتقضي وجهة نظر روجي بأن الواقعية الجديدة قد أخفقت في دراسة التحول من المجتمع الدولي في القرون الوسطى إلى النظام الدولي الحديث. فقد كان تحولا بين نمطين مختلفين من الفوضى الدولية التي عوّضت فيه عضوية المجتمع المسيحي

---

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 254.

الواسع بمبادئ السيادة المثيرة للخلاف ومبادئ الحدود الإقليمية. ومحل التغير كان في حقوق المساواة والحقوق المعنوية والواجبات التي تشكل المضمون السياسي للفواعل السياسية المستقلة وتنظيم تفاعلها. فالانتقادات المعاصرة للواقعية الجديدة من وجهة نظر لينكلاتر، تتمحور حول فكرة إخفاقها في الإشارة إلى أن معنى وأهمية السيادة يبنيان اجتماعيا ويتغيران عبر الزمن. كما أن النقطة الرئيسية هي أن أنانية الدولة تتطلب بدل الفوضى المفترضة؛ مفاهيم جديدة للدولة والجماعة السياسية الممكنة؛ يمكن أن تبقى الفوضى لكن، القدرة المفترضة للدول في التعاون، لا تحتاج لأن توجد كمجال للإجبار البنائي.[1]

وقد حاول إندرو لينكلاتر الانطلاق من التاريخ السياسي الأوربي في تحليل العلاقات الدولية ليصل إلى نتيجة نقض الفكر الواقعي وبيان عيوبه. فهو يرى أن في بداية عهد أوربا الحديثة، غالبا ما كان يقال بأن العنف كان مرضا مستوطنا جزئيا بسبب الحكم المطلق للدولة الذي يفترض بأن النمو الاقتصادي يتطلب الإخضاع والحرب، وبذلك تكوّنت التوقعات الخاطئة للفوائد الاقتصادية من التوسع الإقليمي والتوترات التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى. إلا أن القرن العشرين قد شهد ظهور الدولة التجارية التي تتحاشى استخدام القوة من أجل إستراتيجيات التجارة الكونية والاستثمار. الدولة المطلقة والدولة التجارية كلاهما ينتميان إلى النظام الفوضوي لكن قانونهما في التسيير هو بوضوح ليس متشابه وطبيعة الفوضى مختلفة بسبب ذلك. ولهذا السبب، فشلت الواقعية الجديدة في الأخذ بعين الاعتبار تغير طبيعة بنيات الدولة ولم تستطع حساب إمكانية النظام الفوضوي التي هي ليست فقط سلمية ولكن مستجيبة للكيانات تحت وطنية ومستجيبة للحساسيات الأخلاقية العالمية. إنها تتضمن إمكانية أن النظام الدولي

---

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 254.

الحديث يمكن أن يكون النظام الأول للتغيير السلمي بدلا من الدوران حول محور توازن القوى حتى يدمر في النهاية بواسطة الإمبراطورية.

ويحاول لينكلاتر أن يوظف المضمون السوسيولوجي لمناقشة الأفكار الواقعية ودعم أطروحاته. فهو يرى أنه من المفاجئ أن يوجد في منهج علم الاجتماع تراثا معرفيا خاصا ببنيات الدولة الذي يفسر كيف تبني الدول قانونها أو حقوقها المعنوية وواجباتها وكيف تتغير هذه الإبداعات الثقافية عبر الزمن. إذ اكتشف أن المشروع السوسيولوجي يسير عكس الواقعية الجديدة ويُعاق بواسطة البنائية التي طرحها كنيث ولتز. كما يمكن أن يرجع أصل المشكلة إلى أهمية أفكار ولتز التي طرحها في عمله "الإنسان، الدولة والحرب"، الذي ميز فيه بين ثلاثة صور من الحرب، بإرجاع أسبابها إلى الطبيعة الإنسانية، ونمط النظام المحلي والفوضى الدولية. إلا أن الواقعية الجديدة –من وجهة نظر لينكلاتر– قد أهملت الصورة الرابعة الممكنة التي تركز على بناء الجماعة وإمكانيتها وجاذبية إعادة التكوين للاستجابة للمصالح المبعدة بشكل نظمي.[1]

تشكل أطروحات أندر لينكلاتر Andrew Linklater حول العيوب التي تشكو منها الواقعية الجديدة، جانبا آخر من تطور البحث في حقل نظرية العلاقات الدولية. وكذلك مدى الثراء الفكري لهذا الحقل، من حيث التفسير وتوسع مجال بحثه وتعدد جوانب المعالجة لقضية واحدة. إذ يضيف لينكلاتر جانب آخر أو مبصارا مختلفا في التحليل وهو البعد الثقافي في تحليل القضايا الدولية مثل قضية الأمن التي لطالما بقيت حكرا على النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة. ويبدو أنه جد متأثر بفروع أخرى من المعرفة الاجتماعية مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وكذلك علم الأنثروبولوجيا. وهي في حقيقة

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 255.

الأمر تساعد على التحليل والتفسير، ومن وراء ذلك تساعد على استكمال نضج حقل نظرية العلاقات الدولية.

من ناحية أخرى، يمثل المدخل الثقافي في تحليل العلاقات الدولية، البعد الحضاري في حقل نظرية العلاقات الدولية، الذي بدوره لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى في تفسير السلوك في النظام الدولي. ومن الأمثلة على ذلك، أننا لا يمكن أن نفهم عمق مواقف الإدارة الأميركية في عهد جورج بوش الابن من عام 2001 –2008 إلا ضمن السياق الثقافي/الديني في شخصية جورج بوش الابن وطاقم الإدارة الأميركية المكوّن من المحافظين الجدد.

الحوار حول نمط العلاقات الدولية

الاعتقاد بأن انتشار الديمقراطية الليبرالية يمكن أن يساعد في تعديل النظام الدولي، هو موضوع قليل الأهمية في كتابات ولتز لكنه موضوع أساسي بالنسبة لمنتقديه من الليبراليين. فقد أرجع فرانسيس فوكياما Francis Fukuyama التغير العالمي العميق الجاري الذي تقوم فيه العلاقات بين الديمقراطية الليبرالية والقوى الصناعية إلى الإجماع بدلا من القوة. إذ يرى فوكياما أن أطروحة مايكل دويل Michaele Doyle بأن المجتمعات الديمقراطية الليبرالية تشكل منطقة فريدة للسلم كانت مدعمة بواسطة حماسة الدمقرطة التي غيرت الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية. كما أكد جون ميلر Johne Mueller من جهته، على أن الحرب الحديثة أصبحت مكروهة بشكل متزايد في العالم الصناعي. ولاحظ راي Ray من جهته أنه قد وجد تطورا أخلاقيا أدى في العلاقات الدولية إلى إلغاء العبودية في القرن 19، ونادى التقدم الأخلاقي المعاصر بإلغاء القوة. وبناءً على هذه الأرضية، يتساءل إندرو لينكلاتر عن مدى صحة ادعاء هؤلاء الكتاب في أن التغير الثقافي داخل الدول القومية أدى إلى التحقق من جدوى

منطق الفوضى للواقعية الجديدة؟ وهل هم محقون في أن الفوضى هي ما تقوم به الدول؟[1]

فهو يرى أنه بالرغم من بقاء الأطروحة الكانتية الجديدة Neo-Kantian مثيرة للجدل، إلا أن هناك إجماع مهم بأن انتشار الديمقراطية الليبرالية هو تشجيع متطور إضافي للأنماط الأخرى من التغيير في العالم الصناعي. ومن مضامين ذلك أن القوى العظمى هي أقل انخفاضا من أسلافها في الاعتماد على القوة في حل خلافاتها السياسية. بحيث لم تساعد الثورة النووية فقط في الحفاظ على السلم ولكن أنهت الاعتماد على كثرة عدد الجيوش التي كانت عنصرا حاسما للقومية الحديثة. ونتيجة لذلك أصبح في المجتمعات الصناعية هناك إنتاج للثقافات الأكثر سلمية. وفق هذه الرؤية، لم تعوّض القوى الكبرى النزاع العسكري بالمنافسة الاقتصادية السلمية فحسب، ولكن على عكس الواقعية الجديدة، يمكن أن تكون أكثر رغبة في القيام بأدوار متخصصة ضمن التقسيم الدولي للمسؤوليات الاقتصادية والسياسية. كذلك في نفس السياق، يرى روبرت كوكس Robert Cox أن ازدهار التعددية وقوة العمل الوسطى تحسنت مع تراجع هيمنة الولايات المتحدة، ونفس الشيء كان صحيحا في عالم ما بعد الثنائية القطبية. ارتباطا بالفكرة المهتمة بتأثير الاعتماد المتبادل الدولي على سيادة الدولة وعلى رغباتها في التعاون مع الآخرين والالتزام بالقوانين المؤسسة داخل المنظمات الدولية، قبل روبرت كيوهان Robert Keohane بافتراض الواقعية الجديدة أن الدول هي ذات أنانية عقلانية، لكنه مع ذلك يرى أنه يمكن للدول أن توسع من مفهومها للمصلحة الذاتية عبر الانخراط في المؤسسات الدولية. وكذلك النظام الدولي هو فوضوي لكنه أيضا هو منظم معياريا. انطلاقا

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 248.

من أفضلية هذه المنظورات، أساءت الواقعية الجديدة التقدير لدور الإجبارات المعيارية المفروضة على الدول في الماضي وإمكانية التطور في المستقبل.

كما يرى إندرو لينكلاتر أن الفرص الكبرى في الانتقال باتجاه الأشكال التعددية للحكومة العالمية موجودة في عالم ما بعد الثنائية القطبية، لكن من الواضح أن تحوّل القوة والسلطة من الدول إلى المؤسسات العالمية هو تحدي حقيقي أمام النظام الدولي وأنصار التكامل الدولي عبر المؤسسات الوظيفية. وفي هذا السياق، يرى أن الدول تخضع لشكلين من الضغط، الأول بسبب أن العولمة قلّصت بشكل جدي مجالها في الموقف المستقل والثاني بسبب مطلب الجماعات تحت وطنية في التمثيل الكبير والاستقلالية. إذ أن السقوط السريع للثنائية القطبية كان تغيرا مأساويا في عالم السياسة في الأربعين سنة التي سبقت نهاية الحرب الباردة، لكن انهيار دولة المجتمعات الاشتراكية يجب أن يفهم عن طريق ربطه بهذه الأنماط المزدوجة للتغير وهي ثورة تحت وطنية وعملية العولمة، التي هشمت أسس نظام وستفاليا. تختلف المنظورات المشار إليها سابقا عن الواقعية الجديدة في أربعة جوانب أساسية أوردها الأستاذ أندرو لينكلاتر Andrew Linklater في النقاط التالية:

1-ترى الواقعية الجديدة أن العوامل الإستراتيجية مازالت محددات أولية في تشكيل علاقات القوى العظمى. والعلاقات الإستراتيجية هي التي لا يشك في تغيرها، ويمكن أن تثبت أو تعكس الاتجاه السلمي بشكل مؤقت. لكن في مقابل ذلك، تنكر المنظورات المعارضة أن إعادة توزيع القوى هي فقط تغير مهم في عالم السياسة؛ وتدعي أن العلاقات السلمية بين القوى العظمى هي المنطق المسيطر في عالم السياسة المعاصر.[1]

---

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 249 .

2-لا تتفق الواقعية الجديدة ومنتقدوها حول الأهمية النسبية للقوى الثقافية في عالم السياسة. يرى ولتز أن النظرية النظمية للأنماط المتكررة يجب أن تهمل الاعتقادات والتقاليد. من جهتها تطرح الانتقادات أن الثورة في فن إدارة الدولة التي لا يشملها التفسير النظمي، تعكس تحول القيم في عالم السياسة.

3-يرى المنتقدون أن الواقعية الجديدة هي موجّه مناسب للقوى المسيطرة في عالم السياسة لأن على وجه الخصوص تحلل نظام الدول بمعزل عن الوحدات المستقلة والعمليات المعقدة للتغيير الاقتصادي والثقافي التي أصبحت فيه الدولة موضوعه. ليس فقط بسبب اعتماد النظام الدولي على خاصية الوحدات كما يقترح تحليل ولتز، ولكن للدول القدرة على المبادرة بالتغيير الجذري في عالم السياسة وليست مقيدة بمتطلبات البنية التي تتفاعل فيها.

4-ترى الواقعية الجديدة أن اهتمامها بمسألة القوة والأمن يجب أن يبقى أسمى مادامت الرؤى المثالية فشلت في ترك أي انطباع حول فعالية نظام الدول. في مقابل ذلك، يرى المنتقدون أن الواقعية الجديدة هي جد متسرعة في الموافقة على نشر الحقائق، وشرعيتها في الحفاظ على الوضع القائم قاربت على النهاية.[1]

وبناء على وجهات النظر المعاكسة للرؤية الواقعية الجديدة، ساق أندرو لينكلاتر Andrew Linklater ثلاثة انتقادات للواقعية الجديدة في النقاط التالية:

1-ضعف الواقعية الجديدة في تحليل العلاقات بين الوحدات والنظام، وبخس قدرة الدول في تعزيز التغيير السياسي الدولي، في حين التغيرات الكبرى على المستوى المحلي أو الدولي قد قامت بها الدول ومثال ذلك ظهور الاتحاد السوفياتي في العقد الأول من القرن العشرين قد غيّر وجه النظام الدولي.

---

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., pp. 250- 51.

2-إلغاء دور التطبيقات الثقافية في النظام الدولي في حين هو متضمن فيه، فقد فشل الواقعيون الجدد في فهم الأهمية الكبيرة للأخلاق المعاصرة و التغير الثقافي، ودور المضامين الثقافية في صياغة المخرجات الدولية. وقد أعطت الليبرالية الجديدة مثالا على ذلك عندما تركز على النموذج الليبرالي في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، ومن ثم اشتراط الولايات المتحدة في سياستها الخارجية المضامين الليبرالية في سياسات الدول حتى تحظى بمساعداتها الاقتصادية والعسكرية.

3-طرحت الواقعية الجديدة رؤاها المعيارية وأبخست من قيمة المساهمة التي قدمتها المقاربات الناقدة لها في دراسة العلاقات الدولية.[1]

النظام الدولي الذي قدمته الواقعية/الواقعية الجديدة للعالم هو صورة غير كاملة، بأنه قائم على المظاهر الخارجية دون الحديث عن الأساس الثقافي لهذا النظام. إذ لا تهتم الواقعية بطبيعة النظام السياسي ولا من يحكم الدولة ولا طبيعة الثقافة المحلية، وتدعي أن السياسة الخارجية للدولة تتحكم فيها عوامل ميزان القوى ونمط توزيع القوى في النظام وبنية النظام الفوضوية. إلا أن بالتمعن في الحرب الباردة نجد أن انقسام النظام الدولي إلى الثنائية القطبية، كما هو قائم على ميزان القوى، كذلك هو قائم على الانقسام الإيديولوجي والثقافي: بين الشرق الاشتراكي والغرب الليبرالي. كذلك يذكرنا تاريخ العلاقات الدولية بالحرب الثلاثين عاما التي كانت بين الكاثوليك والبروتستانت في أوربا. واليوم العديد من تدخلات الولايات المتحدة العسكرية في العالم تكون مرفوقة في الغالب بتثبيت نمط معين من النظام السياسي في تلك المناطق كالحرب على أفغانستان في نهاية 2001 والحرب في العراق في عام 2003. كذلك تدخلات الغرب اليوم

---

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., pp. 251- 52.

والعقوبات الاقتصادية التي يفرضها والضغوط التي يمارسها هي في معظمها على دول عربية وإسلامية مثل إيران والسودان وسوريا؛ مما يؤكد دور المكونات الثقافية في التفاعلات الدولية التي تهملها كلية الواقعية/الواقعية الجديدة من تحليلها.

الأجندة الأخرى: أهمية الأخلاق والقومية

يرى أندرو لينكلاتر أن المفاهيم الأخلاقية هي مركز السياسة، كل السياسة، المحلية والدولية. إذ يعتبر كلا العالمين الداخلي والدولي يتفاعلان مع بعضهما البعض؛ ولا يوجد فصل منهجي بين عدالة دولة المدينة وضروريات فن الحكم، فكلاهما ممكن أو جذاب. فالمواطن كما يفهمه روسو Rousseau وقبله أغستين St Augustine والعديد من الآخرين هو ممزق الخلْق، فهو مرة متعهد بسياسته وفي مرة أخرى متعهد بفكرته أو مُثله. كما لم يعط المنظرون في السياسة وفي العلاقات الدولية قيمة لقوة إقناع الدين ودوره في تحديد وتشكيل وبناء القوة في الشؤون العالمية. قوة الاعتقاد هي شكل من أشكال القوة؛ إنها أو يمكن أن تكون قابلة للقياس. فالأحداث في أوربا الوسطى لا يمكن أن تكون قابلة للتفكير تماما بدون إعطاء الاعتبار لدور الكنيسة الكاثوليكية. والقوة الكاثوليكية تتغير من مكان إلى آخر. ففي المجر الكنيسة هي أقل أهمية من نظيرتها في بولندا، وكانت الكنيسة البروتستانتية في ألمانيا الشرقية تلعب دورا سياسيا مركزيا من أجل التغيير بالتفتيت الهادئ للنظام السياسي القائم. لكن ما يمكن طرحه هنا هو إقرار ليس فقط على مستوى الاعتقاد كدافعية الفرد للسلوك وتضامن الجماعة ضد النظام القمعي، ولكن ما هو أكثر أهمية، على مستوى التأثير العام للبابا جون بول الثاني John Paul II في إعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة. كما أن الكنيسة هي أقدم لاعب مستمر في الحياة الدبلوماسية في الغرب لكن لا تعرف هذه الاعتبارات في طريقة تحليل الواقعية للسياسة الدولية،

وهو نفس الشيء بالنسبة لدور الإسلام والجماعات الإسلامية في الشرق الأوسط. والسبب أن الدين نفسه يمثل شيئا مربكا لدى المثقفين الغربيين وأدى هذا الإرباك إلى مفهمة غير وافية وقصور نظري في فهم دوره، والحقيقة أن القصور النظري ليس وليد ظروف العالم المعاصر وإنما هو بسبب تراكم لخبرة الكنيسة مع المجتمع في نمط الحكم لقرون، التي تكبّل التفكير النظري في الغرب إلى يومنا هذا. كذلك يشكل الإسلام حياة حوالي مليار و300 مليون إنسان. كذلك الأرثودكسية موجودة في روسيا، وتتنامى اليوم الإنجيلية والأصولية والكاريزماتية البروتستانتية في أميركا اللاتينية ووصلت إلى دوائر عليا في الإدارة الأميركية (إدارة جورج بوش الابن في بداية القرن الواحد والعشرين). وهنا يتساءل أندرو لينكلاتر: هل تستمر هذه الظاهرة القوية التدخل في شبكة أطرنا التفسيرية؟ وإذا أهمل المنظرون في العلاقات الدولية والسياسية أهمية الدين في الحياة السياسية، فلابد من إعطاء بعض الاهتمام للقومية. وفي هذا السياق، يقر لينكلاتر بأن هناك بعض الأشياء يجب أن نتعلمها، أحدها هي أن القمع الإمبريالي لهويات وطنية معينة هو متجه لأن يكون مؤقتا والأكثر من ذلك، أن هذه الهويات إذا لم تظهر فإنها ستعبر عن نفسها في أشكال كفاحية عنيفة. فكما طرح سير أسياه برلين Sir Isaiah Berlin أن علاقات الشعب متشاحنة، ومنظمة بواسطة الأمة العليا والطبقة العليا أو أي هيئة عليا أخرى. عاجلا أو آجلا سوف يطرح الرجل القومي أسئلة منها: لماذا يجب علينا طاعتهم؟ ما هو الحق الذي يملكونه؟ وماذا يجب علينا نحن؟ كما يرى لي جرينفايلد في عمله المهم حول القومية أن الهوية القومية هي بشكل أساسي مسألة كرامة. إنها تعطي الناس الأسباب لأن يكونوا فخورين. كما يمكن أن ينبثق نموذج الدولة القومية تاريخياعبر عمليات التفاعل مثل الإبداع الغربي في معاهدة وستفاليا في عام 1648 وتم اعتناق هذا الشكل من النظام عبر العالم منذ

ذلك التاريخ. كما لا تريد الشعوب المضطهدة نهاية للدولة القومية، أو نهاية للسيادة، أو نهاية للاستقلال الوطني، ولكن تريد نهاية للاستعمار الغربي أو السوفياتي أو أي سيطرة خارجية أخرى على تاريخها ولغتها وثقافتها وإلغاء معنى هويتها الجماعية.[1]

وكما أشار سانجي سيث Sanjay Seth إلى أن النظرية الدولية لم تعاني بسبب نجاح النظرية المحلية، لكن كلاهما موسوم بالفشل في فهم المضامين القومية، والتنظير بشكل مناسب لها. فقد ذهب سيث إلى القول أنه لا الحداثة السياسية ولا نظرية العلاقات الدولية فهمت بطريقة مناسبة أهمية الأمة في فئة الدولة القومية، بالرغم من حقيقة أن الأمة أو الدولة القومية هي بناء تقليدي لكتلة من النصوص العامة للعلاقات الدولية. فالقومية هي الخصخصة Particuralism السياسية لطريقة خلق الولاء عند أحد الشعوب. لكن القومية الحديثة تتصرف كذلك ضمن تميزها الحديث وضمن الرغبات العالمية ومفاهيم حقوق الإنسان واحترام الذات، أولا وأخيرا. وهنا يرى لينكلاتر، أننا بحاجة ماسة لنظريات الدولة القومية التي تجمع بين واجباتها الخاصة والعالمية. على اعتبار أن القومية ليست خير ولا شر في ذاتها؛ وإنما يمكن أن يوجد فيها الاثنان.[2]

رؤية أندرو لينكلاتر لحقل نظرية العلاقات الدولية بقدر ما هي انتقاد للنموذج المسيطر على الحقل وهو الواقعية/الواقعية الجديدة، بقدر ما هي بيان لمدى ثراء هذا الحقل من المعرفة الاجتماعية وكيف يمكنه أن يستوعب جميع جوانب التفسير النظري البارز منها والفتي الذي يحاول أن يثبت جدارة تحليله للعلاقات الدولية. على افتراض أن هناك مجالات من البحث لم يشملها التحليل

[1] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 270.
[2] Andrew Linklater, Op. Cit., p. 271.

الواقعي، وتعامل معها التحليل الليبرالي بنظرة مظللة. ومن هذه المجالات دور القومية في مخرجات عمليات التفاعل في النظام الدولي. من منظور الليبرالية الجديدة، يمكن تحويل ولاء الشعوب من الدول القومية إلى المنظمات فوق قومية عندما تضطلع هذه الأخيرة بمهام إشباع الحاجات الحقيقية للشعوب كأفراد. لكن منذ أن طرح دفيد ميتراني مثل هذه الأفكار في الأربعينيات من القرن العشرين، اتضحت محدوديتها في تحليل كل حالات النظام الدولي. إذ لازالت القومية والعناصر الأخلاقية الأخرى تمارس نفوذا على سلوك الأفراد –صناعا للقرار كانوا أو أفرادا عاديين– في العديد من مناطق العالم. إذ رفض الأوربيين الدستور الأوربي في عام 2006 في فرنسا وفي دول أخرى تحت تأثير عدم التفريط في سيادة وطنهم، كذلك ذهب الأميركيون للقتال في أفغانستان والعراق من أجل ملاحقة القاعدة التي استهدفت وطنهم الأميركي في 11 سبتمبر 2001.

لكن ما يهم حقل نظرية العلاقات الدولية ليس ما إذا كانت مثل هذه الأفكار جديرة بالاهتمام أو لا، لأن هذا من مهام التحقق العلمي، وإنما ما يهم هو بيان فرص تطوره وثرائه الفكري وتمدد مجالات بحثه للقضايا المتعددة في السياسة الدولية.

الحوار ما بين النماذج

ناقش مايكل بانكس Michael Banks التناقضات الموجودة بين النماذج النظرية الرئيسية في نظرية العلاقات الدولية، وهي النموذج الواقعي والموذج التعددي والنموذج البنيوي. وكان تمييزه بين النماذج الثلاثة من حيث الافتراضات والفواعل والديناميكيات من أكثر التصنيفات وضوحا في حقل نظرية العلاقات الدولية. فهو يرى أن الواقعيين يعتبرون أن المجتمع العالمي، عبارة عن نظام دول يأخذ شكل كرات البيليارد Billiard-Ball المتصادمة. أما بالنسبة للتعدديين، فإنهم ينظرون إلى المجتمع العالمي على أنه عبارة عن شبكة

العنكبوت 'Cobweb'، التي تحتوي شبكة من العدد الهائل من العلاقات بين الدول. أما المجتمع العالمي بالنسبة للبنيويين، فهو عبارة عن أخطبوط متعدد الرؤوس Multi-Headed Octopus، مع وجود مصادر امتصاص قوية بشكل دائم تمتص الثروة من المحيط الضيق نحو المركز القوي. بناءً على هذه الأسس المتعارضة، بنى أنصار كل نموذج بنية نظريته. كل واحدة من النظريات الثلاثة هي متسقة مع مفاهيمها، لكن كذلك كل واحدة هي متعارضة مع الأخريات. فالتناقضات هي بارزة في العلاقة بالفئات النظرية الكبرى المتعلقة بالفواعل، والديناميكيات والمتغيرات التابعة. فيما يتعلق بالفواعل، فإن الواقعيين يرون أنها الدول فقط؛ ويرى التعدديون أن فواعل النظام الدولي هي الدول مع وجود فواعل أخرى كثيرة؛ ويرى البنيويون أن الفواعل هي الطبقات. وحول الديناميكيات، يرى الواقعيون القوة كديناميكية أولية؛ ويرى التعدديون أن الديناميكيات هي الحركات الاجتماعية المركبة؛ ويرى البنيويون أن الديناميكيات هي الاقتصاديات. أما فيما يخص المتغيرات التابعة، يرى الواقعيون أن مهمة العلاقات الدولية هي تفسير ما تفعله الدول؛ ويرى التعدديون أن مهمتها تفسير كل الأحداث العالمية الكبرى؛ ويرى البنيويون أن وظيفتها هي بيان لماذا العالم يحتوي مثل هذه التناقضات المروعة بين الغنى والفقر.

تتفرع العديد من الاختلافات الثانوية من هذه الاختلافات الأساسية. لكن يرى بانكس أن كل نموذج من النماذج الثلاثة يتضمن نقاط قوة ونقاط ضعف، وأدت إلى الأحكام المتعارضة حول الشكل الذي يكون عليه المجال الواسع من دراسة العلاقات الدولية. يحدد الواقعيون حدود موضوعهم في نطاق ضيق، في شكل مركزية الدولة، وغالبا ما يفضلون مصطلح 'السياسة الدولية International Politics' في تفسير العلاقات الدولية. أما التعدديون فإنهم يوسعون الحدود بواسطة إدخال الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق والجماعات الإثنية

والقومية وأيضا سلوك الدولة، وتسمية موضوعهم بالعلاقات الدولية أو المجتمع العالمي. أما البنيويون فإن لهم حدودا أوسع من غيرهم، فهم يؤكدون على وحدة النظام العالمي ككل على كل المستويات، ويركزون على أنماط الإنتاج ومعالجة السياسة داخل الدولة كمجال للظاهرة.

كما يرى بانكس أن بعض المفاهيم وجدت فقط في نموذج واحد، بسبب الأهمية الحاسمة لها، مثل مفهوم الردع والتحالفات في نموذج الواقعية، والإثنية والاعتماد المتبادل في نموذج التعددية والاستغلال والتبعية في نموذج البنيوية. لكن المفاهيم الأخرى تستخدم بنفس المعاني على نطاق واسع في كل النماذج الثلاثة، مثل القوة والسيادة والقانون مثلا. وهناك مفاهيم أخرى مثل الإمبريالية والدولة والهيمنة تستخدم في كل النماذج الثلاثة لكن مع اختلاف حاد في التفسيرات. وكنتيجة لذلك، فإن مهمة قراءة تراث العلاقات الدولية هي جزئيا مسألة تفكيك الاستخدامات المختلفة. من جهة أخرى، يؤكد بانكز على أن العديد من الكتاب استعاروا مفاهيم من النماذج الأخرى، التي تساعد على تفسير الطبيعة المشوشة للكتابة في حقل نظرية العلاقات الدولية.[1]

تصنيف مايكل بانكز للتراكم المعرفي الخاص بحقل نظرية العلاقات الدولية هو واضح فيما يخص النماذج النظرية التي طرحها، لكن تصنيفه غير شامل. بحيث أن هناك العديد من النماذج النظرية ومحاولات التفسير التي ساهمت بشكل كبير في حقل نظرية العلاقات الدولية، لم يشملها تصنيفه. وأصبحت فيما بعد إحدى مكوناته الرئيسية مثل الاتجاه المعياري في نظرية العلاقات الدولية وكذلك الاتجاه النقدي والنسائي، وكلها أفكار لها وجهات نظر مميزة وذات

---

[1]Michael Banks, "The Inter-Paradigm Debate," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 12-13.

مصداقية علمية في تحليل العلاقات الدولية، وهي متنامية بشكل مستمر. تقرير مثل هذه الفكرة هو تأكيد ضمني لإمكانية استقلالية حقل نظرية العلاقات الدولية. بالإضافة إلى أنه بعد نهاية الحرب الباردة، والأعمال التي نشرت، لم يعد ذلك الحقل المسيطر عليه من قبل نموذج نظري معين، وإنما أصبح فضاءا فكريا واسعا تطرح فيه نماذج نظرية مختلفة، يؤثر بعضها في بعض ويجادل بعضها بعضا كتجسيد للنسبية الفكرية ومؤشرا على الاستمرار والتطور.

تبسيط النظرية: الرد على النقديين

يرى جون ميرشيمر أنه لا يستطيع أحد منّا فهم العالم كما يحب أو يمكن أن نصنع قرارات ذكية بدون النظريات. إذ يعتمد كل الطلبة والمطبقين في السياسة الدولية على النظريات في فهم ما يدور حولهم. وبالتالي لا مفر من حقيقة أننا لا نستطيع أن نكوّن معنى للعالم المعقد المحيط بنا بدون تبسيط النظريات. مثلا بلاغة السياسة الخارجية لإدارة كلينتون كانت معتمدة بشكل كبير على ثلاث افتراضات ليبرالية رئيسية في نظرية العلاقات الدولية وهي:1)الادعاء بأن الدول المزدهرة اقتصاديا وفي علاقات اعتماد متبادل لا يحتمل أنها تحارب بعضها البعض.2) الإدعاء بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، 3)الإدعاء بأن المؤسسات الدولية تمكّن الدول من تجنب الحرب وتساعد على بناء العلاقات التعاونية والاعتماد المتبادل.

أخذ هذه الافتراضات بعين الاعتبار يبرر كيف استطاع كلينتون وفريقه توسيع العضوية في منظمة حلف الشمال الأطلسي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين. فقد أكد الرئيس كلينتون أن أحد الأهداف الرئيسية في التوسع، نجاح الديمقراطية في وسط أوربا، لأن الديمقراطيات تحل خلافاتها سلميا. كذلك يرى أن الولايات المتحدة يجب أن ترعى نظام التجارة المفتوح لأن أمن

الولايات المتحدة هو مرتبط ببروز الدول الأخرى مزدهرة وتبقى حرة ومفتوحة وتعمل مع الآخرين في علاقات تعاون، وليس تعمل ضد الآخرين.[1]

يرى ميرشيمر أن هذه الأمثلة تبيّن أن نظريات العلاقات الدولية تلعب دورا مهما في بيان كيف يحدد صناع القرار الأهداف التي يبحثون عنها والوسائل التي يختارونها في تحقيق الأهداف. هذا لا يعني القول أننا يجب أن نعتنق أي نظرية منتشرة بشكل واسع، لأنه توجد نظريات جيدة وأخرى سلبية. فمثلا بعض النظريات تتعامل مع قضايا تافهة، وأخرى مبهمة ومن المستحيل فهمها. الأبعد من ذلك، هناك بعض النظريات متناقضة في منطقها المعتمدة عليه، بينما أخرى لها قوة تفسيرية قليلة بسبب أن العالم لا يعمل كما تتنبأ. المقصود هو التمييز بين النظريات الجيدة والنظريات السلبية. وكان هدف ميرشيمر هو إقناع القارئ أن الواقعية الهجومية هي نظرية غنية بحيث أنها تلقي الضوء كثيرا على أعمال النظام الدولي. لكن كما هو الحال مع كل النظريات، هناك حدود للقوة التفسيرية للواقعية الهجومية، بسبب وجود حالات تناقض الإدعاءات الرئيسية للنظرية. وكذلك هناك الحالات التي كان يجب على الواقعية الهجومية تفسيرها لكنها لم تستطع ذلك. لكن يقر بأن كل النظريات قد واجهت هذا المشكل، بالرغم من أنها نظرية جيدة. فمثلا حالة تناقضات الواقعية الهجومية حول سياسة ألمانيا في عام 1905. في هذا الوقت كانت ألمانيا أقوى دولة في أوربا وخصومها الرئيسيون في القارة كانوا فرنسا وروسيا، اللتان قبل 15 سنة شكلتا تحالفا لاحتواء الألمان. وكان للمملكة المتحدة جيش صغير جدا في ذلك الوقت بسبب أنها كانت معتمدة على فرنسا وروسيا في الإبقاء على ألمانيا في مربطها. ونتيجة للحرب اليابانية الروسية ما بين عامي 1904 – 1905، وهزيمة روسيا في هذه الحرب أدت

---

[1] John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), p. 08.

إلى خروجها من توازن القوى الأوربي، وأصبحت فرنسا وحدها أمام ألمانيا. وهنا كانت فرصة رائعة لألمانيا لإسقاط فرنسا واتخاذ خطوة عملاقة نحو تحقيق هيمنتها في أوربا. وكان مؤكدا أنه من المفيد لألمانيا الذهاب إلى الحرب في عام 1905 وليس في عام 1914. لكن ألمانيا لم تكن جادة في الذهاب إلى الحرب عام 1905، وهو الأمر الذي يتناقض مع ما كانت تتوقعه الواقعية الهجومية.[1]

كما تواجه النظريات شذوذا لأنها تبسّط الواقع بواسطة التركيز على عوامل معينة بينما تهمل أخرى. تفترض الواقعية الهجومية أن النظام الدولي يصوغ بقوة سلوك الدول. فالعوامل البنائية مثل الفوضى وتوزيع القوى هي مسائل مهمة في تفسير السياسة الدولية. وتعطي النظرية انتباها قليلا للأفراد أو الاعتبارات السياسية المحلية مثل الإيديولوجيا. إنها تميل إلى التعامل مع الدول مثل الصناديق السوداء أو كريات البيليارد. فمثلا، ليس من المهم للنظرية ما إذا ألمانيا في 1905 كان يقودها بيسمارك Bismarck، أو هتلر، أو ما إذا ألمانيا دولة ديمقراطية أو أوتوقراطية. المهم بالنسبة للنظرية هو كيف امتلكت ألمانيا القوة في ذلك الوقت. وهذا يلغي عوامل تسيطر أحيانا على عملية صناعة القرار ولا تقوم الواقعية الهجومية ببحثها أيضا. يصل ميرشيمر –من خلال هذا التحليل– إلى نتيجة مفادها أن هناك ثمن يدفع جراء تبسيط الواقع.

كما يذهب ميرشيمر بعيدا عندما يرى أن الواقعية الهجومية لا تجيب على أي سؤال يطرح في عالم السياسة، لأنه ستكون هناك حالات التي تجعل لها النظرية العديد من المخرجات الممكنة. وعندما يحدث هذا، فإن نظريات أخرى تقوم بتوفير مزيد من التفسيرات الدقيقة. لذلك يرى علماء العلوم الاجتماعية أن النظرية هي 'غير محددة' في مثل هذه الحالات، والوضع هو غير عادي مع الحجم الكبير للنظريات التي من بينها الواقعية الهجومية. المثال الذي يجسد أن

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 09.

الواقعية الهجومية غير محددة هو أنها لا تستطيع أن تفسر لماذا التنافس الأمني بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة كان شديدا بين عامي 1945 و1963 أكثر من نظيره بين عامي 1963 و1990. كذلك لا تقول النظرية إلا القليل حول ما إذا منظمة حلف الشمال الأطلسي يجب أن تتبنى الإستراتيجية الهجومية أو الدفاعية لردع حلف وارسو في وسط أوربا. للإجابة على هذه الأسئلة فإنه من الضروري تطبيق نظريات التصفية الذرية مثل نظرية الردع. ومع ذلك، هذه النظريات والإجابات التي قدمتها لا تناقض الواقعية الهجومية؛ بل تكملها. باختصار، الواقعية الهجومية تشبه الضوء الخاطف القوي في غرفة مظلمة، بالرغم من أنها لا تزيل الظلام كلية إلا أنها أداة جيدة للاستدلال في الملاحة عبر الظلمة العتيمة.[1]

يجب أن يكون واضحا من هذه المناقشة أن الواقعية الهجومية هي نظرية وصفية بشكل رئيسي. إنها تفسر كيف تصرفت القوى العظمى في الماضي وكيف من المحتمل أن تتصرف في المستقبل. لكنها كذلك نظرية تفرض أفكارها. يجب أن تتصرف الدول وفقا لإملاءات الواقعية الهجومية، لأنها تختصر أحسن طريق للبقاء في خضم الأخطار العالمية. يمكن للواحد أن يتساءل، إذا فسرت النظرية كيف تتصرف القوى العظمى، فلماذا من الضروري أن تشترط كيف يجب أن تتصرف؟ والإجابة هي أن إكراهات النظام المفروضة تعمل باتجاه تقليص الخيارات أمام القوى العظمى لتتصرف كما تتنبأ النظرية. بالرغم من أن هناك الكثير من الصحة في هذا الوصف للقوى العظمى كمساجين مقبوض عليهم في صندوق حديدي (البنية)، إلا أن الحقيقة تبقى أنها في بعض الأحيان تتصرف بشكل متناقض مع تتنبأ به النظرية الواقعية الهجومية.[2]

---

[1] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 10.

[2] John J. Mearsheimer, Op. Cit., p. 11 - 12.

ما يتميز به جون ميرشيمر John J. Mearsheimer عن الكثير من المنظرين في حقل نظرية العلاقات الدولية هو وضوح الفكرة في ذهنه والتعبير عنها بطريقة سليمة وواضحة. وقد انتقد كثيرا، كما انتقد غيره من الواقعيين، من قبل أنصار النظرية النقدية من أمثال يورجن هابرماز وريشارد واين جونز، بأنهم يميلون إلى المبالغة في تبسيط العلاقات الدولية إلى الدرجة التي تصبح فيها النظرية ليست نظرية من وجهة نظرهم. لكن في مقابل هذه النظرة الناقدة، يعيب الواقعيون الجدد على النقديين التعقيد في التنظير إلى درجة الغموض وصعوبة الفهم على طلبة العلاقات الدولية. وفي بعض الأحيان تصبح فيه أطروحات النقديين مجرد ترف فكري لا يعالج الواقع الحقيقي للعلاقات الدولية. وربما هذا هو السبب الذي جعل من الواقعية تسيطر على حقل نظرية العلاقات الدولية لفترة طويلة. إنها نظرية قريبة من جميع مستويات البحث، وقريبة من أفهام الطلبة المتخصصين في السياسة الدولية وقريبة من صناع القرار والباحثين والمنظرين. الأبعد من ذلك، أن لها الفضل على الكثير من النظريات الأخرى بسبب أنها جعلتها تناقش وتنتقد وتطوّر الأفكار البديلة، إذ لولا الواقعية لما ظهرت أفكار السلوكية المنتقدة لها، ولما ظهرت التعددية والوظيفية والليبرالية الجديدة وهكذا. لكن هذا لا ينفي استفادة الواقعية/الواقعية الجديدة من النماذج النظرية الأخرى، بأن استدركت نقاط الضعف في الواقعية التقليدية وحاولت صياغة المفاهيم وتبني اتجاها نظريا أكثر صرامة مستعينة بحقول المعرفة الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. خاصة عند تبني كنيث ولتز للتحليل البنائي الذي استعاره من النظرية البنيوية في علم الاجتماع. كما حاولت البحث عن نقاط التقاطع مع النماذج الأخرى خاصة فيما يتعلق بدور العوامل الاقتصادية في تحليل وفهم ديناميات النظام الدولي وكذلك الموقف من التعاون الدولي.

النقدية والواقعية: مواجهة من أجل أجندة جديدة

من بين الرواد النقديين الذين واجهوا الأطروحات الواقعية في فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، نجد روبرت كوكس Robert Cox من خلال الأعمال التي قام بها من أجل بناء وبلورة الأطروحات النقدية في السياسة الدولية وعالم السياسة، والتي كانت موجهة بشكل أساسي ضد سيطرة الواقعية على حقل نظرية العلاقات الدولية. فقد هاجم كوكس بشكل أساسي الافتراضات الرئيسية للواقعية الجديدة، التي انتقدها بشدة بسبب تصوراته المعيارية القائمة على افتراض عام أن كل نظرية هي من أجل أحد ما ومن أجل غرض ما. وهذا يعني تبديد فكرة وجود نظرية موضوعية في العلوم الاجتماعية. فالواقعية الجديدة –من وجهة نظره– ما هي إلا سلسلة من الآراء التي يجب على الدول متابعة تحقيقها في سياساتها الخارجية، وبالتالي هي نظرية جزئية التي تعرّف الدولة بطريقة خاصة (غير اقتصادية)، وتحكم سلطتها على مجموعة من العلاقات السياسية الأخرى. ويقدم كوكس البديل النظري عن الواقعية الجديدة، وهو ما سماه "بنظرية حل المشكل Problem –Solving Theory"، التي تتعامل مع العالم كما تجده، مع إعطاء الأولوية للعلاقات الاجتماعية العالمية والقوة والمؤسسات كما هي منظمة، وكما يحددها إطار الفعل.

الهدف العام لنظرية حل المشكل هو جعل هذه العلاقات والمؤسسات تعمل بمرونة بواسطة التعامل بفعالية مع المصادر الحقيقية للمشكلة. والنمط العام للمؤسسات والعلاقات لا يكون ضمن اهتمام هذه النظرية. ومن ثم النتيجة هي أنه من أجل جعل النظام ماديا وشرعيا، يجب أن تعمل نظرية حل المشكل على إيجاد نمط توزيع للسلطة يعمل بشكل طبيعي. وبالرجوع إلى افتراضه العام، القاضي بأن النظرية هي دائما من أجل أحد ما ومن أجل غرض ما Theory is

always for someone and for some purpose، فإن النظرية ما هي إلى عدسات تنظر للعالم من مواقع اجتماعية وسياسية معينة وليست مستقلة، وبالتالي هي غير مستقلة عن سياق زمن ومكان معينين الذين بلورت وانبثقت فيهما النظرية. وبناء على هذه الأرضية النظرية، يرى كوكس أن النظرية المناسبة لتحليل السياسة الدولية يجب أن تكون نظرية نقدية. على اعتبار أن البنيات الاجتماعية هي ذاتية بينية Intersubjective، وهذا يعني أنها مكونات اجتماعية. لذلك بالرغم من أنها ليس لها نفس المكانة بالنسبة للوضعيين كالأشياء مثل الأشجار والبنايات، إلا أن البنيات بالنسبة للمنظرين النقديين لها نفس النتائج. يؤدي مثل هذا التحليل إلى اعتبار سلوكيات الأفراد أو الدول هي منتجة بواسطة قوى اجتماعية وتاريخية معينة. ومن ثم، التحليل المنطقي يقضي أن الدولة بالنسبة لكوكس، هي ليست كما تفترض النظرية الدولية وكما ترى الواقعية الجديدة، وإنما هي انبثاق من القوى الاجتماعية كما يحدث للبنيات الاجتماعية الأخرى. ولذلك اهتمام كوكس هو مركز بشكل أولي حول كيفية تحول هذه البنيات الاجتماعية وانتشارها وتغييرها بالإضافة إلى تركيزه على طبيعة الهيمنة داخل النظام الدولي.[1]

الفكرة الأساسية في تحليل روبرت كوكس والمتميزة عن فكر الواقعية/الواقعية الجديدة هي المتعلقة بفواعل النظام الدولي. فواعل النظام الدولي بالنسبة لكوكس هي القوى الاجتماعية وليس الدول. بحيث يكمن تأثير القوى الاجتماعية في النظام العالمي من حيث أنها تنتج البنيات الاجتماعية المنتجة للسلوك. وخلفية مثل هذا التحليل قائمة على أفكار كارل ماركس المتعلقة

[1] Steve Smith, "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 235 - 36.

بالصراع الطبقي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. لكن يركز كوكس وغيره على القوى المتضمنة في قوى الإنتاج وهي الحركات الاجتماعية التي تملك ديناميكية التفاعل في النظام الدولي. ومن ثمّ، التفاعل يكون على العلاقات الكونية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. ابن خلدون، عبد الرحمان. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. 7أج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1992.
2. بوتومور، توم. مدرسة فرانكفورت. ترجم من طرف سعد هجرس. ليبيا، طرابلس: دار أوربا، 1998.
3. طاهر، علاء. مدرسة فرانكفورت: من هوركهايمر إلى هابرماز. بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.
4. كريب، إيان. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماز، ترجم من طرف محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور, الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.
5. مهيبل، عمر عمر. من النسق إلى الذات: قراءات في الفكر الغربي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002.
6. مصباح، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
7. ـــــ، ــــ. المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
8. ـــــ، ــــ. الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العملية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
9. فروند، جوليان. سوسيولوجيا ماكس فيبر. ترجم من طرف جورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، د. ت.

10.Badawi, Zaki. A Dictionary Of The Social Sciences. Beirut: riad solh square, 1993.

11.Banks, Michael. "The Inter-Paradigm Debate." In International Relations: A Handbook of Current Theory. ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

12.Barakeat, Gamal. Dictionary Diplomatic Terminology . Beirut :Librairie Du Liban, 1996.

13.Barber, james & Michael, smith. The Nature Of Foreign Policy. Great Britain: holmes Mc Dougall perth,1974.

14.Baylis, John. « International and Global Security in the Post-Cold War Era. » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

15.Bottomore, T.B. Elites & Society. London: C.Awatts&co LTD,1964.

16.Brezezinski, Zbigniew. The Choice : Global Domination Or Global Leadechip. New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004.

17.Brown, Chris. "Development and Dependecy." In International Relations: A Handbook of Current Theory. ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

18.Bull, Hedley. "Does Order Exist in World Politics." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

19.Burton, John W. "World Society." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

20.Buzan, Barry. "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered." In International Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

21.Carr, E. H. "The Nature of Politics." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

22.Christensen, Thomas J. and Jack Snyder. "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Vita & Mark V. Kappa. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

23.Clarke, Michael. « The Foreign Policy System. » in An Introduction to Foreign Policy Analysis. ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

24.Collard, Danial. Les Relations International De 1945 Anos Jours. N. p.; Paris:imprimeries Maurcy,1993.

25.Deutsch, Karl W. The Analysis of International Relations. 3rd ed. U. S. A: Prentice-Hall International Editions, 1988.

26.Doyle, Michael W. "Liberalism and World Politics." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

27.Dunne, Tim. « Liberalism. » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

28.Dunne, Tim and Schmidt, Brain C. « Realism, » In John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, 2nd ed., New York : Oxford University Press, 2001.

29.Farrands, Chris. « Context of Foreign Policy Systems. » in An Introduction to Foreign Policy Analysis. ed. Michael

Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.
30.Gerner, Deborah J.; "The Evolution of the Study of Foreign Policy." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.
31.Gilpin, Robert: "War And Changing In World Politics." In International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
32.Haas, Ernast B. "Multilateralism, Knowledge, and Power." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
33.Haas, Richard N. The Reluctant Sheriff : The United States After the Cold War. 2nd ed. United States: Council on Foreign Relations Book, 1998.
34.Hain, shaked & Itamar, Rabinovich. The Middle East & United States. U.S: transaction Inc, 1980.
35.Haney, Patrick J. "Structure and Process in the Analysis of Foreign Policy Crises." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.
36.Haas, Ernast B. "Multilateralism, Knowledge, and Power." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
37.Haas, Enst B. « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing." International Organization 24 (Autumn 1970.
38.Hassan, Abdallah. A Dictionary Of International

Relations And Conference Terminology. Beirut: Librairie Du Liban,1994.

39.Hermann, Charles F. "Epilogue: Reflections on Foreign Policy Theory Building." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

40.Hobbes, Thomas. "Of the Natural Condition of Mankind." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

41.Hobden, Stephen and Jones, Richard Wyn. "Marxist Theories of International Relations." In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

42.Hobson, J. A. "The Economic Taproot of Imperialism." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

43.Hoffman, Mark J. "Normative Approaches." In International Relations: A Handbook of Current Theory. ed. Margot Light and A. J. R. Groom. Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985.

44.Holsti, Ole R. "Theories of Crisis Decision Making." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

45.Jackson, Robert H. Quasi States: Sovereignty, International Relations & The Third World. Great Britain: Cambridge university press, 1993.

46.Jervis, Robert . "Perception and Misperception in International Politics." In: International Relations Theory:

Realism, Pluralism. Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

47. Jones, Richard Wyn. 1999. Security , Strategy, and Critical Theory. Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from file://A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm; accessed 22/08/2004.

48. Kant, Immanuel. "Morality, Politics, and Perpetual Peace." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

49. Kaufman, Robert. In Defense of Bush Doctrine. U. S. A: The University Press of Kentucky, 2003.

50. Kegley, Charles W. & Wittkopf, Eugene R. American Foreign Policy : Pattern and Process. 4th ed. New York : St. Martin's Press, 1991.

51. Keohane, Robert O. "Theory of World Politics Structural Realism and Beyond." In International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

52. Keohane Robert O. and Nye, Jr, Joseph S. "Realism and Complex Interdependence." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

53. Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S. "International Interdependence and Integration." In International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism .Edited by Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

54. Lamy, Steven L. "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-Liberalism," In John Baylis and Steve

Smith, The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, 2nd ed., New York : Oxford University Press, 2001.

55.Larche, Jr. & A., Said. Concepts of International Politecs. U.S; printice, hall, Inc, 1963.

56.Larry, L eonard L . Elements of Americans Foreign policy. New York: Mc graw_hill book compny Inc, 1953.

57.Lee Cameron, Mc Donald. Western political theory. New York: Harcourt, brace&World ,Inc,1968.

58.Lenin, V. I. "Imperialism: The Highest Stage of Capatilism." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

59.Lercge jr Charles O., & Abdul, Asaid. Comcept Of International Politics. U.S: prentice-hall,inc,1963.

60.Linklater, Andrew. "Neo-realism in Theory and Practice." In International Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

61.Little, Richard. « International Regimes. » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.

62.Longenecker, Justin G. Principles Of Management And Organizational Behavior. 3th ed. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.

63.Machiavelli. "On Princes and the Security of Their States." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

64.Magdi, Wahba . A Dictionary Of Modern Political Idiom. Beirut :Librairie Du Liban, 1997.

65.Mearsheimer, John J. The Tragedy Of Great Power Politics. New York, London: W. W. Norton & Company, 2003.

66.Michael, Smith; Little, Richard; & Shackleton, Michael. Perspectives On World Politics. London: croom helm, 1981.

67.Morgenthau, Hans Joachin. Politics Among Nations. 5th ed. New York: Alfred a knopf ,1973.

68.Neack, Laura. "Linking State Type With Foreign Policy Behavior." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

69.Neack, Laura; Hey, Jeanne A. K.; and Haney, Patrick J. "Generational Change in Foreign Analysis." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

70.Nuechterlein, Donald E. America Recommitted United States , International Interests In A Restructured World . Kentucky:the: university press , 1991.

71.Nye, J. S. « Comparing Common Markets : A Revised Neo-Functionalist Model. » International Organization 24 (Autumn 1970).

72.Palmer, Michael A. Guardians Of The Golf .New York: Maxwell macmillon internationl,1992 .

73.Papp, Daniel S. Contemporary International Relations. New York: Mac ,illam college publishing company, 1994.

74.Plano roy Olton, Jack. The International Relations Dictionary. New York: Hot, rinchart and winston, Inc, 1969.

75.Randall, Vicky and Theobald, Robin. Political Change and Inderdevelopment. Great Britain: Anchor Brendon Ltd, 1985.

76. Resenau, James N. "Turbulent Change." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
77. Reynolds, P. A. An Introduction to International Relations. 5th ed. London: Longman Group Limited, 1978.
78. Riply, Brian. "Cognition, Culture, and Bureaucratic Politics." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.
79. Rosati,Jerel A. "A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy." in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation. ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.
80. Rubenberg, Cheryl A. Israel And The American National ilterest. Chicago: university of Illinois press, 1986.
81. Sabine, George H. A History Of Political Theory. London: George harrap co LTD, 1984.
82. Saunders, Harold H . The Arab– Israeli Peace Process In A Global Perspective .New York: affiliated- west press LTD. 1992.
83. Schuurman, Frans J. "Introduction: Development Theory in The 1990s." In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory. ed. Frans J. Schuurman. Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996.
84. Seyom, Brown. International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy. 2nd ed. USA: West-View Press, 1996.
85. Shimko, Keith L. "Foreign Policy Metaphors: Falling "Dominoes" and Drug "Wars"." in Foreign Policy nalysis:Continuity and Changing in Its Second Generation.

ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney. New Jersy : Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.

86. Smith, Michael. « Comparing Foreign Policies: Circumstances, Processes and Performance. » in An Introduction to Foreign Policy Analysis. ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

87. Smith, Steve. « The Utility of Foreign Policy Approaches: Bureaucratic Politics. » in An Introduction to Foreign Policy Analysis, ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.

88. Smith, Steve. "Reflectivist and Constructivist Approaches to International Theory." In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd New York: Oxford University Press, 2001.

89. Smith, Steve. "The Self-Images of a Discipline: A Genealogy of International Relations Theory." In International Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

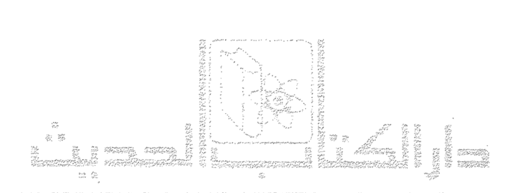
90. Sojack, Vladimi. International Relations in our times. Praha: statni pedagojicke, n. p.

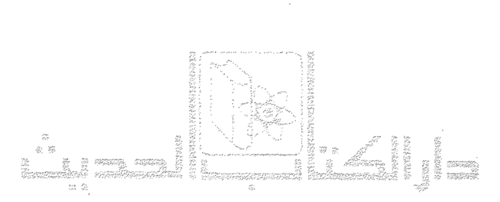
91. Thucydides. "The Melian Dialogue." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

92. Tickner, J. Ann. "Re-visioning Security." In International Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.

93. Townsend, Janet. "Gender Studies: Whose Agenda?." In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory. ed. Frans J. Schuurman. Great Britain: Biddles Ltd, G[1]uildford and King's Lynn, 1996.

94. Turabian, Kate L. A Manual for Writers of Term Papers, Theses, and Dissertations, 4th 4. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1973.
95. Viotti, Paul R. & Kauppi, Mark V. International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. 2nd ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
96. Walker, R. B. J. Inside – Outside: International Relations As Political Theory. Great Britain : Qthenaeum press LTD, 1993.
97. Wallerstein, Immanuel. "Patterns and Perspectives of the Capitalist World –Economy." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
98. Waltz, Kenneth N. "Explaining War." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
99. White,Brian "Foreign Policy And Foreign Policy Analysis." in An Introduction to Foreign Policy Analysis, ed. Michael Clarke & Brian White. Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981.
100. Willetts, Peter. « Transnational Actors and International Organizations in Global Politics. » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations. ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd . New York: Oxford University Press, 2001.
101. Zalewski, Marysia and Enloe, Cynthia. "Questions about Identity in International Relations." In International Relations Theory Today. ed. Ken Booth and Steves Smith. Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995.


دار الكتاب الحديث


دار الكتاب الحديث



موجز عن السيرة العلمية للمؤلف

1ـــ معلومات خاصة

ـــ أ.د.عامر مصباح. العنوان الإلكتروني: ameurmosbah@hotmail. com

أستاذ محاضر في كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر. ومشرف على فرقة بحث متخصصة في "التكامل الاقتصادي في منطقة الخليج العربي".

2ـــ المستوى العلمي:

ـــ الليسانس الأولى في: أصول الفقه، جامعة الجزائر، كلية الشريعة الإسلامية، سنة التخرج جوان **1991**.

ـــ الليسانس الثانية في: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج جوان **1998**.

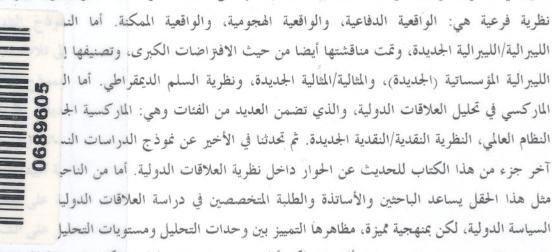
ـــ الماجستير الأولى في: علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، سنة التخرج جانفي/يناير **1996**.

ـــ الماجستير الثانية في: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج مايو **2001**.

ـــ دكتوراه الدولة الأولى في: علم النفس الاجتماعي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، سنة التخرج أكتوبر **2002**.

ـــ الدكتوراه الثانية في: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة التخرج **2005**.

في هذا الكتاب



يتناول هذا الكتاب النماذج النظرية الرئيسية التي دار فيما بينها حوار حول تحليل العلاقات الدولية. تمثل النموذج الأول في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة، تمت مناقشتها من حيث الافتراضات الكبرى، وتصنيفها إلى ثلاث فئات نظرية فرعية هي: الواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية، والواقعية الممكنة. أما النموذج الثاني في النظرية الليبرالية/الليبرالية الجديدة، وتمت مناقشتها أيضا من حيث الافتراضات الكبرى، وتصنيفها إلى ثلاث [illegible] هي: الليبرالية المؤسساتية (الجديدة)، والمثالية/المثالية الجديدة، ونظرية السلم الديمقراطي. أما ال[illegible] الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية، والذي تضمن العديد من الفئات وهي: الماركسية الج[illegible] نظرية النظام العالمي، النظرية النقدية/النقدية الجديدة. ثم تحدثنا في الأخير عن نموذج الدراسات النس[illegible] خصص آخر جزء من هذا الكتاب للحديث عن الحوار داخل نظرية العلاقات الدولية. أما من الناحية [illegible] تطوير مثل هذا الحقل يساعد الباحثين والأساتذة والطلبة المتخصصين في دراسة العلاقات الدولية [illegible] في السياسة الدولية، لكن بمنهجية مميزة، مظاهرها التمييز بين وحدات التحليل ومستويات التحليل [illegible] طوّره باري بوزان وجيمس روزنو وجراهام أليسون. لكن أطروحات مثل هؤلاء العلماء الكبار بحاجة إلى البناء عليها وتطويرها. إنه أمر يتعلق بتوضيح الطريق نحو البناء النظري والمعالجة العلمية المنهجة لموضوعات السياسة الدولية.